



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



اشرافيية
عليه صلوات الله
عليه وآله

WWW. **Ghaemiyeh** .com
WWW. **Ghaemiyeh** .org
WWW. **Ghaemiyeh** .net
WWW. **Ghaemiyeh** .ir



سازمان اسناد و کتابخانه ملی

کتاب الطهارة

بیان الاقسام استناب العساقلة والشبهات
الشیخ مرتضى الأنباري

۱۳۸۱ - ۱۳۸۱ هـ



اصدار

مکتبۃ ترویج کتب الشیخ الأنباري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الطهاره

کاتب:

مرتضى انصارى (اعظم انصارى)

نشرت فى الطباعة:

کنگره جهانى بزرگداشت شيخ اعظم انصارى

رقمى الناشر:

مركز القائميه باصفهان للتحريرات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	كتاب الطهاره المجلد ١
١٢	اشاره
١٢	اشاره
١٢	[مقدمه التحقيق]
١٢	اشاره
١٣	مصتفات الشيخ الأنصارى قدس سره
١٣	اشاره
١٣	أولاً- المكتبه الفقيهيه:
١٤	١- كتاب الطهاره:
١٤	٢- كتاب الصلاه:
١٤	٣- أحكام الخلل فى الصلاه:
١٤	٤- كتاب الزكاه:
١٤	٥- كتاب الخمس:
١٤	٦- كتاب الصوم:
١٥	٧- مناسك الحج:
١٥	٨- كتاب المكاسب:
١٥	٩- كتاب النكاح:
١٦	١٠- رساله فى المصاهره:
١٦	١١- رساله فى الرضاع:
١٦	١٢- كتاب الوصايا:
١٦	١٣- رساله فى الإرث:
١٧	١٤- رساله فى منجزات المريض:
١٧	١٥- كتاب القضاء:

- ١٧ ١٦- كتاب الشهادات:
- ١٧ ١٧- رساله فى العداله:
- ١٧ ١٨- رساله فى قاعده «من ملك»:
- ١٧ ١٩- رساله فى «لتقيه»:
- ١٨ ٢٠- رساله فى القضاء عن الميت:
- ١٨ ٢١- رساله فى المواسعه و المضايقه:
- ١٨ ٢٢- كتاب الغصب:
- ١٨ ٢٣- رساله فى المتعه:
- ١٨ ٢٤- رساله فى التميم:
- ١٩ ٢٥- الرسائل العمليه:
- ١٩ اشاره
- ١٩ ١- سراج العباد:
- ١٩ ٢- سراج العباد:
- ١٩ ٣- صراط النجاه:
- ٢٠ ٤- صراط النجاه:
- ٢٠ ٥- رساله «النخبه»:
- ٢٠ ٦- الرساله العمليه:
- ٢٠ ٧- رساله عمليه أخرى:
- ٢١ ٨- ذخيره المعاد:
- ٢١ ٢٦- حاشيه على نجاه العباد:
- ٢١ ٢٧- حاشيه على بغيه الطالب:
- ٢١ ٢٨- الحواشى على عوائد الأيام:
- ٢٢ ٢٩- أجوبه الحاج محمد أمين كته:
- ٢٢ ٣٠- اللقطه:
- ٢٢ ٣١- الوقوف و الصدقات:
- ٢٢ ٣٢- رساله فى القرعه:

٢٢	ثانيا- المكتبة الأصولية:
٢٢	اشاره
٢٢	١- فرائد الأصول:
٢٣	٢- كتاب الفوائد الأصولية:
٢٣	٣- أصول الفقه:
٢٣	٤- حجته ظواهر الكتاب:
٢٤	٥- حجته المظنه:
٢٤	٦- الحاشيه على قوانين الأصول:
٢٤	٧- الحاشيه على استصحاب القوانين:
٢٤	٨- رساله في المشتق:
٢٤	٩- رساله في قاعده «التسامح في أدله السنن»:
٢٥	١٠- رساله في التقليد:
٢٥	١١- رساله في قاعده «نفي الضرر»:
٢٥	١٢- رساله في باب حجته الأخبار:
٢٥	١٣- رساله في الرد على من قال بأن الأخبار قطعيه الصدور:
٢٦	ثالثا- غير الفقه و الأصول:
٢٦	اشاره
٢٦	١- كتاب الرجال:
٢٦	٢- أصول الدين و جمله من فروعها:
٢٧	٣- رساله في إجازته لتلميذه:
٢٧	رابعا- التقارير:
٢٧	اشاره
٢٨	١- التقارير:
٢٨	٢- التقارير:
٢٨	٣- تقارير المجدد الميرزا محمد حسن الشيرازى قدس سره:
٢٨	٤- التقارير:

٢٨	٥- التقريرات:
٢٩	٦- التقريرات:
٢٩	٧- التقريرات:
٢٩	٨- التقريرات:
٢٩	٩- التقريرات:
٣٠	١٠- التقريرات:
٣٠	١١- التقريرات:
٣٠	١٢- التقريرات:
٣٠	١٣- التقريرات:
٣٠	١٤- التقريرات:
٣١	١٥- التقريرات:
٣١	١٦- التقريرات:
٣١	١٧- التقريرات:
٣١	١٨- التقريرات:
٣١	١٩- التقريرات:
٣١	٢٠- التقريرات:
٣١	٢١- تقليد الأعلم:
٣٢	٢٢- تقليد الميت:
٣٢	٢٣- ذخائر الأصول:
٣٢	نظره عامه في آثار الشيخ قدس سره
٣٥	طريقتنا في التحقيق:
٣٦	هذا الكتاب
٣٦	اشاره
٣٦	الكتاب مشتمل على قسمين:
٣٦	الأول- شرح الشرائع:
٣٦	الثاني- شرح الإرشاد:

طريقه التحقيق: ٣٧

اشاره ٣٧

أولاً- النسخ المعتمد عليها: ٣٧

اشاره ٣٧

النسخه الاولى: ٣٧

النسخه الثانيه: ٣٨

النسخه الثالثه: ٣٩

النسخه الرابعه: ٣٩

النسخه الخامسه: ٣٩

منهج التحقيق في هذا الكتاب: ٤٠

اشاره ٤٠

أولاً- لجنه المقابله: ٤٠

ثانياً- لجنه الاستخراج: ٤٠

ثالثاً- لجنه مراجعه الاستخراجات: ٤٠

رابعاً- لجنه تقويم النصّ و المراجعه النهائيه: ٤١

و هنا نرى من اللازم أن ننبّه إلى عدّه نقاط مهمّه، و هي: ٤١

أشرح كتاب الطهاره من الشرائع] ٤٣

اشاره ٤٣

أركان الكتاب] ٤٤

اشاره ٤٤

الركن الأول في المياه] ٤٤

اشاره ٤٤

أو فيه أطراف] ٤٤

اشاره ٤٤

أطراف] الأول في الماء المطلق ٤٤

اشاره ٤٤

٤٥ [أقسام الماء المطلق]
٤٥ القسم الأول [الماء الجارى]
٧١ القسم الثانى الماء المحقون
١٣٠ القسم الثالث ماء البئر
١٣٠ اشاره
١٨٠ [استحباب التباعد بين البئر و البالوعه]
١٨٤ [حكم الماء النجس]
١٨٤ اشاره
١٨٧ [تنبيهات المسأله]
١٨٨ اشاره
١٨٨ الأول
١٨٨ الثانى
١٩٠ الثالث
١٩١ الرابع
١٩٢ الخامس
١٩٣ السادس
١٩٤ السابع
١٩٤ الثامن
١٩٥ [الطرف الثانى فى الماء المضاف]
١٩٦ اشاره
٢٤٢ [تنبيهات]
٢٤٢ اشاره
٢٤٢ الأول
٢٤٣ الثانى
٢٤٤ الثالث
٢٤٤ الرابع

٢٤٧	الخامس
٢٤٨	[الطرف الثالث في الأستار]
٢٤١	الركن الثاني في الطهاره المائيه
٢٤١	[أقسام الطهاره المائيه]
٢٤١	اشاره
٢٤١	[في الوضوء فصول]
٢٤١	اشاره
٢٤١	[الفصل الأول في الأحداث الموجه للوضوء]
٢٧٧	[الفصل الثاني من الفصول المتعلقة بالوضوء]
٢٧٧	[وهي ثلاثه:]
٢٧٧	[الأول في كيفية التخلّي]
٢٨٧	[الثاني في الاستنجاء]
٣١٥	[الثالث في سنن الخلوه]
٣٢٨	تعريف مركز

اشاره

نام کتاب: کتاب الطهاره موضوع: فقه استدلالی نویسنده: دزفولی، مرتضی بن محمد امین انصاری تاریخ وفات مؤلف: ۱۲۸۱ ه
ق زبان: عربی قطع: وزیری تعداد جلد: ۵ ناشر: کنگره جهانی بزرگداشت شیخ اعظم انصاری تاریخ نشر: ۱۴۱۵ ه ق نوبت
چاپ: اول مکان چاپ: قم - ایران محقق / مصحح: گروه پژوهش در کنگره ملاحظات: به اسم "تراث الشيخ الأعظم" چاپ
شده است

ص: ۱

اشاره

ص: ۲

ص: ۳

ص: ۴

ص: ۵

ص: ۶

ص: ۷

ص: ۸

ص: ۹

ص: ۱۰

ص: ۱۱

[مقدمه التحقیق]

اشاره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى لا يبلغ معرفته العارفون، ولا يحصى نعماءه العادون، ولا يؤدى حقه المجتهدون، والصلاه والسلام على سيد خلقه وخاتم أنبيائه ورسله محمد المصطفى، الذى أرسله إلى الناس كافة ليفقههم فى الدين، وعلى آله الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، سيما ابن عمه ووصيه المرتضى، سيد الفقهاء، و منار الأتقياء.

و أما بعد:

فمن الصعب الإحاطه بشخصيته كشخصية الشيخ الأعظم الأنصارى قدس سره بجميع أبعادها، وليس من مهمتنا- فعلا- الدخول فى الكلام عن ذلك و خوض غماره، و لكن نرى من الضرورى- و نحن نمهد لبيان ما قمنا به من أعمال فى ما تركه الشيخ قدس سره من التراث الضخم- أن نشير إلى أن أفكار الشيخ الأنصارى قدس سره أصبحت المحور الأساسى للبحوث الفقيهيه و الأصوليه المتداوله منذ قرن و نصف حتى العصر الحاضر، رغم تقدم العلمين

ص: ١٢

- و خاصة الأصول- تقدما كثيرا فى هذه الفتره، و ليس ذلك لهيمنه شخصيه الشيخ الأنصارى قدس سره حتى يرمى المتأخرون عنه بالتقليد، بل لأجل عظمه ما قدمه من تراث علمى ضخم ورثه من سلفه الصالح، و أضاف إليه من إبداعاته و دقائقه العلميه، ثم فضله فى ثوب جديد جذب إليه أنظار المحققين، و شد إليه أفئده المفكرين.

و مع ذلك كله، فإننا نلاحظ- مع الأسف- أن كثيرا من مؤلفاته عدا ما اشتهر منها لم يكن فى متناول أيدي العلماء و المحققين حتى المطبوعه منها، و لكن هيا الله أسباب ظهورها، و ذلك بعد صدور قرار انعقاد المؤتمر العالمى بمناسبة مرور قرنين على ولاده الشيخ الأعظم قدس سره من قبل قائد الثورة الإسلاميه سماحه آيه الله الخامنئى دام ظله، فحملتنا الأمانه العامه للمؤتمر مسؤليه تحقيق كتبه و آثاره قدس سره، فبدأنا بتمهيد مقدمات العمل عام (١٤١٠) و انعقدت اللجان اللازمه، و قدمنا ما توفر لدينا مقدماته، فصدر كتاب «الصوم» عام (١٤١٣) ثم تلاه كتاب «أحكام الخلل فى الصلاه» ثم «الرسائل الفقيهيه» ثم «الزكاه» ثم «الخمس» و هناك مجموعه من الكتب تحت الطبع، و سوف يتم إنجازها و إنجاز غيرها فى المستقبل القريب إن شاء الله تعالى.

و لأجل أن يكون القراء الكرام على علم بمؤلفات الشيخ الأنصارى قدس سره نشير فيما يلى إليها باختصار

ص: ١٣

مصنّات الشيخ الأنصارى قدس سره

إشاره

□
للشيخ الأنصارى أعلى الله مقامه تأليفات قيمه نشير فيما يلى إلى ما وصل إلينا منها، أو ما وجدناه منسوباً إليه فى الكتب المعتره و إن لم يتمكن من تحصيله، و نلحق به ما كتبه تلامذته تقريرا لبحوثه الأصوليه و الفقيهيه.

أولاً- المكتبه الفقيهيه:

١- كتاب الطهاره:

و هو كتاب كبير لا- يقل أهميه عن المكاسب و الرسائل، بعضه شرح للشرائع و بعضه الآخر شرح للإرشاد، سوف يتم طبعه فى عده أجزاء، و قد طبع لأول مره فى حياه الشيخ قدس سره عام (١٢٧٤)، و سيأتى مزيد توضيح عنه.

٢- كتاب الصلاه:

و هو كتاب كبير نسبيا و سوف يتم طبعه فى عدّه أجزاء أيضا، و قد طبع بالطبعه الحجريه عام (١٣٠٥)، توجد نسخه الأصلية فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام برقم (١١١٣٠) و تفضّلت إداره المكتبه بمصوّرتها، و فيها زيادات على المطبوعه، لكنها تكرر لبعض المطالب، و سوف يأتى بيان ذلك بالتفصيل فى مقدمه كتاب الصلاه.

ص: ١٤

٣- أحكام الخلل فى الصلاه:

و هو كتاب يبحث عن أحكام الخلل فى الصلاه، تفضّل بمصوّره النسخه الأصلية منه سماحه آيه الله الشيخ أحمد سبط الشيخ الأنصارى دامت بركاته، و لم يكن مطبوعا لحدّ الآن، و له قدس سره رسالتان مختصرتان حول نفس الموضوع، و هما مدرجتان مع كتاب الصلاه، قامت لجنه التحقيق بتحقيق الرسالتين مع الكتاب و طبع الجميع فى مجلّد واحد.

٤- كتاب الزكاه:

و هو يتكون من قسمين: شرح للإرشاد، و مسائل مستقله، و هو مطبوع مع الطهاره بالطبعه الحجريه و حصلنا على نسختين خطيتين منه، الاولى من مكتبه ملك برقم (٦٠٨٩) و الأخرى من مكتبه المدرسه الفيضيه برقم (١٠٠٢)، و تحتويان على كتابى الخمس و الصوم أيضا.

و قد تمّ تحقيقه و طبعه فى مجلّد واحد.

٥- كتاب الخمس:

و هو يتكون من قسمين أيضا: شرح للإرشاد، و مسائل مستقله، و هو مطبوع مع الطهاره أيضا و موجود مع نسختى الزكاه فى مكتبه «ملك» و مكتبه «المدرسه الفيضيه» كما تقدم. و قد تمّ تحقيقه و طبعه فى مجلّد واحد.

٦- كتاب الصوم:

و يتكون من ثلاثه أقسام: شرح للإرشاد، و شرح للقواعد، و مسائل مستقله، و هو مطبوع مع الطهاره أيضا، و موجود ضمن النسختين الخطيتين المتقدمتين.

و قد أنجز تحقيقه و طبعه في مجلد واحد.

٧- مناسك الحج:

باللغة الفارسية، كتبه لعمل المقلّدين، قال العلّامة الطهراني: إنّه طبع مع حواشى الميرزا محمد حسن الشيرازى سنة (١٣٠١)، و طبع أيضا مع حواشى الحاج ميرزا حسين الطهراني، و السيد محمد كاظم اليزدى، و السيد إسماعيل الصدر و الآقا نجفى عام (١٣٢١) و عزّبه بعض الفضلاء، و على المعزّب أيضا حواشى الميرزا الشيرازى، كما و طبع أيضا سنة (١٣٠١) فى مطبعه (الصبح الصادق) بعظيم آباد- الهند (١).

٨- كتاب المكاسب:

و هو من أهمّ كتب الشيخ قدس سره و أعظمها قدرا- كما سوف يأتى بيانه فى مقدمه الكتاب إن شاء الله تعالى- و قال العلّامة الطهراني: إنّه طبعت نسخه منه حال حياته، و خرجت من الطباعة فى (جمادى الاولى عام ١٢٨٠) (٢).
و للكتاب طبعات عديده تمتاز بعضها بالدقّه فى المتن.

و توجد لدينا مصوّره النسخه الأصليه من قسم الخيارات منه، قدّمها لنا مكتبه الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد.

و سوف يتمّ تحقيق الكتاب و طبعه فى عدّه أجزاء إن شاء الله تعالى.

١- الذريعه ٢٢: ٢٧٣.

٢- الذريعه ٢٢: ١٥١.

٩- كتاب النكاح:

و هو شرح مزجى لإرشاد الأذهان من أول النكاح إلى أوائل المطلب الثانى من المقصد الثانى الذى يبحث فيه عن أحكام الصداق (١).

و الكتاب مطبوع مع بعض طبعات المكاسب، و لدينا صورته النسخه الأصليه- مخطوطه الشيخ قدس سره- الموجوده ضمن مجموعه من مصنفات الشيخ قدس سره فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام برقم (١١١٢٧).

و هو قيد التحقيق و سوف يتم طبعه إن شاء الله مع المصاهره و الرضاع.

١٠- رساله في المصاهره:

و هي شرح مزجى لإرشاد الأذهان تتضمن البحث عن المطلب الثاني من المقصد الثالث الذى يبحث عن باقى أسباب التحريم غير النسب و الرضاع، كالمصاهره، و الكفر، و العقد و الوطء، ثم البحث عن موجب الخيار- و هو العيب و التدليس- و يبدو أنّها من متممات كتاب النكاح، غايه الأمر أنّ هناك مقداراً من الإرشاد لم يشرحه الشيخ قدس سره أو شرحه لكنّه فقد، و هذا ما أوجب التعدد، بحيث صار الأوّل باسم كتاب النكاح و الثانى باسم المصاهره، و إن كانت التسميه غير صحيحه، لأنّ المصاهره إنّما هي جزء من الرساله، و غالبها يتضمن البحث عن أمور أخرى، كما تقدم.

و مهما يكن، فإنّ الرساله طبعت مع بعض طبعات المكاسب، و لدينا صورته النسخه الأصليه- مخطوطه الشيخ قدس سره- الموجوده ضمن المجموعه

١- أى من أوّل الصفحه ٢ إلى السطر ٦ من الصفحه ١٧ (من المجلد الثانى) من كتاب الإرشاد المطبوع حديثاً.

ص: ١٧

رقم (١١١٢٧) فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام فى مشهد.

١١- رساله فى الرضاع:

و هي رساله كتبها قدس سره بصوره مستقله فى الرضاع، طبعت مع بعض طبعات المكاسب، و توجد النسخه الأصليه منه- أى مخطوطه الشيخ قدس سره- فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام فى المجموعه رقم (١١١٢٧)، و عثرنا على نسخه مخطوطه أخرى فى نفس المكتبه برقم (١٠٢٣٢).

١٢- كتاب الوصايا:

و هو شرح مزجى لكتاب الوصايا من إرشاد الأذهان لكنّه غير كامل، طبع مع بعض طبعات المكاسب، و توجد النسخه الأصليه منه فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام ضمن المجموعه رقم (١١١٢٧) تفضّلت بمصوّرتها إداره المكتبه.

□
و قد تمّ تحقيقه و هو فى طريقه الى الطبع- مع رسالتى الإرث و منجزات المريض- إن شاء الله تعالى.

١٣- رساله فى الإرث:

و هي رساله مختصره جمع فيها بعض مسائل الإرث، و كرّر البحث فيها عن مسأله الدين المستوعب، طبعت مع المكاسب، و توجد مخطوطه الشيخ قدس سره- النسخه الأصليه منه- فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام ضمن المجموعه رقم (١١١٢٧).

ص: ١٨

١٤- رساله في منجزات المريض:

و هي رساله مختصره أيضا بحث فيها عن منجزات المريض، طبعت مع المكاسب، و توجد النسخه الأصلية منه مع المجموعه رقم (١١١٢٧) في مكتبه الإمام الرضا عليه السلام.

١٥- كتاب القضاء:

للشيخ قدس سره قضاءان، أحدهما: شرح للإرشاد، و الثاني: كتبه بصوره مستقله، و الأول منهما أوسع من الثاني، و كلاهما غير تأمّن.

بل فيهما سقط كثير، و صفحاتهما غير منتظمه ففيها تقديم و تأخير. و قد تمّ تحقيقهما، و هما في طريق الطبع مع كتاب الشهادات.

توجد النسختان الأصليتان منهما في مكتبه الإمام الرضا عليه السلام ضمن المجموعه رقم (١١١٢٧) كما توجد نسخ اخرى منه في مكتبه مسجد گوهرشاد برقم (١-٧٨٥) و مكتبه مجلس الشورى الإسلامى برقم (٤٠٣) و مكتبه المدرسه الفيضيه برقم (١-٩٩٣) [\(١\)](#).

١٦- كتاب الشهادات:

كتبه الشيخ قدس سره بصوره مستقله لكنّه مختصر و ناقص، توجد نسخه مع نسخ القضاء.

١- مقدمه ای بر فقه شيعه: ٣٤٧.

ص: ١٩

١٧- رساله في العدالة:

و هي رساله تحتوى على أبحاث العدالة طبعت مع كتابي الطهاره و المكاسب عدّه مرّات، و توجد منه نسخه خطّيه في مكتبه جامعه طهران برقم (٣-٦٩٥٦)، و في مكتبه «ملك» برقم (٢-٦٤٧٩)، و مكتبه «ملّى» (المكتبه الوطنيه) برقم (٨-١٩٤٥) [\(١\)](#).

١٨- رساله في قاعده «من ملك»:

و هي رساله تبحث عن قاعده «من ملك شيئا ملك الإقرار به» طبعت ملحقه بالمكاسب و الطهاره في بعض طبعاتهما.

١٩- رساله في «التقيه»:

و هي أيضا رساله تبحث عن موضوع التقيّه، طبعت ملحقه بالمكاسب و الطهاره في بعض طبعاتهما، و توجد منها نسخه في مكتبه جامعه طهران برقم (٤-٦٩٥٦).

٢٠- رساله في القضاء عن الميّت:

رساله تبحث عن قضاء الصلوات الفائتة عن الميّت، طبعت مع بعض طبعات المكاسب و الطهاره، و توجد منه نسخه في مكتبه جامعه طهران برقم (٥-٦٩٥٦) و مكتبه «ملك» في طهران برقم (٣-٦٤٧٩) (٢).

١- مقدمه اي بر فقه شيعه: ٣٤٦.

٢- مقدمه اي بر فقه شيعه: ٣٥٠.

ص: ٢٠

٢١- رساله في المواسعه و المضايقه:

و هي رساله مفضّله- تقريبا- تبحث عن فوريه القضاء و عدمها، طبعت ملحقه ببعض طبعات المكاسب و الطهاره، و توجد منها نسخه في مكتبه جامعه طهران برقم (٢-٦٩٥٦) و مكتبه «ملك» في طهران برقم (٤-٦٤٧٩) (١).

٢٢- كتاب الغصب:

ذكره العلّامة الطهراني في الذريعه و قال: «موجود في خزانه الحاج مولى على محمد النجف آبادي في النجف» (٢).

٢٣- رساله في المتعه:

قال العلّامة الطهراني قدس سره رساله في المتعه و جواب بعض العاّمه، للشيخ المرتضى الأنصاري أولها: «الحمد لله رب ..» و آخرها: «و الله على ما نقول و كيل ..» بخط الشيخ علي بن الشيخ صالح بن الشيخ سميع من تلامذه الشيخ الأنصاري، عند الشيخ مهدي شرف الدين .. (٣).

٢٤- رساله في التيمم:

قال العلّامة الطهراني: «التيمم الاستدلالي المبسوط للعلّامة

١- مقدمه اي بر فقه شيعه: ٣٥٠.

٢- الذريعه ١٦: ٥٧.

٣- الذريعه ١٩: ٦٧.

□
الأنصاري .. رأيت نسخه منه في خزانه تلميذه آيه الله المجدد الشيرازي بسامراء» (١).

لم نحصل على نسخه منه بعد، نعم توجد في المجموعه رقم (١١١٢٧) - بخطه - عدّه وريقات مبتوره حول التيمم.

٢٥- الرسائل العمليه:

اشاره

توجد عدّه رسائل عمليه منسوبه إليه قدس سره، و الظاهر أنّها ليست تأليفا له، بل إنّما هي مجموعه أجوبه أجاب بها عن أسئله و جهت إليه أو ألفت طبقا لمبانيه ثم عرضت عليه، و فيما يلي نشير إلى ما نسب إليه من ذلك:

١- سراج العباد:

رساله عمليه باللغه الفارسيه، قال العلّامة الطهراني: «طبعت مكررا، منها في بمبئي عام (١٣٠٢) و عليها حواشي الميرزا محمد حسن الشيرازي، و منها المطبوع في عصره عام (١٢٧١) رأيتّه مع إمضاءه و خاتمه بخطه» (٢).

٢- سراج العباد:

قال العلّامة الطهراني قدس سره: «سراج العباد المعرّب من سراج العباد الفارسي، المطابق لفتاوى الشيخ الأنصاري، و على المعرّب حاشيه الميرزا الشيرازي، و الميرزا حبيب الله الرشتي، و الشيخ محمد طه نجف، رأيتّه مخطوطا

١- الذريعه ٤: ٥١٨.

٢- الذريعه ١٢: ١٥٨.

في (١٣٢٢)، أول مسائله: النكاح» (١).

٣- صراط النجاه:

و هي رساله عمليه فارسيه جمعها الحاج محمد على اليزدي، و قال في الذريعه: إنّها مطبوعه مكررا و عليها حواش كثيره (٢)، و

توجد لدينا منه نسخه عليها هوامش الميرزا حسن الشيرازي، و الميرزا محمد تقى الشيرازي، و السيد إسماعيل الصدر، و السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، و الآخوند محمد كاظم الخراساني، قدس الله سرهم و قد تمّ طبعها عام (١٣٢٢).

و عندنا مصوره نسخه اخرى - غير محشاه - موجوده في مكتبه الإمام الرضا عليه السلام برقم (٢٩٤٧) آخرها في الصيد و الذبائح، و كتب على الصفحه الأخيره منها: «تا اینجا بنظر جناب شيخ سلمه الله رسیده است».

٤- صراط النجاه:

و هو تعريب الرساله السابقه، عليه حاشيه الميرزا الشيرازي، و الميرزا حبيب الله الرشتي، و الشيخ محمد طه نجف قدس سرهم، مرتب على مقدمه في التقليد و فصول و خاتمه، توجد منه نسخه في مكتبه أمير المؤمنين عليه السلام العامه في النجف (٣).

١- الذريعه ١٢: ١٥٨.

٢- الذريعه ١٥: ٣٨.

٣- الذريعه ١٥: ٣٨.

ص: ٢٣

٥- رساله «النخبه»:

رساله فارسيه من أول الطهاره إلى آخر مبطلات الصوم، في مقاصد و أبواب جمعها محمد إبراهيم الأصفهاني، و للشيخ قدس سره حواش عليها، و كتب مقرضا لها:

«بسم الله الرحمن الرحيم: قامت بينه العادله على مقابلتها و تصحيحها، فلا بأس بالعمل بها، حرره الأحرر مرتضى الأنصاري» و عليه خاتمه الشريف.

و في هامش هذه الرساله، رساله أخرى هي بشكل سؤال و جواب من الشيخ قدس سره.

طبعت الرساله عام (١٢٧٨) أي في حياه الشيخ قدس سره، و توجد لدينا منها نسخه.

٦- الرساله العمليه:

و هي رساله فارسيه في العبادات طبعت مكررا، منها: في عام (١٢٦٩) كما في الذريعه (١)، و يحتمل اتحادها مع ما تقدم.

٧- رساله عمليه أخرى:

و هي رساله عمليه أخرى على شكل سؤال و جواب باللغه الفارسيه تشتمل على أبواب الطهاره و الصلاه، و هي من جمع المولى محمد يوسف الأسترآبادى الحائرى، طبعت مكرره فى سنه (١٢٦٨) و ما بعدها (٢).

١- الذريعه ١١: ٢١٩.

٢- الذريعه ١٢: ٢٥٠.

ص: ٢٤

٨- ذخيره المعاد:

رساله عمليه فارسيه من الطهاره إلى آخر الاعتكاف جمعها، المولى على بن محمد التستري، رأى العلامه الطهرانى نسخه منها فى مكتبه السيد الشيرازى فى سامراء (١).

٢٦- حاشيه على نجاه العباد:

و «نجاه العباد» رساله عمليه لصاحب الجواهر قدس سره قام بتحشيتها جملة من العلماء أولهم- كما فى الذريعه (٢)- الشيخ الأنصارى قدس سره.

٢٧- حاشيه على بغيه الطالب:

و اسمها الكامل: «بغيه الطالب فى معرفه المفروض و الواجب» و هي رساله عمليه اقتصر فيها على ذكر مجرد الفتاوى، للشيخ الكبير الشيخ جعفر كاشف الغطاء المتوفى عام (١٢٢٧)، عليها حواش كثيره، منها: حاشيه الشيخ الأنصارى قدس سره كما فى الذريعه (٣)، و يظهر من موضع آخر منها: أن للشيخ حاشيه على حاشيه البغيه لابن المؤلف الشيخ موسى بن الشيخ جعفر كاشف الغطاء (٤).

١- الذريعه ١٠: ٢١.

٢- الذريعه ٦: ٢٢٧.

٣- الذريعه ٣: ١٣٤.

٤- الذريعه ٦: ٥٩.

ص: ٢٥

٢٨- الحواشى على عوائد الأيام:

و العوائد هو للمولى أحمد بن مهدي بن أبي ذر النراقي الكاشاني قدس سره المتوفى عام (١٢٤٥)، و للشيخ الأنصاري قدس سره حواش عليه، طبعت معها في إيران عام (١٢٦٦) (١)، و توجد منه نسخه في مكتبه «مسجد أعظم» في قم برقم (٤٨٩).

٢٩- أجوبه الحاج محمد أمين كته:

و هي مجموعه أجوبه أجاب بها الشيخ قدس سره عن أسئلته سألتها الحاج محمد أمين كته، جمعها و دونها الشيخ محمد بن عيسى بن الشيخ حيدر الشروقي المتوفى (١٣٣٣) ثم عرضها على الشيخ محمد طه نجف و طابقتها مع فتاواه ثم أضاف إليها جملة من جوابات الشيخ محمد طه عن المسائل التي سأل هو عنها. كذا قال العلامة الطهراني في الذريعه (٢).

٣٠- اللقطه:

نسب ذلك إليه، و قيل: إنها موجوده في معهد الدراسات الإسلاميه العليا- في بغداد- برقم (١٢٩٥) (٣).

٣١- الوقوف و الصدقات:

نسب ذلك إليه، و قيل: إنها موجوده في معهد الدراسات الإسلاميه

١- الذريعه ١٥: ٣٥٤.

٢- الذريعه ٥: ٢٠١.

٣- مقدمه اي بر فقه شيعه: ٣٤٧.

ص: ٢٦

العليا- بنفس الرقم - أيضا (١).

٣٢- رساله في القرعه:

نسب ذلك إليه في مقدمه المكاسب- منشورات جامعه النجف- و لم نقف له على مستند غيره.

ثانيا- المكتبه الأصوليه:

اشاره

تضمّ المكتبه الأصوليه للشيخ الأنصاري قدس سره تراثا ضخما من هذا العلم الذي أحكمت قواعده على يديه. و فيما يلي نشير إلى ما ثبت أو نسب إليه من آثار في هذا الموضوع:

١- فرائد الأصول:

و هو المشهور بالرسائل، قال عنه العلامه الطهراني: «.. و هو مشهور متداول لم يكتب مثله في الأواخر و الأوائل، محتو على خمس رسائل في القطع، و الظن، و البراءة، و الاستصحاب، و التعادل. أسّيس في هذه المباحث تأسيسا نسخ به الأصول الكربلائية فصارت كـ «سراب بقيعه» و نسخ على منواله المتأخرون حتى صار الفخر في فهم مراده، و كتب كلّ شرحا أو حاشيه عليه بقدر ما غمر فيه فكره و درى .. و طبع «ترجمه فرائد الأصول»

١- مقدمه اى بر فقه شيعه: ٣٤٧.

ص: ٢٧

للسيد محمد صالح بن محمد الموسوى الخلخالى المتوفى (١٣٠٦) بطهران» (١).

٢- كتاب الفوائد الأصوليه:

ذكره العلامه الطهراني و قال: «.. في غوامض المسائل الأصوليه كالواجب المشروط، مقدّمه الواجب، الضد و الاجتماع، بعض المفاهيم، المطلق و المقيد، العمل بالعموم، الحسن و القبح، الملازمه، الاجتهاد و التقليد و غير ذلك، و النسخه في خزانه كتب سيدنا الشيرازى بسامراء. كتبها الشيخ على التويسركاني عن خطّ الميرزا محسن التويسركاني الذي هو من أجلاء تلامذه الشيخ الأنصاري، و قد كتبه الميرزا محسن عن خطّ أستاذه الشيخ الأنصاري، يقرب من عشره آلاف بيت» (٢).

و ظاهر العبارة أنّه من تأليفاته لا من تقارير أبحاثه. و مهما يكن، فلم يصل الكتاب إلى أيدينا فعلا.

٣- أصول الفقه:

ذكره العلامه الطهراني و قال: «.. في مجلّد ضخّم محتو على اثنين و ستين مبحثا من الأصول الفقيهيه في مباحث الألفاظ و الأدلّه العقلية جميعا، رأيت النسخه المنتسخه عن خطّ المؤلف في خزانه آيه الله المجدّد الشيرازى» (٣).

١- الذريعه ١٦: ١٣٢.

٢- الذريعه ١٦: ٣٢٣.

٣- الذريعه ٢: ٢١٠.

ص: ٢٨

و ليس من الواضح أنّ هذا الكتاب هل هو كتاب مستقل أو هو مجموع فرائد الأصول مع الفوائد الأصوليه أو غير ذلك، لعدم توفر النسخه لدينا.

٤- حجّيه ظواهر الكتاب:

قال العلامه الطهراني: «توجد نسخه في مكتبه التستريه» (١) و لم يشر هل أنها رساله مستقله أو جزء من فرائد الأصول.

٥- حجته المظنه:

قال العلامه الطهراني: «هو من أجزاء الرسائل الموسوم بالفرائد، لكنّه طبع مستقلا في (١٢٦٨) ..» و ذكر أنّ عليه حواش و تعليقات (٢).

٦- الحاشيه على قوانين الأصول:

قال العلامه الطهراني في الذريعه: «.. قال سيدنا الحسن صدر الدين في التكملة: رأيت نسخه خطّه، و هي من أول حجته الخبر إلى تمام الأدله العقلية، و كأنّ الرسائل منتزعه عنها» (٣).

٧- الحاشيه على استصحاب القوانين:

و هي حاشيه على استصحاب قوانين الأصول للمحقق القمي قدس سره

١- الذريعه ٦: ١٧٩.

٢- الذريعه ٦: ٢٧٥.

٣- الذريعه ٦: ٢٧٩.

ص: ٢٩

تفضل بمخطوطتها سماحه آيه الله الشيخ أحمد سبط الشيخ الأنصاري و قال: إنها بخطّ الشيخ قدس سره، و قد تمّ تحقيقها، و طبعها بحمد الله.

٨- رساله في المشتق:

قال العلامه الطهراني قدس سره: «.. مطبوعه عام (١٣٠٥) ذكرها بعض الفضلاء، و ليست هي المطبوعه في تلك السنه من تقرير بحث المجدد الشيرازي، كما مرّ» (١).

٩- رساله في قاعده «التسامح في أدله السنن»:

و هي رساله تبحث عن قاعده التسامح في أدله السنن، ذكرها العلامه الطهراني تحت عنوان «إثبات التسامح في أدله السنن» و ذكرها في حرف التاء في عنوان «التسامح» أيضا، و قال: إنه طبع مكررا (٢).

توجد منه نسخه خطيه في مكتبه الإمام الرضا عليه السلام برقم (٨٨٤٣) و نسخه خطيه أخرى في مكتبه مجلس الشورى الإسلامى

برقم (٢٨٠١) و يبدو منها أنها كانت بيد العلامة الشيخ فضل الله النورى قدس سره مع رساله التقليد، كما أنها طبعت ضمن مجموعه رسائل أصوليه اخرى عام (١٣٠٥).

١٠- رساله فى التقليد:

اشتهرت هذه الرساله باسم «الاجتهاد و التقليد» و هو خطأ، لأنه

١- الذريعه ٢١: ٤٢.

٢- راجع الذريعه ١: ٨٧ و ٤: ١٧٤.

ص: ٣٠

لم يبحث فيها عن الاجتهاد و إنما اقتصر على البحث عن التقليد.

قال العلامة الطهرانى قدس سره: «الاجتهاد و التقليد للعلامة الأنصارى قدس سره .. رأيت النسخه فى كتب تلميذه الأجل آيه الله المجدد ميرزا محمد حسن الشيرازى بسامراء، أوله: «التقليد لغيره جعل الغير ذا قلالده و منه تقليد الهدى ..» (١).

و توجد منها نسخه خطيه فى مكتبه مجلس الشورى الإسلامى برقم (٢٨٠١) مع رساله التسامح فى أدله السنن، و يظهر منها أنها كانت بيد العلامة الشيخ فضل الله النورى قدس سره الذى كان من تلامذه المجدد الشيرازى.

كما و طبعت مع عدده رسائل أصوليه اخرى عام (١٣٠٥).

١١- رساله فى قاعده «نفي الضرر»:

و هى رساله تبحث عن قاعده «نفي الضرر» و هى غير ما هو مبحوث عنه فى فرائد الأصول، طبعت مع بعض طبعات المكاسب و الطهاره، و توجد منه نسخه خطيه فى مكتبه «ملك» فى طهران برقم (١- ٦٤٧٩).

١٢- رساله فى باب حجيه الأخبار:

نسبت إليه و لم نقف على مستند للنسبه.

١٣- رساله فى الرد على من قال بأن الأخبار قطعیه الصدور:

نسبت إليه أيضا و لم نقف على مستند ذلك.

١- الذريعه ١: ٢٧٢.

ثالثاً - غير الفقه و الأصول:

إشارة

كل ما تقدم كان فى المجالين الفقهى و الأصولى، و للشيخ الأنصارى قدس سره تأليفات فى مجالات اخرى نشير إلى ما توصلنا إليه فيما يلى:

١ - كتاب الرجال:

قال عنه العلامة الطهرانى قدس سره: يقرب من سته آلاف بيت، جمع فيه الثقات و الممدوحين الذين كان يعمل برواياتهم، و لم يزد فيه على ما نقل عن كتب الأصول الخمسه الرجاليه شيئاً، ذكره شيخنا النورى، و رأيت النسخه فى كتب سيدنا الشيرازى بسامراء أوله: «الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على محمد و آله الطاهرين و لعنه الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين. آدم بن إسحاق بن آدم بن عبد الله بن سعد الأشعري ..» يذكر الأسماء على الترتيب المؤلف ثم الكنى، ثم الألقاب، ثم يذكر مشيخه التهذيب و الفقيه، و فوائد أخرى فى آخره، و مقداره يزيد عن خلاصه العلامة و رأيت نسخه اخرى بخط تلميذه المولى محمد حسين بن محمد قاسم القمشه اى النجفى كتبها (١٢٨١) يعنى سنه وفاه المصنف (١).

توجد منه نسخه اخرى فى مكتبه الإمام الرضا عليه السلام برقم (٣٦١٧)

١- الذريعه ١٠: ١٥٠.

ص: ٣٢

و عندنا مصورتها.

و نسخه اخرى فى مكتبه آيه الله المرعشى قدس سره فى قم برقم (٩٧) (١).

٢- أصول الدين و جملة من فروعه:

ذكره العلامة الطهرانى و قال: «من فتاوى العلامة الأنصارى، فارسى، جمعها ميرزا على بن رستم التبريزى (بیش خدمت) طبع عام ١٢٧٦» (٢).

و لم يتضح لدينا أنّ الذى من نظرات الشيخ الأنصارى قدس سره هل هو خصوص الفروع أو هى و الأصول معاً، و الكتاب ليس بأيدينا.

ذكرها العلامة الطهراني و قال: «.. لتلميذه الميرزا أحمد بن الميرزا محسن الفيض الكاشاني، المتوفى بالنجف (١٢٨٦) .. توجد بخط الشيخ الأنصاري في ظهر تقارير المجاز لدرس شيخه عند (التقوى)، تأريخها (ج ١ - ١٢٦٢)» (٣).

هذا، والمعروف أنه قدس الله سره قد استنسخ «القرآن الكريم» بخطه الشريف.

١- فهرست مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي ١: ١١٥.

٢- الذريعة ٢: ١٩١.

٣- الذريعة ١١: ٢٦.

ص: ٣٣

رابعاً- التقارير

إشارة

رابعاً- التقارير (١)

كل ما تقدم كان بالنسبة إلى ما كتبه هو قدس سره، و أما ما كتبه تلامذته تقريراً لبحوثه فهي كثيرة جداً و لا يمكن إحصاؤها فعلاً لتفرقتها و عدم التمكن من الوصول إليها، و من أشهرها: ما كتبه تلميذه الحاج ميرزا أبو القاسم الشهير ب «كلانتری» تقريراً لأبحاثه الأصولية بقسميها اللفظية و العقلية، و اشتهر ب «مطرح الأنظار» و قد طبعه ولده المتوفى (١٣١٦) (٢).

و لدينا قائمة عن أسماء بعض التقارير نشير فيما يلي إليها، و نحيل

١- قال العلامة الطهراني قدس سره تحت عنوان «التقارير»: «التقارير عنوان عام لبعض الكتب المؤلفة من أواخر القرن الثاني عشر و بعده حتى اليوم، و هو نظير «الأمالي» في كتب الحديث للقدماء، و الفرق أن الأمالي كانت تكتب في مجلس إمامة الشيخ، الحديث عن كتابه أو عن ظهر قلبه، و كان السامع يصدر الكتاب باسم الشيخ، و يعدّ من تصانيف الشيخ، بخلاف «التقارير» فإنها مباحث علمية يلقيها الأستاذ على تلاميذه عن ظهر القلب و يعيها التلاميذ في حفظهم، ثم ينقلونها إلى الكتاب في مجلس آخر، و يعدّ من تصانيفهم .. و الذي لا بدّ من ذكره هو أنّ كتب التقارير أكثر من أن يستقصىها أحد، و لا سيما التقارير الأصولية التي كتبها تلاميذ شريف العلماء، و صاحب «الضوابط» و «الفصول» في كربلاء، و تلاميذ العلامة الأنصاري و من بعده في النجف الأشرف و سامراء و مشهد الرضا و قم و غيرها .. و توجد تقارير كثيرة لم يشخص مقررهما أبداً ..». الذريعة ٣٦٦-٣٦٧.

٢- الذريعة ٢١: ١٣٦.

ص: ٣٤

التفصيل إلى فرصه اخرى رجاء الحصول على معلومات أكثر:

١- التقريرات:

قال العلامه الطهراني: «التقريرات للشيخ الأجل الحاج ميرزا محمد حسن الآشتياني، مؤلف بحر الفوائد، و قد كتب أيضا من بحث أستاذه العلامه الأنصاري عدّه مجلدات، رأيت ثلاثه منها في كتب المرحوم السيد محمد اللواساني و هي في القضاء، و الخلل، و الوقف، و إحياء الموات، و الإجاره» (١).

٢- التقريرات:

قال أيضا: «.. للأستاذ الكبير الحاج ميرزا حبيب الله الرشتي .. و قد كتب من تقرير بحث أستاذه العلامه الأنصاري عدّه مجلدات في الفقه و الأصول، رأيت منها مجلدا في مباحث الخلل، و صلاه المسافر، و الوقف يقرب من اثني عشر ألف بيت، كان في خزانه آيه الله المجدد الشيرازي بسامراء، و منها مجلدان في تمام دوره الأصول من المباحث اللفظيه و الأدله العقلية يوجد في مكتبه الحسينيه .. و منها: تقريره لمسألتي تقليد الميت و تقليد الأعلم و قد طبعا في آخر كتاب الغصب له في (١٣٢٢) و رأيت منه نسخه في خزانه كتب سيدنا آيه الله الشيرازي بسامراء تاريخ كتابتها (صفر - ١٢٧١)» (٢).

١- الذريعه ٤: ٣٧٥.

٢- الذريعه ٤: ٣٧٤.

ص: ٣٥

٣- تقريرات المجدد الميرزا محمد حسن الشيرازي قدس سره:

و هو تلخيص إفادات الشيخ الأنصاري قدس سره في الأصول من أوله إلى آخره (١).

٤- التقريرات:

قال العلامه الطهراني قدس سره: «التقريرات الميرزا أحمد الفيضى النجفى من أحفاد المحدث الفيض الكاشاني، كان من تلاميذ العلامه الأنصاري، و كتب كثيرا من تقريراته، رأيت في مكتبه المولى على محمد النجف آبادي مجلدا منه في الغصب و الوصيه» (٢).

٥- التقريرات:

قال أيضا: «التقريرات للمولى حسين قلى الهمداني كان من أجلاء تلاميذ العلامه الأنصاري، و كتب من تقرير بحثه في الفقه و

الأصول كثيرا، و كان يدرس فيها تلاميذه ..» (٣).

٦- التقريرات:

و قال قدس سره: «التقريرات للسيد محمد طاهر بن السيد إسماعيل الموسوي الدزفولي (المتوفى في النجف ١٣١٨) كان تلميذ العلامة الأنصاري

١- أعيان الشيعة ٥: ٣٠٨.

٢- الذريعة ٤: ٣٦٩.

٣- الذريعة ٤: ٣٧٦.

ص: ٣٦

و زوج ابنته، و كتب من تقريره تمام دوره الأصول، و من الفقه: خلل الصلاة و المواريث و غيرها، و كان جميعها موجودا عند ابنه السيد أحمد المعروف بسبط الشيخ» (١).

٧- التقريرات:

للشيخ منصور بن المولى محمد أمين الدزفولي أخ العلامة الأنصاري و تلميذه، فإنه كتب تقريرات بحث أخيه أصولا و فقها في عدّه مجلدات (٢).

٨- التقريرات:

□
للآخوند المولى لطف الله الأسكى اللاريجاني، المتوفى بالنجف (١٣١١)، في الفقه و الأصول، لكنه حكى لتلميذه السيد أبي تراب الخوانساري أنه ضاع منه تقريراته الأصولية، كما في الذريعة (٣).

٩- التقريرات:

للمولى علي الخوئي، و كان من أجلاء تلاميذ العلامة الأنصاري و كاتب تقريراته، قال العلامة الطهراني: «رأيت منها ثلاثة أجزاء:

١- خبر الواحد، ٢- الأصل المثبت، ٣- بعض المسائل الأصولية، كلها توجد في مكتبته الحسينية» (٤).

١- الذريعة ٤: ٣٧٧-٣٧٨.

٢- الذريعة ٤: ٣٨٦.

٣- الذريعة ٤: ٣٨٣.

١٠- التقريرات:

المولى على الخوانسارى كان من تلاميذ العلماءه الأنصارى، و له تقريرات فى الفقه، منه مجلّد فى صلاه المسافر، و آخر فى الغصب و غيره (١).

١١- التقريرات:

فى الأصول و الفقه، للسيد محمد تقى بن محمد كاظم الحسينى السبزوارى المتوفى (١٣١٢) فى أربع مجلدات، مجلّد منها فى تمام مباحث الألفاظ و الاجتهاد و التقليد، و بعض حجيه الظن و الاستصحاب، و ثلاث مجلدات فى الفقه، أولها: الصلاه إلى آخر باب السجود، ثم الجماعه إلى تبين فسق الإمام، و الصوم إلى الكفارات، و ثانيها: فى خلل الصلاه و صلاه المسافر إلى الخروج لما دون المسافه، ثم الوقف و الإجاره و الرهن، و ثالثها: فى إحياء الموات و المتاجر إلى تصرية الحيوان فى خيار التدليس، كلها بخطه (٢).

١٢- التقريرات:

للميرزا محمد بن عبد الوهاب بن داود الهمدانى، المتوفى بالكاظميه فى (١٣٠٣) (٣).

١- الذريعه ٤: ٣٧٩.

٢- الذريعه ٤: ٣٧٣.

٣- الذريعه ٤: ٣٨٥.

١٣- التقريرات:

للسيد محمد بن السيد هاشم بن الأمير شجاعت على الموسوى الرضوى التقوى الهندى، المتوفى (١٣٢٣)، و عرضه على أستاذه العلماءه الأنصارى قدس سره فكتب بخطه تعليقات عليه (١).

١٤- التقريرات:

لبعض تلاميذ العلماءه الأنصارى، مجلّد فى الإجاره، فى مكتبه المولى محمد على الخوانسارى (٢).

١٥- التقريرات:

لبعض تلاميذ العلامه الأنصارى أيضا، مجلد فى اللقطه، فى مكتبه المجدد الشيرازى (٣).

١٦- التقريرات:

لبعض تلاميذ العلامه الأنصارى فى الزكاه، مجلد كبير بخط الشيخ جعفر الرشتى، عام (١٣٢٣) (٤).

١٧- التقريرات:

لبعض تلاميذ العلامه الأنصارى فى الخلل و صلاه المسافر

١- الذريعه ٤: ٣٨٥ - ٣٨٦.

٢- الذريعه ٤: ٣٧٣.

٣- الذريعه ٤: ٣٧٣.

٤- الذريعه ٤: ٣٧٣.

ص: ٣٩

و الوقف و القضاء، مجلد واحد موجود فى مكتبه أبى محمد الحسن صدر الدين (١).

١٨- التقريرات:

الشيخ محمد على الطالقانى لأبحاث أستاذه العلامه الأنصارى (٢).

١٩- التقريرات:

السيد حسين الكاشانى لأبحاث أستاذه العلامه الأنصارى (٣).

٢٠- التقريرات:

المولى الشيخ محمد باقر الكرهودى، و كان من تلامذه الشيخ الأنصارى قدس سره، كما فى نقباء البشر (٤)، أخبرنا بتقريراته بعض أحفاده.

٢١- تقليد الأعلام:

من تقريرات أبحاث الشيخ الأنصارى، للشيخ الميرزا أبى القاسم بن الميرزا محمد على التاجر المعروف ب «الكلانترى النورى»

- ١- الذريعة ٤: ٣٩٣.
- ٢- نقباء البشر ٤: ١٦١٩.
- ٣- نقباء البشر ٢: ٥٣٨.
- ٤- نقباء البشر ١: ٢٢١.
- ٥- الذريعة ٤: ٣٩٣.

ص: ٤٠

٢٢- تقليد الميت:

للشيخ الميرزا أبى القاسم بن الميرزا محمد على الكلاترى النورى، تقريراً عن شيخه الأنصارى قدس سره (١).
و قد طبع هذا و ما قبله ملحقاً بكتاب «مطرح الأنظار» فى طهران سنه (١٣٠٨).

٢٣- ذخائر الأصول:

من تقريرات الشيخ الأنصارى قدس سره فى مقدمه الواجب، و اجتماع الأمر و النهى، و التعادل و التراجيح، و الاجتهاد و التقليد،
للشيخ حسن بن محمد مهدى الشاه عبد العظيمى، المتوفى حدود (١٢٩٢) (٢).
هذا ما توصلنا إليه، و ما عداه أكثر من ذلك بكثير.

- ١- الذريعة ٤: ٣٩٣.
- ٢- أعيان الشيعة ٥: ٢٧٠، الذريعة ١٠: ٥.

ص: ٤١

نظرة عامه فى آثار الشيخ قدس سره

و لأجل أن يتضح مدى ما لاقته لجنة التحقيق من صعوبات و مشاكل فى طريق التحقيق نرى من اللازم أن نشير إلى ما اتصفت به
هذه الآثار بصوره عامه، و سوف نشير إلى خصوصيات كل كتاب فى محله إن شاء الله تعالى، و تلك الخصوصيات - إجمالاً -
هى:

أولاً- إن أغلب ما بقى من آثار الشيخ قدس سره - عدا المكاسب و الرسائل و الطهاره - كان على شكل مسودات غير منظمه، و
هذا أدى إلى:

١- ضياع بعض الأوراق و المسودّات مما كتبه قدس سره، و لذلك نحسّ بالنقص من هذه الجهه فى بعض ما بأيدينا من الكتب و الرسائل المخطوطه أو المطبوعه.

٢- تغيير محل بعض الأوراق و الصفحات عند تجميعها، فربما عثرنا على ورقه لا ترتبط بما قبلها و لا بما بعدها، و لكن بعد الفحص و العناية الكثيرين لاحظنا أنّها ترتبط بأوراق اخرى تفصل بينهما عشرات الأوراق، كما حدث فعلا فى كتاب الصلاه و القضاء و غيرهما، و قد واجهنا صفحات منفردة لم يدر النساخ أين موضعها.

و قد أدّى هذا الأمر إلى تخبط الناسخين أحيانا، فنرى تقديما و تأخيرا فى بعض العبارات فى النسخ المختلفه تحكى عن تحيّر الناسخين و تخبطهم.

٣- تقطيع بعض ما كتبه الشيخ قدس سره إلى رسالات متعدده كما ربما يظهر ذلك من كتاب النكاح، فإنّه بدأ فيه بشرح النكاح من كتاب

ص: ٤٢

□
«الإرشاد» ثم ترك قسما أو ضاع- و الله العالم-، ثم بدأ بشرح المصاهره و هى من أسباب التحريم، ثم الكفر، و هو سبب آخر منه، ثم ترك منه قسما ثم بدأ بشرح موجبات الخيار، و هذا أدّى إلى اشتهاى القسم الأول منه ب «كتاب النكاح»، و القسم الثانى المشتمل على المصاهره و الكفر من أسباب التحريم و موجبات الخيار باسم «رساله المصاهره» فى حين أنّ هذه الأمور من ملحقات النكاح أوّلا، و أنّ المصاهره تكوّن جزء قليلا من رساله- على فرض كونها مستقلة- ثانيا.

فلو كان كلّ ذلك متصلا بعبئه مع بعض لم تعد حاجه إلى تسميه القسم الثانى- و لو خطأ- باسم «رساله المصاهره»، و لذلك قرّنا درجهما مع رساله الرضاع فى مجلّد واحد تحت عنوان «كتاب النكاح».

ثانيا- إنّ المخطوطات التى وصلت إلى أيدينا من الشيخ قدس سره يغلب عليها الشطب على العبارات و العدول من عبارته إلى اخرى، و كان هذا يؤدّى- فى حدّ ذاته- إلى مشاكل اخرى من قبيل:

١- عدم الدقّه فى المقدار المشطوب من العبارة، فربما زاد الشطب على المقدار الذى كان عدل عنه، و ربما نقص، و كان هذا يؤدّى إلى خلل فى العبارة.

٢- ربّما كانت العبارة التى عدل إليها أو زادها مكتوبه فى الهامش بصوره متشابهه من دون إشاره إلى محلّ الزيادة أو العدول، و قد أدّى ذلك إلى اختلاف النسخ أيضا، لأن كل واحد من النساخ كان يجعل العبارة الزائده فى المحل الذى كان يرتئيه مناسبا.

ثالثا- و من يتأمّل فى آثار الشيخ قدس سره يرى أنه ربما كتب موضوعا واحدا أكثر من مرّه، و لكن قد تختلف رؤيته تجاه المسأله، فيدخل فى

ص: ٤٣

الموضوع بنظره اخرى غير ما دخل بها أول مرّه، كما حدث- فعلا- فى قسم من كتاب الصلاة، حيث كتب أبحاث: الاستقبال، و القيام، و النهى، و تكبيره الإحرام، و القراءه، و أحكام الخلل، مرّتين، و كما حدث فى رساله الميراث التى كتب فيها مسأله «الدين المستغرق» بأنحاء ثلاثه فى ثلاثه مسائل و هى: السابعه و الثامنه و التاسعه.

و ربما كان يكتب تاره بصوره مستقله، و تاره شرحا لكتاب كالإرشاد و القواعد و الشرائع، كما حصل فى الزكاه و الصوم و الخمس و القضاء الذى حرره مرّتين، و لم يكمل الموضوع فى كل مرّه.

رابعاً- كانت من طريقه الشيخ قدس سره أن ينقل الروايات و أقوال الفقهاء بالمضمون أو بصوره مقطّعه و غير كامله، و لذلك قلّمنا نجد نصّاً نقله بحرفه، و لمّا لم يمكن الإشارة إلى جميع موارد الاختلاف، فلذلك اقتصرنا على الإشارة إلى ما كان مؤثراً فى فهم النصّ بالخصوص و أعرضنا عن غيره.

هذا إذا لم نحرز أنّ الكلمه أو العبارة منقوله خطأ، أما إذا أحرزنا ذلك و لم نجد وجهاً لصحتها فكنا نكتب الصحيح من دون إشاره إلى الاختلاف.

خامساً- و كانت من طريقته أيضاً أن ينقل الأقوال- غالباً- بالواسطه، و كان هذا يؤدّى- أحياناً- إلى عدم مطابقه الحكايه مع المصدر المنقول عنه.

و أمّا سبب نقله على نحو الحكايه فمن المحتمل أن يكون: إمّا قلّه المصادر لديه، كما هو المعروف عنه، فإنه صرح فى موضع من كتاب الصوم:

أنّه لم يوجد عنده من كتب الأخبار غير الاستبصار (1).

1- راجع «الصوم: 195» من طبعتنا، فإنه قال قدس سره: «و كيف كان فلم أعثر على إجماع أو دليل يدل بإطلاقه أو عمومه على وجوب قضاء الصوم على كل من لم يصم لعذر أو لغيره، لكن عليك بالتبّع لعلك تجد ذلك، و لا اعتبار بعدم عثورى، لقلّه الكتب عندى، و ليس عندى من كتب الأخبار إلّا الإستبصار».

ص: 44

و إمّا لعدم مباشرته للفحص عن الأقوال، حيث كان يحيل مسئوليّه القيام بذلك إلى غيره، لضعف بصره، أو لعدم اتساع وقته.

و كان يعتمد- على الأغلب- فى نقله على المناهل، و المستند، و مفتاح الكرامه، و جواهر الكلام، و إن لم يصرّح بذلك غالباً.

سادساً- و كانت من طريقته أيضاً أن ينقل أقوالاً من دون نسبه إلى قائلها أو الكتاب الذى اعتمد عليه فى النقل، فربما استغرقت عدّه ساعات لاستخراج قول لم يصرّح الشيخ لا بقائله و لا بمحلّه، و ما أكثر ذلك فى منقولاته.

سابعاً- إنّ أغلب ما كتبه قدس سره- غير المكاسب و الرسائل- لم يكن تامّياً، بل كان يكتب حول موضوع ما ثم يتركه قبل

إتمامه و ينتقل إلى موضوع جديد، فنراه قد كتب في كل من الصوم و الزكاه و الخمس تاره شرحا للإرشاد، و تاره بصوره مستقله، و زاد في الصوم شرح القواعد أيضا، و في كل ذلك لم يكتمل الموضوع.

كما نرى كثيرا ما يترك صفحه أو أزيد أو أقل منها بياضا، و لعلّه لاحتمال أن يضيف إليه بعد ذلك ما يراه مناسباً.

ثامنا- إنه لم يتقيد بالمتون التي قام بشرحها كالإرشاد و الشرائع و القواعد، بل ربما كان يقتصر على بعض العبارات و يحذف بعضها آخر.

و مع كل ذلك فقد نهض الأفاضل من إخواننا في لجنة التحقيق بتحمل أعباء المسئوليه رغم الضغوط و الطلبات المتزايديه في تسريع العمل.

ص: ٤٥

طريقتنا في التحقيق:

و المنهج الذي اتبعناه في التحقيق بصوره عامه كان على النحو التالي:

أولاً- استنساخ الكتاب من نسخه ذات ميزه.

ثانيا- مقابله المستنسخ مع جميع النسخ، و بذلك كانت تتحقق مطابقه المستنسخ مع ما انتسخ منه، ثم ضبط اختلافات النسخه مع سائر النسخ مقدمه لتقويم النص.

و ربما عثرنا بعد اجتياز هذه المرحله على نسخه جديده لكننا كنا نكرر عمليه المقابله معها أيضا حرصا على الأمانه.

ثالثا- استخراج مصادر الروايات و الأقوال، و كانت عمليه الاستخراج تتم- غالبا- في مرحلتين:

الاولى- الاستخراج الابتدائي حيث كان بعض الإخوه يقومون بذلك.

الثانيه- مراجعه الاستخراجات بدقه كامله ليحصل الاطمئنان، و ربما دعت الحاجه إلى المراجعه أكثر من مره.

رابعا- تقويم النص و ضبطه، و هنا كنا نقدّم- عند الاختلاف- نسخه الأصل أي مخطوطه المؤلف قدس سره- لو كانت موجوده- فنجعلها في المتن، و نشير إلى اختلاف سائر النسخ في الهامش. و أما إذا لم تكن نسخه الأصل موجوده، فكنا نقدّم ما هو الصحيح في رأينا و نشير إلى ما سواه في الهامش.

و لا بدّ من أن نشير إلى أنّ النسخ كانت تتواجد فيها أخطاء إملائيّه

ص: ٤٦

و أدبيه، و كان من اللازم تصحيحها، و لم نر وجها للإشاره إليها، نعم لو كان فيها محمل للصحه أثبتناها و أشرنا فى الهامش إلى ما هو الأصح فى رأينا.

خامسا- تنظيم المتن و الهوامش تنظيما فنيا و دقيقا.

سادسا- مراجعه الكتاب مراجعه دقيقه و إعداده لصف الحروف، و كانت هذه المرحله تتطلب منا جهدا كبيرا لا يقل عن الجهد الأول حيث يقابل الكتاب عدّه مرات تزيد فى الغالب على العدد المتعارف فى طبع الكتب.

سابعا- و بعد صفّ الحروف و تنظيم الصفحات كانت تتم مراجعه الكتاب بصوره نهائيه و من جميع النواحي، و ربما تكررت المراجعه- فى هذه المرحله بالذات- أكثر من مرّه، بل ربما وصلت إلى أربع أو خمس مرّات.

ثامنا- إعداد الفهارس الفئيه و المفيده للكتاب.

و ممّا أضفناه خلافا للعاده الجاريه هو جعل عناوين جانيه لموضوعات الكتاب، احترازا من جعل عناوين خارجه عن الكتاب فى متنه، و هذا- فى رأينا- يساعد على فهم الكتاب و العثور على مواضيعه بسهوله من دون أن يحصل تصرف فى متنه.

كانت هذه هى المراحل التى كُنّا نجتازها فى كل كتاب أو رساله، و بدقه خاصه، و بإشتراك مساعى الإخوه المحققين الحميده، و لا يمكننى الآن أن اجسّد مدى ما كان يلاقيه إخواننا من الصعوبات الكثيره، نسأل الله تعالى لنا و لهم مزيد التوفيق لخدمه فقه أهل البيت عليهم السلام.

ص: ٤٧

هذا الكتاب

اشاره

و أما كتاب الطهاره- و هو الكتاب الذى نقدّم له- فهو من كتب الشيخ الأعظم قدس سره المهمّه، و قد لا تقل أهميته عن المكاسب و الرسائل، لما احتواه من تحقيقات قيمه فى الموضوع.

و

الكتاب مشتمل على قسمين:

الأول - شرح الشرائع:

و هو شرح مزجى لقسم من الشرائع يبتدئ من أول الطهاره و ينتهى فى بيان أحكام الجنابه.

الثانى - شرح الإرشاد:

و هو شرح مزجى لكتاب إرشاد الأذهان للعلامه الحلى قدس سره يبتدئ من المقصد الثانى: فى الحيض، إلى آخر كتاب الطهاره.

ص: ٤٨

طريقه التحقيق:

اشاره

و لأجل أن يكون القراء الكرام على علم بخصوصيات الكتاب و كيفية تحقيقه نشير إلى النكات التاليه:

أولاً- النسخ المعتمد عليها:

اشاره

لما كان كتاب الطهاره مطبوعاً فى زمن الشيخ الأنصارى قدس سره و تعددت طبعاته، و لم نعرش على المخطوطه الأصلية (مخطوطه الشيخ قدس سره) فلذلك اكتفينا بما هو مطبوع. و عمدنا إلى جمع ما وقفنا عليه من النسخ المطبوعه لحد الآن و بلغت خمس نسخ، و هى كالتى:

النسخه الاولى:

و هى المطبوعه فى حياه المؤلف قدس سره أى فى عام (١٢٧٥) (١) جاء فى أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، و الصلاه و السلام على محمد و آله الطاهرين، و لعنه الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين. الركن الأول فى الماء المطلق ..».

و جاء فى آخرها: «.. فقد عرفت ضعفه من حيث حكومه أدله نفي الضرر على عموم، الناس مسلطون على أموالهم، و الحمد لله أولاً و آخراً».

ثم أضيفت العبارات التاليه- من قبل القائمين بطبع الكتاب:- «حمداً لله الذى لا يتم أمر دون حمده على آلائه، و الصلاه على خير من بعث للرساله و على آله.

و بعد، فهذه المجموعه الشريفه- الحاويه للدرر الملتقطه و المؤلفه،

المشتملة للغرر المنتخبة في أبواب الطهاره و سائر المسائل المتفرقة من تصنيفات التحرير المحقق و العلّامه المدقق فريد دهره و وحيد عصره مؤسس العلوم بأحسن الأساس، و مقربها إلى أفهام ذوى النهى من الناس، من كلّ الألسن عن بيان صنوف فضائله، و عجزت أقلام الكتبه عن الوصول إلى نهايه محاسنه، بل أوائلها (١)، الذى أكمل الله بوجوده الشريف، الحجه على عامه البريه، شيخنا و استاذنا كهف التقى، علم الهدى، الحاج الشيخ مرتضى الأنصارى دام عزه و علاه فى عقباه و أولاه لَمَّا كانت من أجلّ الكتب المصنّفه و المرغوبه عند أهل العلم و الفضل بحيث لم يف كتابه الكتاب لرفع الحاجه، قد ساعد التوفيق لجمع من العلماء الأذكياء و الفضلاء لتكثير نسخها بطريق الانطباع (٢) بعد صرف الهمّه و بذل السعه فى تصحيحها و إخراج الغث من سمينها مع النسخه المصحّحه بإملائه الشريف و نظره المنيف، و المرجو من الله أن ينتفع بها الطالبون و يستفيد منه الراغبون إنّه القادر على ما يشاء، و بيده أزمّه الأشياء».

و قد طبعت مع هذه الطبعه من الطهاره الرسائل التاليه:

١- التقيّه ٢- العداله ٣- القضاء عن الميّت ٤- المواسعه و المضايقه ٥- قاعده «من ملك شيئا ملك الإقرار به» ٦- قاعده «نفى الضرر و الضرر».

و قد رمزنا لهذه النسخه ب «الف».

و تقدّمت مكتبه آيه الله المرعشى قدس سره بمصوّره الكتاب مشكوره.

١- فى النسخه: أوائله.

٢- أى الطباعه.

النسخه الثانيه:

و الظاهر أنها أول نسخه طبعت بعد وفاته أى عام (١٢٨٤). و هى كالنسخه الأولى إلا أنّ فى ذيلها بدل عبارته «الذى أكمل الله بوجوده .. دام عزه و علاه فى عقباه و أولاه» العبارة التاليه:

«مرّيبى الفضلاء الكرام بل أستاذ العلماء الأعلام، الراحل من دار الفناء الواصل إلى دار البقاء، مرتضى المصطفى، و مصطفى المرتضى ..».

و هى داله على أن طبع الكتاب تمّ بعد وفاته قدس سره.

و الرسائل الملحقه بها هي نفس الرسائل الملحقه بالنسخه الاولى.

و رمزنا لها ب «ب». كما و تقدّمت مكتبه آيه الله المرعشي قدس سره بمصوّره هذا الكتاب أيضا.

النسخه الثالثه:

و هي نسخه مطبوعه عام (١٢٩٨) تشتمل - مضافا إلى كتاب الطهاره - على الزكاه و الخمس و الصوم.
و رمزنا لها ب «ج».

النسخه الرابعه:

و هي مطبوعه عام (١٣٠٣).
و قد تفضّل بهذه النسخه سماحه آيه الله السيد محمد الرجائي دامت بركاته.
و هي تحتوى مضافا إلى الطهاره على كتب: الزكاه و الخمس و الصوم.
و رمزنا لها ب «ح».

النسخه الخامسه:

و الظاهر أنها مستنسخه عام (١٣٠٣) و مطبوعه عام (١٣٠٧).
تفضّل بهذه النسخه صاحب الفضيله المحقق سماحه حجه الإسلام
ص: ٥١

و المسلمين الشيخ محمد باقر حسن پور.

و تحتوى كسابقتها على كتب الزكاه و الخمس و الصوم.
و رمزنا لهذه النسخه ب «ع».

و تبين لنا خلال العمل أنّ النسخه الأخيره، و هي نسخه «ع» أصحّ من غيرها من النسخ، و لذلك اعتمدنا عليها أكثر من غيرها.

إشارة

انتهجنا في تحقيق هذا الكتاب- كسائر كتب الشيخ قدس سره- الاعتماد على لجان متعددة تقوم كل منها بمهمتها الخاصة بها،
فلذلك تشكّلت اللجان التالية:

أولاً- لجنة المقابلة:

و كانت مهمه هذه اللجنة مقابلة النسخ بعضها مع بعض- بعد استنساخها باليد- و ضبط موارد الاختلاف فيها.
و اشترك في المقابلة: حجه الإسلام السيد هادي العظمي، و حجه الإسلام الشيخ محمد نقي الراشدي، و الأخ صادق الحسون. و
ربما شاركهم في ذلك آخرون في فترات قصيره.

ثانياً- لجنة الاستخراج:

و كانت مسئوليه هذه اللجنة استخراج مصادر النصوص أى الآيات و الروايات و الأقوال.
و تشكّلت اللجنة من أصحاب السماحه:

١- حجه الإسلام و المسلمين السيد يحيى الحسيني الأراكى الذى استخراج قسما وافرا من الكتاب.
ص: ٥٢

٢- حجه الإسلام و المسلمين الشيخ صادق الكاشانى.

٣- حجه الإسلام و المسلمين الشيخ حافظ النجفى.

٤- حجه الإسلام و المسلمين السيد جواد الشفيعى.

٥- حجه الإسلام و المسلمين الشيخ على أكبر محراب زاده.

٦- حجه الإسلام و المسلمين الشيخ مصطفى الهروى.

٧- حجه الإسلام و المسلمين الشيخ محمد نقي الراشدي.

ثالثاً- لجنة مراجعه الاستخراجات:

و تكفلت هذه اللجنة بمراجعته الاستخراجات مراجعه دقيقه للتأكد من صحتها و استخراج ما تبقى منها. و تألفت هذه اللجنة من:

١- سماحه حجه الإسلام و المسلمين الشيخ محمد باقر حسن پور الذى بذل جهدا واسعا فى هذا المشروع بصورة عامه، و فى هذا الكتاب بصورة خاصه.

٢- سماحه حجه الإسلام و المسلمين الشيخ مرتضى الواعظى، الذى بذل جهده- أيضا- فى المشروع، و فى هذا الكتاب بصورة خاصه.

رابعا- لجنة تقويم النصّ و المراجعته النهائيه:

و كانت مهمّه هذه اللجنه تنظيم و عرض متن صحيح من الكتاب، من مجموع النسخ، و الإشاره إلى مواضع الاختلاف بينها.

و تكوّنت هذه اللجنه من:

١- سماحه حجه الإسلام و المسلمين الشيخ رحمه الله الرحمتى الذى كان له دور كبير فى تحقيق متن هذا الكتاب و تقويم نصّه بالخصوص و كتب اخرى كما سيشار إلى ذلك فى محلّه إن شاء الله تعالى.

ص: ٥٣

٢- سماحه حجه الإسلام و المسلمين السيد محمد جواد الجلالى الذى قام بمراجعته الكتاب مراجعه عامّه من ناحيتين: من ناحيه المتن و الهوامش، و من الناحيه الفتيه، كما تكفّل ذلك بالنسبه إلى غير كتاب الطهاره أيضا.

و هنا نرى من اللازم أن ننبّه إلى عدّه نقاط مهمّه، و هى:

أولا- لما لم تكن لدينا النسخه الأصلية- أى مخطوطه المؤلف قدس سره- لكتاب الطهاره فلذلك قمنا بتصحيح بعض الكلمات التى كانت تبدو أنها مصحّفه أو محرّفه، أو كانت مخالفه للقواعد الأدبيّه من دون إشاره إلى ذلك فى الهامش.

ثانيا- رجّحنا- غالبا- نسخه «ع» عند اختلافها مع سائر النسخ، فأثبتناها فى المتن، و أشرنا إلى غيرها فى الهامش فى صورته احتمال الصواب فيها، و أعرضنا عن ذلك فى صورته القطع بالخطأ.

ثالثا- إنّ أغلب الروايات التى كان ينقلها الشيخ قدس سره لم تكن مطابقه للمصدر، و لما لم يمكن الإشاره إلى جميع الاختلافات فلذلك لم نشر إلى الاختلافات الجزئيه و التى لا دخل لها فى معنى الحديث، بل أثبتنا الحديث طبقا لما هو موجود فى الكتاب.

و أمّا الاختلافات المؤثّره فى المعنى، فإن كانت المصادر الحديثيه متفقّه فيما بينها فأثبتنا ما هو المطابق لها و أعرضنا عن ذكر اختلاف النسخ و إن كانت المصادر مختلفه فيما بينها أيضا أثبتنا ما هو متفق مع إحدى النسخ و أشرنا- فى الهامش- إلى بقية النسخ فى صورته احتمال صحتها.

و أمّا الأقوال المنقولة فلما لم تكن منقولة بلفظها غالبا، بل منقولة إمّا بالمعنى، أو مع التلخيص، فلذلك لم نشر إلى الاختلافات فيها أيضا إلّا إذا

ص: ٥٤

كانت مؤثره في المعنى.

و ختاماً:

□
نشكر الله تعالى على ما وفقنا له من تقديم هذه الخدمة المتواضعة إلى المجالات العلمية، كما و نسأله تعالى أن يزيد في توفيق إخوتنا الأعزاء في لجنة التحقيق الذين بذلوا قصارى جهدهم في هذا السبيل رغم الصعوبات و المشاكل التي واجهوها، كما و نشكر جميع من كان لهم دور مباشر أو غير مباشر في إكمال المشروع بصوره عامه، و نخص منهم بالذكر:

١- مكتبه الإمام الرضا عليه السلام في مشهد.

□
٢- مكتبه آيه الله النجفى المرعشى قدس سره في قم.

٣- مكتبه المدرسه الفيضيه في قم.

٤- مكتبه مجلس الشورى الإسلامى في طهران.

٥- مكتبه جامعه طهران.

٦- مؤسسه آل البيت عليهم السلام بفرعيها «قم» و «مشهد»، لمساعدتها في تحضير النسخ الخطيه.

□
٧- مؤسسه وليّ العصر عجل الله فرجه الشريف في خوانسار، حيث أمدّتنا بإمكانياتها و بعض خزّيجها في بدء أعمالنا.

٨- مؤسسه الكلام التي قامت بصف الحروف.

٩- مجمع الفكر الإسلامى الذى جعل جميع إمكانياته في خدمه هذا المشروع، و خاصّه قسم الكمبيوتر منه، لما بذله من خدمات وافرّه، و كما نشكر الأخ الفاضل سماحه حجه الإسلام و المسلمین الشيخ محمود درياب لما بذله من تقديم معلومات قيمه حول نسخ

ص: ٥٥

كتب الشيخ قدس سره.

□
و غير هؤلاء ممّن كان لهم دور ما في إنجاز هذا المشروع، فلهم جميعاً جزيل الشكر، و نسأل الله تعالى لنا و لهم مزيد التوفيق،

كما و نسأله أن يتغمّد الإمام الراحل - الإمام الخميني قدس سره - برحمته الواسعه، و يحفظ قائد الثورة الإسلاميه آيه الله السيد على الخامنئي دام ظلّه و يسدّد خطاه ليحرس به الدين، إنّه قريب مجيب.

مسئول لجنه التحقيق محمد على الأنصاري

ص: ٥٦

ص: ٥٧

ص: ٥٨

ص: ٥٩

ص: ٦٠

ص: ٦١

ص: ٦٢

ص: ٦٣

[شرح كتاب الطهاره من الشرائع]

اشاره

(كتاب الطهاره الطهاره: اسم للوضوء أو الغسل أو التيمم، على وجه له تأثير في استباحه الصلاه. و كل واحد منها ينقسم إلى: واجب و مندوب.

فالواجب من الوضوء: ما كان لصلاه واجبه، أو طواف واجب أو لمس كتابه القرآن إن وجب. و المندوب ما عداه.

و الواجب من الغسل: ما كان لأحد الأمور الثلاثه، أو لدخول المساجد أو القراءه العزائم إن وجب. و قد يجب إذا بقي لطلوع الفجر من يوم يجب صومه، بقدر ما يغتسل الجنب، و لصوم المستحاضه إذا غمس دمها القطنه.

و المندوب ما عداه.

و الواجب من التيمم: ما كان لصلاه واجبه عند تضييق وقتها، و للجنب في أحد المسجدين، ليخرج به. و المندوب ما عداه.

و قد تجب الطهاره بنذر و شبهه).

[أركان الكتاب]

إشاره

(و هذا الكتاب يعتمد على أربعة أركان.)

ص: ٦٤

ص: ٦٥

[الركن الأول في المياه]

إشاره

الركن (الأول في المياه)

[و فيه أطراف]

إشاره

ص: ٦٦

بسم الله الرحمن الرحيم (١) الحمد لله رب العالمين و الصلاه و السلام على محمّد و آله الطاهرين، و لعنه الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

١- من هنا يتبدئ كتاب الطهاره للشيخ الأعظم قدس سره الشريف، و لم يتعرض لشرح ما تقدم من متن الشراع، و إنما أوردناه إتمامه للفائده.

ص: ٦٧

[الطرف الأول في الماء المطلق]

إشاره

(و هو) من أوضح المفاهيم العرفيه، إلّا أنّ تعريف المصنّف قدس سره كغيره له بآئنه: (ما يستحقّ (١) إطلاق اسم الماء عليه من غير إضافه) لأجل الإشاره إلى امتياز أفراده من أفراد غيره عند الاشتباه، و أنّ المائز كون الماء حقيقاً بإطلاق الاسم المجرد عليه،

بمعنى بطلان سلبه عنه، فتقييده- أحيانا- لبيان الفرد، لا لقبح الإطلاق.

ثم لو شكَّ في تحقُّق الضابط المذكور- للشكِّ في الصدق أو المصدق- عمل بالأصول.

(و كَلَّه ظاهر مزيل للحدث و الخبث) مع اجتماع شروط مفضَّله في محالِّها.

و لو شكَّ في شىء منها عمل على أصاله العدم، بناء على عدم ثبوت

١- في الشرائع: كل ما يستحق.

ص: ٦٨

عموم يرجع إليه، عدا إطلاق قوله عليه السلام في روايه السكوني: «الماء يطهِّر و لا يطهِّر» (١) و لا- عموم له من حيث حذف المتعلِّق، لوروده في مقام الإهمال في مقابل السلب الكلِّي المستفاد من قوله: «و لا يطهِّر» كما في قولك: «زيد يحكم و لا يحكم عليه، و يعطى و لا يعطى» بل و لا من حيث كيفية التطهير بالماء، لعدم سوجه لبيان ذلك.

نعم، لو ثبت الأمر الأوَّل أمكن دعوى كون كيفية التطهير بالماء مبيَّنه عند العرف، و حصوله عندهم بغلبه الماء على المحلِّ القدر بحيث يزيل عين القذاره عن المحلِّ القدر. و أمَّا طهاره المائعات النجسه بالاستهلاك فيه، ففي عدّه تطهيرا في العرف تأمَّل.

هذا كَلَّه حكم الماء بحسب أصل الخلقه (و) أمَّا حكمه (باعتبار وقوع النجاسه فيه) فيظهر بعد أن (ينقسم إلى) ثلاثه أقسام: (جار و محقون و ماء بثر).

و تثليث الأقسام بماء البثر عند القدماء واضح، و أمَّا عند غيرهم فباعتبار بعض الأحكام المختصَّه به بعد وقوع النجاسه فيه.

١- الوسائل ١: ١٠٠، الباب الأوَّل من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

ص: ٦٩

[أقسام الماء المطلق]

القسم الأوَّل [الماء الجارى]

(أمَّا الجارى) و هو: السائل عن مادّه، لا النابع مطلقا، و لا السائل كذلك، خلافا في الأوَّل لصريح شيخنا الشهيد الثاني قدس سرّه (١) و ظاهر جماعه (٢) من جعل النابع مطلقا محكوما عليه بحكم الجارى مع حصر الماء في الأقسام الثلاثه، فيكون وصفه بالجريان للغلبه، أو لجريان الاصطلاح عليه.

و فيه: أنّ الغلبه لا توجب مخالفة العرف و اللغة، خصوصا في مقام حصر الأقسام.

و أما جريان الاصطلاح، ففيه: أنّ عبارات أكثر من تقدّم على

١- المسالك ١: ١٢.

٢- كالسيد السند قدس سره في المدارك ١: ٢٨ و المحقق السبزواري قدس سره في الذخيره: ١١٦، و انظر مفتاح الكرامه ١: ٦١.

ص: ٧٠

المحقّق الثاني - كالمقنعه (١) و المبسوط (٢) و السرائر (٣) و الغنيه (٤) و الوسيله (٥) و الكافي (٦) و شرح الجمل (٧) و المعتبر (٨) و أكثر كتب العلّامة رحمه الله (٩) و الدروس (١٠) - ظاهره بملاحظه عنواناتهم و استدلالاتهم على دفع النجاسه و رفعها عن الجارى في اعتبار السيلان، فلاحظ.

و أما ما ذكر من أنّ النابع غير البئر عندهم بحكم الجارى، فلم يعلم ذلك من المشهور، فيحتمل أن يكون عندهم في حكم البئر، و هو ظاهر المحقّق (١١) حيث حكم بعدم تطهير القليل بالنبع من تحته، معلّلا بأنّ النابع ينجس بالملاقاه، و جعله كاشف اللثام (١٢) أوضح الاحتمالين.

و في المقنعه (١٣) - كما في التهذيب (١٤) - انفعال القليل من الغدير النابع و تطهيره بالنزح و عدم انفعال الكثير منه، بل في مفتاح الكرامه (١٥) عن

١- المقنعه: ٦٤ و ٦٦.

٢- المبسوط ١: ٥ و ٦.

٣- السرائر ١: ٦٢.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه) ٤٨٩.

٥- الوسيله ١: ٧٢.

٦- الكافي: ١٣٠.

٧- شرح جمل العلم و العمل: ٥٦.

٨- المعتبر ١: ٤٠ و ٤١.

٩- إرشاد الأذهان ١: ٢٣٥ و تحرير الأحكام ١: ٤ و نهايه الأحكام ١: ٢٢٨.

١٠- الدروس ١: ١١٩.

١١- المعتبر ١: ٥١.

١٢- كشف اللثام ١: ٢٦.

١٣- المقنعه: ٦٦.

١٤- التهذيب ١: ٢٣٤، ذيل الحديث: ٦٧٧ و ٦٧٨.

المحقق البهبهاني: أن النابع الراكد عند الفقهاء في حكم البئر.

لكن الإنصاف: أن دخول هذا القسم في الجارى أشبه بكلماتهم من دخوله في البئر، و أبعد منهما كونه قسما ثالثا، لكنه غير مجد بعد اختصاص أدله أحكام الجارى عرفا و لغه بالسائل.

نعم، لو ثبت حكم لذى المادّه عموما تعين جريانه فيه، كما أنه لو قلنا بدلاله صحيحه ابن بزيع (١) - الآتيه في حكم ماء البئر - على عدم انفعال مطلق ذى المادّه بما عدا التغيير أو على ارتفاع النجاسه الحاصله من التغيير عنه بمجرد زواله مطلقا أو باختلاطه بما يخرج من المادّه و كذا لو ثبت طهاره ماء البئر، أمكن إلحاق هذا الفرد به بالإجماع المركّب و إن لم يكن بئرا.

أمّا طهارته على تقدير النجاسه بالنزح، فلم يثبت الإلحاق فيه، و إن جزم به بعض المعاصرين (٢) نافيا عنه الريب، لكنه مستند في ذلك إلى عموم التعليل بالمادّه في صحيحه ابن بزيع، لا إلى عدم التفصيل بينه و بين البئر.

و أمّا كفايه مطلق السيلان و لو لا - عن مادّه، فهو المحكّي عن بعض متأخري المتأخرين (٣) مستندين إلى صدق الجارى على المياه الجارية عن ذوبان الثلج خصوصا إذا لم ينقطع في السنه.

و يردّه أن الإطلاق مجاز، لمشابهه تلك المياه بمياه الشطوط النابعه، و لذا لا يطرد عرفا في كلّ ما تلبس بالجريان و لو كان قليلا، للقطع بصحّه سلب «الجارى» عن الماء المنصبّ من الكوز و غيره من الآنيه، و لذا جعل في

١- الوسائل ١: ١٢٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ و ستأتي في الصفحه: ٧٤.

٢- لم نقف عليه.

٣- حكاه الفاضل النراقي عن بعض المتأخرين من المحدّثين، راجع المستند ١: ٦.

الأخبار ماء الحّمّام إذا كانت له مادّه بمنزله الجارى (١) مع أنه جار من المادّه حقيقه.

و منه يظهر: أن توصيف ماء الحّمّام في بعض أخباره بالجريان باعتبار المعنى اللغوى.

و قد أغرب بعض من انتصر [ل] - هذا القول (٢) حيث استدلل بروايه الميزابين الجارين أحدهما بول و الآخر ماء المطر (٣) نظرا إلى شموله لماء المطر بعد انقطاعه.

ثمّ لو شكّ في صدق الجارى لأجل الخلاف في كفايه مجرد النبع أو السيلان، أو لخفض صدق النبع - المفسّر عن جماعه

بالخروج من عين (٤)- عمل بعمومات أحكام القليل و الكثير أو البثر.

و قد يمنع شمول الأولين، لأنّ المتيقّن منهما ما لم يكن له مادّه، فيبقى المشكوك تحت عمومات عدم الانفعال إلّا بالتغيّر، و كذا شمول الثالث، لمنع صدق «البثر» أو انصرافه، و لذا حكى في الحدائق عن والده: عدم تطهير مثل هذه الآبار بالنزح، بل بإلقاء الكرّ (٥).

و الأخير حسن مع الشكّ في الصدق، أو الانصراف، أو عدم عموم صحيحه ابن بزيع- الآتيه- لجواز تطهير كلّ ذى مادّه بالنزح. و الأول ممنوع جدّاً، للإطلاق- بل العموم- فى تلك الأدلّه، و لم يخرج

١- الوسائل ١: ١١٠، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق.

٢- هو الفاضل النراقى قدس سره فى المستند ١: ٦.

٣- الوسائل ١: ١٠٧، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٤- انظر المصباح المنير: ٥٩١، مجمع البحرين ٤: ٣٩٤، الصحاح ٣: ١٢٨٧.

٥- الحدائق ١: ١٧٢.

ص: ٧٣

منه إلّا الفرد المتيقّن من الجارى.

(ف) هو الذى اختصّ عند المشهور بأنّه (لا ينجس) كثيره و لا قليله بمجرّد الملاقاه، بل ادّعى الإجماع على عدم الفرق صريحا فى الغنيه (١) و شرح الجمل للقاضى (٢) و كالصريح فى المعتبر (٣) و ظاهرا كما عن ظاهر الخلاف (٤) و حواشى التحرير للمحقّق الثانى (٥) و مصابيح العلّامه الطباطبائى (٦).

و استدلّ عليه (٧)- تبعاً للخلاف و التهذيب- بما دلّ على نفى البأس عن البول فى الماء الجارى (٨).

و بصحيحه ابن مسلم الوارده فى الثوب الذى يصيبه البول: «و إن غسلته فى ماء جار فمّرّه واحده» (٩) بناء على أنّه يشترط فى الغسل بالماء المنفعل بالملاقاه و رود الماء على النجاسه، و ظاهر الصحيحه إيراد الثوب على الجارى.

و أنّ ماء الحّمّام بمنزله الجارى (١٠) فإنّه ظاهر فى خصوصيه لمطلق الجارى على غيره.

١- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٤٨٩.

٢- شرح جمل العلم و العمل: ٥٦.

٣- المعتبر ١: ٤١.

٤- الخلاف ١: ١٩٥، كتاب الطهاره، المسأله: ١٥٢.

٥- انظر المصاييح (مخطوط): ١١٩.

٦- المصاييح (مخطوط): ١٢١.

٧- نفس المصدر: ١٢٢.

٨- الوسائل ١: ١٠٧، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق.

٩- الوسائل ٢: ١٠٠٢، الباب ٢ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

١٠- الوسائل ١: ١١٠، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

ص: ٧٤

و كذا قوله عليه السلام: «ماء الحَمَام كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (١) بناء على شموله للنهر الصغير.

و صحيحه ابن بزيع: «ماء البئر واسع لا يفسده شىء، إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فينزح حتى يذهب الريح و يطيب الطعم، لأن له مادّه» (٢) بناء على أنّ التعليل إمّا راجع إلى فقره الأولى فيدلّ على عدم انفعال كلّ ذى مادّه بما عدا التغير، و إمّا راجع إلى فقره الثانية فيدلّ على أنّ كلّ ذى مادّه متغير ترتفع نجاسته بزوال تغيره بتجدّد الماء عليه من المادّه، بل بمطلق الزوال، و هذا لا يجتمع مع انفعال قليله بالملاقاه.

و لو عورضت هذه بظواهر انفعال الماء القليل لزم على تقدير التكافؤ الرجوع إلى عموم «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شىء إلا ما غير ..

إلخ» (٣) و خصوص المرسل المحكيّ عن نوادر الراوندى «الماء الجارى لا ينجسه شىء» (٤) و عن دعائم الإسلام عن أمير المؤمنين عليه السلام قال فى الماء الجارى يمرّ بالجيف و العذره و الدم: «يتوضأ و يشرب، و ليس ينجسه شىء ما لم يتغير أوصافه، طعمه و لونه و ريحه» (٥) و صريح المحكيّ عن الفقه الرضوى (٦) المنجبر جميع ذلك بما عرفت، مضافا إلى استصحاب الطهاره و قاعدتها.

و قد يضاف إلى ذلك أيضا: عدم الخلاف ظاهرا فى أنّ طريق تطهير

١- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٢- الوسائل ١: ١٢٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦، و فيه: يطيب طعمه.

٣- الوسائل ١: ١٠١، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.

٤- مستدرك الوسائل ١: ١٩١، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٥- دعائم الإسلام ١: ١١١.

٦- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٩١.

ص: ٧٥

الجارى المتغير بتكاثر الماء من الماده عليه، و النابع تحتها لا يبلغ الكثر غالبا، و الصبر إلى أن يبلغه لا يجدى، كما لا يخفى.

و فى أكثر هذه الوجوه نظر، لقصورها دلالة أو سندا، لو لا الإجماعات المعتضده بالشهره.

أمّا أخبار نفي البأس عن البول فى الجارى: فلورودها فى حكم البول فى الماء، لا الماء بعد البول، بل الروايه ساكته عنه. كما أنّ قوله عليه السلام فى بعض هذه الأخبار- بعد قوله: لا بأس أن يبول الرجل فى الماء الجارى:-

«و كره أن يبول فى الماء الراكد» (١) لا ينافى انقسام الماء الراكد الذى يبال فيه إلى ما ينفعل و إلى ما لا ينفعل.

و الإنصاف: أنّ الظاهر من الماء الجارى و الراكد فى هذه الأخبار ما لا ينفعل، و أنّ الحكم بالكراهه بعد فرض عدم انفعالهما. نعم، لو تمسك بروايه سماعه «عن الماء الجارى يبال فيه؟ قال: لا بأس به» (٢) لم يخل من وجه، بناء على ظهورها فى السؤال عن الماء، لا عن البول فيه، فتأمل.

و أمّا صحيحه ابن سرحان: «إنّ ماء الحّمّام بمنزله الجارى» (٣) فهى أدلّ على خلاف المطلب، بناء على اشتراط بلوغ الماده المعبره فى ماء الحّمّام- و لو بضميمه ما فى الحياض- كزّاء، لأنّ مقتضى التنزيل تساوى الشئين فى الحكم.

نعم، لو قيل: إنّ ماء الحّمّام بعد تقييده بالكزّيّه نازل منزله مطلق الجارى، لثبت به المطلوب. لكنّه خلاف ظاهر إطلاق اللفظ، و دليل اشتراط

١- الوسائل ١: ١٠٧، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٢- الوسائل ١: ١٠٧، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٣- الوسائل ١: ١١٠، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

ص: ٧٤

الكزّيّه فى ماء الحّمّام لا- يوجب ملاحظه التقييد فيه فى هذا التنزيل، بل لا وقع للتنزيل بعد أخذ الكزّيّه فيه، فكأنّه قال: «الكزّيّه بمنزله الجارى».

فالإنصاف: حمل الروايه- بناء على اعتبار الكزّيّه فى ماء الحّمّام- على تنزيهه بمنزله الجارى فى تجدد الماء النظيف منه تدريجا، فترتفع القذاره المتوهّمه من ملاقاته بعضه للنجاسه، فإنّ الماء الراكد- و لو كان كزّاء- مورد لتوهم استقرار القذاره المتوهّمه من الملاقاه فيه، فهذا التنزيل لدفع ما فى النفس من الاستقذار الناشئ من ملاقاته النجاسات، فليس الكلام مسوقا لبيان حكم الجارى من حيث اعتبار الكثره فيه و عدمه.

و منه يعلم عدم صحّحه الاستدلال بروايه ابن أبى يعفور المرسله: «ماء الحّمّام كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (١) فإنّ السؤال فيها عن حكم ماء الحّمّام مع اغتسال اليهوديّ و شبهه فيه، فالمراد بالتطهير فيه: إمّا رفع القذاره المتوهّمه منه من الملاقاه، و إمّا دفع القذاره الشرعيه و اعتصامه عن الانفعال، فالمراد بالتطهير حفظ الطهاره، كما فى آيه التطهير (٢) و آيه تطهير مريم (٣)، لا رفع

و أمّا ما ذكره بعض الفحول (٤): من أنّ المراد الرفع و يعلم حكم السؤال- أعنى الدفع- من الفحوى، فمّا ياباه الذوق السليم، مع أنّ رفع النجاسه المتحقّقه فى بعض النهر أو بعض ماء الحّمّام لا- يكون بأىّ بعض و على أىّ وجه- على ما هو ظاهر عموم الروايه- بخلاف دفعها، فإنّ كلّ

١- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٢- الأحزاب: ٣٣.

٣- آل عمران: ٤٢.

٤- الظاهر أنّه العلّامه الطباطبائى قدّس سرّه انظر المصاييح (مخطوط): ١٤١.

ص: ٧٧

بعض منه معتصم بالبعض الآخر.

و منه يظهر أنّ الروايه أدلّ على خلاف المطلوب، حيث إنّ ظاهرها اعتصام ماء النهر بعرضه ببعض لا- بالمادّه، فيدلّ على اعتبار كثرته فى اعتصامه، و أيضا فمقتضى المماثله المساواه من الطرفين، و من المعلوم: أنّ رفع النجاسه المتحقّقه فى ماء الحّمّام لا يكون إلّا بالمادّه البالغه كرا، فمقتضى المماثله اعتبار ذلك فى الجارى إذا تنجّس بعرضه، و هذا عين مذهب العلّامه فى الجارى (١).

هذا، مع أنّ فى اختصاص لفظ «النهر» بالنابع ثمّ فى شموله لما دون الكرّ تأمّلا أو منعا.

و أمّا صحيحه ابن بزيع (٢): فيحتمل فيها رجوع التعليل إلى ترتّب ذهاب الريح و طيب الطعم على الترح، لأنّ هذا الترتيب (٣) مستند إلى المادّه، فيكون- كما ذكره شيخنا البهائى فى الحبل المتين (٤)- بمنزله قول الرجل:

«لازم غريمك حتى يوفيك حَقك، فإنّه (٥) يكره ملازمتك» و دعوى ظهوره فى الرجوع إلى ما ذكر فى الاستدلال عريّه عن الشاهد.

و أمّا ما ذكر فى طريق تطهير الجارى إذا تنجّس (٦): فهو شىء لم يذكره عدا من نصّ على عدم انفعال القليل من الجارى بالملاقاه، فلا يكون فيه حجّه على من خالفهم.

١- نهايه الأحكام ١: ٢٢٨.

٢- تقدّمت فى الصفحه: ٧٤.

٣- كذا فى النسخ، و الأنسب: الترتّب.

٤- الحبل المتين: ١١٧.

٥- في المصدر: لأنه.

٦- تقدّم في الصفحة: ٧٤-٧٥.

ص: ٧٨

نعم، قد ذكره العلامه أيضا في المنتهى (١) مع قوله بانفعال قليل الجارى، و لا بدّ من حمل كلامه على ما إذا علم كترّيه الظاهر الغالب على المنتجس المتغير و لو بضميمه ما في المادّه، فإنّ الظاهر أنّه يكفى عند مشروط الكثره فى الجارى بلوغه مع ما فى المادّه كترًا، لكن عليه أن يراعى ما يعتبر فى اعتصام الكتر من تساوى سطح الماء أو كون العالى كترًا.

و أمّا صحيحه ابن مسلم (٢): فالاستدلال بها مبنى على الفرق بين الورودين، و سيأتى الإشكال فيه، مع أنّها على تقدير التسليم- كالمحكى عن النوادر و الدعائم و الرضوى (٣)- معارضه بإطلاق أدلّه إناطه الاعتصام بالكثره، و التقييد فى إطلاقات الجارى إخراج للفرد النادر، لأنّ ما لا يبلغ مع ما فى المادّه بل بنفسه كترًا قليل، بخلاف تقييد الماء بغير الجارى فى أدلّه إناطه الاعتصام، فإنّه إخراج للفرد المتعارف.

و دعوى: أنّ الخارج عن أحد الإطالين هو الجارى القليل- و لا يتفاوت الحال بين خروجه عن إطلاقات الجارى أو عن تلك الإطلاقات- مدفوعه- بأنّ الخارج من أدلّه إناطه الاعتصام بالكثره- فى مثل قوله عليه السلام بعد السؤال عن الماء الذى لا ينجسه شىء: «إنّه الكتر من الماء» (٤) و قوله: «إذا كان الماء قدر كتر لم ينجسه شىء» (٥) و نحو ذلك- هو مطلق الجارى، فيكون المقسم فى هذه الأدلّه هو الماء الراكد، و هذا أبعد من

١- المنتهى ١: ٦٤.

٢- تقدّمت فى الصفحة: ٧١.

٣- راجع الصفحة: ٧٤.

٤- الوسائل ١: ١١٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧، و لفظ الحديث: فقال: كتر.

٥- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

ص: ٧٩

تقييد الجارى بما يبلغ الكتر، كما لا يخفى على المصنف.

هذا، مضافا إلى شهاده الاعتبار بأنّ المعيار فى عدم تأثير النجاسه فى الماء هى غلبه الماء و استهلاكه لها، و النبع عن مادّه لا دخل له فى ذلك. لكن يوهن هذا الاعتبار ملاحظه حكم ماء المطر، فتأمل.

□

و أمّا ما ذكر (١) من الرجوع إلى عموم «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شىء» و أنّه المرجع بعد التكافؤ (٢) فهو مبنى على عدم كون الانفعال من مقتضيات نفس الملاقاه و كون الجريان كالكترّيه عاصما مانعا من النجاسه.

لكن فيه تأمل، من ظهور قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «خلق الهك الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه .. إلخ» (٣) في أن الماء بنفسه غير قابل للانفعال، خرج من ذلك الراكد حيث دلت أدلة الكزيه على أن اعتصامه و عدم انفعاله لأجل كزيته لا لنفسه، و من ضعف الروايه، فيجب العمل بمقتضى أدله الكزيه الظاهره في كون الماء بنفسه قابلا للانفعال بالملاقاه إلا إذا كان كرا، فإن الكزيه توجب عدمه.

و منه يظهر عدم التكافؤ الموجب للرجوع إلى الأصل.

ثم إن الشهيد قدس سره قال في الدروس: و لا يشترط فيه- أى فى الجارى- الكزيه على الأصح، نعم يشترط دوام النبع (٤)، انتهى. و لم يتضح لمن تأخر عنه مقصوده من «دوام النبع» لأن ظاهره غير مراد قطعاً،

١- كذا فى «ع»، و فى غيره: ذكره.

٢- تقدّم ذكره فى الصفحه: ٧٤.

٣- الوسائل ١: ١٠١، الباب الأول من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.

٤- الدروس ١: ١١٩.

ص: ٨٠

فيحتمل: أن يحترز بذلك عن العيون التي تجرى فى الشتاء و تجفّ فى الصيف.

و أن يحترز به عن مثل الآبار، حيث إنّها تنبع حتى يعلو الماء إلى مقابل النبع فيقف، فإذا نقص منه أخذ فى النبع.

و أن يحترز به عمّا ينقطع زمانا لعارض- من سدّ المادّه و نحوه- فيعتبر الجريان حين ملاقاه النجاسه.

و أن يحترز به عن العيون الصغار التي ترشح آنا فأنا بحيث لا يتصل نبعه.

و القابل للإراداه و المحتاج إلى البيان هو الاحتمال الثانى، فتكون العيون الراكده عنده غير ملحقه بالجارى، و يكون الجريان فعلا معتبرا. و هو الحقّ على تقدير عدم اعتبار الكزيه، لأنّه المتيقّن من الأدله السابقه و من معقد الشهره و الإجماعات المتقدمه، لما عرفت أنّ الجارى عندهم هو السائل عن نبع.

نعم، لو كان مدرّك الحكم صحيحه ابن بزيع عمّ الحكم لمطلق ذى المادّه بشرط اتصاله بها.

و كيف كان: فالجارى لا- ينجس (إلّا باستيلاء) أثر عين (النجاسه) و لو فى ضمن متنّجس، على ما هو الغالب من تغيير الجزء البعيد من الماء بالجزء القريب المتغيّر بعين النجاسه الواقعه فيه، بل و لو لم يقع فى الماء إلّا المتنّجس المتغيّر بعين النجاسه، كالماء المتلوّن من الدم.

و دعوى: عدم شمول الأخبار لذلك و اختصاصها بما إذا وقع عين النجاسه فغيّرته و لو بالواسطه، يدفعها أنّ المناط تغيير الماء بأثر

النجاسة، لا تغيير عين النجاسة للماء، كما يشهد به صحيحه ابن بزيع: «لا يفسده شىء

ص: ٨١

إلّا أن يتغيّر ريحه أو طعمه» (١) و صحيحه حرّيز: «كلّما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضّأ و اشرب، و إذا تغيّر الماء و تغيّر الطعم فلا تتوضّأ و لا تشرب» (٢).

و احتزّن (٣) بعين النجاسة عن أثر المتنجّس، فإنّه لا يوجب الانفعال، لظهور الأدلّة فى الاختصاص، فإنّ ظاهر «الشىء» فى قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم:

«لا- ينجسه شىء إلّا ما غير لونه» (٤) هو نجس العين، لأنّ المتنجّس إنّما ينجس ما يلاقيه بواسطة نجس العين، مع أنّ بعض الأخبار مشتمل على القرينه لذلك، مثل قوله عليه السلام فى صحيحه ابن بزيع: «لا يفسده شىء إلّا ما غير لونه أو طعمه، فينزع حتّى يطيب الطعم» [و يذهب اللون (٥) فإنّ طيب الطعم] (٦) قرينه على إرادته نجس العين من الموصول (٧).

و ظاهر المبسوط (٨) و المعتبر (٩) و التحرير (١٠) أنّ المضاف المتنجّس إذا

- ١- الوسائل ١: ١٢٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.
- ٢- الوسائل ١: ١٠٢، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.
- ٣- الظاهر أنّ مرجع الضمير هو الماتن، لكن كلمه «عين» غير موجوده فى متن الشرائع، إلّا أن يقرأ بصيغه المجهول.
- ٤- الوسائل ١: ١٠١، الباب الأوّل من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.
- ٥- فى المصدر: «إلّا أن يتغيّر ريحه أو طعمه، فينزع حتّى يذهب الريح و يطيب طعمه» و قد تقدمت فى الصفحه: ٧٤.
- ٦- ما بين المعقوفتين ليس فى «ع».
- ٧- ليس فى صحيحه ابن بزيع: «ما» الموصوله، انظر الهامش ٥.
- ٨- المبسوط ١: ٥.
- ٩- المعتبر ١: ٨٤.
- ١٠- التحرير ١: ٥.

ص: ٨٢

اختلف بالماء المطلق الكثير و بقى أحد أوصاف المضاف لم يطهر. و استفيد من ذلك حكمهم بأنّ المتغيّر بالمتنجّس ينجس. و فى الاستفاده تأمل. لكن هذا القول مشهور عن الشيخ.

و كيف كان: فيكفى فى الحكم بالطهاره أصاله عدم الانفعال.

و لو عورضت فى بعض الموارد- كما إذا القى مائع متنجّس فى الماء- بأصاله بقاء نجاسته، رجع بعد التساقل إلى قاعده طهاره

الماء، كما في الماء المتنجس (١) المتمم كذا بطاهر.

ثم إنَّ الانفعال بالاستيلاء (على أحد أوصافه) المعهودة في النصِّ و الفتوى - و هي الطعم و الريح و اللون - ممَّا لا- ريب و لا خلاف فيه، و الأخبار بالأولين متواتره (٢) و في الثالث مستفيضه (٣) و إن تأمل فيه بعض (٤) لعدم عثوره فيه على خبر صحيح.

و فيه: أن غير الصحيح قد يبلغ بالجبر مرتبه الصحيح، فيكفي ما تقدّم عن دعائم الإسلام (٥) مضافاً إلى غيره.

□
ففي الصحيح المحكي عن بصائر الدرجات بسنده عن شهاب بن عبد ربّه، قال: «أتيت أبا عبد الله عليه السلام أسأله، فابتدأني فقال: إن شئت فاسأل يا شهاب و إن شئت أخبرناك بما جئت، قال: قلت: أخبرنا جعلت

١- في «الف»: النجس.

٢- الوسائل ١: ١٠٢، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الأحاديث ١ و ٤ و ٦ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣، و الباب ١٤، الحديث ٦ و ٧.

٣- الوسائل ١: ١٠٢، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣ و ٧.

٤- تأمل فيه الشيخ البهائي قدس سرّه في الحبل المتين: ١٠٦، و المحقق السبزواري قدس سرّه في الذخيره: ١١٦.

٥- تقدّم في الصفحه: ٧٤.

ص: ٨٣

فداك- و ساق السائل إلى أن قال- جئت تسألني عن الماء الراكد الغدير يكون فيه الجيفه أتوضأ منه أو لا؟ قال: نعم، قال: توضأ من الجانب الآخر، إلّا أن يغلب على الماء الريح فينتن، و جئت تسألني عن الماء الراكد من البئر، قال: فما لم يكن فيه تغير أو ریح غالبه. قلت: فما التغير؟ قال: الصفرة، فتوضأ منه، و كلّما غلب عليه كثره الماء فهو طاهر .. الخبر» (١). و ذكر خصوص الصفرة لبيان اللون الحاصل من الجيفه.

و في روايه العلاء بن فضيل عن الحياض يبالي فيها؟ قال: «لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول» (٢) و ليس فيه إلّا محمّد بن سنان، و قد ذكر بعض المتأخرين (٣) قرائن للاعتماد على روايته، مثل روايه الأجلّاء عنه، خصوصاً صفوان الذي لا يروى إلّا عن ثقّه، مع انجبار الضعف- على تقديره- بالإجماعات المستفيضه. و ما دلّ على الانفعال بمطلق التغير، ففي روايه أبي بصير عن الماء النقيع تبول فيه الدوابّ، فقال: «إن تغيّر الماء فلا تتوضأ منه، و إن لم يتغيّر بأبوالها فتوضأ منه، و كذلك الدم إذا سال في الماء و أشباهه» (٤).

ثم إنَّ مقتضى إطلاق بعض الأخبار و إن كان كفايه مطلق التغير- و لو بالمجاوره- مثل صحيحه ابن بزيع: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء

١- بصائر الدرجات: ٢٣٨، الحديث ١٣. و الوسائل ١: ١١٩، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١، مع اختلاف كثير.

٢- الوسائل ١: ١٠٤، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٣- لم نقف عليه بالخصوص، لكن وثقه جمع من الأعلام قدس الله أسرارهم، مثل السيد ابن طاوس، و السيد الداماد، و

المجلسيين، و الشيخ الحرّ في خاتمه الوسائل، و غيرهم. راجع تنقيح المقال ٣: ١٢٦.

٤- الوسائل ١: ١٠٣، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

ص: ٨٤

إلّا أن يتغيّر ريحه أو طعمه» (١) و غيرها، إلّا أنّ الظاهر منها و من غيرها وقوع الاستثناء عمّا يلاقى الماء لا عن كلّ شىء، فإنّ الظاهر المتبادر المركوز في أذهان المتشرّعه من قول القائل: «هذا ينجّس الماء أو الثوب» حصول ذلك بالملاقاه، و لذا لم يحتمل أحد في مفهوم «إذا كان الماء قدر كَرّ لا ينجّسه شىء» (٢) حصول الانفعال للقليل بمجاوره النجاسه.

و لو خرج بعض الجيفه عن الماء و علم استناد التغيّر إلى مجموع الداخل و الخارج، فالظاهر انفعاله، لصدق تغيّره بما وقع فيه. و لو شكّ في استناده إلى خصوص أحدهما، فالأصل الطهاره.

و لا- عبره بغير الأوصاف الثلاثة (٣) للإجماع الظاهر المصرّح به في محكّي الدلائل (٤) و شرح المفاتيح (٥) و استظهر من كلّ من اقتصر في معقد إجماعه على الأوصاف الثلاثة، مضافا إلى الحصر المستفاد من عموم الأخبار المتضمّنه لبيان الثلاثة أو بعضها.

و لو تغيّر ما لا- ينفعل بالملاقاه- كالسطح العالى المتغيّر بسبب وقوع النجاسه المغيّره في السافل- ففي انفعاله، للعمومات (٦) و عدمه، لأنّ الظاهر أنّ التغيّر إنّما ينجّس ما يقبل الانفعال لو كان قليلا، و العالى ليس كذلك- فكأنّه تغيّر بالمجاوره- و جهان: أقواما الأوّل، بناء على صدق الماء

١- الوسائل ١: ١٢٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٢- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الأحاديث ١ و ٢ و ٥ و ٦.

٣- في «ألف» و «ب» زياده: و إن خالف إطلاق أخبار مطلق التغير.

٤- لم نقف عليه و لا على مؤلّفه، انظر الذريعه ٨: ٢٣٩، و لم نقف أيضا على من حكاه عنه.

٥- مصابيح الظلام (مخطوط): ٥١٧.

٦- الوسائل ١: ١٠٢، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق.

ص: ٨٥

الواحد على المجموع، و عدم انفعال بعضه العالى بملاقاه السافل للنجاسه إنّما هو بإجماع، فتأمل.

ثمّ اعلم أنّ المراد من صفه الماء المتغيّره أعمّ من صفه نوعه، أعنى اللون و الطعم و الريح الثابته لطبيعته الماء، و إن كانت طبيعته خاليه عنها أو عن بعضها، لكنّ المراد بصفاتها الطبيعیه مقابل الصفات العارضه له، و من صفه صنفه كماء النفط و الزاج و الكبريت، و من صفه شخصه كالماء الأحمر، فإذا زالت حمرة بسبب ملاقاه عين النجاسه و صار ماء صافيا فالأظهر نجاسته، لحصول التغيّر عرفا، فإنّ هذا الصفاء هو صفاء النجاسه الواقعه فيه كالبول الصافى مثلا.

خلافاً لبعض (١) فلم يعتدّ بالصفات العارضية للماء، فزوالها بالنجاسة لا يوجب عنده تغييره بها حتى ينجس، ووجودها لا يمنع من تنجس الماء بالنجاسة إذا كانت مغيّره له لو لا هذه الصفات، كما سيأتي منه (٢).

و الأظهر عندنا أنّ المستفاد من الأخبار إناطه نجاسة الماء بظهور أثر النجاسة فيه الموجب للتغيير والاستقدار وإن كان بإزاله صفاته العارضة، وإناطه طهارته بعدم ظهور أثر النجاسة و لو للمانع العارضى فيه، كما لو فرضت مثل الحنّاء العذى لونه أخضر قبل الرطوبة و أحمر بعدها، و من ذلك ما لو وقعت على لون فأحدث لونا آخر، كما إذا وقع لون الزرقه على الصفرة فيصير أخضر، فإنّ هذا المحسوس هو الزرقه القائم به بجسم أصفر.

و من هذا القبيل الصفرة الحاصله للماء من قليل الدم، فإنّ لوني الحمره

- ١- الظاهر أنّ المراد به العلامه و من تبعه، مثل ولده فخر المحققين و المحقق الثانى و ابن فهد فى الموجز، كما سيأتى.
- ٢- يأتى فى الصفحه: ٨٧.

ص: ٨٦

و البياض إذا تأثر كلّ منهما بالآخر فتحدث الصفرة، فالاستهلاك يحصل من الطرفين.

توضيح ذلك: أنّ الماء إذا خالف النجاسة فى نوع اللون أو شخصه، فتلونه بلونها ليس بانتقال نفس العرض منها إليه، و إنّما هو بتلاشى أجزاء ذى اللون فى الماء فترى تلك الأجزاء كالمتمصل الواحد، فيحصل التأثير و التأثر من الطرفين، لكن قد يحصل الاستهلاك من أحدهما لغلبيه اللون فيه و الحاصل من تأثير الآخر ليس إلّا التخفيف فى اللون الغالب لا إلى حدّ الاستهلاك، فإن كان الغالب الماء فهو طاهر، و إن كان النجاسة فهو نجس.

و قد يحصل الاستهلاك من الطرفين، فيحصل لون ثالث، كالخضره و الصفرة فى المثالين المذكورين، و إن أبيت عن صدق الاستهلاك من الطرفين سمّه تأثيراً و تأثراً.

و أمّا إذا ساواها فى اللون نوعاً و شخصاً فلا يحصل استهلاك أصلاً، فإنّ زياده اللبن - مثلاً - على اللبن لا يوجب تفاوتاً فى البياض، لاستحاله الترجيح بلا مرجح، فلون كلّ جزء قائم بنفسه، و لا معنى لاستهلاكه الأجزاء المساويه له فى اللون.

ثمّ المساواه بينهما قد يكون من جهه عدم اللون العرفى لأحدهما، كما فى النجاسة و الماء الفاقدين للون - و إن كان الجسم لا يخلو عن لون و لو باعتبار الأجزاء الترابيه الواقعه فى الماء - و قد يكون من جهه ثبوت اللون العرفى المساوى للون الآخر، سواء كان اللون فيهما أو فى أحدهما بحسب أصل الخلقه أو لعروض عارض.

و حكم هذه الصور، أنّه:

إن قلنا: إنّ المعبر فى نجاسة الماء استهلاك النجاسة له بحيث يتأثر

الماء فعلا تأثيرا عرفيا- إذ الحقيقي لا بد منه عقلا- اختص الحكم بالنجاسه بالصوره الاولى، أعنى الاستهلاك المطلق للماء.

و إن قلنا: إنَّ المناط تأثر الماء فعلا- بالنجاسه و ذهاب صفته السابقه، سواء أثر هو أيضا فى النجاسه و ذهب بصفته السابقه كالخضره و الصفرة فى المثالين السابقين، أم بقيت عرفا- و أمّا البقاء الحقيقى فغير ممكن، لحصول الضعف فيها لا محاله- لحقت الصوره الثانيه- أعنى الاستهلاك من الطرفين- بالأولى.

و إن قلنا: إنَّ المناط تأثر الماء عن النجاسه بالقوه، بمعنى كونه بحيث لو خالف لونه لون النجاسه لاستهلكته- و عدم المخالفه بين اللونين تاره لعدم اللون لها و اخرى لتوافق اللونين- عمّ الحكم الصوره الثالثه بقسميها.

و أما الفرق بين قسميها بأنّ التغير فى القسم الثانى محسوس لكنّه مستور، فلم يفهم محصّله، فإنّ الجسم الواحد لا يتّصف بلونين. إذا عرفت ما ذكرنا، فاعلم أنّ الأظهر فى معنى الروايات هو المعنى الثانى، و عليه فلا يعتبر التغير التقديرى بأقسامه المتقدّمه، أعنى ما لو كانت النجاسه فاقده أو كانت ذات صفه، و كانت فى الماء صفه مانعه عن تأثيرها، ذاتيه كانت كماء الزاج و الكبريت، أو عرضيه كالمصبوغ بطاهر أحمر، و هذا هو ظاهر كلّ من أطلق التغير. خلافا للمنتهى (١) و ٢ لقواعد (٢) حيث قال فيهما: لو وافقت النجاسه الماء فى صفاته، فالأقرب الحكم بنجاسه الماء إن كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفه، و إلّا فلا، و يحتمل عدم التنجيس، لعدم

١- المنتهى ١: ٤٢.

٢- القواعد ١: ١٨٣.

المقتضى، و هو التغير، انتهى.

و لعلّ الوجه فى ذلك ما اختاره فى موضع آخر (١): من أنّ التغير كاشف عن مؤثر التنجيس، لا أنّه نفس المؤثر. و لازم ذلك: أنّه إذا حصل ما يكون علّه تامّه للتغير لا مانع منه إلّا سبق الماء بعله أخرى له، فتخلف المؤثر لقصور المتأثر عن التأثر، لا لنقص فى المؤثر، فيحصل النجاسه.

و فيه، أولا: منع كون التغير كاشفا، و ظاهر الأخبار كونه نفس المؤثر.

نعم، قد يتراءى من بعض الأخبار إناطه الحكم بالغلبه و الاستيلاء (٢) الظاهرين فى اعتبار النجاسه من حيث الكميّه، لكن الظاهر منها- بعد التأمل- إرادته الغلبه من حيث الوصف، مع أنّ اعتبار الغلبه من حيث الكمّ يوجب عدم الحكم بالنجاسه إلّا مع استهلاك الماء و خروجه عن حقيقته لكثرة النجاسه، و لم يقل به أحد.

و ثانيا: منع تحقّق المؤثّر فيما نحن فيه، لعدم الكاشف عنه غير التغيّر المفقود بالفرض.

ثمّ إنّ ظاهر العبارة صيروره النجاسه كالماء في كفيته الأصلية الغالبه فيها من عدم الوصف، لا صيروره الماء كالنجاسه في وجود الصفه الثابته لها غالبا، فلا وجه لما أورده عليه جامع المقاصد: من أنّ حقّ العبارة أن يقول:

لو وقعت نجاسه مسلوبه الصفات [في الجارى و الكثير] (٣) لأنّ موافقه النجاسه الماء في الصفات صادق على نحو الماء المتغيّر بطاهر أحمر إذا وقع فيه دم، فيقتضى ثبوت التردّد في تقدير المخالفه في هذه الصوره، و ينبغى

١- المنتهى ١: ٤١.

٢- الوسائل ١: ١٠٤، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٣- من المصدر.

ص: ٨٩

القطع بوجود التقدير حينئذ، لأنّ التغيّر هنا تحقيقيّ، غايه الأمر أنّه مستور عن الحسّ (١) انتهى.

و لا يخفى عدم صدق العبارة المذكوره على الصوره التي ذكرها، كما لا يخفى على العارف المتأمل.

ثمّ الظاهر من جامع المقاصد: أنّه لا ينبغى التأمّل في التقدير فيما ذكره من صوره عروض وصف للماء مانع من ظهور التغيّر، لما ادّعا من كون التغيّر تحقيقا مستورا.

و حكى نحوه عن المدارك (٢) و المعالم (٣). و سبقهم إليه الشهيد قدّس سرّه في البيان، قال: إنّ الماء إذا كان مشتملا على ما يمنع من ظهور التغيّر، فحينئذ يكفى التقدير (٤).

و عن الحدائق: أنّه قطع به متأخرو الأصحاب من غير خلاف معروف بينهم في هذا الباب (٥).

و عن المصابيح: أمّا إذا كانت النجاسه موافقه في صفته الأصلية كما في المياه الزاجيه و الكبريتيه أو العارضه كما لو وقع في الماء المتغيّر بطاهر أحمر دم فإنّ الماء ينجس قطعاً، لظهور وصف النجاسه عليه حقيقه، بل قد يقال:

إنّه لا بدّ أن تؤثّر النجاسه فيه اشتدادا لتحقّق التغيّر حسّاً (٦). انتهى.

أقول: لا خفاء في امتناع تلوّن محلّ واحد شخصيّ بلونين، و قد عرفت

١- جامع المقاصد ١: ١١٣، بتفاوت يسير.

٢- المدارك ١: ٣٠.

٣- معالم الدين: ١٧.

٤- البيان: ٩٨.

٥- الحدائق ١: ١٨٤.

٦- المصايح (مخطوط): ٢٣.

ص: ٩٠

أَنَّ تَلَوْنَ الماء بالنجاسه لا- يكون إلّما مع تأثيرها فيه فعلا، و أنّه لو فرض ممازجه جسمين متساويين فى اللون لم يصّر أحدهما منفعلا- بلون الآ-خر، بل كلّ جزء من المجموع مركّب من جزءين لون كلّ منهما قائم بنفسه غير مؤثّر فى الآخر- لامتناع الترجيح بلا مرجح- فلا أجد معنى لظهور وصف النجاسه و تحقّق التغيّر و الاستيلاء و دعوى استتاره عن الحسّ، و لا لما ذكر:

من أنّه لا- بدّ من تأثير النجاسه اشتدادا فى لون الماء الموافق له، و قد مثّلنا لك أنّ زياده اللّبن على اللّبن لا تؤثّر فى بياضه، و لأجل ما ذكرنا اعترف العلّامة و الشهيد قدّس سرّهما- فيما تقدّم من كلامهما- بأنّ التغيّر هنا تقديرى.

ثمّ الفرق بين صورتى التوافق مشكل، كما يظهر من الحدائق (١) و محكّى حاشيه المدارك (٢) بل جزم فى الروض (٣) بعدمه و هو الظاهر، لاشتراكهما فى كون التغيّر الفعلى معلّقا، غايه الأمر توقّفه فى أحدهما على وجود المقتضى و فى الأخرى على انتفاء المانع، بل الظاهر كونه من قبيل الثانى فى كليهما، لأنّ الماء و إن كان فاقدا للصفه عرفا كالنجاسه، إلّا أنّهما لا يخلوان عن لون قطعاً، و لذا قد يستهلك الفاقد الواحد و يسلبه صفته، فيقال: إنّ صار بصفه ما استهلكته، فالتأثير حينئذ يتوقّف على عدم هذا الوصف الذى يطلق عليه مسامحه عدم الصفه.

و يتلو الفرق المذكور فى الإشكال- بل الضعف- ما عن المحقّق

١- الحدائق ١: ١٨٢ و ١٨٦.

٢- انظر هامش المدارك (الطبعه الحجرية): ٧، ذيل قوله: غايه الأمر.

٣- لم نعثر عليه فى الروض، و لعلّه مصحّف «الرياض» كما نسبه إليه فى الجواهر، انظر الرياض ١: ١٣٤، و الجواهر ١: ٧٩.

ص: ٩١

الخوانسارى فى المشارق (١) من الفرق فى صورته وجدان الماء للصفه المانعه بين كونها أصليه- كالمياه الزاجيه و الكبريتيه- و كونه عارضيه- كالمصبوغ بطاهر- فيعتبر التقدير فى الثانى دون الأوّل. و لعلّه يعتبر استيلاء النجاسه على أوصاف الماء الأصليه و لو من حيث الصنف، لا من حيث خصوص النوع، و لا ما يعتمهما و الشخص.

ثمّ إنّ بعض (٢) من اعترف بعدم تحقّق التغيّر الصنفى فى صورته عروض الصفه المانعه من التغيّر للماء، اختار إلحاقه به فى الحكم، و بنى على أنّ المراد بصفات الماء صفاته الأصليه لا- الصفه الطارئه له بمغيّر عن صفته الأصليه، و مرجعه إلى كفايه كمال التأثير فى النجاسه و إن قصر الماء عن التأثير لتأثره قبلها. و ذكر لذلك وجوها نذكرها ملخصاً مع الجواب عنها:

الأول: إنَّ التأثير المقدر المذكور لا يكون إلَّا مع أثر للنجاسه صالح للتغيير لو فرض، وهذا الأثر يجب إزالته فى تطهير الماء لو فرض تغييره حسًا بنجاسه أخرى- كما يشهد به أخبار البئر- فهو مؤثّر فى التنجيس أيضا.

وفيه: أنَّ المتيقن من أدلّه الانفعال الأثر المغيّر فعلا، و أمّا الأثر الصالح للتغيير فمشكوك التأثير، فيرجع فى حكمه إلى الأصول، و مقتضاها: الحكم بعدم النجاسه مع الشكّ فى حدوثها بسبب هذا الأثر، و ببقائها مع الشكّ فى ارتفاعها إذا لم يرتفع ذلك الأثر، مع أنّه قد يمنع وجوب إزالته، لمنع الاستصحاب فى مثله، أو لقيام الدليل على الطهاره بعد استهلاك التغيير المحسوس و ملاقاته الكثر.

١- مشارق الشموس: ٢٠٣. □

٢- هو المحقق الشيخ أسد الله الدزفولى الكاظمى قدس سرّه فى مقابس الأنوار: ٥٢.

ص: ٩٢

الثانى: أنّه لو زالت الصفه أوّلا بالنجاسه ثمّ ورد عليه الطاهر المغيّر لو لا سبق النجاسه فلا إشكال فى النجاسه فكذلك العكس، لأننا نعلم أنّ زوالها بالطاهر أوّلا لا يوجب قوّه للماء لو لم يوجب ضعفا.

وفيه: أنّ العلم بذلك لا وجه له، إذ لا يبعد أن يكون المناط فى النجاسه ظهور صفه النجاسه الموجب للتنفّر و الاستقدار، فإذا قهر الماء النجاسه و لم يظهر فيه أثرها و لو من جهه صفته الشخصيه بقى على الطهاره.

الثالث: أنّه لو القى فى الماء طاهر و نجس بحيث استند تغييره إليهما معا و كان النجس بنفسه صالحا للتغيير، فهذا الماء نجس قطعاً، و لا وجه لذلك إلّا وقوع ما هو صالح لتغييره.

وفيه: إمكان منع نجاسته، و لا سند للقطع بها بعد ظهور الأدلّه فى استناد التغيير الفعلى إلى نفس النجاسه، و لو سلّمنا نجاسته فغايه الأمر كفايه مدخلية النجاسه فى التغيير الفعلى، و هو مفقود فيما نحن فيه، فلا وجه لمقايسه عليه بعد تسليم الحكم فى الأصل.

الرابع: أنّه لو فرض وقوع نجاسه مغيّره إلى صفه ثمّ وقوع نجاسه مغيّره عنها إلى أخرى، فالماء نجس يقينا، و لا وجه لمنع كون التغيير الثانى غير مندرج فى التغيير المعتبر الواجب إزالته فى التطهير، و المفروض أنّ النجاسه الثانيه لم تغيّر (١) صفه الماء المذكور (٢) فى النصّ و الفتوى، و لذا لا يكفى إعادته الصفه الاولى لو فرض إمكانها، فتعيّن: اعتبار الصفه الذاتيه للماء، و تقدير وقوع النجاسه حال وجودها إن وردت حال زوالها، و جعل توارد

١- فى «ع»: لم تتغير، و فى غيره: لم يتغيّر، و الصواب ما أثبتناه.

٢- كذا فى النسخ، و لعلّ الصحيح: المذكوره.

ص: ٩٣

المغيّر بمنزله توارد الناقض، فإذا توارد طاهر و نجس أثر النجس أثره، و هو المطلوب.

و فيه: أنّ المعبر في نجاسه الماء وجود أثر النجاسه فيه فعلا، فلا يضمر تبادل أفراد الأثر، و لا يعتبر في النجاسه كونها هي المزيه لصفه الماء، كما يشهد به قولهم عليهم السلام: و «إذا غلب لون الماء لون البول» (1).

نعم، يبقى الكلام- بناء على أنّ النجس لا- ينجس- في أنّ نجاسه الماء بهذا المغيّر الفعلى أم بالتغيّر الأوّل الزائل، الظاهر هو الثاني، لكن هذا الكلام جار في تغيّر صفتين من الماء على التعاقب فعلا، و لا دخل له فيما نحن فيه.

الخامس: أنّه لو تغيّر الماء بطاهر أحمر ثمّ بالدم ثمّ صفى الماء عن حمرة الطاهر فظهر لون الدم، فإنّ الماء نجس قطعاً، و لا وجه له إلّا ما قلنا، لعدم بقاء عين النجاسه حين ظهور صفتها و عدم تجدد تأثيرها في الماء، فيلزم الحكم بتنجسها من حين وقوعها.

و فيه: منع اعتبار كون حدوث التغيّر حين وجود العين.

السادس: أنّه لو القى بالماء طاهر أحمر حتى استعدّ لأن يحمرّ بقليل من الدم، فالقى فيه فتغيّر، فلا سبيل إلى الحكم بنجاسته، كما هو الظاهر، فعلم أنّ الملاحظ في نظر الشارع حال الماء قبل حدوث الطوارئ، فلا عبره بتغيّره بأعداد الطوارئ و لا بعدمه لمنعها.

و فيه: منع عدم انفعال الماء المذكور، و لا مخرج له عن عمومات التغيّر إلّا استبعاد كون هذا القليل مؤثراً، و لا عبره به، كاستبعاد كون كثير من النجاسه المسلوبه الصفه غير مؤثر، فعلمّ المناط عند الشارع تأثر الماء فعلا

١- الوسائل ١: ١٠٤، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

ص: ٩٤

بصفه النجاسه الموجب للاستقذار و تنفّر الطباع، كما أنّ أصل النجاسه في الأعيان غالباً لأجل الاستقذار.

السابع: أنّ اعتبار الصفات الثلاث كما استفيد من مجموع أخبار الباب (1) كذلك المحصل منها- بعد الجمع بينها- أنّ المعبر في طهاره الماء غلبته على النجاسه و قهره لصفاتها بحيث لا يوجد شيء منها في الماء على وجه يصلح لتغيّره أصلاً.

و فيه: أنّه لم يظهر لنا بعد ملاحظه الأخبار هذا المعنى، و إنّما المتيقّن من أخبار النجاسه بالتغيّر غلبه النجاسه على الماء بحيث يظهر أثرها عليه، فيرجع في غير هذه الصوره إلى الأصل و العمومات.

الثامن: أنّه كما لا يعتبر في النجاسه إلّا صفاتها الأصليه المستنده إليها، لا صفاتها العارضه المستنده إلى غيرها- و إن كانت هي الموجوده بالفعل- فلا تكون معتبره في صفات الماء أيضاً، لدلاله الإضافه على اعتبار الحيثيه في الموضوعين.

و فيه: أنّ المعبر في النجاسه صفتها الذاتية و لو لخصوص شخصها، في مقابل صفه الطاهر الممازج معها- كالبول الواقع فيه شيء من الزعفران أو المغره (2)- و المراد بلون الماء أيضاً هذا.

و حينئذ، فإذا كان في النجاسه مانع من تأثيرها بلونها الأصلي في الماء، كما لو كان في العذره مسك يمنع من ظهور العفونه في الماء، أو كان في الماء ما يمنع من تأثره بلونه الأصلي من النجاسه- كما في مسألتنا- فهما

١- الوسائل ١: ١٠٢، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق.

٢- المغره: الطين الأحمر الذي يصبغ به (مجمع البحرين ٣: ٤٨٤- مغر).

ص: ٩٥

خارجان عن مورد الأخبار، فلا دليل على التقدير في الموضوعين.

فدلالة الإضافه على اعتبار الحيثيه في الموضوعين و ظهور الأخبار في اللون الأصلي لكل من الماء و النجاسه، إنّما ينفع في ثبوت النجاسه مع استناد التأثر و التأثير الفعليين إليهما، لا في ثبوتهما مع صلاحيتهما للتأثير و التأثر لو قدر عدم الطارئ.

و من هنا يعلم أنّ بناء المسأله على اعتبار الصفات الأصليه للماء، و استظهار الأخبار في ذلك لا ينفع في مطلوبه بعد ظهورها في تأثر الماء فعلا، المفقود فيما نحن فيه.

و من هنا يظهر ما ذكره من وجه تاسع- ذكره ثالث الأوجه التسعه- طوينا ذكره، للعلم بجوابه من أجوبه ما تأخر عنه.

(و يطهر) المتغير (بكثره الماء الطاهر) الجارى من مادّته (عليه متدافعا حتى يزول التغير (١)) و لو زال قبله كفى التدافع الموجب للامتراج.

و لا يكفى مجرد الزوال في ظاهر كلّ من اعتبر- كظاهر الكتاب- تدافع الماء عليه من المادّه و تكاثره، كالمبسوط (٢) و السرائر (٣) و الوسيله (٤) و المعبر (٥) و التذكرة (٦).

و احتمال ذكر «التدافع» و «التكاثر» في كلماتهم لكونه أسهل أسباب

١- في الشرائع: تغيّره.

٢- المبسوط ١: ٦.

٣- السرائر ١: ٦٢.

٤- الوسيله: ٧٢.

٥- المعبر ١: ٤٠.

٦- التذكرة ١: ١٨.

ص: ٩٦

زوال التغير و أغلبها في الجارى- و إلّا فيطهر بمجرد زوال التغير لاتصاله بالمادّه- في غايه البعد عن القيود المذكوره في كلمات

العلماء، بل المتعين حينئذ التعبير- كما في اللمعه (١) و الجعفرية (٢)- بأنه يطهر بزوال التغير، مع أن الاستدلال عليه في المعتمد و التذكرة ب «أن مع زوال التغير بغلبه الجارى لا- يقبل الطارئ الانفعال، و المتغير مستهلك فيه فيطهر» صريح في عدم كفايه الزوال، و إليه يرجع استدلال الشيخ أيضا في الخلاف (٣) على طهاره المتغير إذا زال تغيره بإلقاء الكثر عليه، كما سيجى ء.

و القول بكفايه مجرد زوال التغير لم يعرف ممن تقدم على الشهيد في اللمعه. نعم، ربما يلزم العلماءه، حيث اكتفى في تطهير النجس القليل بمجرد اتصاله بالكثر (٤). و قد وافق الشهيد (٥) المحقق و الشهيد الثانيان (٦) و جماعه (٧) إيمًا لكفايه اتصال النجس بما لا ينفعل كالمادّه و الكثر و ماء المطر و عدم اعتبار الامتراج- كما سيجى ء في تطهير القليل- و إمّا للاكتفاء بذلك هنا- و إن قيل في غيره باعتبار الامتراج- لخصوص ما دلّ في المقام على كفايه وجود المادّه في النابع بعد زوال تغيره، مثل قوله عليه السلام في صحيحه ابن بزيع: «ماء البئر واسع لا يفسده شىء، إلّا أن يتغير ريحه أو طعمه

١- اللمعه الدمشقيه: ١٥.

٢- الجعفرية (رسائل المحقق الكركى) ١: ٨٣.

٣- الخلاف ١: ١٩٣، كتاب الطهاره، المسأله: ١٤٨

٤- التحرير ١: ٤.

٥- فى قوله: يطهر بزوال التغير.

٦- جامع المقاصد ١: ١٣٥، و الروضه البهيه ١: ٢٥٢.

٧- كالتسيد السند فى المدارك ١: ٣٣، و الفاضل السبزوارى فى الذخيره: ١٢٠.

ص: ٩٧

فينترح حتى يذهب الريح و يطيب الطعم، لأنّ له مادّه» (١) بناء على كون ذهاب الريح و الطعم علّه غائيه للنزح، لكون «حتى» تعليليه، أو لانتهاء مع استظهار كون مدخوله علّه غائيه، مثل قولك: «كرّر النظر فى العباره إلى أن تفهمها» فيدلّ على أنّ المقصود من النزح ليس إلّا زوال التغير، و إذا تعدّينا من البئر إلى كلّ ذى مادّه- بمقتضى النصّ على علّه المادّه- دلّ على أنّ كلّ ذى مادّه يطهر بزوال تغيره.

و يؤيده إطلاق قوله عليه السلام: «ماء الحّمّاء كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (٢) حيث إنّ ظاهره أنّ وجود بعضه يرفع خبث الآخر و لو لم يحصل الامتراج، خرجت صورته وجود التغير. و ما دلّ على كفايه اتصال ماء المطر بالماء المنفعل، مثل قوله عليه السلام فى مرسله الكاهلى: «كلّ شىء يراه ماء المطر فقد طهر» (٣) فيكفى الاتصال بمادّه الجارى أيضا، لأنّ المطر بمنزله الجارى.

و فى الجميع نظر، لمنع كفايه مجرد اتصال المنفعل بما لا ينفعل، بل قد يقال بعدم كفايته هنا و إن قلنا بها فى غير الجارى، لأنّ شرط كفايه الاتصال علوّ المطهر أو مساواته، المفقودان فى المقام، فيعتبر التدافع و تكاثر الماء.

و أمّا الصحيحه: فليست ظاهره فى رجوع التعليل بالمادّه إلى فقره الأخيره، و لا- فى كون «حتى» تعليليه أو داخله على العلّه الغائيه، بل الظاهر منها اعتبار كون الذهاب بالنزح الموجب لتدافع الماء من المادّه ليزول بذلك تغيره.

- ١- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
- ٢- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
- ٣- الوسائل ١: ١٠٩، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

ص: ٩٨

و أمّا روايه ماء النهر: فقد تقدّم ظهورها فى الدفع و العصمه لا الرفع (١) مع أنّه لا- إطلاق فيها من حيث كيفيه التطهير، بل المركز فى الأذهان فى كيفيته اختلاط المطّهر بالنجس و استهلاكه له.

و أمّا المرسله: فلا تدلّ إلّا على طهاره الجزء الملاقى للمطر، كما سيجى ء إن شاء الله.

فظهر من ذلك: أنّ الأقوى ما هو المشهور بين من تقدّم على الشهيد قدّس سرّه.

ثمّ إنّّه لا- يعتبر فيما يمتزج من المادّه مع المتغيّر كونه كترًا- بناء على المشهور- لكون النجس مستهلكا فيما لا ينفعل، و سيأتى كفايه ذلك، كما هو ظاهر الدليل المتقدّم عن المعتمد و التذكرة (٢).

نعم، على قول العلّامة قدّس سرّه: من اعتبار الكثرية فى الجارى (٣) لو استهلك المتغيّر بأقلّ من الكتر، فإن خرج من المادّه ما يعلم به كون الممتزج جزء من كتر جامع لشرائط الاعتصام من تساوى السطوح- على القول باعتباره فى اعتصام الكتر- حكم بطهاره المتغيّر من أوّل الامتزاج، و إن علم عدم ذلك حكم بنجاسه المجموع، و إن شكّ فالأصل عدم الكثرية.

و يظهر من كاشف اللثام (٤) أنّه لا- بدّ على القول بالامتزاج الصبر إلى أن يخرج الكتر من المادّه و يمتزج، فيحكم بالطهاره من هذا الزمان، نعم، بناء على القول بكفايه ملاقاه الكثير يحكم بعد خروج الكتر بالطهاره من أوّل

١- تقدّم فى الصفحه: ٧٦.

٢- تقدّم فى الصفحه: ٩٦.

٣- نهايه الأحكام ١: ٢٢٨.

٤- كشف اللثام ١: ٣٥.

ص: ٩٩

زمان الخروج و الاتّصال.

و فيه ما عرفت: من أنّ العبره بما لا ينفعل، سواء القول بالامتزاج و الاتّصال.

ثمّ إنّّ النابع الواقف لو قلنا بكونه جاريا أو كالجارى، فإنّ تغير بعضه طهر بتموّج الباقي عليه حتّى يزول تغيره. و إنّ تغير جميعه و زوال تغيره من قبل نفسه، فعلى المختار: لا إشكال فى بقاء النجاسه.

و على القول الآخر: فهل يكفي مجرد وجود المادّة و إن لم يخرج منها شيء؟ ظاهر الاستدلال بالصحيحه المتقدّمه (١) ذلك، و يجب عليه طهاره البئر المتغيّر بمجرد زوال التغيّر، لكنك عرفت حال الصحيحه.

نعم، على المختار لو نزع من النابع حتّى قلّ ماؤه فخرج من المنبع ما استهلك به تغيّر الباقي فينبغي القول بالطهاره، لحصول الامتراج بما لا ينفعل و استهلاك المتغيّر فيه، لكن سيجى ء (٢) من جماعه عدم طهاره القليل المتنجّس بالنبع من تحته.

و فصلّ فى الذكرى بين كون النبع بقوّه - كالفوّاره - و كونه رشحا (٣).

□
و سيجى ء فى تطهير القليل (٤) إن شاء الله.

(و يلحق به (٥)) أى الجارى فى عدم انفعال القليل منه (ماء الحمّام) و هو المختصّ به اختصاصا معهودا لا- بجميع أنحاء الاختصاص و الملابسه

١- و هى صحيحه ابن بزيغ، المتقدّمه فى الصفحه: ٩٦.

٢- يجى ء فى الصفحه: ١٢٨.

٣- الذكرى: ٩.

٤- يجى ء فى الصفحه: ١٢٨.

٥- فى الشرائع: و يلحق بحكمه.

ص: ١٠٠

المسوّغه للإضافه، فلا عموم فى الاختصاص و إن عمّ الطرفان.

و المراد به ما فى حياضه المصروفه فى الغسل المستمدّه من المادّه، لصحيحه داود بن سرحان: «هو بمنزله الجارى» (١) و روايه قرب الإسناد:

«ماء الحمّام لا ينجسه شيء» (٢) لكن يجب تقييده بروايه بكر بن حبيب:

«ماء الحمّام لا بأس به (إذا كانت له مادّه» (٣).

و ليس فى سنده سوى «ابن حبيب» المرمىّ فى المدارك بالجهاله (٤) لكنّ الظاهر أنّه «بكر بن محمّد بن حبيب» العدىّ ظاهر المحكّيّ عن النجاشى (٥) و صريح الخلاصه (٦) أنّه من علماء الإماميه، و حكى ابن داود عن الكشّى أنّه ثقّه (٧) مع أنّ فى الطريق صفوان بن يحيى، و المضمون مجبور بالعمل و موافق للرضوىّ (٨) فينهض لتقييد الصحيحه (٩) و غيرها، مع أنّ فى تنزيهه منزله الجارى دون الكثر إشارة إلى كونه مستمدّا من مادّه، بل دلالة على احتياجه فى الاعتصام إلى المادّه.

و من جميع ذلك يظهر اعتبار الاتّصال بالمادّه.

- ١- الوسائل ١: ١١٠، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.
- ٢- قرب الإسناد: ٣٠٩-١٢٠٥، و الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.
- ٣- الوسائل ١: ١١١، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.
- ٤- المدارك ١: ٣٤.
- ٥- رجال النجاشي: ١١٠.
- ٦- رجال العلّامة: ٢٦.
- ٧- رجال ابن داود: ٧٣، القسم الأوّل الرقم ٢٦١، و الموجود فيه نقل التوثيق عن النجاشي، و لم نعثر عليه لا فى الكشّى و لا فى النجاشي.
- ٨- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٨٦.
- ٩- أى صحيحه داود بن سرحان.

ص: ١٠١

ثم مقتضى الإطلاق عدم اعتبار كزيه المجموع من المادّه و الحوض، فضلا عن خصوص المادّه، إلّا أن يمنع الإطلاق لغلبه الكزيه فى المادّه حتّى فى أواخر أوقات نزح الناس من الحياض الصغار.

و تشبيهه (١) بمطلق الجارى لا يقتضى إلغاء الكزيه فى مادّته - كما قيل (٢) - لأنّ الغالب فى الجارى أيضا بلوغه مع مادّته كزّاء، و لو فرض نقصان مادّته عن الكزّ عند قرب انقطاعه خرج عن أفراد المشبّه به، فتأمل.

هذا كلّ مع أنّ فى روايه ابن أبى يعفور: «ماء الحّمّاء كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (٣) إشاره - بل دلالة - على أنّ العاصم له هى الكثره، لا مجرّد المادّه، مضافا إلى عدم نهوض الإطلاقات المذكوره للخروج بها عن قاعده انفعال القليل بالملاقاه، و إن كانت النسبه بينها عموما من وجه و يرجع فى مثله إلى أصاله الطهاره و عموماتها، إلّا أنّ التقييد فى أخبار الحّمّاء (٤) أقوى، لكون الإطلاق فيها أضعف، و قد يذكر لها مرجّحات لا يخفى على المنصف حالها.

نعم، قد يقال بعدم التعارض فى المقام، بناء على اختصاص أدلّه الانفعال بصوره ورود النجاسه على الماء، دون مثل المقام.

وفيه: أنّ الكلام فى انفعال الموجود فى الحوض الصغير بورود النجاسه عليه، لا فيما يرد عليه.

ثمّ إنّه لم يعلم مصرّح من الأصحاب بعدم اعتبار كزيه المجموع، و إنّما

١- كذا فى «ع» و هامش «ب» عن نسخه، و فى غيرهما: و شبهه.

٢- الحدائق ١: ٢٠٤.

٣- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٤- الوسائل ١: ١١٠، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق.

ينسب ذلك إلى إطلاقاتهم، و ما يظهر من استدلال الفاضلين بلزوم الحرج (١) الظاهر في كون الحكم رخصه مع قيام مقتضى المنع، و من أفراد الكلّ له عنوانا مستقلاً خصوصاً عقيب الجارى، كما في المبسوط (٢) و غيره (٣) من أنّ له خصوصيه على غيره، و لا يكون إلّا بإلغاء الكريه فيه.

و لكنّ الإطلاقات - كالأخبار - منزّله على المتعارف.

و الإفراد بالعنوان لمتابعه النصّ كما في أفرادهم لكثير من أفراد القواعد تبعاً للنصّ الوارد فيها، مع احتمال الفرق بينه و بين غيره من الراكد بما سيّجى ء باعتبار الكريه في المادّه.

و لا دلالة في الاستدلال بالحرج بعد تصريح المستدلّ باعتبار كزيه المادّه - كالعلامة في المنتهى (٤) - نعم، صرح المحقّق قدّس سرّه بعدم اعتبار كزيه المادّه (٥) لكن لم يعلم منه عدم اعتبارها في المجموع، فيمكن موافقته فيما لا يلزم منه مخالفه أدلّه انفعال القليل، كما لو فرض عدّ ما في الحياض مع المادّه ماء واحدا لتساوى السطحين، أو قلنا: بأنّه لا يعتبر في عدم انفعال الكزّ سوى اتّصال الماء بفضه ببعض، أمّا مع كزيه المادّه فلا ضير في الخروج عن قاعده الانفعال لو فرض صدق القليل على ما في الحوض حتّى حال اتّصاله بالمادّه على وجه لا يوجب الاتّحاد، لأنّه كالمتيقّن من إطلاق النصّ و الفتوى، فإنّ تقييده بصوره اتّحاد المادّه معه عرفاً - ليدخل المجموع تحت

١- المنتهى ١: ٣٠، و المعتبر ١: ٤٢.

٢- المبسوط ١: ٦.

٣- كما في الشرائع ١: ١٢، و نهايه الإحكام ١: ٢٢٩، و غيرهما.

٤- المنتهى ١: ٣٢.

٥- المعتبر ١: ٤٢.

الكثير - في غايه البعد، و لعلّ هذه المزيّه هي الخصوصيه الداعيه لإفراء ماء الحّمّام عن الواقف و إلحاقه بالجارى.

و ربّما يحدّشه أنّ ظاهر بعض كشارح الدروس (١) - على ما سيّجى ء في مسأله الكزّ - الاتّفاق على اعتصام القليل بالعالى الكثير مطلقاً، فلم يختصّ بماء الحّمّام.

لكن يمكن منع الإجماع، لأنّ العلامة في التذكرة و المنتهى (٢) مع تصريحه باعتبار الكريه في مادّه الحّمّام استشكل في إلحاق غير ماء الحّمّام به في الحكم.

و الإنصاف: أنّه لم يعلم الإجماع على اعتصام الأسفل بالأعلى في غير ماء الحّمّام فيما لو كان العالى واردا عليه بميزاب و شبهه،

كما هو الغالب في مادّة الحّمّام.

ثمّ إنّ العلامه في التحرير اعتبر زياده المادّه على الكثر (٣) ولعله لاعتبار ذلك في تطهيرها للحوض الصغير عند تنجّسه - كما صرّح به الشهيد و المحقّق الثّانين (٤) - و إلّما فلم أعرف وجهاً لاعتبارها في الاعتصام، إلّا أن يؤوّل الكلام بإرادته الكثر فما زاد، كما في قوله تعالى (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ) (٥) و في الرضويّ: «و كلّ غدير فيه من الماء أكثر من كثر لم ينجّسه شيء» (٦) و يشهد بذلك تعبيره بنظير ذلك في الجارى،

١- مشارق الشموس: ٢٠٠.

٢- التذكرة ١: ١٨، و المنتهى ١: ٣٢.

٣- التحرير ١: ٤.

٤- روض الجنان: ١٣٧، جامع المقاصد ١: ١١٣.

٥- النساء: ١١.

٦- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٩١، مع اختلاف في اللفظ.

ص: ١٠٤

فراجع (١).

و طريق تطهير ما في الحوض لا يمتاز عن غيره، إذ لا خصوصيه هنا.

و ما تخيل من استفادته ذلك من قوله عليه السلام في الروايه السابقه (٢):

«ماء الحّمّام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً».

ففيه - مع ضعف الروايه سنداً بالإرسال و غيره، و دلّاله بظهورها في الدفع -: أنّ المطهر للبعض النجس من النهر ليس مجرد وجود بعضه الآخر، و إنّما هو امتزاجه به، فليلتزم ذلك في ماء الحّمّام.

و هذه أيضاً قرينه أخرى على إرادته الدفع، حيث إنّ ظاهر الروايه كون وجود البعض بنفسه مطهراً، فالتطهير هنا يراد به العصمه عن الانفعال، كما أشرنا سابقاً.

(و لو مازجه) أى الجارى بل مطلق الماء، و إنّما ذكره في ذيل الجارى بمناسبه التغيّر (ظاهر فغيّره) عن أحد أوصافه الثلاثه أو غيرها (أو تغيّر من قبل نفسه لم يخرج عن كونه مطهراً) ضروره من العامه و الخاصه (ما دام إطلاق الاسم باقياً عليه) (٣) بلا خلاف منّا، و إن أو همه نسبه الحكم في الذكرى إلى الشهره (٤) و عبارته المقنعه (٥) بل المبسوط (٦) إلّا أنّ ظاهرهما في

١- التحرير: ٤.

٢- راجع الصفحة: ١٠١.

٣- كذا في مصححه «ع»، و في غيره: الاسم عليه باقيا، و الذى فى الشرائع: اسم الماء باقيا عليه.

٤- الذكرى: ٨.

٥- لم نعثر فى المقنعه و المبسوط على عبارته توهم الخلاف. نعم، قال صاحب المقابس قدس سره: «و ربما يوجد فى المقنعه و الفقيه و المتمسك ما يقتضى المنع من التطهير بالمتغير بالمازج و غيره أيضا» انظر مقابس الأنوار: ٤٤.

٦- لم نعثر فى المقنعه و المبسوط على عبارته توهم الخلاف. نعم، قال صاحب المقابس قدس سره: «و ربما يوجد فى المقنعه و الفقيه و المتمسك ما يقتضى المنع من التطهير بالمتغير بالمازج و غيره أيضا» انظر مقابس الأنوار: ٤٤.

ص: ١٠٥

غير مقام و صريح غيرهما عدم العبره بالتغير، و لذا ادعى فى الغنيه (١) و المنتهى (٢) و غيرهما (٣) الإجماع على المسأله، لإناطه الحكم بالاسم، فلا وجه لما حكى عن المشارق (٤) من الإشكال و الاحتياط فى التطهير بالمياه المتغيره.

و لعل وجهه: ظهور بعض الأخبار فى المنع عن التوضى بما تغير ببول الدواب (٥) و للرضوى: «كل ماء مضاف أو مضاف إليه فلا يجوز التطهير به مثل ماء الورد و ماء الرياحين و العصير و الخل و ماء الباقلاء و ماء الزعفران و ماء الخلق (٦) و غيره و ما يشبهها، و كل ذلك لا يجوز استعمالها إلا الماء القراح أو التراب» (٧).

و مثل للمضاف فى المبسوط أيضا بماء الباقلاء و ماء الزعفران و ماء الورد و ماء الآس و ماء الأشنان و أشباه ذلك، حتى يكون الماء خالصا مما يغلب عليه و إن كان طاهرا (٨) انتهى.

لكن المسأله واضحه فى الغايه.

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠.

٢- المنتهى ١: ٢٣.

٣- المدارك ١: ٣٧.

٤- مشارق الشمسوس: ١٨٥.

٥- الوسائل ١: ١٠٣، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

٦- الخلق: هو- كرسول- على ما قيل: طيب مركب يتخذ من الزعفران و غيره من أنواع الطيب، و الغالب عليه الصفرة و الحمرة، و منه الحديث: و تحشوها القابله بالخلق (مجمع البحرين ٥: ١٥٧- خلق).

٧- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٩٢.

٨- العباره بعينها موجوده فى المقنعه: ٦٤، انظر المبسوط ١: ٥.

ص: ١٠٧

(و أمّيا المحقون) و هو المحبوس و إن سال لعارض (فما كان منه دون الكثر) وزنا و مساحه (ينجس (١) بملاقاه النجاسه) و المتنجس على المشهور، بل عن الشهيدين (٢) و الشيخ (٣) الإجماع عليه و ربّما يذكر في المقام إجماعات لا تدلّ على الإجماع في المسأله، و لا حاجه إلى الكلّ بعد استفاضه الأخبار، بل تواترها، كما قيل (٤). و قيل: إنّها تبلغ ثلاثمائه (٥).

و لنذكر منها ما اتّضح دلالته بحيث يستهجن تأويله.

منها: قول الصادق عليه السلام في صحيحه ابن مسلم، قال: «قلت له:

١- في الشرائع: فإنه ينجس.

٢- الدروس ١: ١١٨ و فيه: و قول ابن أبي عقيل بتوقف نجاسته على التغيّر شاذّ. و الروضه ١: ٢٥٨ و فيه- بعد أن عدّه مشهورا:- بل كاد أن يكون إجماعا.

٣- الخلاف ١: ١٨٩، كتاب الطهاره، المسأله: ١٤٧.

٤- قاله في الجواهر ١: ١٠٥.

٥- نقله السيد العاملي في هامش مفتاح الكرامه ١: ٧٣، عن أستاذه.

ص: ١٠٨

الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدوابّ و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب؟ قال: إذا كان الماء قدر كتر لم ينجسه شيء (١).

و روايه معاويه بن عمّار في الصحيح أيضا (٢) دلّ بمفهومه- بعد تخصيص المنطوق بما عدا التغيّر- على أنّ القليل ينجسه شيء سوى التغيّر، و لا حاجه لنا إلى إثبات عموم «الشيء» لكفايه الإيجاب الجزئي في المقام.

و منها: صحيحه إسماعيل بن جابر: «عن الماء الذي لا ينجسه شيء؟»

قال: كتر، قلت: و ما الكثر.. الخبر (٣).

و في مصحّحه اخرى له: «عن الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال:

ذراعان عمقه في ذراع و شبر سعتة» (٤) و يستفاد منها كون انقسام الماء إلى ما لا ينفعل و إلى ما ينفعل مركوزا في أذهان الرواه.

و منها: صحيحه البقباق الوارده في سؤر الكلب، قال عليه السلام: «إنّه رجس نجس لا يتوضّأ بفضله، و اصعب ذلك الماء و اغسل الإناء بالتراب أول مرّه ثمّ بالماء» (٥).

و صحيحه عليّ بن جعفر في خنزير يشرب من إناء، قال: «يغسل سبع مرّات» (٦).

و صحيحه محمد بن مسلم: «عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال:

- ١- الوسائل ١: ١١٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.
- ٢- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.
- ٣- الوسائل ١: ١١٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
- ٤- الوسائل ١: ١٢١، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.
- ٥- الوسائل ١: ١٦٣، الباب الأول من أبواب الأستار، الحديث ٤.
- ٦- الوسائل ١: ١٦٢، الباب الأول من أبواب الأستار، الحديث ٢.

ص: ١٠٩

اغسل الإناء» (١).

و صحيحه البزنطي: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإناء و هي قدره؟ قال: يكفى الإناء» (٢).

و صحيحه ابن مسكان عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الرجل [□]الجنب يجعل الركوه أو التور فيدخل إصبه فيه؟ قال: إن كانت قدره فأهرقه، و إن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه، هذا ممّا قال الله عزّ و جلّ [□]مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٣).

هذا ما حضرني من الصحاح. و أمّا غيرها فأكثر من أن يحصى، و سيجي ء بعضها في معارضه أخبار عدم الانفعال التي استدللّ بها للعماني و المحدث الكاشاني و الشيخ المحدث الفتوني.

فقد استدللّ لهم - مضافا إلى الأصل و عموم الروايه المشهوره: «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شى ء إلّا ما غيّر .. إلخ» (٤) - بأخبار كثيره ظاهره في عدم الانفعال.

منها: حسنه محمد بن ميسير: «سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهي إلى الماء القليل في الطريق يريد أن يغتسل منه و ليس معه إناء يغترف به و يدها قذرتان؟ قال: يضع يده و يتوضأ و يغتسل، هذا ممّا قال الله تعالى [□]مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٥).

- ١- الوسائل ١: ١٦٢، الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٣.
- ٢- الوسائل ١: ١١٤، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
- ٣- الوسائل ١: ١١٥، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١. و الآيه من سوره الحجّ: ٧٨.
- ٤- الوسائل ١: ١٠١، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.
- ٥- الوسائل ١: ١١٣، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥. و الآيه من سوره الحجّ: ٧٨.

و فيه: أنّ الاصطلاح الشرعى غير ثابت فى لفظ «القليل» فغايه الأمر كونه من الأخبار المطلقة القابله للتقييد بالكرز، مع إمكان دعوى ذلك فى لفظ «القدر» كما قيل (١). و يؤيد أنّ إدخال اليدين قبل غسلهما و لو لم تكونا نجستين مورد توهم المنع، كما يستفاد من الأخبار الآتية، و الاستشهاد بآيه نفى الحرج لا ينافى ذلك، كما فى صحيحه أبى بصير المتقدمه (٢).

ثمّ الأظهر منها فى هذا المطلب ما عن قرب الإسناد و كتاب المسائل لعلى بن جعفر: قال: «سألت عن جنب أصابت يده جنبه فمسحه بخرقه ثمّ أدخل يده، هل يجزيه أن يغتسل من ذلك الماء؟ قال: إن وجد ماء غيره فلا يجزيه أن يغتسل، و إن لم يجد غيره أجزأه» (٣).

لكنّهما معارضان فى خصوص موردهما بما دلّ من الأخبار المستفيضه على عدم جواز الاغتسال إذا أدخل الجنب يده القدره فى الإناء.

□
مثل روايه شهاب بن عبد ربّه عن أبى عبد الله عليه السلام: «عن الرجل الجنب يسهو فيغمس يده فى الإناء قبل أن يغسلها؟ قال: لا بأس إذا لم يكن أصاب يده شىء» (٤).

و موثقه سماعه: «إذا أدخلت يدك فى الإناء قبل أن تغسلها فلا بأس، إلّا أن يكون أصابها قدر بول أو جنبه فإن أدخلت يدك فى الماء و فيها

١- قاله فى الحدائق ١: ٢٩٩، و استبعده.

٢- تقدّمت فى الصفحه السابقه.

٣- قرب الإسناد: ١٨٠، الحديث ٦٦٦، مسائل على بن جعفر: ٢٠٩، الحديث ٤٥٢، مع تفاوت يسير.

٤- الوسائل ١: ١١٣، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

شىء من ذلك فأهرق ذلك الماء» (١).

و موثقه سماعه: «إذا أصاب الرجل جنبه فأدخل يده فى الإناء فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شىء من المنى» (٢).

و موثقه الأخرى: «و إن كان أصابته جنبه فأدخل يده فى الماء، فلا بأس به إن لم يكن أصاب يده شىء من المنى، فإن أصاب يده شىء فأدخل فى الماء قبل أن يفرغ على كفه، فليهرق الماء» (٣).

إلى غير ذلك ممّا ورد فى هذا المعنى مثل روايتي زراره فى كيفية الوضوء و الغسل (٤) حيث اشترط فى غمس اليد فى الماء طهارتها.

و أىّ فقيه يأخذ بظاهر حسنه ابن ميسير و يحكم بعدم انفعال ماء الغسل بإدخال اليد النجسه فيه، و يطرح هذه الأخبار مع كونها

أكثر و أظهر؟

□
و منها: رواه أبو مريم الأنصاري، قال: «كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في حائط له، فحضرت الصلاة، فترج دلوا للوضوء من ركني له، فخرج عليه قطعه من عذره يابس، فأكفأ رأسه و توضأ بالباقي» (٥).

و ظهورها في عدم الانفعال لا ينكر- بناء على ظهور «العذره» في عذره الإنسان أو مطلق غير المأكول- إلا أن أحدا لا يرضى بتوضي الإمام عليه السلام من هذا الماء مع ما علم من اهتمام الشارع في ماء الطهاره بما لا يهتم

- ١- الوسائل ١: ١١٤، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ و ٩، مع اختلاف.
- ٢- الوسائل ١: ١١٤، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤ و ٩، مع اختلاف.
- ٣- الوسائل ١: ١١٤، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠.
- ٤- الوسائل ١: ٢٧٢، الباب ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث ٢، و ١: ٥٠٢، الباب ٢٦ من أبواب الجنابه، الحديث ٢.
- ٥- الوسائل ١: ١١٥، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢، مع اختلاف يسير.

ص: ١١٢

في غيره.

و مع ذلك فهي معارضه بما دل على عدم التوضي بمثل هذا الماء، ففي مرسله علي بن حديد عن بعض أصحابه قال: «كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في طريق مكه فصرنا إلى بئر، فاستقي غلام أبي عبد الله عليه السلام دلوا، فخرج فيه فأرتان، فقال له أبو عبد الله: أرقه، فاستقي آخر فخرج فيه فأره، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أرقه، فاستقي الثالث فلم يخرج فيه شيء قال: صببه في الإناء، فصببه في الإناء» (١).

فإن الأمر بالإراقه لا يكون إلا مع النجاسه.

و منها: خبر زراره عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: رواه من ماء سقطت فيها فأره أو جرد أو صعوه ميتة؟ قال: إن تفسخ فيها فلا تشرب من مائها و لا تتوضأ و صببها، و إن كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأ و اطرح الميتة إذا أخرجتها طريه، و كذلك الجرّه و حب الماء و القربه و أشباه ذلك من أوعيه الماء» (٢).

و ظهوره لا ينكر، إلا أنه معارض بما هو أكثر و أظهر من المستفيضه:

□
مثل موثقه سعيد الأعرج، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجرّه تسع مائه رطل من ماء يقع فيها أوقيه من دم أشرب منه و أتوضأ؟ قال:

لا» (٣) و حملة على التغير يعلم بعده من نسبه الأوقيه إلى مائه رطل.

- ١- الوسائل ١: ١٢٨، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٤.
- ٢- الوسائل ١: ١٠٤، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.
- ٣- الوسائل ١: ١١٤، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.
- ٤- الوسائل ٢: ١٠٥٦، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٦.

ص: ١١٣

الميل من النبيذ ينجس حبا من ماء] (١).

و خبر عمر بن حنظله في المسكر، و فيه: «لا قطره قطرت منه في حبّ إلّا أهرق ذلك الحبّ» (٢).

و رواه قرب الإسناد: «عن حبّ ماء يقع فيه أوقيه بول هل يصلح شربه أو الوضوء منه؟ قال: لا يصلح» (٣).

و موثقه عمّار عن الصادق عليه السلام في ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب أو دجاجة؟ فقال: «كلّ شيء من الطير يتوضأ ممّا يشرب منه إلّا أن ترى في منقاره دما، و إن رأيت في منقاره دما فلا توضأ منه و لا تشرب» (٤).

و ما ورد في الإناءين المشتبهين من أنه: «يهريقهما و يتيمّم» (٥) إلى غير ذلك.

و لم أقف لهم على خبر خاصّ آخر، نعم قد استدللّ لهم (٦) بما يعمّ القليل (٧) و لكن يخصّيه عمومات طهاره الماء (٨) بما تقدّم و غيره، و الله العالم.

١- ما بين المعقوفتين ليس متن حديث، بل هو إمّا توضيح من المؤلف قدّس سرّه و إمّا حاشيه من غيره اختلّطت بالمتن.

٢- الوسائل ١٧: ٢٧٢، الباب ١٨ من أبواب الأشربه المحرّمه، الحديث الأوّل.

٣- لم نعر عليها في قرب الإسناد، و نقلها في الوسائل ١: ١١٦، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٦ عن كتاب عليّ بن جعفر، (انظر: مسائل عليّ بن جعفر: ١٩٧، الحديث ٤٢٠ مع تفاوت).

٤- الوسائل ١: ١٦٦، الباب ٤ من أبواب الأسرار، الحديث ٢.

٥- الوسائل ١: ١١٣، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٦- أي للقائلين بعدم انفعال الماء القليل.

٧- راجع الحقائق ١: ٢٩٠-٢٩٣، و الجواهر ١: ١١٦-١٢٢.

٨- كذا في النسخ، و لا يخفى ما فيه، و لعلّ الأصل: و لكن يخصّص مثل عمومات طهاره الماء بما تقدّم.

ص: ١١٤

ثم إن في كيفية نجاسه مجموع الماء القليل - بل جميع المائعات - بملاقاه النجاسه بعضه بخلاف غيرها من الجوامد الرطبه وجوها:

أحدها: السرايه من حيث الحكم، بأن يلاقى الجزء الأوّل للنجس فينجس، و ينجس ملاقيه ممّا يليه، و هكذا، لأنّ كلّ جزء ملاق بالفعل لما يليه، فينجس جميع الأجزاء في زمان واحد، لحصول الملاقاه بينها قبل نجاسه شىء منها، ففي زمان الحكم بنجاسه الجزء الأوّل ينجس جميع ما عداه، لحصول الملاقاه بينه و بين الجزء الأوّل، فلا يتوقّف الحكم بنجاسه كلّ جزء على أزيد من الحكم بنجاسه ما يلاقيه بينه و بين النجس.

و يبطل هذا الوجه - مضافا إلى النقض عليه بما اجمع على عدم السرايه، كالثوب الرطب إذا لاقى جزء منه النجاسه، و كالدهن الجامد و نحوه ممّا لا تتعدّى النجاسه إلى غير محلّها، و كالعالي من الماء المطلق إذا تنجّس السافل منه - أنّ ملاقاه كلّ جزء لما يليه ممنوعه، لاستحاله ذلك، فإنّ المتلقى من الجزءين سطحاها لا تمامهما، و من المعلوم: عدم ملاقاه أحد السطحين الملقى للنجس للسطح الآخر، فلا وجه لتنجّسه حتّى يتنجّس به ما يلاقيه من سطح جزء آخر.

و دعوى: أنّ نجاسه السطح الملقى عباره عن نجاسه الأجزاء اللطيفه من الماء، لأنّ النجاسه تعرض الجسم لا العرض، و لا يفرض في نظر العرف لذلك الجزء سطحان حتّى يختصّ بالتنجيس أحدهما - و إن أمكن ذلك واقعا بناء على بطلان الجزء الغير المتجزى - رجوع إلى حكم العرف بتنجّس الجسم و إن لم يلاق النجاسه إلّا بعضه، و لا حاجه معه إلى دعوى السرايه من

ص: ١١٥

حيث التلقى.

الثانى: السرايه من حيث نفس المتنجّس، فإنّ الجزء الملقى للنجس يسرى بنفسه إلى ما حوله من الأجزاء، كما يظهر للحسّ مع كون ذلك الجزء النجس ذا كيفية سريعه النفوذ - كما للون أو الطعم - و قد اعتنى الشارع بهذه السرايه و إن دقت و خفيت ما لم يبلغ الماء كرا، فإذا بلغه لم يعتن بها و إن ظهر من غير جهه الأوصاف الثلاثه، كالحراره و البروده.

و هذا أكثر نقضا من الوجه الأوّل، لانتفاضه بالكّر مع إحساس السرايه فيه و بما ذكر في الوجه السابق، و يلزم عليه أن يكون انفعال مجموع الماء على التدريج، و أن يتفاوت زمان السرايه بالنسبه إلى المائع الرقيق و الغليظ، مع أنّ التدريج باطل إجماعا، فضلا عن تفاوت المائعات في ذلك.

الثالث: أن يكون الوجه تعيّد الشارع بذلك في المائعات دون غيرها، فالسارى إلى ما عدا الجزء الملقى للنجس من الأجزاء النجاسه الشرعيه لا غير، و ليس في الحقيقه سرايه، و حينئذ فالمتّبع هو الدليل الشرعى.

لكنّ المتبادر عرفا من الدليل الشرعى و هو قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كّر لم ينجّسه شىء» (١) أنّ ما دون الكّر ينجّسه شىء، و «ينجّسه» ظاهر في تنجّس جميعه من غير فرق بين الجزء العالى منه و السافل و المساوى. كما أنّ المتبادر من نسبه التنجيس إلى النجاسه كون الواسطه هى مطلق الملاقاه و الاتّصال من غير فرق بين وروده على النجاسه و ورودها عليه.

كما أنه لا فرق بين النجاسات، كما هو المستفاد من الروايات،

١- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

ص: ١١٦

خصوصاً مفهوم الصحاح: «إذا كان الماء قدر كَرَّ لم ينجسه شىء». و القول بإهماله ضعيف في الغايه، منشؤه توهم كون كَرَّيه الماء علّه لعدم تنجسه بجميع النجاسات، لا لعدم تنجسه بكل فرد. لكن ظاهر السياق هو الثانى، فانتفاء الكَرَّيه يوجب تنجسه بكل فرد، لأنّ النفى عن كل فرد يفرض من النجاسه إذا استند إلى الكَرَّيه انتفى بانتفائها، و ليس هذا من قبيل «إذا صحبت زيدا فلا تخف أحدا» لقيام القرينه في المثال. فكيف كان: فقد خرج عن عموم قاعده انفعال القليل بالملاقاه موردان إجماعاً و موارد على الخلاف.

□
فأحد الموردين: ماء الاستنجاء، و سيجىء إن شاء الله (١).

و ثانيهما: الجزء العالى من الماء إذا كان جارياً إلى السافل. و استدللّ عليه فى الروض بأنّ سرايه النجاسه إلى الأعلى غير معقول (٢).

و فيه ما لا يخفى: فالأولى التمسك بالإجماع، كما ادّعا هو قدس سرّه (٣) و بعض متأخري المتأخرين - كالعلامة الطباطبائي في مصابيح (٤) و بعض أفاضل تلامذته فى مقابسه (٥) - و هو فى الجملة ممّا لا ريب فيه.

إلّا أنّ الإشكال فى تعيين مقدار العلو و السفل، فإنّ مسمى العلو المتوقّف عليه الجريان لا يمنع عن السرايه، و كلمات الأصحاب مطلقه.

و المتيقّن من الإجماع صورته التسليم و ما يشبهه من التسريح، و للمتأمل فى غير

١- يأتى فى الصفحه: ٣٤٤.

٢- روض الجنان: ١٣٦.

٣- نفس المصدر.

٤- المصابيح (مخطوط): ١١٦.

٥- مقابسه الأنوار: ٧٩.

ص: ١١٧

□
ذلك مجال، و التمسك بالعموم أوضح، وفاقاً لظاهر كاشف الغطاء رحمه الله (١) لصدق وحده الماء، فيدخل فى عموم تنجسه، و لذا لو كان الماء على هذه الهيئه كراً لم ينفعل شىء منه بالملاقاه.

و أما موارد الاختلاف:

فأحدها: ماء الغساله، و سيأتي (٢).

□
الثانى: ما ذكره الشيخ رحمه الله من عدم انفعال القليل بما لا يدركه الطرف من الدم (٣) و لعل المراد ما يحتاج إدراكه إلى دقه النظر. و فى المبسوط:

ما لا يمكن التحرز منه مثل رءوس الإبر من الدم و غيره فإنه معفو عنه، لأنه لا يمكن التحرز عنه (٤) انتهى.

و تعليله بعدم تيسر الاحتراز كما ترى! نعم، قد يدل عليه فى خصوص الدم مصححه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام فى رجل رعى فامتخط فصار الدم قطعاً صغاراً فأصاب إناؤه، هل يصح الوضوء منه؟ فقال: «إن لم يكن شيئاً (٥) يستبين فى الماء فلا بأس، و إن كان شيئاً بيننا فلا تتوضأ منه» (٦).

و دلالتها مبنيه على إرادته السائل إصابه الماء من الإناء تسميه باسم المحل، لأن إرادته خصوص الظرف لا يناسب السؤال. نعم، يحتمل أن يراد الأعم من الظرف و المظروف، فيكون وصول الدم إلى الأعم منهما معلوماً و شكك فى وصوله إلى خصوص الماء أو الإناء، و معنى الجواب: أنه إن

١- كشف الغطاء: ١٨٧.

٢- يأتي فى الصفحه: ٣١٥.

٣- الاستبصار ١: ٢٣، ذيل الحديث ١٢ من الباب ١٠.

٤- المبسوط ١: ٧.

٥- فى النسخ: شىء (خ ل).

٦- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

ص: ١١٨

لم يكن (١) الدم المفروض إصابته شيئاً يستبين فى الماء أى شيئاً معلوماً فيه فلا بأس، فيكون الاستبانة فى الماء كناية عن العلم بوصوله إليه، لا صفه زائده على العلم بالوصول. و يقوى هذا الاحتمال على تقدير كون «الشيء» مرفوعاً كما فى بعض النسخ.

هذا، و لكنّ الإنصاف أنّ الروايه أظهر فى مطلب الشيخ ممّا احتملناه.

لكنّ الخروج بهذا المقدار عن الأخبار- التى عرفت قليلاً منها- مشكل مع دعوى الحلى الإجماع على خلافه (٢).

الثالث: ما نسب إلى السيد المرتضى قدس سره فى الناصريّات من عدم انفعال القليل الوارد على النجاسه (٣)، نسبه إليه المحقق فى المعبر فى مسأله إزاله الخبث بالمضاف (٤) [و] نسب إلى الحلى فى السرائر ناسباً له إلى فتاوى الأصحاب (٥).

و هذه النسبه إليهما قد اشتهرت، فلنذكر عبارته المحكيه عن السيد رحمه الله في السرائر، قال الحلبي في باب إزاله النجاسات: إن أصابه من الماء الذي يغسل به الإناء من الولوغ، فإن كان من الغسله الأولى وجب غسله، و إن كان من الغسله الثانيه أو الثالثه فلا يجب غسله. ثم ذكر الخلاف في ذلك، ثم قال: و ما اخترناه هو المذهب، قال السيد المرتضى في الناصريات:

قال الناصر: «و لا فرق بين ورود الماء على النجاسه و ورود النجاسه على

١- كذا في «ع»، و في غيره: إن كان.

٢- السرائر ١: ١٨٠.

٣- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢١٥.

٤- المعتبر ١: ٨٣.

٥- السرائر ١: ١٨١.

ص: ١١٩

الماء» قال السيد: و هذه المسأله لا أعرف لها نصّاً لأصحابنا و لا قولاً صريحاً، و الشافعي يفرق بين ورود الماء عليها و ورودها عليه، فيعتبر القلتين في ورود النجاسه على الماء و لا يعتبر في ورود الماء على النجاسه، و خالفه سائر الفقهاء في هذه المسأله، و المذبي يقوى في نفسى عاجلاً- إلى أن يقع التأمل فيه- صحّه ما ذهب إليه الشافعي، و الوجه فيه: أنا لو حكمنا بنجاسه ماء القليل الوارد على النجاسه لأدّى ذلك إلى أنّ الثوب لا يطهر من النجاسه إلّا بإيراد كثر من الماء عليه، و ذلك يشقّ، فدلّ على أنّ الماء الوارد على النجاسه لا يعتبر فيه القلّه و الكثره كما يعتبر في ما يرد عليه النجاسه، قال محمّد بن إدريس: و ما قوى في نفس السيد هو الصحيح المستمرّ على أصل المذهب و فتاوى الأصحاب (١) انتهى.

و لعلّ حكمه بنجاسه الماء في الاولي من غسلات الولوغ (٢) لا متراجحه بالتراب المتنجّس.

و يمكن استظهار هذا القول من الشيخين أيضاً.

قال في المقنعه- بعد الحكم بطهاره ما يرجع من ماء الوضوء إلى بدن المتوضّى و ثيابه:- و كذلك ما يقع على الأرض الطاهره من الماء المذبي يستنجى به ثمّ يرجع عليه لا- يضرّه و لا ينجّس شيئاً من ثيابه و بدنه، إلّا أن يقع على نجاسه ظاهره فيحملها في رجوعه فيجب غسل ما أصابه منه (٣) انتهى.

و قال في المبسوط: لو كان على جسد المغتسل نجاسه أزالها ثم اغتسل

١- السرائر ١: ١٨٠-١٨١.

٢- السرائر ١: ١٨٠.

٣- المقنعه: ٤٧.

فإن خالف و اغتسل ارتفع حدث الجنابه، و عليه أن يزيل النجاسه إن كانت لم تزل بالاغتسال (١) انتهى.

و هو مبنى على اشتراط طهاره ماء الغسل.

هذا، و لكنّ الظاهر من السيّد رحمه الله- في بعض كلماته المحكيه عنه- موافقه المشهور، حيث حكى في السرائر عنه في مسأله المستعمل في رفع الحدث الأصغر و الأكبر: أنّه يجوز أن يجمع الإنسان وضوءه من الحدث أو غسله عن الجنابه في إناء نظيف و يتوضأ به و يغتسل به مرّه أخرى بعد أن لا يكون على بدنه شىء من النجاسه (٢) انتهى.

فإنّ الظاهر أنّ تقييد الإناء بالنظيف لانفعال الماء لو كان الإناء نجسا.

و كذا قوله: «بعد أن لا يكون .. إلخ» بناء على أنّ المراد خلوّ البدن عن النجاسه في الطهاره الأولى. لكن حيث كان المنقول عنه طهاره الغساله، فيمكن أن يكون التقييد لأجل كون الغساله لا ترفع الحدث (٣)، على ما هو المشهور، بل المجمع عليه.

و كذا الظاهر من الحلّي في مواضع من كلامه نجاسه الماء الوارد على النجاسه:

منها: قوله في أوّل السرائر: و الماء المستعمل في تطهير الأعضاء و البدن الذي لا نجاسه عليه إذا جمع في إناء نظيف كان طاهرا مطهرا سواء كان

١- المبسوط ١: ٢٩.

٢- السرائر ١: ١٢٠.

٣- لا يخفى عليك ما في هذا الحمل، فإنّه خلاف صريح كلام السيّد: «يتوضأ به و يغتسل به مرّه أخرى».

ص: ١٢١

مستعملا في الطهاره الكبرى أو الصغرى على الصحيح من المذهب (١) انتهى.

و احتمال أن يكون قيد «خلوّ البدن عن النجاسه» و «نظافه الإناء» لكون الماء الوارد عنده غير مطهّر و إن كان طاهرا خلاف ظاهر كلماته، لأنّ المستفاد منه أنّ الماء الطاهر مطهّر. و هذا كلّه ردّ على الشيخ المانع من التطهير بالمستعمل في رفع الحدث الأكبر (٢).

و منها: في مسأله ماء الاستنجاء و ماء الاغتسال من الجنابه، فقال:

إنّه متى انفصل و وقع على نجاسه ثمّ رجع إليه و جب إزالته (٣).

و منها: أنّه قد ادّعى الإجماع و الأخبار على نجاسه غسله الحّمّام (٤) مع أنّها غالبا من المياهِ الوارده على النجاسه.

و منها: أنه ردّ القول بتعدّي النجاسه عن ملاقى الميّت إلى ما يلاقيه- كما هو المشهور- بأنّه لو كان كذلك لزم نجاسه الماء الذي يستعمله ماسّ الميّت في غسل المس، مع أنّ المستعمل في رفع الأحداث طاهر إجماعاً (٥).

و أمّا ما حكى عن الشيخين (٦): فلا- ظهور له في المطلوب، لاحتمال أن يكون مراد المقنعه من «حمل الماء، النجاسه» تنجّسه، كما في قوله: «لم يحمل خبثاً» (٧) لا حملة جزء من النجاسه الظاهره.

و أمّا عبارته الشيخ، فتحمل على الاغتسال فيما لا ينفعل.

١- السرائر ١: ٦١.

٢- كما في المبسوط ١: ١١.

٣- السرائر ١: ١٨٤.

٤- السرائر ١: ٩٠.

٥- السرائر ١: ١٦٣.

٦- تقدم كلامهما في الصفحه: ١١٩- ١٢٠.

٧- مستدرک الوسائل ١: ١٩٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

ص: ١٢٢

و أمّا كلام السيّد قدّس سرّه: فيحتمل اختصاصه بالغساله، كما يظهر من استدلاله المتقدّم، و لذا حكى عنه ذلك في التذکره في ذلك المقام (١) بل ظاهر الشهيد في الذکرى أنّ كلامه و كلام الحلّي كلاهما في الغساله، قال: و العجب خلوّ كلام أكثر القدماء عن حكم الغساله مع عموم البلوى بها، و اعترف المرتضى رحمه الله بعدم النصّ على الفرق بين ورود الماء على النجاسه و عكسه و قوّاه، فحكم بعدم نجاسه الماء الوارد و إلّا لما طهر المحلّ و يلزمه أن لا ينجس بخروجه بطريق أولى، و فهم الفاضلان منه ذلك، و تبعه الحلّي (٢) انتهى.

و على أيّ تقدير: فالقول بالفرق في الانفعال بين الورودين ضعيف مخالف للمشهور، بل للكلّ، بناء على عموم الإجماعات المنقوله على نجاسه القليل بملاقاه النجاسه و مخالطتها. و دعوى عدم شمولها لورود الماء على النجاسه كدعوى العكس في بداهه الفساد، و لذا لا- يتأمّل أحد في شمول ما دلّ على نجاسه المضاف بالملاقاه لورودها على النجاسه أو ورودها عليه أو تواردهما من ميزابين و نحوهما. و يشهد لذلك جعل (٣) ماء الاستنجاء و ماء الغساله من مستثنيات هذه الكلّيه، فقال في الذکرى: استثنى الأصحاب من انفعال ماء القليل ثلاثه مواضع (٤).

و ممّا ذكرنا يظهر: أنه لا تأمّل في عموم المفهوم في قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كتر لم ينجّسه شيء» (٥) لما نحن فيه، بعد البناء على أنّ المستفاد

١- التذکره ١: ٣٧.

٢- الذكرى: ٩.

٣- كذا في «ع»، و في سائر النسخ: جعله.

٤- الذكرى: ٩.

٥- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ و ٢.

ص: ١٢٣

من نسبة التنجيس إلى النجاسه كون ذلك باعتبار ملاقاتها.

وقد يتوهم أن شموله لما نحن فيه يستفاد من عموم «الشيء» في المفهوم فيمنع عمومه لكونها نكره في سياق الإثبات، وقد يذب عن ذلك - بعد تسليم المنع - بعموم لفظ «الماء».

و في كليهما نظر، لأنّ الورود من الأحوال لكلّ من «الماء» و «الشيء» بالنسبه إلى الأجزاء، لا من أفرادهما، و إذا كان نسبه التنجيس إلى «الشيء» يستفاد منها عرفاً أو لأنس ذهن المتشرّعه بكيفيه تنجيس النجاسات لما عدا الماء من المائعات و الجوامد الرطبه، كون هذا التأثير لأجل مجرّد وصولها إليه لم يفرّقوا بين كيفيات الوصول.

و الحاصل: أنّ مجرّد الخلاف في المسأله الشرعيه لا يوجب الوهن في المحكّمات العرفيه، فإذا فرضنا حدوث الخلاف في انفعال الماء بالنجاسه إذا تواردا من ميزابين، فلا يوجب ذلك تزلزلاً في فهم العموم من أدلّه الملاقاه.

هذا كلّه، مضافاً إلى الإجماعات المستفيضه - كالأخبار - على ما هو ظاهر في المطلوب، فإنّ الحلّى ادّعى الإجماع و الأخبار المعتمده على نجاسه غسله الحّمّام (١) مع أنّها تجتمع غالباً من المياه الوارده على النجاسات، كما لا يخفى.

□
و قد ادّعى المحقّق رحمه الله - في مسأله غسل مسّ الميّت - الإجماع على نجاسه الماء الذي يغتسل به الجنب إذا كان قبل غسل موضع النجاسه، و كذلك غيره من ذوى الأحداث (٢).

١- السرائر ١: ٩٠.

٢- المعتبر ١: ٣٥١.

ص: ١٢٤

□
و ادّعى العلّامه رحمه الله في التحرير و المنتهى - في مسأله الماء المستعمل في رفع الأحداث الكبيره - الإجماع على نجاسته إذا كان على بدن المغتسل نجاسه (١).

و منها (٢): عدم الخلاف في أنّ الماء القليل الوارد على الماء المتنجّس لا يطهّره، فلو لم ينفعل لطهّره كما يطهّره الكثير، لأنّ دليل تطهير الكثير جار في القليل حينئذ.

و ربما اعتذر بعض الفحول (٣) عن هذا و شبهه بأنّ القائل بعدم الانفعال لا يقول به مع استقرار الماء على النجاسه.

و فيه- مع أنّ الحلّى بنى طهاره غسله الولوغ على هذا (٤) مع استقرار الماء فى الإناء-: إنّهُ إن أريد الاستقرار فى الجملة فهو حاصل فى كلّ غسله، و إن أريد دائما فلا محصّل له.

و أمّا الأخبار فكثيره جدّا:

منها: ما ورد فى النهى عن غسله الحّمّام معلّلا باغتسال اليهودىّ و النصرانىّ و الناصب فيه (٥).

و منها: مفهوم ما دلّ على اشتراط طهاره ماء المطر الواقع على النجاسه بالجريان (٦).

و منها: روايه علىّ بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «عن الكنيف يصبّ

١- التحرير ١: ٦، المنتهى ١: ١٣٧.

٢- أى من الإجماعات.

٣- لم نقف عليه.

٤- السرائر ١: ١٨٠.

٥- الوسائل ١: ١٥٨، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف.

٦- الوسائل ١: ١٠٩، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق الحديث، ٣ و ٩.

ص: ١٢٥

فيه الماء فينضح على الثياب؟ قال: إن كان جافاً فلا بأس» (١) فإنّ الظاهر أنّ اشتراط الجفاف لحصول العلم بالنجاسه مع الرطوبه غالباً.

و منها: ما دلّ على وجوب تطهير إناء الخمر فى جواز جعل الماء فيه (٢)، فلو لم ينفعل الماء الوارد لم يشترط تطهيره.

و منها: ما سيأتى فى نجاسه الغساله.

و منها: خبر الأحوال الدالّ على عدم البأس بماء الاستنجاء معلّلا ب «أنّ الماء أكثر من القدر» (٣) فإنّ العله على هذا القول ورود الماء على النجاسه.

و بالجملة: فأظنّ هذا القول (٤) أضعف من قول العماني، و إن قال به أو مال إليه جماعه من متأخري المتأخرين (٥) و الله العالم.

(و يطهر) الماء القليل إذا انفعل (بالقاء كتر عليه (٦)) مزيل لتغيره إن كان متغيّراً (دفعه) عرفيه.

أمّا اعتبار الكزيه: فموضع وفاق، لأنّ ما دونه ينفعل بالملاقاه و إن كان وارداً، على ما تقدّم.

لكن لا يعلم أنّ القائل بعدم انفعال القليل مطلقا بالملاقاه قائل بطهاره

١- الوسائل ٢: ١٠٧٩، الباب ٦٠ من أبواب النجاسه، الحديث ٢.

٢- الوسائل ٢: ١٠٧٤، الباب ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث الأول.

٣- الوسائل ١: ١٦١، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

٤- يعنى عدم انفعال القليل الوارد على النجاسه.

٥- فقد جعله فى مفتاح الكرامه: ٩١ رابع الأقوال، و قال: «و هذا القول نسبه جماعه إلى السيد و الشيخ و ابن إدريس و غيرهم

كما عرفت، و لم أر من اختاره صريحا سوى صاحب الكفايه». انظر كفايه الأحكام للسبزواري قدس سرّه: ١١، الفصل الخامس.

٦- فى الشرائع زياده: فما زاد.

ص: ١٢٦

الماء القليل الواقع فيه ماء متنجس امتزج معه مع بقاء النجس على نجاسته؟

أو يحكم بطهارته بالامتزاج أو بمجرّد الاتصال - على الخلاف -؟ أو بنجاسه الجميع؟ لا للملاقاه، بل لاشتمال كلّ جزء منه على جزء نجس - بناء على منع بطلان تبعض ماء واحد فى الطهاره و النجاسه - و لكلّ وجه ضعيف.

و المحكّي عن فخر الإسلام فى شرح الإرشاد (١) تفرّيع الوجه الثانى على مذهبه، حيث قال بعد حكايته: و يتفرّع على ذلك أنّه لو تغيّر بعض أقلّ من الكرّ ثمّ زال التغيّر من قبل نفسه طهر عند العماني و من وافقه انتهى.

و ظاهره اكتفاء العماني باتّصال النجس بالقليل الطاهر و إن لم يمتزج به.

و أمّا إلقاء الكرّ: فالجمود على ظاهره - كما فعله بعضهم - يقتضى علوّ المطهر، فلا يطهر الماء النجس بإلقائه فى الكرّ و لا بوصله بكرّ طاهر مساو له، مع أنّ الطهاره فى الصورتين فى الجمله إجماعيه.

مع أنّه لا - دليل على اعتبار العلو - بل و لا المساواه - لأنّ المعيار فى التطهير ملاقاه الماء المعتصم للماء النجس على وجه لا ينفعل المعتصم، و لا - يمكن الحكم بمغائرتة مع ما لا يقى فى الطهاره و النجاسه، فإنّ تطهر المتنجس حينئذ قطعى، و من المعلوم: أنّ مجرد علوّ سطح المعتصم على سطح الماء النجس فى زمان متّصل بزمان الملاقاه لا مدخل له فى المقدمات المذكوره.

و إن أريد العلوّ أو التساوى حين الملاقاه، فهو حاصل على كلّ تقدير بناء على المختار من الامتزاج.

و أمّا على القول بكفايه مجرد الاتصال: فلا اعتبار أحد الأمرين وجه، من حيث إنّ مناط عدم اختلاف الماء المعتصم و الماء المتنجس فى الطهاره

١- لا يوجد لدينا.

و النجاسه هو الاتّحاد، و هو لا يصدق مع كون المعتصم سافلا، لأنّ السافل لا يدفع النجاسه عن العالى فهو أولى بأن لا يرفع عنه. و أمّا مع علوّ المطهّر فلو فرض عدم الاتّحاد لم يقدر، لأنّ الرفع بالعالى كالمدفع اتّفاقي، لأنّه أولى من المساواه. لكن من عرف منه القول بعدم تقوى السافل بالعالى ظاهره اعتبار الامتراج، و قد عرفت أنّه لا فرق على الامتراج بين علوّ المطهّر و عكسه.

و من هنا علم أنّ نسبه شارح اللعنين هذا القول إلى كلّ من عبّر بإلقاء كَرّ و إيراده (١) محلّ نظر، لأنّ جماعه من المعبّرين بالإلقاء و الإيراد- كالشيخ (٢) و المحقق (٣) و العلّامه فى التذكره (٤) و الشهيد فى الذكري (٥)- يعتبرون الامتراج (٦) و معه لا وجه لاعتبار العلوّ أو التساوى، فاعتباره لا وجه له.

و بالجملة: فاعتبار أحد الأمرين إنّما يتّجه على قول من اكتفى فى التطهير بمجرّد الاتّصال الموجب للاتّحاد مع منعه من اتّحاد السافل بالعالى.

أمّا القائل بالامتراج، أو القائل بحصول الاتّحاد و لو مع السفلى، أو القائل بكفايه مجرّد الاتّصال فى التطهير و إن لم يحصل الاتّحاد، فلا محضّ عندهم لهذا الشرط.

١- المناهج السويّه (مخطوط): ذيل قول الماتن: و يشمل إطلاق الملاقاه ما لو تساوى سطحاهما و اختلف.

٢- الخلاف ١: ١٩٤، كتاب الطهاره، المسأله: ١٤٩.

٣- المعتبر ١: ٥١.

٤- التذكره ١: ١٦.

٥- الذكري: ٨.

٦- كما يأتى فى الصفحه: ١٣٦.

ثمّ إنّ الشيخ قدّس سره فى المبسوط ذكر أنّه لا فرق فى طهاره الماء المتنجّس بوصول كَرّ إليه بين كونه نابعا من تحته أو يجرى إليه أو يغلب فيه، فإنّه إذا بلغ ذلك مقدار الكَرّ طهر النجس (١) انتهى.

و ردّ فى الخلاف على الشافعى- القائل بكفايه النبع- بأنّ الطهاره بالنبع حكم مختصّ بالبشر و حصر التطهير بإيراد كَرّ عليه (٢).

و فى المعتبر: أنّ هذا أشبه بالمذهب، لأنّ النابع ينجس بملاقاه النجاسه، و إن أراد بالنابع ما يوصل إليه من تحته لا أن يكون نابعا من الأرض، فهو صواب (٣) انتهى.

و فى المنتهى- بعد نقل ما فى المبسوط-: فإن أراد بالنابع ما يكون نبعاً من الأرض ففيه إشكال من حيث أنّه ينجس بالملاقاه فلا يكون مطهراً، و إن أراد ما يوصل إليه من تحته فهو حقّ (٤) انتهى.

و في الذكري: و لو نبع الكثير من تحته كالفؤاره فامتزج طهره، و أمّا لو كان رشحا فلا، لعدم الكثره الفعلية (٥) انتهى.

و هذه الكلمات كلّها كما ترى أجنبيه عن حديث علوّ المطهر، بل ما عدا كلام الشهيد ناظر إلى نجاسه النابع، و كلام الشهيد ناظر إلى عدم حصول الاستهلاك الموجب للتطهير.

و الذي أظنّ: أنّ التعبير بـ «الإلقاء» و «الورود» و «الوقوع» إنّما وقع

١- المبسوط ١: ٧.

٢- الخلاف ١: ١٩٣-١٩٤، كتاب الطهاره، المسأله: ١٤٨، ١٤٩.

٣- المعتمر ١: ٥١.

٤- المنتهى ١: ٦٥.

٥- الذكري: ٩.

ص: ١٢٩

لفرض كون المطهر ماء خارجيا، على ما هو الغالب في تطهير المياه القليله الباقيه في الحياض المنفعله بالملاقاه.

و يشهد له- مضافا إلى اتّفاقهم على كفايه المساواه- دعوى العلّامه رحمه الله في المنتهى الاتّفاق على أنّ تطهير النجس بإلقاء كثر عليه مع حكمه بكفايه مجرّد الاتّصال. قال في المنتهى في مسأله الغديرين: لو كان أحدهما نجسا فوصل بغدير بالغ كثرًا قال بعض الأصحاب: الأولى بقاؤه على النجاسه- و ذكر دليله إلى أن قال:- عندى فيه نظر، لأنّ الاتّفاق واقع على أنّ تطهير ما ينقص عن الكثر بإلقاء كثر عليه و لا شكّ أنّ المداخله ممتنع، فالمعتبر إذا الاتّصال الموجود هنا (١).

فإنّ الجمع بين دعواه و حكمه لا- يمكن إلّا بأن يراد من «الإلقاء» في معقد الاتّفاق مجرّد الاتّصال أو يراد به خصوص صورته العلوّ، لكن يكون مراده الاتّفاق على التطهير به، لا- انحصار المطهر فيه، أو يراد الانحصار و يكون واردا في الفروض الغالبه: من تطهير المياه القليله المنفعله في الحياض، فإنّه الذي يعمّ به البلوى.

و أمّا اعتبار الدفعه: فقد نسب في الروضه إلى المشهور (٢).

و المراد بها يحتمل أن يكون ما يقابل الدفعات، بأن يلقى عليه الماء القليل دفعات إلى أن يبلغ المجموع كثرًا. و أن يراد بها ما يقابل وقوع الكثر المتّصل الواحد فيه تدريجا، كما لو فرض علوّ سطح الكثر يسيرا. و أن يراد منها عدم انقطاع الكثر إلى أن يقع بتمامه فيه و إن كان تدريجا، فلو قطع الكثر

١- المنتهى ١: ٥٣.

٢- الروضه البهيه ١: ٢٥٤.

ص: ١٣٠

بعد إرساله ثم أرسل لم يحصل التطهير.

أمّا الدفعه بالمعنى الأول: فلا إشكال و لا كلام فى اعتبارها على القول بنجاسه القليل، بل و على غيره أيضا، مع أنّ اعتبار الكزيه فى الملقى يغنى عن اعتبارها بهذا المعنى، مع تصريح بعضهم بما ينافى هذا المعنى (١). و أمّا بالمعنى الثانى: فقد حكى عن جماعه اعتبارها (٢) و لم يعلم منهم تصريح بوجه الاعتبار.

فيحتمل أن يكون ذلك لأجل تحصيل الامتراج، فإنّ الوقوع دفعه يوجب ذلك غالبا، بل دائما، و لذا اقتصر عليها القائلون بالامتراج كالمحقق فى الشرائع (٣) و العلامه فى التذكره (٤) و الشهيد فى الدروس (٥) و ذكر جمال المحققين فى حاشيه الروضه: «أنّ فى صورته إلقاء الكز دفعه تتحقّق الممازجه و إنّما الخلاف فى اشتراط الممازجه فيما لم يلق دفعه» (٦). و على هذا فبين الدفعه و علوّ المطهر عموم من وجه. لكن جامع المقاصد مع قوله بعدم اعتبار الامتراج (٧) قال بالدفعه و زاد دعوى النصّ و فتوى الأصحاب بها (٨).

١- مثل المحقق الثانى قدّس سره فى جامع المقاصد ١: ١٣٣، و السيّد السند قدّس سره فى المدارك ١: ٤٠، قال: «و المراد بالدفعه وقوع جميع أجزاء الكز فى زمان قصير بحيث يصدق اسم الدفعه عليه عرفا» و قريب منه عبارته الشهيد الثانى قدّس سره فى المسالك ١: ١٤.

٢- منهم المحقق قدّس سره فى متن الكتاب و العلامه قدّس سره فى جمله من كتبه، و فى الحدائق (١: ٣٣٧): بل الظاهر أنّه المشهور بين المتأخرين.

٣- الشرائع ١: ١٢.

٤- التذكره ١: ١٦.

٥- الدروس ١: ١١٨.

٦- حاشيه الروضه: ١١.

٧- جامع المقاصد ١: ١٣٦.

٨- جامع المقاصد ١: ١٣٣.

ص: ١٣١

و يحتمل أن يكون اعتبار ذلك مختصّا بصوره الإلقاء، فالغديران المتواصلان يطهر الكثير منهما المنتجس منهما، فحيث، عبّر العلماء بالإلقاء اعتبروا الدفعه تحرّزا عن اختلاف سطح المطهر، فينفع السافل منه بالملاقاه، و لا يتقوى الجزء العالى منه، و هذا المحذور غير لازم مع عدم الإلقاء، كما فى صورته المساواه.

□

و يشهد لهذا الوجه أنّ جامع المقاصد- بعد ذكره قول الشهيد رحمه الله:

بأنّ القليل يطهر بإلقاء كز متّصل عليه- قال: إنّ لم يشترط الدفعه، و فيه تسامح، لأنّ وصول أوّل جزء منه إلى النجس يقتضى

نقصانه عن الكَرِّ فلا يطهر (١) انتهى. و لا يخفى أنّ الملازمه المذكوره لا يتمّ إلّا بعد القول بعدم تقوى السافل بالعالى.

و يشهد له أيضا ما ذكره شارح اللمعتين من التعجّب ممّن جمع بين القول باعتبار الدفعه و القول بالممازجه، كالفاضل فى التذكرة، فإنّه إنّما اعتبر الدفعه لئلا يزول وحده الكَرِّ باختلاف سطوحه مع أنّ اختلاف السطوح لازم مع الممازجه، و لا يفرق العقل بين الاختلاف الحاصل بالماء و الحاصل فى الهواء (٢) انتهى.

لكن ينبغى على هذا أن لا يعتبر الدفعه فيما إذا زاد الملقى على كَرِّ بحيث يبقى منه فى العالى مقدار كَرِّ بعد نزول شىء منه إلى الماء النجس، لأنّ السافل متقوّ بالعالى إذا كان العالى كَرًّا، كما سيجىء دعوى عدم الخلاف فيه، و إن كان للتأمل فيها بل للمنع مجال. و حينئذ فما ذكره جامع المقاصد- من

١- جامع المقاصد ١: ١٣٣.

٢- المناهج السويه (مخطوط): ٣٣.

ص: ١٣٢

مسامحه فى كلام الذكرى- راجع إلى الاكتفاء بالاتّصال مع عدم اعتبار الزيادة على الكَرِّ.

و يحتمل أن يكون الوجه فيه ما ذكره جامع المقاصد: من ورود النصّ بالدفعه و تصريح الأصحاب بها (١).

و يحتمل أن يكون الوجه فيه استصحاب النجاسه و لزوم الاحتياط فى إزالتها بعد ذهاب جماعه إلى الدفعه، كما اعتمده جمال الدين فى حاشيه الروضه (٢).

و الذى يقتضيه التأمل فى الأدلّه أنّ اعتبار الدفعه بذلك المعنى إن كان لتحصيل الامتراج فلا كلام فيه بناء على ما سنختره من اعتباره، إلّا أنّ الملازمه بين الدفعه و الامتراج غير ظاهره.

و إن كان الوجه فيه اختلاف سطح الماء عند نزول شىء منه إلى النجس، ففيه: منع عدم تقوى السافل بالعالى فى هذه الصوره، لحكم العرف باتّحاد الماء، و إن كان ربما يقوى العدم فيما كان كلّ من السافل و العالى ماء مستقلّا فوصل بينهما، و أمّا الماء الواحد الملقى على النجس فلا يخرج عن الاتّحاد بمجرد نزول بعض أجزائه.

□
و أمّا ما أورده شارح اللمعتين على العلّامه رحمه الله من النقض بحصول اختلاف السطح للماء عند الامتراج (٣)، ففيه: أنّ ذلك غير معلوم، و الأصل عدمه، مع أنّ التطهير بالامتراج إجماعى، فلا بأس بخروجه عن مسأله اشتراط تساوى سطوح الكَرِّ، مع أنّ الامتراج يحصل فى أوّل زمان الإلقاء

١- جامع المقاصد ١: ١٣٣.

٢- حاشيه الروضه: ١١.

دفعه بين الكثر الملقى و بين مقدار كثير من الماء النجس، فيطهر و يزيد المطهر عن الكثر بكثير.

و إن كان الوجه فيه ما ادّعه جامع المقاصد من النصّ و تصريح الأصحاب، فاعترف غير واحد بعدم العثور عليه و لا على من ادّعه (١). و أمّا الأصحاب فلم يصرح بها منهم إلّا المحقق و العلّامة و الشهيد قدس الله أسرارهم فى الشرائع (٢) و التذكرة (٣) و الدروس (٤). و نقضه فى المدارك بتصريح العلّامة فى المنتهى و التحرير بطهاره النجس من الغديرين باتّصاله بالطاهر الكثير منهما (٥).

و يمكن أن يقال - كما تقدّم - باختصاص اعتبار الدفعه بصوره الإلقاء، و إلّا فقد صرح الشيخ فى المبسوط و المحقق و العلّامة بطهاره القليل باتّصال الماء الكثير إليه من تحته، كما عرفت سابقا (٦).

و صرح فى الذكرى بطهاره القليل بنج الكثير من تحته إذا كان بقوه كالفوّاره (٧).

و يشهد أيضا لما ذكرنا اعتراف جامع المقاصد بالطهاره بفوران الجارى من تحت القليل (٨).

و بالجمله: فلا أرى للنقض المذكور موقعا.

و أمّا ما ذكره جمال المحققين من اعتبار الدفعه للإجماع على الطهاره

١- منهم السيّد السند فى المدارك ١: ٤٠، و انظر مجمع الفائدة و البرهان ١: ٢٦١.

٢- تقدّم عنهم فى الصفحه: ١٣٠.

٣- تقدّم عنهم فى الصفحه: ١٣٠.

٤- تقدّم عنهم فى الصفحه: ١٣٠.

٥- المدارك ١: ٤٠.

٦- انظر الصفحه: ١٢٨.

٧- الذكرى: ٩.

٨- جامع المقاصد ١: ١٣٤.

معها و الشكّ بدونها (١) ففيه: أنّ ذلك مسلّم مع حصول الممازجه، و أمّا بدونها فلا إجماع على الطهاره معها، و إن كان ربما يتخيل ذلك و يقال: إنّ الخلاف فى اعتبار الامتزاج مع عدم الدفعه لا معها، لكنّه فاسد.

هذا، و لصاحب المعالم هنا كلام لا بأس بنقله، و هو: أنه لا يخلو، إمّا أن يشترط في عدم انفعال الكّر استواء السطوح أم لا، و على الثاني فإمّا أن يشترط في التطهير الامتزاج أو لا، و على تقدير عدم الاشتراط إمّا أن يكون النجاسه لحصول التغيّر أو لا، فهنا صور أربع:

الأولى: أن يعتبر في عدم انفعال الكّر استواء السطوح، و المتّجه حينئذ اشتراط الدفعه في الإلقاء، لأنّ وقوعه تدريجاً يقتضى خروجه عن المساواه فينفضّل الأجزاء التي يصيبها النجس و ينقص الطاهر عن الكّر. أقول: هذا إنّما يصحّ فيما لم يبق من الملقى مقدار الكّر بعد نزول بعضه إلى الماء النجس، و إلّا فعلى القول بعدم اشتراط الامتزاج يحصل الطهاره بمجرد الاتّصال فلا ينفعل بعده شىء بالنزول، مع أنّه قد نفرض تمام الكّر الملقى كعمود في الهواء اتّصل بعضه بالنجس، و لا مجال للحكم بانفعال بعضه المتّصل، للقطع باتّحاد الماء في هذا الفرض و عدم قدح علوّ بعض أجزائه بقيامه على بعض آخر. قال: الصوره الثانيه: أن يهمل اعتبار المساواه لكن يشترط الامتزاج، و الوجه حينئذ عدم اعتبار الدفعه، بل ما يحصل به ممازجه الطاهر النجس و استهلاكه له، حتّى لو فرض حصول ذلك قبل إلقاء تمام الكّر لم يحتج إلى الباقي (٢).

١- حاشيه الروضه: ١١.

٢- معالم الدين: ٢١.

ص: ١٣٥

أقول: ما ذكره في غايه الجوده، و هو الذي اخترناه و سنختاره.

قال: الصوره الثالثه: أن لا يشترط الممازجه و لا يعتبر المساواه و يكون نجاسه الماء بمجرد الملاقاه، و المتّجه حينئذ الاكتفاء بمجرد الاتّصال، فإذا حصل بأقلّ مسماه كفى و لا يحتاج إلى الزائد.

الرابعه: الصوره بحالها و لكن النجاسه للتغيّر، و المعتبر حينئذ اندفاع التغيّر كما في صوره اشتراط الامتزاج، و مع فرض تمايز التغيّر في بعض الأجزاء يتعيّن الدفعه و ما جرى مجراها (١) انتهى.

و أمّا الدفعه بالمعنى الثالث: فإن أريد اعتبارها في التطهير مطلقاً فلا وجه لاعتبارها، لا على القول باشتراط الامتزاج - كما تقدّم التصريح به عن صاحب المعالم، و سيجىء اختياره و التصريح بخلافه عن كاشف اللثام - و لا على القول بكفايه الاتّصال - كما اعترف به كاشف اللثام (٢) - و قد تقدّم كفايه تواصل الغديرين من العلّامه رحمه الله (٣) و غيره، إذ بعد الحكم بطهاره النجس بالاتّصال لا فرق بين بقائها على الاتّصال أو انقطاعها.

و إن أريد اعتبارها في صوره إرادته التطهير بالإلقاء فله وجه، للحذر عن اختلاف سطوح الكّر إذا انقطع بعضه عن بعض، لكن هذا من لوازم الدفعه بالمعنى الثانى.

□

ثمّ إنّ العلّامه رحمه الله ذكر في التذكرة قول الشافعى بطهاره النجس بالنبع من تحته، و ردّه بأنّ نشترط في المطهر وقوع كّر دفعه (٤). و لم يعلم أنّ مراده

- ١- معالم الدين: ٢١.
- ٢- كشف اللثام: ١: ٣٤.
- ٣- تقدّم في الصفحه: ١٢٩.
- ٤- التذكرة ١: ٢١، وفيه: لأننا نشترط في المطهّر وقوعه كذا دفعه.

ص: ١٣٦

انتفاء الكثرية هنا بناء على انفعال النابع القليل بملاقاه النجاسه؟ أو انتفاء وقوع الكثر بناء على اشتراط علوّ المطهّر؟ أو انتفاء الدفعه؟ والأظهر بناء على مذهبه هو الأول، ولذا ذكر في المنتهى في ردّ هذا القول- تبعا للمعتبر (١)- أنّ النابع ينجس بملاقاه النجاسه (٢) هذا.

و أما اعتبار الامتزاج: فيظهر من أكثر من تعرّض لهذه المسأله، كالشيخ في الخلاف، و المحقّق في المعتبر، و العلامه في التذكرة، و الشهيد في الذكري.

قال في الخلاف- في الاستدلال على الكثير المتنجّس بالتغيّر بأن يرد عليه من الكثير ما يزيل تغيّره:- إنّ البالغ الوارد لو وقع فيه عين النجاسه لم ينجس و المتنجّس ليس بأكثر من عين النجاسه. ثمّ ذكر في القليل النجس:

أنّه لا يظهر إلّا بورود كثر عليه، لما ذكرناه من الدليل (٣) انتهى.

و لا ريب أنّ تمسكه بأولويه المتنجّس بالطهاره من عين النجاسه لا يصحّ إلّا مع امتزاجه بالكثر و استهلاكه، إذ مع الامتياز لا يظهر عين النجاسه حتّى يقاس المتنجّس عليه.

و في المعتبر استدلال على طهاره القليل النجس بورود كثر من الماء عليه:

بأنّ الوارد لا يقبل النجاسه و النجس مستهلك (٤) انتهى.

و هو كالصريح في اعتبار الامتزاج.

و قال أيضا: لو نقص الغدير عن كثر فوصل بغدير آخر فيه كثر ففي طهارته تردّد، و الأشبه بقاؤه على النجاسه، لأنّه ممتاز عن الطاهر، و النجس

-
- ١- المعتبر ١: ٥١.
 - ٢- المنتهى ١: ٦٥.
 - ٣- الخلاف ١: ١٩٣ و ١٩٤، كتاب الطهاره، المسأله: ١٤٨ و ١٤٩.
 - ٤- المعتبر ١: ٥١.

لو غلب الطاهر ينجسه مع ممازجته، فكيف مع مباينته؟ (١) انتهى.

و في التذكرة في المسألة المذكورة: أنّ الأقرب بقاؤه على النجاسة مع الاتّصال و انتقاله إلى الطهارة مع الممازجه، لأنّ النجس لو غلب الطاهر ينجس فمع التميّز يبقى على حاله (٢).

و في الذكرى: و يطهر- يعنى القليل- بمطهر الكثير ممازجا، فلو وصل بكرّ يماسه لم يطهر. و قال أيضا: لو نبغ الكثير من تحته كالفوّاره فامتزج طهره، لصيرورتهما ماء واحدا، أمّا لو كان رشحا لم يطهر، لعدم الكثرة الفعلية (٣).

و مراده من الكثرة الفعلية ما يحصل به الامتزاج لا بلوغ الكثرة، إذ لا يعتبر عنده الكثرة في النابع، و لو فرض النابع في كلامه بثرا أو كونه قائلا- بانفعال مطلق النابع القليل، كان اللازم تعليل الحكم بنجاسه النابع بالملاقاه، كما في المعبر و المنتهى، و قد تقدّم كلامهما (٤).

و هذا القول ظاهر كلّ من ذكر في الجارى المتغيّر أنّه يطهر بتدافع الماء من المادّه و تكاثرها حتّى يزول التغيّر كما في المقنعه (٥) و المبسوط (٦) و السرائر (٧) و الوسيله (٨) فإنّ اعتبار زوال التغيّر بالتدافع و التكاثر لا يكون

١- المعبر ١: ٥٠.

٢- التذكرة ١: ٢٣.

٣- الذكرى: ٩.

٤- تقدم في الصفحه: السابقه.

٥- المقنعه: ٦٦.

٦- المبسوط ١: ٦.

٧- السرائر ١: ٦٢.

٨- الوسيله: ٧٢.

إلّا لاعتبار الامتزاج، إذ لو كفى الاتّصال كان التطهير بمجرد زوال التغيّر- كما في اللمعه (١) و الجعفرية (٢)- و لذا جعل المحقّق الثانى فى جامع المقاصد تعبير القواعد بالعباره المذكوره مبنيًا على اعتبار الامتزاج (٣).

و ممّا ذكرنا ظهر أنّ ما فى شرح الروضه: من أنّه لم يعرف القول بالامتزاج ممّن قبل المحقّق فى المعبر (٤) لا يخلو عن نظر.

هذا، و لكن يمكن دعوى استقرار فتوى الأكثر على خلاف ذلك، لأنّ ظاهر الشيخ فى المبسوط (٥) و المحقّق فى الشرائع (٦) و صريح العلّامة فى التحرير (٧) و الشهيد فى اللمعه (٨) الرجوع عمّا فى كتبهم السابقه و الاكتفاء بمجرد الاتّصال، كصريح المحقّق

و الشهيد الثانيين (٩) و أكثر من تأخر عنهم.

و أما من عبّر: تطهير الجارى بالتدافع و التكاثر، فيمكن حمله على ما هو الغالب من زوال تغير الجارى بذلك، و من المعلوم: أنّ زوال تغير الجارى بالتدافع أغلب و أسهل و أسرع، فذكره لذلك، لا لاعتباره فى التطهير، و لذا عبّر به من صرّح بعدم اعتبار الممازجه كما فى الموجز (١٠) بل صرّح به

١- اللمعه الدمشقيه: ١٥.

٢- الجعفرية (رسائل المحقق الكركى) ١: ٨٣.

٣- جامع المقاصد ١: ١٣٥.

٤- المناهج السويّه (مخطوط): ٣٠، ٣٣.

٥- المبسوط ١: ٧.

٦- الشرائع ١: ١٢.

٧- التحرير ١: ٤.

٨- اللمعه الدمشقيه: ١٥.

٩- جامع المقاصد ١: ١٣٣ و ١٣٥-١٣٦، الروضه البهيه ١: ٢٥٤.

١٠- الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦.

ص: ١٣٩

جماعه ممّن يرى طهاره الماء بالإتمام كذا (١) فإنّ لازمه كما ذكره الفاضلان (٢) طهاره الكثير المتغيّر جاريا أو راكدا من دون اعتبار اتّصاله بماء معتصم فضلا عن امتزاجه به.

و كيف كان: فالأقوى هو اعتبار الامتزاج، لأصاله النجاسه و عدم الدليل على الطهاره إلّا بالممازجه، لضعف ما تمسّك به على الطهاره بدونه.

أمّا الطهاره مع الامتزاج: فيدلّ عليه وجوه:

الأوّل: الإجماع، كما ادّعى (٣).

الثانى: أنّ الكثر إذا فرض عدم قبوله للانفعال بالملاقاه و امتزج مع المتنجّس و إن طهره فهو المطلوب، و إلّا فإنّ تنجّس به لزم خلاف الفرض و إن اختصّ بالطهاره لزم تعدّد حكم المائين الممتزج أحدهما بالآخر، بل يلزم عدم جواز استعمال الكثر فيما يشترط فيه الطهاره، لاشتغال كلّ جزء منه على جزء من المتنجّس، فهذا حقيقه فى معنى انفعاله، إذ لا يجوز شربه و لا التوضى منه و لا تطهير الثوب به.

نعم، لو فرضنا أنّ جنبا ارتمس فى الحوض المذكور فقد يقال: بارتفاع حدثه و إن صار بدنه متنجّسا. إلّا أن يقال: إنّ هذا مانع

عرضي عن الانتفاع بالكّر في الشرب و الوضوء و التطهير، فلا ينافي اعتصامه في ذاته، نظير ما إذا وضع فيه أجزاء لطيفه من نجس العين و لم تستهلك.

الثالث: ما تقدّم عن الخلاف من فحوى ما دلّ على طهاره نجس العين

١- كالشيخ في المبسوط ١: ٧، و ابن إدريس في السرائر ١: ٦٢، ٦٣.

٢- المعتبر ١: ٤١، و لم نثر عليه في كتب العلامة.

٣- الحدائق ١: ٣٣٥.

ص: ١٤٠

بالاستهلاك (١) مثل ما دلّ على أنه لا بأس بما يقع من البول في الكّر إذا لم يبلغ في الكثره حدّ التغيّر الراجع (٢) إذ وقوع النجاسه العينيه في الكّر يستلزم تغيّر ما اكتنفها من أجزاء الماء فينجس، و قد حكم الشارع بنفي البأس عن ذلك، و ليس إلّا لامتزاجه بباقي أجزاء الكّر، فدلّ على حصول الطهاره بالامتزاج.

و كيف كان: فلا إشكال في الحكم المذكور، لكنّ الإشكال، في أنه هل يعتبر استهلاك المتنجس في الطاهر على الوجه المعتبر في تطهير المضاف؟

أو يكفي مطلق الامتزاج - بحيث لو فرض للنجس لون مغاير للماء الطاهر و لو ضعيفا لزال، فيطهر كّر واحد أكرارا متعدده إذا امتزج و لو استهلك فيها و على الأول فلا يطهرها إلّا إذا استهلكها جزءا فجزءا - وجهان:

من الأصل، و المتيقن الطهاره بالاستهلاك، لظهور كلمات من تقدّم من القائلين بالامتزاج في الاستهلاك و اختصاص الأدلّه المتقدمه بهذه الصوره.

و من أنّ ملاحظه كلمات القائلين بالامتزاج في مقام آخر تقضى بعدم اعتبار الاستهلاك بالمعنى المتقدم، لأنهم ذكروا في الجارى المتنجس: أنه يطهر بتكاثر الماء من المادّه عليه حتّى يزول تغيّره (٣). و من المعلوم: أنّ زوال آخر مراتب التغيّر يحصل بقليل من الماء الجارى مستهلك في جنب الماء النجس، و لم يقل أحد منهم باعتبار ما زاد على ما يزيل التغيّر، فإذا اكتفى في

١- تقدم في الصفحه: ١٣٦.

٢- دلت على مضمونه بعض الروايات، انظر الوسائل ١: ١٠٢، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، و ١١٧، الباب ٩ منها.

٣- كالمحقق قدّس سرّه في المعتبر ١: ٤٠، و العلامة قدّس سرّه في التذكرة ١: ١٨، و الشهيد قدّس سرّه في الذكري: ٨.

ص: ١٤١

المتغيّر بمجرد الامتزاج المزيل للتغيّر اكتفى به في غيره، لا تحاد الدليل العدى استدّلوا به للطهاره في المقامين، فإنّ الفاضلين

رحمهما الله عبّرا في المتغيّر أيضا بالاستهلاك (١) فيعلم إرادتهم منه مجرّد الامتزاج.

و في التذكرة: و في طهاره الكثير المتغيّر بوقوع كز في أحد جوانبه بحيث علم عدم شياعه فيه تردّد (٢) انتهى.

فإنّ مفهومه عدم التأمل في الطهاره مع العلم بالشياع، و المفروض في كلامه كون الكز أقلّ بمراتب من الكثير المتغيّر.

□
و أمّا الفحوى التي تمسك بها الشيخ رحمه الله في الخلاف (٣) فهي و إن لم تستقم إلّا بإرادة الغلبه، إلّا أنّ حكمه في عنوان المسأله بطهاره الكثير المتغيّر بالكزّ فما زاد إذا زال به التغيّر ظاهر أيضا- بل صريح- في كفايه كزّ لتطهير كزّ متغيّر إذا أزال تغيّره، و من المعلوم: أنّ أحد المتساويين في المقدار لا يستهلك الآخر، فلا بدّ من توجيه دليله بأنّ المراد من الاستهلاك هو الامتزاج الموجب لعدم تمايز أجزاء كلّ منهما، و هذا المعنى مطهر لعين النجاسه و للماء المتنجس.

و ممّا يشهد على إرادته هذا المعنى: أنّه استدلّ في المنتهى على طهاره المضاف بإلقاء الكزّ عليه بما حاصله: أنّ الكزّ لا ينفعل مع عدم استهلاك النجاسه له و لا يمكن الإشارة إلى عين نجسه، فوجب الجزم بطهاره الجميع (٤).

١- المعتبر ١: ٤١، و التذكرة ١: ١٦.

٢- التذكرة ١: ١٦.

٣- الخلاف ١: ١٩٣، كتاب الطهاره، ذيل المسأله ١٤٨، قوله: و الماء النجس ليس بأكثر من عين النجاسه.

٤- المنتهى ١: ١٢٧.

ص: ١٤٢

فعبّر عن مناط الطهاره بعدم تمايز الأجزاء.

و أمّا الشهيد: فظاهره و إن كان اعتبار الكثره الفعلية، إلّا أنّ هذا الكلام منه معارض بما هو كالصريح في عدم اعتبار الاستهلاك بمعنى الغلبه، فإنّه قال رحمه الله بعد ذلك: لو غمس الكوز بمائه النجس في الكثير الطاهر طهر مع الامتزاج و لا يكفي المماسيه و لا اعتبار بسعه الرأس و ضيقه و لا يشترط أكثرية الطاهر، نعم يشترط المكث ليتحقّق الامتزاج (١) انتهى. و قال أيضا قبل ذلك فيما لو تغيّر بعض الكثير الراكد: إنّّه يطهر بتموّجه إن بقي كزّ فصاعدا غير متغيّر و إلّا فبالقاء كزّ متّصل فكزّ حتّى يزول التغيّر. ثمّ قال:

و لو قدر بقاء الكزّ الطاهر متميّزا و زوال التغيّر بتقويته بالناقص عن الكزّ أجزاء (٢) انتهى.

فإنّ ظاهر هذه الفقره الأخيره كفايه مقدار قليل من الماء مزيل لتغيّر المتغيّر و إن كان كثيرا مع اعتصام ذلك القليل بالكزّ الباقي غير متغيّر و لو كان هذا القليل ملقى من الخارج.

و الحاصل: أنّه لم يعلم فتوى أحد من الأصحاب باعتبار الاستهلاك بمعنى الغلبه. و من هنا صحّ للمحقّق الثاني عند الاستدلال على كفايه مطلق الاتّصال دعوى الإجماع على أنّه لا يعتبر في المطهر وراء الامتزاج شيء (٣) و للفاضل المقداد و الشهيد الثاني

١- الذكرى: ٩.

٢- الذكرى: ٨.

٣- لم نعرثر عليه فى جامع المقاصد، لكن حكاه عنه و عن الشهيد الثانى المحدث البحرانى فى الحدائق ١: ٣٣٥ من دون نسبه إلى كتاب. و لا- يخفى أن المحقق الثانى من القائلين بعدم اعتبار الامتزاج فى التطهير، و الكلام المحكى عنه إنما قاله فى مقام إلزام القائلين بالامتزاج، كما فى الجواهر ١: ١٤٦.

ص: ١٤٣

المتنجس بماء المطر (١) مع أنه لا- يستهلكه غالباً، و لشارح الروضه دعوى الإجماع فى غير موضع من كلامه على أن الكر الواحد يطهر أكرارا كثيره (٢).

و من ذلك ظهر ما فهمه (٣) صاحب الحدائق فى ظاهر كلامه من إرادته القائلين بالامتزاج الاستهلاك، حيث قال فى موضع: إن ميا يعلم به عدم الامتزاج بقاء ماء الكوز النجس على وصفه السابق إن كان كذلك كعدوبته مع ملوحيه المطهر و حرارته مع بروده المطهر أو بالعكس فيهما (٤) انتهى.

و لا يخفى أن مجرد بقاء الصفه قد تجتمع مع استهلاك المضاف النجس فى المطلق، مع ما عرفت أن أحدا من أهل الامتزاج لم يظهر منه اعتبار الامتزاج المعبر فى تطهير المضاف، فضلا عن المطلق.

و ممّا يدل على ذلك ما ذكرنا فى الوجه الثالث (٥) من أدله الامتزاج، فإن زوال تغيير الأجزاء المكتنفه بالنجاسه الواقعه فى الكثير يحصل باختلاطه بقليل ممّا يتحرك إليه من أطرافه.

هذا، مضافا إلى قوله عليه السلام فى مرسله الكاهلى: «كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر» (٦) فإن الرؤيه كناية عن الملاقاه. فملاقاه ماء المطر لأجزاء الماء النجس موجه لطهارتها و لا يعتبر استهلاكه لها لغلبته عليها، بل سيأتى استدلال بعضهم بهذه المرسله على كفايه ملاقاه المطر و ما جرى مجراه من الكثير و الجارى لجزء من الماء النجس، لكن سيأتى ضعفه.

١- التنقيح الرائع ١: ٤٥، الروضه البهيه ١: ٢٥٨.

٢- المناهج السويه (مخطوط): ٣٢ و ٣٣.

٣- كذا، و لعل الأصل: ما فى ما فهمه.

٤- الحدائق ١: ٣٤٢.

٥- كذا فى مصححه «ع»، و فى سائر النسخ: الوجه الرابع.

٦- الوسائل ١: ١٠٩، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

ص: ١٤٤

و يؤيده أيضا روايه الميزابين السائلين أحدهما بول و الآخر ماء المطر (١) فإنّ البول المستحيل في ماء المطر يغيره أولا و يزول
تغيره بجزء آخر من ماء المطر لا يستهلكه.

فتحصّل من جميع ما ذكرنا: أنّه يكفى في المطهر مطلق الامتزاج و إن لم يحصل الغلبه.

و أمّا ضعف ما تمسكوا به على كفايه الاتّصال و عدم اعتبار الممازجه، فلأنّهم ذكروا لذلك وجوها يظهر ضعفها بعد ذكرها:
أحدها: الأصل، ذكره بعض الأفاضل (٢)، و فيه: أنّه يقتضى النجاسه.

الثانى: عمومات مطهّريه الماء بقول مطلق، أو خصوص المعتصم منه، كماء المطر و ماء النهر.

منها: قوله عليه السلام في روايه السكونى: «الماء يطهر و لا يطهر» (٣). و فيه- بعد تسليم السند- أنّه مجمل من حيث المتعلّق،
لكونها قضيه مهمله في مقابل قوله: «لا- يطهر» أى لا- يطهر بغيره، كما في قولك: «زيد يعطى و لا- يعطى» و من حيث كيفيه
التطهير، بل الظاهر المركوز في الأذهان أنّ الماء يطهر بالاستيلاء على مجموع القدر لا بتلاقى جزءين منهما.

و منها: قوله عليه السلام: «ماء الحّمّاء كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (٤).

و فيه- مع ضعف سنده جدّا- أنّ الظاهر منه إرادته حفظ الطهاره لا إحداثها بعد أن لم تكن، كما ذكرنا ذلك موضعا في مسأله
انفعال القليل من الجارى.

١- الوسائل ١: ١٠٩، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٢- المحقّق الثانى في جامع المقاصد ١: ١٣٦، و الشهيد الثانى في روض الجنان: ١٣٨.

٣- الوسائل ١: ١٠٠، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٤- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

ص: ١٤٥

هذا مع ما ذكر أخيرا في الروايه السابقه.

و منها: قوله عليه السلام في مرسله الكاهلى: «كلّ شىء يراه ماء المطر فقد طهر» (١) فإنّه يصدق على ماء المطر الواقع على سطح
الحوض «أنّه رأى الحوض فطهر» و فيه: أنّ الرؤيه كناية عن الملاقاه، و رؤيه كلّ جزء توجب طهارته لا طهاره ما عداه. و دعوى
صدق ملاقاه المجموع بملاقاه جزء منه فيطهر المجموع- بعد تسليم كونه على وجه الحقيقه دون المسامحه- معارضه بأنّه يصدق
على الجزء الآخر «أنّه لم يره المطر فلم يطهر» فإنّ ظاهر الروايه إناطه الطهاره وجودا و عدما بالرؤيه، فإنّ المبتدأ متضمّن لمعنى
الشرط، فلا يرد أنّ هذا من باب مفهوم الصفه.

و منها: قول أبى جعفر عليه السلام- فيما أرسله في أوّل المختلف عن بعض العلماء عن أبى جعفر عليه السلام مشيرا إلى غدير

من الماء:- «إنّ هذا لا يصيب شيئاً إلّا طهره» (٢). و تقريب دلالته و ردّها كما فى المرسله.

و منها: قوله عليه السلام فى صحيحه ابن بزيع: «ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلّا ما غير طعمه أو ريحه فينزع حتّى يذهب الريح و يطيب الطعم، لأنّ له مادّه» (٣). بناء على أنّ التعليل خاصّ بالفقره الأخيره أعنى قوله: «فينزع» أو لجميع ما قبله فيشمل الأخيره.

و على كلّ تقدير: فيدلّ على كفايه زوال التغير فى طهاره ما ينجس بالتغير و له مادّه من غير اعتبار امتزاجه بشىء من المادّه أو ماء معتصم آخر، فإذا اكتفى بالاتّصال فى المتغير ذى الماده اكتفى فى غيره من المياه

١- تقدّمت فى الصفحه: ١٤٣.

٢- المختلف ١: ١٧٨.

٣- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

ص: ١٤٦

النجسه بغير التغير باتّصاله بماء معتصم. و فيه: ما مرّ (١) فى تطهير الجارى من إجمال الروايه و احتمال رجوع العلّه إلى ذهاب الوصف بالنزع.

الثالث: اقتضاء الاتّصال الاتّحاد و الماء الواحد لا يختلف حكمه.

و فيه: أنّه إن أريد بالاتّحاد اتّحاد السطح فالكبرى ممنوعه، و إن أريد الاتّحاد فى الإشاره إليهما فالصغرى ممنوعه.

الرابع: أنّ الاتّصال يوجب اختلاط بعض أجزاء الكثر ببعض أجزاء المتنجّس، فإمّا أن ترتفع النجاسه من النجس أو يتنجّس جزء الكثر، و الثانى مخالف لأدله عدم انفعال الكثر، فتعين الأول، فإذا طهر الجزء طهر الجميع لعين ما ذكر.

و فيه: منع الملازمه الأخيره، فإنّ طهاره الجزء المختلط بالاختلاط المنفى فى الباقي لا يوجب طهارته، و إن أريد بالاختلاط مطلق الاتّصال كان الاكتفاء به عين النزاع، و ما الفرق بينه و بين ما لو تغير بعض الكثير دون بعضه الباقي على الكثره؟

هذا خلاصه ما ذكروا لكفايه الاتّصال.

و قد ذكر شارح الروضه وجوها لإبطال اعتبار الامتراج ليتعين بذلك كفايه الاتّصال (٢) و الأصل فى ذلك قول المنتهى - فيما تقدّم من كلامه فى الغديرين المتواصلين -: إنّ فى بقاء النجس منهما على نجاسته نظراً، للاتّفاق على طهاره النجس بإلقاء كثر و المداخله ممتنع و الاتّصال موجود هنا (٣) انتهى.

١- مرّ فى الصفحه: ٩٧.

٢- المناهج السويه (مخطوط): ٣٣.

٣- المنتهى ١: ٥٤.

و عمدته تلك الوجوه ما أخذه بعض الأفاضل (١) من كلامه.

أحدها: أنه لو اعتبرت الممازجه، فإما أن يراد امتزاج الكل بالكل، أو البعض ببعض.

أما الأول: ففيه أولاً: أنه غير ممكن.

و ثانياً: أنه غير ممكن الاطلاع عليه، فالأصل بقاء النجاسه.

و ثالثاً: أن جماعه من معتبرى الامتزاج - كالعلماء و الشهيد و غيرهما - حكموا بطهاره الحياض الصغار المتصله باستيلاء الماء من المادّه عليها و بغمس كوز الماء النجس فى الكثير و لو بعد مضيّ زمان و طهاره القليل بماء المطر، بل ادعى السيورى و الشهيد الثانى الإجماع على الثالث (٢) مع أن الامتزاج الكلى لا يحصل فى شىء.

و رابعاً: أن الامتزاج ليس كاشفاً عن الطهاره حين الملاقاه قطعاً، بل يتوقف عليه، و المفروض: أن الماء المعتصم يخرج عن كونه كراً أو جارياً أو ماء غيث قبل تمام الامتزاج الكلى.

و خامساً: أنه إذا القى النجس الكثير فى المطهر القليل بحيث يستهلك فيه، فإمّا أن يحكم بالنجاسه و هو خلاف الأصل و الإجماع، أو بالطهاره و هو المطلوب، و كذلك عكسه إذا سيق المطهر من مجارى متعدده بل دفعه. و غايه ما يمكن أن يقال: إنه يطهر أجزاءه المخالطه له و هكذا بالتدرىج. و فيه - مع استلزامه المنع عن استعمال الماء قبله بلا دليل، و اختلاف الماء الواحد فى السطح الواحد - أنه إنمّا يتم إذا اجتمع الأجزاء المختلطه بحيث لا يتوسط

□

١- هو المحقق الشيخ أسد الله الدزفولى الكاظمى قدس سرّه فى مقابيس الأنوار: ٨٢.

٢- تقدّم تخريج كلمات هؤلاء الأعلام آنفاً، فلا نعيد.

بين الكثر منها النجس و علم ذلك، و المعلوم مع الاستهلاك خلافه.

و أما الثانى (١): فإن أريد بالبعض مسماً فهو المطلوب، أو القدر المعين فلا بدّ من أن يبين، أو الأكثر بالأكثر تقريباً فلا دليل عليه، مع أن الفرق بين الأبعاض غير معقول. مضافاً إلى ورود كثير ممّا ذكر فى الأوّل هنا (٢).

و الجواب: أننا نختار امتزاج الكلّ من النجس بالبعض من الطاهر، بحيث لو فرض للمتنجّس أقلّ لون زال بالماء الطاهر - على ما ذكرناه فى الاستدلال: من دلالة النصّ و الإجماع على طهاره المتغير من الجارى و الكثير إذا زال تغييره بممازجه بعضه الآخر - و التغيير قد يكون خفيفاً، بل يكون دائماً كذلك فى آخر أزمنه وجوده المشرف على الزوال، و من المعلوم: أن هذا التغيير يحصل بامتزاج شىء قليل من الماء المعتصم، فيكفى لتطهر الأكرار المتنجّسه ما يكون نسبته إليها كنسبه الجزء المعتصم الطاهر الممازج

إلى المتغيّر في المثال المذكور. و لو فرض عدم العلم بهذا، فلا مانع عن التزام بقاء النجاسه.

و ممّا ذكرنا يظهر: أنّ طهاره الكوز من الماء النجس بالغمس أو طهاره ما في الحياض باستيلاء الماء من المادّه عليها و حصول التطهّر بماء الغيث، لا يرد نقضا على القائل بالامتزاج.

و أمّا خروج الماء المعتصم عن عنوانه - أعنى الكزيه و الجريان - قبل الامتزاج التام، فغير مسلّم، للإجماع على عدم انفعاله ما لم ينقطع عن الكزّ بالمزّه، و قد حكموا بطهاره الحبوب النجسه إذا انتفعت في الكزّ، مع أنّ أجزاء

١- أي امتزاج البعض ببعض.

٢- إلى هنا انتهى كلام صاحب المقابس قدس سرّه مع تفاوت.

ص: ١٤٩

الكزّ المتخلّله بين أجزاء الحبوب ليست بأشدّ اتّصالا بالكزّ من الأجزاء المتخلّله من الكزّ في الماء المتنجّس، مع أنّ انفعال المطهّر بالتطهير لا- يمنع عن التطهير به، كما في الماء القليل المذى يقع على موضع في الثوب النجس ثمّ ينتقل منه إلى موضع آخر منه، فإنّ المعتبر الطهاره قبل التطهير، مع أنّ الماء سريع النفوذ في الماء، فيطهر الجزء النجس الملقى له قبل التخلّل بين أجزاء الكلّ.

و أمّا اختلاف الماء في السطح الواحد، فلم نجد دليلا شرعيّا على امتناعه، و الثابت من النصّ و الإجماع امتناع اختلاف الماءين مع شيوع أحدهما في الآخر و قد ذكر في شرح الروضه (١) وجوها آخر لردّ القول بالامتزاج، لا يخفى ضعفها على ما ذكرناه في الجواب عن الوجه المذكور.

بقي هنا أمور:

الأول: إنّ من لم يقل بالامتزاج بين معتبر لصدق الاتحاد العرفيّ على مجموع الطاهر و النجس - كما هو ظاهر الروضه (٢) - و بين مكثف بمجرّد الملاقاه - كظاهر اللمعه (٣) - و لازمه طهاره الكوز من الماء النجس يصبّ منه شيء في الكزّ! فضلا عن غمسه فيه، و ليس بأبعد من التزام طهاره النجس الكثير بقطره أو قطرات من المطر.

و قد يذكر هنا تفصيل بين الجارى و ماء الحّمّام و بين غيرهما فيشترط الامتزاج في الأولين، و نسب إلى ظاهر المنتهى و النهايه و التحرير و الموجز

١- المناهج السويه (مخطوط): ٣٣.

٢- الروضه البهيه ١: ٢٥٤.

٣- اللمعه الدمشقيه: ١٥.

ص: ١٥٠

و شرحه (١) حيث حكموا بالطهاره بتواصل الغديرين (٢) و عبّروا فى الجارى بأنّه يطهر بالتدافع و التكاثر (٣) و اعتبروا فى طهاره ماء الحّمّام استيلاء الماء من المادّه عليه (٤) إمّا مطلقا كما فى كتب العلامه، أو مع عدم تساوى السطح الطاهر و النجس كما فى الأخيرين.

و فيه: أنّ الظاهر أنّه لا قائل بكون حكم ماء الحّمّام أغلظ من غيره.

و أمّا الجارى فليس له عند العلامه عنوان مستقلّ بل الاعتبار عنده بالكزّيه، و قد صرّح فى المنتهى بأنّ تطهّر الجارى بإكثار الماء المتدافع حتّى يزول التغيّر، و تطهّر الكثير المتغيّر بإلقاء كزّ عليه دفعه من المطلق بحيث يزول تغيّره، و استدللّ فى المسألتين بأنّ الطارئ لا يقبل النجاسه و المتغيّر مستهلك (٥). و أمّا الموجز و شرحه فصريحهما عدم الفرق بين ماء الحّمّام و غيره من الحياض الصغار (٦).

و قد يعكس بعض المعاصرين (٧) هذا التفصيل، فيختصّ (٨) الامتراج

□

١- نسب إليهم المحقق الشيخ أسد الله فى المقابس: ٨٢.

٢- المنتهى ١: ٥٣، نهايه الأحكام ١: ٢٥٩، التحرير ١: ٤، الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦، كشف الالتباس (مخطوط): ١٢.

٣- المنتهى ١: ٦٤، نهايه الأحكام ١: ٢٥٨، التحرير ١: ٤، الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦، كشف الالتباس (مخطوط): ١١.

٤- المنتهى ١: ٣٠، نهايه الأحكام ١: ٢٢٩، التحرير ١: ٤، الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦، كشف الالتباس (مخطوط): ١١.

٥- المنتهى ١: ٦٤.

٦- الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦، كشف الالتباس (مخطوط): ١١، ذيل قول الماتن و يتعدى.

٧- لعلّه أراد به صاحب الجواهر قدّس سرّه انظر الجواهر ١: ١٤٩، قوله: هذا كلّه فى إلقاء الكزّ .. إلخ.

٨- كذا، و الأنسب: فيخصّ.

ص: ١٥١

بغير الجارى و ماء الحّمّام و لم يعتبره فيهما، لأجل صحّحه ابن بزيع المتقدّمه الوارده فى ماء البئر (١) و مرسله الكاهلى «كلّ شىء يراه ماء المطر» (٢) و قوله عليه السلام «ماء الحّمّام كماء النهر يطهّر بعضه بعضا» (٣).

و هو ضعيف أيضا لما عرفت من عدم تماميه هذه الوجوه.

الثانى: قد يقال (٤): إنّ اشتراط الامتراج عند القائلين به مختصّ بما إذا لم يلق الكزّ دفعه، و إمّا فإلقاء الكزّ دفعه مغن عن الامتراج، لدعوى الإجماع أو الاتفاق - كما فى المنتهى و عن المختلف - على حصول التطهّر بإلقاء الكزّ دفعه (٥) و يؤيدها دعوى الإجماع على كفايه كزّ لأكرار متعدّده (٦) بناء على أنّ الغالب عدم تحقّق الامتراج.

و فيه: أنّ هذا تخرّص، إذ لا دليل على ذلك بعد ظهور كلامهم فى أنّ الامتراج شرط آخر غير الدفعه. و مقتضى استدلالهم عليه باستهلاك النجس - كما عرفت (٧) - ظاهر فى عدم الاستغناء عنه بالدفعه. و ما ذكر من الإجماعات على (٨) الطهاره بإلقاء الكزّ

دفعه وارد إمّا فى القليل النجس و إمّا فى الكثير المتغيّر، و لا ريب أنّهم اعتبروا فى الثانى زوال التغيّر بالإلقاء، و لا يكون ذلك إلّا بالامتزاج، و أمّا الأوّل فلا ينفكّ عن الامتزاج أيضا.

- ١- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
- ٢- الوسائل ١: ١٠٩، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.
- ٣- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
- ٤- قد ورد هذا الكلام فى الجواهر ١: ١٤٨ من دون نسبه إلى قائل معيّن أيضا.
- ٥- المنتهى ١: ٦٥، المختلف ١: ١٧٩.
- ٦- كشف اللثام ١: ٣٤.
- ٧- انظر الصفحة: ١٣٦ و ١٤٠.
- ٨- فى «ج» زياده: شرط.

ص: ١٥٢

و يؤيده ما تقدّم من تردّد العلّامة قدّس سرّه فى التذكرة فى الكثر الواقع فى أحد جوانب الكثير النجس مع عدم شياعه فيه (١). مع أنّ الظاهر أنّ اعتبار الدفعه إمّا لأجل عدم اختلاف سطوح الكثر الملقى كما يشهد به (٢) بعض من تقدّم كلامه (٣) و ظهر من كثير من كلمات القائلين بها (٤) و إمّا لأجل حصول الامتزاج بها، و إمّا لأجل النصّ و فتوى الأصحاب، و عدم إغنائها عن الامتزاج ظاهر على الأولين، و أمّا الأخير: فقد عرفت أنّها دعوى غير مسموعه (٥). نعم يمكن - بل يجب - أن يقال بالعكس، و هو أنّ الامتزاج بالماء المعتصم مغن عن الدفعه على القول باشتراطها، لا لأجل تحصيل الامتزاج.

الثالث: أنّك قد عرفت أنّ المعتبر امتزاج جميع النجس مع المسمّى الكثير الطاهر- و لو أقلّ قليل منه- لأنّ دليل الطهاره جار فيه.

و يظهر من كاشف اللثام- فى مسأله تطهير الجارى- أنّه لا بدّ على القول بالامتزاج من امتزاج النجس بتمام الكثر (٦).

و فيه نظر، لأنّ مناط الطهاره امتزاج النجس بماء معتصم سواء كان كرا أم جزء كرا.

- ١- تقدّم فى صفحه: ١٤١.
- ٢- كذا، و الظاهر سقوط كلمه من هنا، و لعلّ الأصل: صريح بعض من تقدّم كلامه.
- ٣- تقدّم عن صاحب المعالم قدّس سرّه، انظر صفحه: ١٣٤.
- ٤- انظر صفحه: ١٣١ ما نقله عن جامع المقاصد و ما نقله عن شارح اللمعتين.
- ٥- يعنى ما ادّعاه المحقق الثانى قدّس سرّه من النصّ و تصريح الأصحاب، راجع صفحه: ١٣٣.
- ٦- كشف اللثام ١: ٣٥.

ص: ١٥٣

(و) اعلم أنّ الماء القليل (لا يطهر بإتمامه كزّا على الأشهر (١)) بين المتأخرين - بل المشهور - لأصاله بقاء النجاسه السالمه عمّا يرد عليه، عدا ما يتخيل: من أنّ الأصل المذكور معارض باستصحاب طهاره المتمم - بالكسر - المستلزمه لطهاره النجس للإجماع على اتحاد حكم المائين، ففريح عليه، لاعتضاده بقاعده الطهاره، أو يرجع إليها بعد تساقطهما. و ما اشتهر حتى ادعى الإجماع عليه (٢) من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا بلغ الماء كزّا لم يحمل خبثا» (٣). و ما ذكره علم الهدى قدس سرّه من الإجماع على أنّ الماء المعلوم وقوع النجاسه فيه المشكوك في سبقها على الكزيه و لحوقها محكوم بالطهاره (٤) فلو لا طهاره النجس بإتمامه كزّا لم يكن لذلك وجه.

و في الكلّ نظر.

أمّا استصحاب طهاره المتمم: ففيه أولا: أنّه إن أريد الإجماع على عدم تبعض الماء المتصل من حيث الطهاره و النجاسه، فقد عرفت منعه في مسأله اعتبار الامتزاج. و إن أريد الإجماع على عدمه مع امتزاج المائين، ففيه: أنّ الامتزاج فيما نحن فيه غير مؤثر في التطهير و التنجيس باتّفاق الكلّ.

و إن أريد عدم تبعض حكم المائين القليلين المتصلين، ففيه: أنّ نظيره موجود في الماء القليل الوارد على الماء النجس إذا لم يجعله كزّا، فإنّ الوارد على النجاسه لا ينفعل بمذهب السيّد (٥) و الحلّي (٦) مع أنّه لا يوجب طهاره ما

١- في الشرائع: كزّا على الأظهر.

٢- السرائر ١: ٦٣.

٣- مستدرک الوسائل ١: ١٩٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٤- المسائل الرسيه الاولى (رسائل الشريف المرتضى) ٢: ٣٦٢، المسأله: ١٧.

٥- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢١٥.

٦- السرائر ١: ١٨١.

ص: ١٥٤

ورد عليه باعترافهما، و ما اعتذر به بعضهم عن ذلك: بأنهم يعتبرون في بقاء الوارد على الطهاره عدم استقراره (١) قد عرفت ما فيه سابقا (٢) و كذا الماء الملاقي للماء النجس و لو لم يكن واردا بناء على مذهب العماني (٣) و من تبعه (٤) فإنّ الظاهر أنّهم لا يقولون بتطهر النجس بمجرد ذلك. و إن أريد الإجماع على عدم التبعض في نفس هذه المسأله - لأنّ العلماء بين قولين (٥) - ففيه: أنّه لم يثبت الإجماع على بطلان القول الثالث فلا مانع منه إذا اقتضت (٦) القواعد و الأصول كما بين في الأصول.

و أمّا ثانيا: فلائنه لو سلّم الإجماع على الاتحاد كان المسلّم منه ذلك مع الامتزاج، إذ مع فرض التمايز قد عرفت - في تطهير القليل - أنّه لا مانع من تعدّد حكم المائين المتواصلين و المفروض أنّ الامتزاج هنا ملغى و غير مؤثر في التطهير و التنجيس إجماعا، و المدعى تأثير مجرّد تواصلهما في التطهير.

و أمّا ثالثاً: فلائنه لا مسرح للأصل مع مفهوم قوله عليه السلام «إذا كان الماء قدر كَرَّر لم ينجسه شيء» (٧) فإنه صادق على الماء المتمم «أنه قليل لاقي نجسا» و دعوى: أن ملاقاته القليل لهذا الماء و إن كانت منجسه بحكم المفهوم، إلا أنها علة لعدم الانفعال لحصول الكزيه بمجرد الملاقاه، فلا مرجح لأحد

١- لم نقف عليه.

٢- تقدّم في الصفحه: ١٢٤.

٣- كما في المعتر ١: ٤٨.

٤- كالمحدث الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ٨١، و الفتوى و السيد عبد الله التستري على ما نقل عنهم في مفتاح الكرامه ١: ٧٣.

٥- في «ع»: بين القولين.

٦- كذا في «ع»، و في سائر النسخ: اقتضاه.

٧- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الأحاديث ١ و ٢ و ٦.

ص: ١٥٥

معلولى الملاقاه- أعنى الانفعال- على الآخر- و هو عدمه- مدفوعه بأنّ الملاقاه ليست علة لعدم الانفعال، بل علة للكزيه المانعه من الانفعال، و إذا كان الشىء علة تامه للشىء استحال أن يكون علة لمانعه، إذ بمجرد وجودها يحصل المعلول فلا مسرح لوجود المانع، فلا بدّ من رفع اليد عن مانعيه الكز في هذا المقام و تخصيص مانعيّتها بما إذا لم يحصل بالملاقاه بل كانت قبلها. و إن شئت قلت: إنّ ظاهر الروايه سبق الكزيه على الملاقاه.

و ممّا ذكرنا يظهر: أنه لا- وجه لمنع كون القليل ملاقيا للنجس إذ بمجرد الملاقاه يزول النجاسه، فإنّ الملاقاه بنفسها لا يزيل النجاسه بل باعتبار حدوث الكزيه، و المفروض أنّ الملاقاه علة تامه بلا واسطه لتنجس الماء الطاهر، فيصير المجموع نجسا.

و أمّا الحديث: ففيه أولاً: ضعف السند. و دعوى الحلّى إجماع المؤلف و المخالف عليه (١) موهونه بما ذكره المحقق قدّس سرّه: من أنه لم يذكره من الخاصّه إلّا جماعه مرسلين له، و لم يعمل به من المخالفين إلّا ابن حنّ (٢). و فى التذكرة: أنّ هذا الخبر لم يثبت عندنا (٣). و فى الذكرى: أنه عامّى و لم يعمل به غير ابن حنّ (٤). و أمّا الإجماع الذى ادّعاه الحلّى: فهو أيضا قاصر عن جبر سند الخبر، لأنّ هذا القول لم يعرف ممّن قبل السيّد و لا ممّن بعده إلّا جماعه (٥). نعم عمل المنكرين لأخبار الآحاد به يوجب جبرا له، لكنّه لا يبلغ

١- السرائر ١: ٦٣.

٢- المعتر ١: ٥٣ و فيه: و هو زيدى منقطع المذهب.

٣- التذكرة ١: ٢٤.

٤- الذكرى: ٩.

٥- منهم القاضي فى المهذب ١: ٢٣، و سلار فى المراسم (الجوامع الفقهية): ٥٦٦. و جمع ممن تأخر عن ابن إدريس.

ص: ١٥٦

حدًا يطرح معه عمومات انفعال الماء القليل (١).

و ثانيا: ضعف دلالته على المدعى، فإنّ الظاهر من قوله: «لم يحمل خبثا» بمقتضى كونها جملة فعلية تجدد الحمل و حدوثه، فكأنه قال: «لم يحدث فيه حمل الخبث» لا- أنه ينتفى عنه صفة الحاملية و إن كانت موجوده سابقا، فيتحد معناه مع الروايات الصحيحة المشهوره «إذا بلغ الماء قدر كثر لم ينجسه شىء» (٢). و لذا فسّر الشيخ فى موضع من التهذيب و الاستبصار قوله عليه السلام:

«إذا كان الماء أكثر من رايه لم ينجسه شىء» بقوله: «لم يحمل خبثا» (٣) و ذكر أيضا فى مسأله أنّ الجارى لا ينفعل - بعد الاستدلال عليه بما دلّ على جواز البول فيه - أنّه لا يحمل خبثا (٤).

و ثالثا: بمعارضته مع ما دلّ على تنجس القليل بملاقاه النجاسة (٥) الشامل للقليل المتمم، فإنّ تخصيصه بما إذا لم يكن ملاقاته سببا لبلوغ الكثرية ليس بأولى من إطراح هذا الفرد من عموم الروايه، إمّا بحمل قوله عليه السلام:

«لم يحمل» على عدم حدوث النجاسة فيه، فلا يشمل عدم بقائه لو كان حادثا من قبل، أو بتقييد الماء بالطاهر.

هذا بناء على اعتبار طهاره المتمم، و أقويا من لا- يعتبرها فهو و إن لم يرد عليه عمومات انفعال القليل، لكنّه يرد عليه فى مقام المعارضة ما دلّ على

١- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق.

٢- انظر الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، لكن نعثر على روايه بعين العبارة المذكوره، إلّا ما أرسله العلامة قدس سرّه عن الصادق عليه السلام فى نهايه الأحكام ١: ٢٣١.

٣- التهذيب ١: ٤٢ ذيل الحديث ١١٧، و الاستبصار ١: ٧، ذيل الحديث ٤.

٤- التهذيب ١: ٤٣ ذيل الحديث ١٢٢ و فيه: لا يحتمل شيئا من النجاسة حكما.

٥- انظر الوسائل ١: ١٢٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق.

ص: ١٥٧

نجاسه ما يجتمع فى الحمّام من غسله اليهود و النصارى و أولاد الزنا و من هو شرّ منهم (١) المعتضد بسيره المسلمين على الاجتناب عن ما اجتمع من المياها النجسه، و عموم قوله عليه السلام فى روايه السكونى: «الماء يطهر و لا يطهر» (٢) خرج منه تطهيره بماء معتصم يتصل به أو يمتزج معه، و قوله عليه السلام:

«سبحان الله! كيف يطهر من غير ماء» (٣).

و أما الثالث (٤): فقد أجاب عنه في المعبر بأن الماء المشار إليه نحكم بطهارته، لا لأنّ البلوغ كذا يرفع ما كان فيه من النجاسة، بل لأنّه في الأصل طاهر، و النجاسة المشاهده كما يحتمل أن تكون منجسه لوقوعها قبل الكزيه يحتمل أن لا تكون منجسه بأن يقع بعد البلوغ، فالنجاسة مشكوك فيها فالترجيح بجانب اليقين (٥) انتهى.

فإن قلت: هذا الماء البالغ كذا العذى يوجد فيه النجاسة لم يكن مسبوqa بالطهاره، إنّما المسبوق بها الماء المتردد بين هذا الكزيه و الأقل منه، و قد ثبت من الأدله- مثل قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كز لم ينجسه» (٦) و قوله عليه السلام في الماء الذي يقع فيه النجاسة: «أنّه لا يتوضأ منه إلّا أن يكون كثيرا قدر كز» (٧)- أنّ ملاقاها الماء للنجاسة مقتضيه لتنجسه و الكزيه مانعه،

١- الوسائل ١: ١٥٨، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف.

٢- الوسائل ١: ١٠٠، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٣- الوسائل ٢: ١٠٤٣، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٧، و ليس فيه قوله: «سبحان الله».

٤- يعنى ما ذكره علم الهدى قدس سره، انظر الصفحه: ١٥٣.

٥- المعبر ١: ٥٢.

٦- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الأحاديث ١ و ٢ و ٦.

٧- نفس المصدر: الحديث ٤. و الصفحه ١١٥، الباب ٨ الحديث ١٣.

ص: ١٥٨

مع أنّ الكزيه شرطا كان للطهاره أو مانعه عن النجاسة أمر وجودى، و الأصل القله، فكما أنّ الماء المشكوك في كزيته إذا أصابه نجاسة حكم بنجاسته- على ما اعترف به المحقق قدس سره في المعبر في الفرع التاسع من فروع مسأله القليل مستدلّا بأنّ الأصل القله- (١) فكذلك فيما نحن فيه، حيث إنّ الماء الملاقى للنجاسة مشكوك الكزيه و القله، فالأصل قلته، و هذا الأصل وارد على أصاله طهاره الماء، كما في الفرع المذكور.

قلت: إنّ الملاقاه التي هي سبب للنجاسة لم يحرز وقوعها قبل الكزيه فالأصل عدمها قبلها.

و الحاصل: أنّ هنا حادثين مجهولى التاريخ، فيرجع إلى أصاله طهاره الماء و قاعدتها، فإنّ المقام حقيق به.

و أجاب بعض المعاصرين: بأنّ الالتزام بعدم طهاره الماء المذكور ليس منكرا، فلا يحكم عليه بالطهاره و لا النجاسة، فهو لا ينجس الطاهر و لا يطهر النجس، كما في المشكوك كزيته إذا لاقته النجاسة على وجه قوى، إذ كما أنّ الكزيه شرط و قد شكّ فيها فكذلك الطهاره شرط و قد شكّ فيها، مع إمكان الفرق بأنّ الشرط عدم العلم بالنجاسة قبل البلوغ لا الطهاره (٢) انتهى.

و فيه: أنّ السيّد ادعى الإجماع على الحكم بطهاره الماء المذكور (٣) و قد اعترف بهذا الحكم من خالفه في المسأله، كالفاضلين (٤) و الشهيد (٥).

١- المعبر ١: ٥٤.

٢- الجواهر ١: ١٥٣.

٣- تقدّم كلامه في الصفحه: ١٥٣.

٤- المعتبر ١: ٥٢، القواعد ١: ١٨٤.

٥- الذكري: ٩، و في «ع»: الشهيدين، و لم نعثر على كلام للشهيد الثاني في المسأله.

ص: ١٥٩

و أمّا الماء المشكوك في كزّيته: فلا- معنى للتوقّف فيه، لأنّ المرجع فيه إمّا أصاله عدم الكزّيّه، أو أصاله بقاء الطهاره، أو تساقطهما و الرجوع إلى قاعده الطهاره.

و أمّا قوله: «إذ كما أن الكزّيّه شرط .. إلخ» فلم أحصل معناه، فإنّ الكزّيّه شرط مخالف للأصل فالأصل عدمها عند الشكّ، و الطهاره إمّا شرط (١) لدفع الكزّ النجاسه، لكنّها مطابقه للأصل و الأصل بقاؤها عند الشكّ و لا حاجه إلى ما ذكره من الفرق، مع أنّ فيه ما فيه.

(و ما كان منه) أى من الماء المحقون يبلغ من حيث الوزن أو المساحه (كزا فصاعدا لا ينجس إلّا أن تغير) عين (النجاسه) و لو في ضمن المتنّجس (أحد أو صافه) على التفصيل المتقدّم في الجارى- بلا خلاف نصّ و فتوى إلّا ما توهمه عباره المفيد (٢) و سلّار (٣)- على ما يأتى- فظاهر النصّ و الفتوى كون الكزّيّه مانعه عن نجاسه الماء.

أمّا النصّ: فلأنّ المستفاد من الصحيح المشهور: «إذا كان الماء قدر كزّ لم ينجسه شىء» (٤) أنّ الكزّيّه علّه لعدم التنجيس، و لا نعنى بالمانع إلّا ما يلزم من وجوده العدم.

□ □
و أمّا قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شىء

١- كذا، و المناسب: و الطهاره و إن كانت شرطاً.

٢- المقنعه: ٦٤، قوله: «فأما إذا كان في بئر أو حوض، أو إناء فإنه يفسد .. و لا يجوز التطهير به ..».

٣- المراسم: ٣٦، قوله: و أمّا ما لا يزول حكم نجاسته فهو ماء الأواني و الحياض، بل يجب إهراقه و إن كان كثيرا.

٤- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

ص: ١٦٠

إلّا ما غير لونه» (١) و قوله عليه السلام في صحيحه حريز: «كلّما غلب الماء ريح الجيفه فتوضّأ و اشرب» (٢) و نحو ذلك، فهى و إن كانت ظاهره فى كون القلّه شرطاً فى النجاسه- بناء على أنّ القليل هو المخرج عن عمومه- فلا بدّ من إحرازها فى الحكم، فإذا شكّ فى كون ماء خاصّ قليلاً أو كثيراً و جب الرجوع إلى تلك العمومات، إلّا أنّه لما دلّت أخبار الكزّ- كما تقدّم- على كون الكزّيّه مانعه و نفس الملاقاه سبباً- بل هذه الأخبار بنفسها دلّ على هذا المعنى، حيث إنّ الخارج منها هى القلّه، و هى أمر عدمى باعتبار فصلها- يرجع الأمر بالأخره إلى مانعيه الكثره التى هى مفاد أخبار الكثير، فكان اللزوم تقييد الماء فى هذه الأخبار

بالكثير و جعل الكثره جزء داخلا فى موضوع الماء المحكوم بعدم الانفعال، فتلك العمومات ليست من قبيل ما كان عنوان العام مقتضيا للحكم و عنوان المخصص مانعا.

هذا كله مضافا إلى ما دلّ بعمومه على انفعال الماء، خرج منه الكثر، مثل قوله عليه السلام فى الماء الذى تدخله الدجاجة الواطيه للعدرة: إنه «لا- يجوز التوضى منه إلا أن يكون كثيرا قدر كثر من الماء» (٣) و قوله عليه السلام فيما يشرب منه الكلب: «إلا أن يكون حوضا كبيرا يستسقى منه» (٤) فإنّ ظاهرهما كون الملاقاه للنجاسه سببا لمنع الاستعمال و الكثره عاصمه.

و من هنا يظهر: أنه لا- بدّ من الرجوع إلى أصله الانفعال عند الشكّ فى الكثره شطرا أو شرطا- و سيأتى ضعف ما يحتمله بعضهم فى هذا المقام-

١- الوسائل ١: ١٠١، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.

٢- الوسائل ١: ١٠٢، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٣- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٤- نفس المصدر، الحديث ٣.

ص: ١٦١

سواء شكّ فى مصداق الكثر كما إذا شكّ فى كثره ماء مشكوك المقدار غير مسبوق بالكثره أم فى مفهومه كما إذا اختلف فى مقدار الكثر أو فى اعتبار اجتماعه أو استواء سطوح أجزائه و لم يكن هناك إطلاق فى لفظ الكثر و نحوه يرجع إليه. و وجه الرجوع إلى العموم فى الأخيرين واضح، لأنّ الشكّ فى التخصيص، و كذا الوجه فى الرجوع إليه مع الشكّ فى المصداق إذا كان الماء مسبوqa بالقله، لاستصحاب عدم الكثره، و مثل هذا الاستصحاب و إن كان مخدوشا عند التدقيق لعدم إحراز الموضوع فيه، إلّا أنّ الظاهر عرفا من أدلّه الاستصحاب شمولها له. و أمّا إذا لم يكن مسبوqa بالقله (١)- إمّا لفرض وجوده دفعه، و إمّا للجهل بحالته السابقه لترادف حالتى الكثره و القله عليه- فقد يتأمل فى الرجوع فيه إلى العمومات بناء على أنّ الشكّ فى تحقّق ما علم خروجه، كما فى قولك: «أكرم العلماء إلّا زيدا» إذا شكّ فى كون عالم زيدا أو عمروا، و لا يلزم من الحكم بخروجه مجاز أو مخالفه ظاهر محوجه إلى القرينه.

إلّا أنّ الأقوى فيه الرجوع إلى العموم، إمّا لأنّ أصله عدم الكثره و إن لم تكن جاريه لعدم تحقّقها سابقا، إلّا أنّ أصله عدم وجود الكثر فى هذا المكان يكفى لإثبات عدم كثره هذا الموجود، بناء على القول: بالأصول المثبتة. و إمّا لأنّ الشكّ فى تحقّق مصداق المخصّص يوجب الشكّ فى ثبوت حكم الخاصّ له و الأصل عدم ثبوته، فإذا انتفى حكم الخاصّ - و لو بالأصل - ثبت حكم العامّ، إذ يكفى فى ثبوت حكم العامّ عدم العلم بثبوت حكم الخاصّ، دون العكس، فتأمل، و الفرق بين المثال و ما نحن فيه: أنّ الأمر فى المثال دائر بين المتباينين، و فيما نحن فيه بين الأقلّ و الأكثر و المتيقّن خروج

١- كذا فى مصححه «الف»، و فى النسخ: بالكريه.

المعلومات. وإمّا لأنّ عنوان المخصّص في المقام من قبيل المانع عن الحكم الّذى اقتضاه عنوان العام، فلا يجوز رفع اليد عن المقتضى إلّا إذا علم بالمانع، ومع الشكّ فالأصل عدم المانع وإن كان ذات المانع كالكزّيّه فيما نحن فيه غير مسبوق بالعدم، والفرق بين ما نحن فيه وبين المثال: أنّ عنوان المخصّص في المثال ليس من قبيل المانع بل هو قسيم، فكأنّ العام عند المتكلم منقسم إلى قسمين كلّ منهما يقتضى حكماً مغايراً لما يقتضيه الآخر. ولأجل بعض ما ذكرنا أفتى جماعه - كالفاضلين (١) والشهيد - (٢) بنجاسة الماء المشكوك في كزّيّته، نظراً إلى أصله عدم الكزّيّه الحاكمه على استصحاب طهاره الماء.

ويمكن حمل كلامهم على الغالب، وهو البلوغ تدريجاً، فلا يشمل ما لم يكن مسبوقة بالقله.

نعم، احتمال في موضع من المنتهى الرجوع إلى استصحاب الطهاره مستدلاً عليه بقاعده اليقين والشكّ (٣). ولعلّه لا اعتضاده بقاعده الطهاره، وإلّا فقاعده اليقين جاريه في الكزّيّه غالباً بل دائماً، كما عرفت.

وممّا ذكرنا يظهر ما في كلام بعض: أنّه إذا شكّ في شمول إطلاق الكزّ وإطلاقات القليل لبعض الأفراد فالأصل يقتضى بالطهاره وعدم تنجسه بالملاقاه. نعم، لا يرفع الخبث به بأن يوضع فيه كما يوضع في الكزّ والجاري وإن كان لا يحكم عليه بالنجاسه بمثل ذلك بل يحكم بالطهاره، فيؤخذ منه ماء ويرفع به الخبث على نحو القليل، ولا مانع من رفع الحدث به لكونه ماء

١- المعتبر ١: ٥٤، نهايه الأحكام ١: ٢٣٢.

٢- الذكري: ٩.

٣- المنتهى ١: ٥٤.

ص: ١٦٣

طاهراً. قال: والسرّ في ذلك: أنّ احتمال الكزّيّه كافيه (١) في حفظ طهارته وعدم تنجسه، ولكن لا يكفي ذلك في الأحكام المتعلقة بالكزّ كالتطهّر به من الأخبار بوضع المنتجس في وسطه ونحو ذلك (٢) ثم جواز التطهير به على هذا النحو (٣) انتهى.

وظاهر كلامه - بقرينه ذكره في ذيل عنوان اعتبار تساوي السطوح في الكزّ - أنّ مراده الشكّ في شرط اعتصام الكزّ وانفعال القليل، وهو الوجه الثالث من وجوه الشكّ الثلاثه الّتي ذكرناها، وقد عرفت أنّه لا إشكال في وجوب الرجوع فيه إلى عموم الانفعال.

و كأنّه تخيل - تبعاً لصاحب الحدائق - أنّ كلّاً من القله والكثرة أمران ووجوديان لا بدّ من الرجوع عند تردّد الماء بينهما إلى ما يقتضيه الأصل في أحكام القليل والكثير. إلّا أنّ صاحب الحدائق رجع إلى الاحتياط لكونه الأصل عنده فيما لا نصّ فيه (٤).

و أنت خبير بأنّ القليل - مع أنّه أمر عدمي باعتبار فصله العدمي - لم يترتب في الأدله حكم عليه، وإنّما يترتب على «ما ليس بكزّ» كما يستفاد من قوله عليه السلام: «إلّا أن يكون كثيراً قدر كزّ» (٥) وقوله: «إذا كان الماء قدر كزّ لم ينجسه» (٦) الدالّ على كون السبب في عدم الانفعال الكزّيّه، فمع الشكّ فيه يحكم بعدم المسبّب لأصله عدم السبب.

- ١- كذا فى النسخ، و فى الجواهر أيضا، و المناسب: كاف.
- ٢- إلى هنا كلام صاحب الجواهر، و البقيه توضيح من المؤلف قدس سره.
- ٣- الجواهر ١: ١٥٤-١٥٥.
- ٤- الحدائق ١: ٢٦٠.
- ٥- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.
- ٦- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق.

ص: ١٦٤

و نظير ذلك ما زعمه بعضهم فى التذكيه و الموت من وجوب الرجوع إلى الأصول فى الأحكام إذا شكَّ فيهما.
و بالجملة: فلا ينبغى الإشكال فى الحكم بالنجاسه مع الشكَّ فى الكريه مطلقا. نعم، هذا الحكم فى الصورة الأخيره لا يخلو عن إشكال، و إن ذكرنا له وجوها.
بقى الكلام فى مسأله عنوانها متأخر و المتأخرين (١) و أطالوا فيها الكلام، و هى: أنه هل يشترط فى موضوع الكثر أو حكمه تساوى سطوحه أم لا؟

و الأصل فى ذلك على ما وجدنا كلام العلامة قدس سره فى التذكره، حيث قال:

لو وصل بين الغديرين بساقيه اتحدا إن اعتدل الماء، و إلّا ففى حقّ السافل، فلو نقص الأعلى عن كثر نجس بالملاقاه. و لو كان أحدهما نجسا فالأقرب بقاؤه على حكمه مع الاتصال و انتقاله إلى الطهاره مع الامتراج (٢) انتهى.

و ظاهره أنّ السافل لا يقوى العالى و لا يعصمه، نعم يقوى و يعتصم به سواء كان العالى كرا أم متمما له، و مراده بالاتحاد فى حقّ السافل و عدمه فى العالى الاتحاد من حيث الحكم، و إلّا فلا يتصور حصول موضوع الاتحاد من أحد الطرفين، بل لا بدّ إمّا من التزام عدم الاتحاد العرفى مع عدم الاعتدال مطلقا خرج من ذلك السافل، و إمّا من التزام الاتحاد مطلقا خرج العالى.

و تبعه على ذلك كلّ فى الدروس، حيث قال: لو كان الجارى لا عن مادّه و لاقته النجاسه لم ينجس ما فوقها مطلقا و لا ما تحتها إذا كان جميعه

١- كالشهيد الثانى قدس سره فى الروض: ١٣٥، و سبطه السيّد السندى فى المدارك ١: ٣٥، ٤٤ و المحدّث الفقيه البحرانى فى الحدائق ١: ٢٢٨.

٢- التذكره ١: ٢٣.

ص: ١٦٥

كراً فصاعداً إلّا مع التغيّر (١) انتهى. فحكم بتقوى السافل بالعالى القليل المتمم له. ثم ذكر بعد ذلك اتحاد الواقف مع الجارى المساوى أو العالى- و لو كالفوّاره- دون السافل. فالمجتمع من العبارتين ما تقدّم عن التذكرة، فتأمل. و مثلها ظاهر كشف الالتباس (٢) فى الغديرين المتواصلين، بل الموجز (٣).

□
لكنهم قدّس الله أسرارهم خالفوا ذلك فى مادّة الحّمّام، فاشتروا فيها الكزيه، معللاً (٤) ذلك باتّصالها بنجاسه السافل لو لم يكن كراً. و يستفاد هذا القول أيضاً من اعتباره الدفعه فى إلقاء المطهر بناء على ما فى شرح الروضه: من أنّ الوجه فى ذلك أن لا يختلف سطوح الماء فينفع السافل (٥). و يظهر أيضاً من جامع المقاصد عند مناقشته فى قول الذكرى (٦): و يطهر بإلقاء كز فكر ..

إلخ.

قال فى القواعد: و ماء الحّمّام كالجارى إذا كانت له مادّه هى كز فصاعداً (٧) انتهى.

فإنّ ظاهره عدم تقوّم السافل بالعالى القليل فى الحّمّام الذى هو أولى بسهولة الأمر من غيره.

و قال فى الذكرى: و الأظهر اشتراط الكزيه فى المادّه، حملاً للمطلق على

١- الدروس ١: ١١٩.

٢- كشف الالتباس (مخطوط): ١٢.

٣- الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦.

٤- كذا فى النسخ، و المناسب: معلّين.

٥- المناهج السويه (مخطوط): ٣٠.

٦- جامع المقاصد ١: ١٣٣ و انظر الذكرى: ٨.

٧- القواعد ١: ١٨٣.

ص: ١٦٦

المقيّد. ثمّ قال: و على القول باشتراط الكزيه يتساوى الحّمّام و غيره، لحصول الكزيه الدافعه للنجاسه. و على العدم فالأقرب اختصاص الحكم بالحّمّام، لعموم البلوى و انفراده بالنصّ (١) انتهى.

و تبعهما فى ذلك جامع المقاصد، حيث قال فى شرح عبارته المتقدّمه:

اشتراط الكزيه فى المادّه إنّما هو مع عدم استواء السطوح، بأن تكون المادّه أعلى أو أسفل مع اشتراط القاهريه بفوران و نحوه فى هذا القسم. أمّا مع استواء السطوح فيكفى بلوغ المجموع كراً كالغديرين إذا وصل بينهما بساقيه (٢).

فحصل للعلامة و الشهيد قولان، اختار ثانيهما جامع المقاصد.

و لهما قول ثالث يظهر من كلماتهما، كبعض كلمات المعبر و المنتهى.

قال فى المعبر: الغديران الطاهران إذا وصل بينهما بساقيه صارا كالماء الواحد، فلو وقع فى أحدهما نجاسه لم ينجس و لو نقص كل منهما عن الكثر إذا كان مجموعهما مع الساقية كزأ فصاعدا (٣) انتهى.

و فى المنتهى: لو وصل بين الغديرين بساقيه اتحدا و اعتبر الكثر به فيهما مع الساقية جميعا (٤).

و قال فى القواعد: لو اتصل الواقف بالجارى لم ينجس بالملاقاه (٥) انتهى.

١- الذكرى: ٨.

٢- جامع المقاصد ١: ١١٢.

٣- المعبر ١: ٥٠.

٤- المنتهى ١: ٥٣.

٥- القواعد ١: ١٨٣.

ص: ١٦٧

نعم، قيده فى جامع المقاصد بعدم علو القليل (١). و أما الشهيد قدس سره فقد اكتفى فى اللمعه فى تطهير القليل النجس بملاقاته كزأ من غير تقييد بعدم علو النجس (٢) فإذا كان السافل رافعا للنجاسه عن العالى فهو أولى بدفعها عنه. نعم، لا يظهر من هذا الكلام حكم ما لو كان المجموع كزأ.

و يمكن استفاده هذا المذهب من عبارته الدروس المتقدمه- التى ذكرنا أنها موافقه للتذكره (٣)- فإن الحكم بعدم انفعال الجارى لا- عن مادّه إذا لاقى جزؤه المتوسط بين ما فوقه و ما تحته إذا كان المجموع كزأ لا يكون إلّا مع تقوّم الجزء الأوسط الملاقى بما هو أسفل منه، إلّا إذا فرض العلو على وجه قيام بعض أجزائه على بعض كالعمود أو شبهه، فإن هذا ليس من مختلف السطوح.

و ذكر فى الموجز و شرحه: أنّ الجارى لا- عن مادّه الملاقى للنجاسه إن كان قليلا انفعال سافله فقط، و إن كان كثيرا لم ينفعل عليه و لا سافله (٤) لكن ذكر فى مادّه الحّمّ أنّها لو لم تكن كزأ انفعلت بنجاسته الحياض (٥) و هذا مناف بظاهره للأوّل.

و ممّن صرّح بإطلاق التقوى من الطرفين شيخنا الشهيد الثانى قدس سره فى الروض، فقال بعد كلام له فى هذا الباب: و تحرير هذا المقام أنّ النصوص الدالّه على اعتبار الكثرة، مثل قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كثر» و كلام

١- جامع المقاصد ١: ١١٥.

٢- اللمعه دمشقيه: ١٥.

٣- راجع الصفحه: ١٦٥-١٦٤.

٤- الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦، كشف الالتباس (مخطوط): ١١.

٥- انظر التخريج السابق.

ص: ١٦٨

أكثر الأصحاب ليس فيه تقييد الكثر المجتمع بكون سطوحه مستويه، بل هو أعم منه و من المختلفه كيف أتفق (١) انتهى.

و ذكر بعد ذلك أيضا ما هو أصرح من ذلك فى التعميم لمتساوى السطوح و مختلفها. و تبعه فى ذلك سبطه السيد فى المدارك (٢).

نعم، خالفه فى ذلك ولده المحقق قدس سره فى المعالم، فلم يستبعد اعتبار المساواه، قال: لأن ظاهر أكثر الأخبار المتضمنه لاشتراط الكثر و الكميه اعتبار الاجتماع فى الماء و صدق «الواحد» و «الكثير» عليه، و فى تحقق ذلك مع عدم المساواه فى كثير من الصور نظر، و التمسك فى عدم اعتبارها بعموم ما دل على عدم انفعال مقدار الكثر بإطلاقات مدخول اللام- لأنه من باب المفرد المحلى، و عمومه ليس بالوضع بل باعتبار منافاه عدم إرادته للحكمه- و هى إنما يتصور مع عدم احتمال العهد، و تقدم السؤال عن بعض أفراد الماهيه عهد ظاهر، فإن ظاهر النص السؤال عن الماء المجتمع. نعم، يثبت العموم فى ذلك المعهود بأقل ما يندفع به محذور منافاه الحكمه، و ربما يتوهم أن هذا من تخصيص العام بسبب خاص، و قد عرفت أنه لا عموم فيه على وجه يتطرق إليه التخصيص (٣) انتهى.

أقول: و لا إشكال فى أن المناط فى عدم انفعال الماء ليس إلّا مجرد كون الماء المتصل الواحد كرا، و أما احتمال مدخله هيئه خاصه من الاجتماع أو غيره فلا- يصغى إليه، و منع العموم فى الأخبار- خصوصا ما لم يكن منها مسبوفا بسؤال يمكن دعوى تخصيص الكلام أو تخصّصه به- لا وجه له،

١- روض الجنان: ١٣٥.

٢- المدارك ١: ٣٥، ٤٤.

٣- معالم الدين: ١٢.

ص: ١٦٩

و تبادل بعض الهيئات- مثل الاجتماع فى محل واحد متساوى السطوح أو غير ذلك- من قبيل تبادل ما حضر فى الذهن من أفراد المطلق لانسه به بسبب من الأسباب، كحضور الماء الصافى فى الذهن من لفظ «الماء» أو ماء كل بلد فى ذهن أهله، و لا اعتبار بهذا أصلا، و لا يكاد يسلم عنه مطلق، فالواجب تشخيص موارد الوحده و إناطه الحكم بها، لا بتساوى السطوح و اختلافها، فرب ماء مختلف السطوح يعد ماء واحدا، فإن الجارى لا عن مادّه على أرض منحدره لا يعد كل جزء منه ماء مستقلا، لعدم مساواه سطحه لسطح الجزء الآخر.

و من هنا ألزم فى المدارك القائلين بعدم تقوى الأعلى بالأسفل بلزوم نجاسه نهر عظيم يجرى لا عن مادّه على أرض منحدره

و ربّما التزم بعضهم - على ما حكى - كون أجزاء هذا الماء لعدم استواء سطوحها بمنزله مياه منفصله و بأنّه ينفعل جميع أجزائه عند وصول الماء النجس إليها، لا للاتّصال لأنّه مع اختلاف السطوح فى حكم الانفصال، و بنى ذلك على اختصاص أدلّه انفعال القليل بالماء المجتمع لا مطلق المنفصل و إلّا فينجس الأعلى بملاقاه الأسفل إذا لم يبلغا كرا. و فيه ما فيه.

و بالجمله: فالأتّحاد الحقيقى العرفى مع اختلاف السطح فى بعض الصور ممّا لا يقبل الإنكار.

إذا عرفت ما ذكرناه: من أنّ المناطق فى اعتصام الماء المتّصل البالغ هى الوحده العرفيه، فاعلم أنّ أجزاء الماء المتّصل بعضها ببعض إمّا أن يتساوى السطوح و إمّا أن يختلف. و على الثانى، إمّا أن يكون الماء ساكنا - بأن يحبس

١- المدارك ١: ٤٥.

ص: ١٧٠

الماء فى إناء موضوع لا- على الاستقامه- و إمّا أن يكون جاريا. و على الثانى: إمّا أن يكون الاختلاف على وجه التسليم- كالمنصب من ميزاب أو جدول قائم- و إمّا أن يكون على وجه الانحدار، بأن يجرى على أرض منحدره. و على التقديرين: إمّا أن يبلغ أحد المختلفين كرا، و إمّا أن لا يبلغ الكرا إلّا المجتمع منها، فهنا أقسام:

الأول: متساوى السطوح، و الظاهر عدم الخلاف فى تقوى بعضه ببعض، عدا ما تقدّم عن ظاهر صاحب المعالم (١) من دعوى انصراف إطلاق أدلّه الكرا إلى الماء المجتمع المتقارب الأجزاء، و ظاهر مفهوم ما دلّ على اعتبار الماده المنصرفه إلى الكرا فى اعتصام ماء الحّمّام، بدعوى شموله لصوره تساوى الماده و ذيهما. لكن دعوى الاختصاص فى الأول كالشمول فى الثانى ممنوعه جدّا، و لذلك قيد جامع المقاصد إطلاق القواعد اعتبار الكرايه فى ماده الحّمّام بما إذا لم يتساوى السطحان، قال: و إلّا كفى بلوغ المجموع كرا كالغديرين المتواصلين بساقيه (٢).

و كيف كان: فالأقوى التقوى، لتحقّق وحده الماء حتّى لو كان الساقيه بين الغديرين فى غايه الدقه، لأنّ كلّ جزءين متّصلين إلى الماء يعدّان جزءا واحدا من الماء عرفا، و كذا المتّصل بهما، إذ المتّحد مع المتّحد متّحد عرفا، فيتّحد جميع الماء. و ما يوهمه إطلاق التعدّد عليهما أحيانا، فيقال: «إنّهما ماءان» فهو جار فى كلّ متّصل واحد كصبره الحنطه، فالتعدّد باعتبار ما قبل الاتّصال، و لذا لا يطلق ذلك لو علم بكون أحدهما سائلا من الآخر، فليس

١- تقدّم فى الصفحه: ١٦٨.

٢- جامع المقاصد ١: ١١٢.

إطلاق المتعدّد عليهما باعتبار قلّه العرض في بعض سطوحهما و الوحده باعتبار تساوى عرض جميع السطح، و لذا لو فرض إناء من صفر أو غيره مصوغ على هذه الهيئه كان إناء واحدا و الماء المصبوب فيه ماء واحدا.

الثانى: أن يكون الأجزاء مختلف السطوح مع سكون الماء، كما لو حبس الماء فى إناء مصوغ أو موضوع على وجه يختلف سطوحه، و الظاهر هنا وحده الماء، لما ذكرنا من اتّحاد كلّ جزءين منه عرفا، و كذا المتّصل بهما، و لذا لو فرض نقصان المجموع عن الكثر حكم بنجاسه الأعلى بملاقاه الأسفل للنجاسه، لأنّ الثابت عدم السرايه إلى الأعلى مع الجريان لا مع السكون.

الثالث: مختلف السطحين على وجه التسليم مع عدم كزيه أحدهما، ففى عدم تقوى أحدهما بالآخر كما هو صريح جميع كلمات المحقّق الثانى (١) و ظاهر بعض كلمات العلّامه (٢) و الشهيد (٣)، أو تقوى كلّ منهما بالآخر كما هو ظاهر بعض كلمات العلّامه (٤) و المحقّق (٥) - على تقدير شمول الغديرين المتواصلين لما نحن فيه- و بعض عبارات الدروس (٦) و الموجز

١- انظر جامع المقاصد ١: ١١٢.

٢- حيث اشترط كزيه المادّه، انظر المنتهى ١: ٣٢، و التذكرة ١: ١٨، قوله: الخامس لا بدّ فى مادّه الحّمّام من كزّ
٣- لم نجد فى كلمات الشهيد- فى الذكرى و البيان و الدروس - ما هو ظاهر فى عدم تقوى أحدهما بالآخر، اللهم إلّا أن يكون نظر المؤلّف قدس سرّه إلى ما حكم به فى الدروس من عدم الاتّحاد إذا اتصّلت البئر بالجارى أو الكثير تسنيما، انظر الدروس ١: ١٢٠.

٤- حيث صرّح فى مسأله الغديرين بالاتّحاد و اعتبار الكزيه فيهما مع الساقيه من غير تقييد بتساوى السطوح، انظر المنتهى ١: ٥٣، و نهايه الإحكام ١: ٢٣٢.

٥- المعتبر ١: ٥٠ قوله: الغديران الطاهران .. إلخ.

٦- الدروس ١: ١١٩، قوله: و لو كان الجارى لا عن مادّه .. إلخ.

ص: ١٧٢

و شرحه (١) و صريح الشهيد الثانى فى الروض (٢) و سبطه (٣)، أو تقوى الأسفل بالأعلى دون العكس كما تقدّم عن العلّامه فى التذكرة (٤) و بعض كلمات الشهيد (٥) و الموجز (٦) و شرحه، أقوال.

و ربما يعترض على المفصّل: بأنّه إن ثبت اتّحاد المائين المختلفين و جب الحكم بتقوى كلّ منهما، و إلّا لم يحكم به أصلا. و يمكن أن يبنى ذلك على كفايه أحد الأمرين فى التقوى من الاتّحاد كما فى صورته التساوى، أو الغلبه و القهر كما فى تقوى الأسفل بالأعلى القاهر عليه.

كما ذكروا نظير ذلك فى رفع النجاسه، حيث اعتبروا علوّ المطهر أو مساواته، و علّل ذلك كاشف الالتباس بثبوت الاتّحاد مع التساوى و القهر مع العلوّ، فالدفع نظير الرفع (٧). و لعلّ منشأ ذلك فحوى التقوى بالمساوى، فإنّ العالى أولى منه بالتقوى، كما فى صورته الرفع. لكن يرد عليهم منافاه ذلك لاعتبار هؤلاء الكزيه فى مادّه الحّمّام.

و الأقوى [فى بادئ النظر] (٨) هو القول الثانى (٩) لتحقق الاتحاد عرفا بالتقريب المتقدم فى اتحاد كلّ جزءين متّصلين و هكذا المتّصل بهما (١٠). مع

١- الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦، كشف الالتباس (مخطوط): ١٢.

٢- روض الجنان: ١٣٥.

٣- المدارك ١: ٤٤، ٣٥.

٤- تقدّم فى الصفحه: ١٦٤.

٥- تقدّم فى الصفحه: ١٦٤.

٦- الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦، قوله: و قليلا ينفعل السافل خاصّه.

٧- كشف الالتباس: ١١، ١٢.

٨- مشطوب عليه فى «ع».

٩- كذا فى «ع» و مصححه «ب»، و فى «ألف» و «ج»: الأوّل.

١٠- تقدّم فى القسم الأوّل الصفحه: ١٧٠.

ص: ١٧٣

أنّ اتّحاد العالى مع عمود الماء النازل من الميزاب أو الجدول القائم واضح عرفا، فيتّحد حكما مع الماء المستقرّ فى الأسفل بالإجماع، خصوصا إذا كان أصله نازلا عن العالى، فإنّ دعوى الوحده هنا أوضح.

و يؤيّد الاتحاد قوله عليه السلام: «ماء الحّمّام كما النهر يطهر بعضه بعضا» (١) جعل عليه السلام المادّه بعضا من ماء الحّمّام مع تسنّمها عليه. و قوله عليه السلام فى صحيحه داود بن سرحان: «هو بمنزله الماء الجارى» (٢) فإنّ الظاهر رجوع الضمير إلى المجموع من المادّه و ما فى الحياض. و كذا قوله عليه السلام: «ماء الحّمّام لا ينجسه شىء» (٣).

و استدللّ المحقّق الثانى على عدم التقوى بأنّ الأعلى لا ينجس بنجاسه الأسفل اتّفاقا فلا يطهر بطهارته (٤).

و يمكن التفصّلى عن ذلك بقيام الإجماع على عدم سرايه النجاسه إلى الأعلى فى الماء- بل و لا فى غيره من المائعات- و لو مع تحقّق الوحده، كما هو واضح عند العرف فى الماء النازل شبه العمود من الميزاب.

فالأولى التمسّك على عدم التقوى بما دلّ على اعتبار المادّه فى ماء الحّمّام المنصرف إطلاقها بحكم الغلبه إلى الكثر، فإنّ مفهومه عدم الاعتصام إذا كان المجموع كثرًا، فإذا ثبت عدم اعتصام الأسفل بالأعلى فى الحّمّام ثبت فى غيره بالإجماع و الأولويه، فإنّ الحّمّام أولى بالتسهيل من غيره. و لذا لم يعتبر

١- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٢- الوسائل ١: ١١٠، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٣- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.

٤- نقله في المدارك ١: ٤٥ عن بعض فوائد المحقق الثاني. و أيضا في الحقائق ١: ٢٣٥ عنه رحمه الله.

ص: ١٧٤

المحقق الكزّيه في مادّته، بل و لا في مجموعه (١).

مع أنّه يمكن عدم الحاجة إلى الإجماع و الأولويه بناء على أنّ المستفاد من القضيّه الشرطيّه في قوله عليه السلام: «إذا كانت له مادّه» (٢) - مع القول بمفهومه هنا اتّفاقا - عليه المادّه لاعتصام ماء الحّمّام، فيتعدّى بمقتضى العلّه من منطوقه إلى كلّ ماء قليل له مادّه هي كزّ، و من مفهومه إلى كلّ ماء قليل لم يكن له مادّه هي كزّ، كما فيما نحن فيه.

و أمّا الفحوى المتقدّمه (٣): فهي أوّلا ممنوعه بأنّ الأظهر في حكمه عدم انفعال الكثير انتشار النجاسه في أجزائه و توزيعها عليه (٤) فيستهلك فيه و لا يتقوى عليه، و هذا مفقود مع علوّ بعضه، بل الأولى على هذا تقوى الأعلى لو لاقى نجسا بالأسفل لانتشار النجاسه منه إلى المجموع دون تقوى الأسفل الملاقي. و ثانيا أنّها معارضه بما تقدّم من دليل اعتبار كزّيه العالی في تقوى الأسفل به.

هذا كلّه مع إمكان حمل كلمات من حكم بتقوى الأسفل هنا على صورته العلوّ على وجه الانحدار، و يكون الحكم في التسنيمى عندهم بمثل الميزاب و شبهه كماذه الحّمّام التي هي كذلك غالبا. و هذا أيضا وجه جمع بين كلماتهم المتنافيه ظاهرا - كما عرفت - فإنّ ظاهر عبارتي المعتبر و المنتهى غير التسنيم.

الرابع: هو القسم الثالث لكن مع كون العالی كزّا، و ظاهر العبائر

١- المعتبر ١: ٤٢.

٢- الوسائل ١: ١١١، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٣- راجع الصفحه: ١٧٢، قوله: و لعلّ منشأ ذلك فحوى التقوى بالمساوى .. إلخ.

٤- كذا في «ع» و في سائر النسخ: عليها.

ص: ١٧٥

المتقدّمه عن جماعه - كالعلّامه و الشهيد في كتبه و المحقق الثاني (١) - تقوى الأسفل به، بل ربما ادّعى بعض (٢) و حكي شارح الدروس الاتّفاق عليه (٣).

لكنّه مشكل، لأنّ العلّامه في المنتهى و التذكرة مع اعتباره الكزّيه في مادّه الحّمّام تردّد في إلحاق غير الحّمّام به (٤) إلّا أن يراد الإلحاق من حيث عدم اعتبار الدفعه في تطهيره، و لأنّ الشهيد في الدروس و الذكري (٥) كما عن جامع المقاصد (٦) بعد حكمهما بتطهر البئر بالامتزاج مع الكثير و الجارى منعا تطهرها لو تسنّم الجارى و الكثير عليه من فوق، معللا بعدم الاتّحاد في

التسنّم. ولأنّ شارح الروضه وجّه حكم العلّامه قدّس سرّه باعتبار الدفعه فى الكثير الملقى على الماء النجس بأنّه لولاها لزم اختلاف سطوح الكثير عند إلقاءه فينفع ما ينزل منه بملاقاه النجس (٧).

و تقدّم عن صاحب المعالم أيضا: أنّ اللازم على القول باعتبار تساوى السطوح فى الكثر اعتبار الدفعه فى التطهير لئلا يختلف سطوح الماء الملقى (٨).

و من المعلوم: أنّ القول باعتبار الدفعه لا يختصّ بما إذا لم يزد المطهر على الكثر. و مقتضى ما تقدّم من صاحب المعالم من دعوى انصراف الكثر إلى

١- تقدّمت عبارتهم فى الصفحه: ١٧١.

٢- ادّعاها فى الجواهر ١: ١٥٩.

٣- انظر مشارق الشمس: ٢٠٠.

٤- التذكرة ١: ١٨ (الفرع الخامس)، المنتهى ١: ٣٢.

٥- الدروس ١: ١٢٠، الذكري: ١٠.

٦- جامع المقاصد ١: ١٤٨.

٧- المناهج السويه (مخطوط): ٣١.

٨- تقدّم فى الصفحه: ١٣٤.

ص: ١٧٦

المجتمع (١) المتقارب (٢) عدم الاعتصام هنا. و كذا مقتضى استدلال جامع المقاصد على عدم تقوى العالى المتمم بالسافل بأنّ العالى لا ينجس بنجاسته فلا يطهر بطهارته (٣) و سيأتى.

و كيف كان: فلا يوجد فى المقام دليل على الاعتصام ممّن يعترف بعدم الوحده فى المسأله السابقه، لأنّ كثره العالى لا دخل لها فى تحقّق الوحده و لا فى غلبه العالى.

و الاستناد فى ذلك إلى ما ورد من كفايه الماده فى عدم انفعال الحّمّام مشكل، لاحتمال اختصاص الحكم بالحّمّام، و لذا قيل بعدم اعتبار الكريه فيها (٤) إلّا أن يقال: إنّ المستفاد منها- كما تقدّم- عليه وجود الماده لعدم انفعال ماء الحّمّام، فيتعدّى إلى كلّ ماء قليل له ماده متسنّمه عليه هي كثر فصاعدا، و الماده لغه و عرفا «ما يستمدّ منه» فيشمل الكثر المتسنّم أيضا.

هذا، مضافا إلى روايه ابن أبى يعفور: «ماء الحّمّام كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (٥) بناء على أنّ النهر هو الجارى و لولا عن نبع، و مقتضى التشبيه ثبوت أحكام كلّ من الطرفين للآخر، فيثبت لماء النهر حكم ماء الحّمّام إلّا ما خرج بالدليل. و ضعف الروايه منجبر باشتهار مضمونها.

هذا، مضافا إلى ما عرفت من تقريب الوحده فى المسأله السابقه

١- فى «ألف» و «ب»: غير المجتمع، و هكذا فى «ع» و «ج» لكن شطب فىهما على كلمه غير.

٢- تقدّم فى الصفحه: ١٦٨.

٣- نقله صاحب المدارك عن بعض فوائد المحقّق الثانى قدّس سرّهما، انظر الهامش ٤ فى الصفحه: ١٧٣.

٤- قاله المحقّق قدّس سرّهُ فى المعبر ١: ٤٢.

٥- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

ص: ١٧٧

بشهاده العرف و دلالة قوله عليه السلام «يطهر بعضه بعضا» على وحده المادّه و ذىها، فىكفى عمومات عدم انفعال الكرّ و تبقى الروايه مؤيّدّه.

الخامس: اختلاف السطحين مع انحدار أحدهما زائدا على ما يلحق عرفا بالمساوى مع نقص كلّ منهما عن الكرّ، و يظهر من العبائر المتقدّمه فيه ثلاثه أقوال:

التقوى من الطرفين، و هو المستفاد من ظاهر عبائر جماعه تقدّمت - كالدروس و الموجز و شرحه (١) - حيث حكموا بتقوى الأسفل بالأعلى فىلزم العكس بالإجماع و هو صريح الروض و المدارك (٢) و ربّما ينسب إلى إطلاق المعبر و المنتهى فى الغديرين المتواصلين بساقيه (٣).

و فيه تأمل، لإمكان دعوى ظهوره فى التساوى و شبهه و عدمه مطلقا، كما تقدّم من ظاهر بعض كلمات العلّامه و الشهيد و جميع كلمات المحقّق الثانى (٤).

و تقوى السافل بالعالى دون العكس، كما تقدّم عن التذكرة و بعض عبائر الدروس و الموجز و شرحه (٥) بناء على عدم فرقهم بين الانحدار و التسنيم. و الأقوى هو القول الأوّل، لأنّ الظاهر وحده الماء عرفا فتشمله أدلّه اعتصام الكرّ. و أمّا القول الثانى فالظاهر تفرد المحقّق الثانى به على ما يقتضيه استدلاله بأنّ عدم نجاسه العالى بالسافل يقتضى عدم طهارته

١- تقدّمت عن الثلاثه فى الصفحه: ١٧١-١٧٢.

٢- روض الجنان: ١٣٥، المدارك ١: ٤٤.

٣- المعبر ١: ٥٠، المنتهى ١: ٥٣.

٤- تقدّم عنهم فى الصفحه: ١٧١.

٥- تقدّم عن الثلاثه فى الصفحه: ١٧١-١٧٢.

ص: ١٧٨

بطهارته (١) و أمّا العلّامه و الشهيد فكلامهما المتقدّم فى اعتبار كرىه مادّه الحّمّام (٢) - الظاهر فى عدم التقوى مطلقا - مختصّ بما هو الغالب فى مادّه الحّمّام من تسنّمها. بل لعلّ القول الثالث كذلك بناء على ظهور العالى و السافل فى كلمات الأصحاب

فى التسنيم.

(و (٣)) اعلم أنّ القليل المتغير (لا يظهر بزوال تغيره عن (٤)) قبل (نفسه) إجماعاً، لأنّ علّه التنجيس فيه الملاقاه دون التغير، و هى لم تزل.

و أقياً الكثر المتغير: فالمشهور أنّه لا يظهر أيضا بزوال تغيره من قبل نفسه (و لا بتصفيق الرياح) فيه (و لا بوقوع أجسام طاهره فيه تزيل تغيره) (٥) من دون اتّصاله بمعتمصم أو امتزاجه به، لاستصحاب النجاسه حتّى من المنكرين للاستصحاب، بناء على تسميه ما نحن فيه عندهم ب «عموم الدليل» و للأمر بوجود النزح فى البئر المتغير حتّى يزول تغيره بناء على أنّ «حتى» للانتهاء دون التعليل. خلافاً للمحكى عن يحيى بن سعيد (٦) إمّا بناء على ما ذهب إليه فى طهاره الماء بإتمامه كذا (٧) كما بناه عليه بعض (٨) للمرسل المشهور: «إذا

١- تقدّم عنه هذا الاستدلال فى الصفحه: ١٧٣، راجع الهامش ٤ هناك.

٢- تقدّم عن العلامه قدّس سرّه فى الصفحه: ١٧٥، و أمّا الشهيد قدّس سرّه فلم نظفر على كلام له فيما تقدّم فى خصوص المسأله، نعم صرّح به فى البيان: ٩٨، و يستفاد أيضا من الدروس ١: ١١٩ قوله: و منه ماء الحمام.

٣- فى الشرائع: «و يظهر بإلقاء كثر عليه فكر حتى يزول التغير» و لم يتعرض المؤلف قدّس سرّه لشرح هذه الفقره هنا.

٤- فى الشرائع: و لا يظهر بزواله من نفسه.

٥- فى الشرائع: تزيل عنه التغير.

٦- الجامع للشرائع: ١٨.

٧- المصدر السابق.

٨- و هو السيد السند قدّس سرّه فى المدارك ١: ٤٦

ص: ١٧٩

بلغ الماء كذا لم يحمل خبثاً» (١) بناء على أنّ الخارج من ذلك حال تغير الكثر، فيدخل ما بعده فى العموم، أو فرض نصفى كثر زال تغيرهما فاجتمعا، و إن ثبت هنا ثبت فى غيره بالإجماع، و لذا ذكر صاحب المدارك (٢) و جماعه تبعاً للمحقّق فى المعتمد: أنّ هذا لازم القول بخبر (٣) البلوغ (٤).

أو لقاعده الطهاره بناء على عدم جريان استصحاب النجاسه، لأنّ موضوع النجاسه هو المتلبس بالتغير أو المردّد بين ما حدث فيه التغير فى زمان و ما تلبس به، و على التقديرين فلا يعلم بقاء الموضوع الذى هو شرط فى جريان الاستصحاب.

أو للأخبار الظاهره فى اعتبار فعلية التغير فى النجاسه، مثل قوله عليه السلام: «كلّما غلب الماء على ريح الجيفه فتوضّأ و اشرب» (٥) و قوله عليه السلام: «لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول» (٦) و قوله

١- مستدرک الوسائل ١: ٩٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٢- لا يخفى أنّ صاحب المدارك بعد أن ذكر مذهب يحيى بن سعيد في المسألة قال: «بناء على ما ذهب إليه من أنّ الماء النجس يطهر بالإتمام وهو في الحقيقة لازم لكلّ من قال بذلك» والمشار إليه في كلامه هو طهاره الماء النجس بالإتمام، لا القول بخبر البلوغ وبينهما فرق، ولذا لم يقل ابن إدريس في المسألة بالطهاره مع إصراره على الطهاره بالإتمام كذا- استنادا على خبر البلوغ-، وهكذا المحقق الثاني قدس سرهما، انظر السرائر ١: ٦٢، ٦٣ و جامع المقاصد ١: ١٣٤، ١٣٥. نعم صرح بالملازمه بين المسألة وخبر البلوغ المحقق في المعبر، كما يأتي.

٣- كذا في «ع»، وفي سائر النسخ: بجبر البلوغ.

٤- المعبر ١: ٤١، ولم نقف على من تابعه في الملازمه المذكوره، قال في الحقائق ١: ٢٤٦: «و صرح جمع من الأصحاب بأنّ القول بطهاره المتغير لازم لكلّ من قال بالطهاره بالإتمام» وهذه الملازمه غير الملازمه التي قالها المحقق قدس سره.

٥- الوسائل ١: ١٠٢، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٦- الوسائل ١: ١٠٤، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

ص: ١٨٠

عليه السلام: «إن كان التّن الغالب على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب» (١) ونحو ذلك.

أو يكون كلمه «حتى» في صحيحه ابن بزيع للتعليل أو للانتهاء، مع استظهار دخولها على العله الغائيه، مثل قوله: «تفكر في العبارة إلى أن تفهمها».

و يردّ الأوّل مضافا إلى فساد المبني - كما تقدّم - ضعف الابتداء، فإنّ الأدله التي اعتمدها في ذلك القول لا دلالة لها على ما نحن فيه، فإنّ عمده تلك الأدله الحديث المشهور: «إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا» (٢).

وهو مخصوص نضا وإجماعا بالخبث الذي لا يكون مغيرا للماء، فإذا ثبت النجاسه بالتغير كانت مستصحبه.

ولو قيل: إنّ القدر الثابت من المخصّص (٣) بالتغير ما دام متغيرا، وأما ما بعد زوال التغير فهو داخل في العموم. قلنا: هذا بعينه وارد على التمسك بقوله عليه السلام في الصحيح: «إذا كان الماء قدر كرا لم ينجسه شيء» (٤) كما لا يخفى، كذا حكاه في الحقائق عن بعض الأفاضل (٥). وفيه: أنّ المخرج في الخبر المتقدم ليس هو القدر المتغير إذ الخبث ليس اسما للعين، وإنّما هو معنى قائم بالجسم النجس، فالمعنى أنّ الكرا لا يتّصف بالنجاسه ولا يحملها (٦) فخرج صورته بالتغير إنّما هو من عموم الأحوال، فالمخرج حاله التغير،

١- الوسائل ١: ١٠٤، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٢- مستدرک الوسائل ١: ١٩٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٣- كذا في النسخ، والظاهر وقوع سقط في العبارة.

٤- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الأحاديث ١ و ٢ و ٦.

٥- الحقائق ١: ٢٤٦.

و غيرها داخل تحت الإطلاق المفيد للعموم.

نعم، لو فرض المخرج هو الماء المتغير من بين أفراد المياه حتى يكون هذا الحكم مختصاً بالماء الغير المتغير و كان حكم الماء المتغير [بعد زوال تغيره (ظ)] (١) مسكوتا عنه في هذا الخبر، أو فرض المخرج هو الخبث الحاصل من التغير و كان حكم الخبث بعد زوال التغير مسكوتا عنه، أمكن التمسك في محلّ السكوت بالاستصحاب. لكن التخصيص بأحد الطريقتين غير ثابت، فيلزم خروج ما لو اجتمع الكرّ من مياه نجسه زال تغيرها. و من هنا يعلم: أنّه لو سلّم عدم جريان العموم بالنسبه إلى الكرّ الذي تغير ثم زال تغيره، لكن لا- تأمّل في جريان العموم بالنسبه إلى الكرّ المجتمع من المياه المذكوره، فإذا ثبت الطهاره هنا ثبت في غيره بالإجماع.

و أمّا ما ذكره من النقض بالصحيحه المشهوره: «إذا كان الماء قدر كّر لم ينجسه شيء» ففيه: أنّها لبيان حكم الدفع فلا معنى للتمسك به عند الشكّ في الرفع، فالاستصحاب سليم.

و يرد على الثاني: أنّه يكفي في جريان الاستصحاب حكم العرف بأنّ هذا الماء كان نجسا، و إن كان مقتضى الدقه ترديد المشار إليه ب «هذا» بين الذات المشتركه بين المتغير و ما زال عنه فيمنع نجاسته، لأنّ المسلم نجاسه خصوص ما تلبس بالتغير، و بين خصوص المتلبس و هذا الموجود الغير المتلبس لم يكن نجسا (٢) لكن بناء الاستصحاب على المصاديق العرفيه للقضايا المتيقنه سابقا، و قد تبّهنا على أنّ مقتضى الدقه الخدشه في استصحاب

١- من هامش «ع».

٢- كذا في النسخ، و العبارة لا تخلو عن اضطراب.

الكرّيه، بل هو أولى بعدم الجريان من الاستصحاب فيما نحن فيه.

و يردّ الثالث: بأنّ الظاهر من الأخبار إناطه الحكم بغلبه الماء على أوصاف النجاسه أو غلبتها عليه في أوّل الأمر، فلا يشمل ما كان غالبا بعد أن كان مغلوبا.

و أمّا كلمه «حتى» في صحيحه ابن بزيع، فهي ظاهره في غير التعليل، و دخولها على الغايه المقصوده من النزع غير معلوم، و على تسليمه فالغايه هو ذهاب الطعم و الريح الحاصل بامتزاجه بالماء الطاهر المتجدّد بالنزع لا مطلق ذهابهما.

(و الكرّ) من الماء المذى عليه المدار في عدم الانفعال- و إن ورد إناطه الحكم بغيره ممّا لا بدّ من إرجاعه إليه و لو بتكلف أو طرحه لعدم مقاومه- (ألف و مائتا رطل) على المشهور، بل في الغنيه الإجماع عليه (١) و ظاهر المنتهى و المعبر (٢) و صريح

غيرهما (٣) عدم الخلاف فيه، و يدلّ عليه مرسله ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا (٤) و عليه الأصحاب كما في الحدائق (٥).

و الظاهر كون التقدير فيها (ب) الرطل (العراقي) (٦) الذي هو مائه

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٩.

٢- المنتهى ١: ٣٧، المعتمر ١: ٤٧، و في هامش «ع» ما يلي: قال في المعتمر: و على هذه عمل الأصحاب و لا أعرف منهم راذا لها، صح.

٣- كالمحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة ١: ٢٥٩، و المحدث الكاشاني في المفاتيح ١: ٨٥، و صاحب الحدائق كما يأتي.

٤- الوسائل ١: ١٢٣، الباب ١١ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٥- الحدائق ١: ٢٥٤، و تعبيره: و لا خلاف بينهم في هذا المقدار.

٦- في الشرائع زياده: على الأظهر.

ص: ١٨٣

و ثلاثون درهما على المشهور، لمكاتبه الهمداني عن أبي الحسن عليه السلام: «انّ الصاع ستّه أرطال بالمدنيّ و تسعه أرطال بالعراقيّ و وزنه ألف و مائه و سبعون وزنه» (١).

و عن التحرير: أنّه مائه و ثمانيه و عشرون و أربعة أسباع (٢) و نسبه إلى الغفله (٣).

و مستند الحمل على العراقيّ صحيحه ابن مسلم: انّ «الكرّ ستّمائه رطل» (٤) فإنّ الظاهر الاتّفاق على أنّ المراد به ليس العراقيّ و لا المدنيّ، فيتعيّن الحمل على المكيّ، و هو عند الأصحاب- كما في الحدائق (٥)- ضعف العراقيّ، فيكون مبيّنًا للمرسله، مع كفايتها للاستناد.

و أمّا احتمال حملها على المدنيّ- كما ذكره شيخنا البهائي (٦)- فيكون تسعمائه بالعراقيّ، فيقرب من مساحه القميين. فيردّه روايه عليّ بن جعفر الوارده في انفعال ألف رطل من الماء وقع فيها أوقيه من دم (٧).

و ربّما استظهر إرادته العراقيّ من المرسله لكون المرسل عراقيا، و لإرادته العراقيّ بدون نصب القرينه في بعض الأخبار، كما في روايه الكلبي السّابه (٨).

١- الوسائل ٦: ٢٣٦، الباب ٧ من أبواب زكاه الفطره، الحديث الأوّل، نقلا بالمعنى.

٢- التحرير ١: ٦٢.

٣- أى نسبه الحاكي إلى الغفله، و هو المحدث البحرانيّ قدّس سرّه في الحدائق ١: ٢٥٤.

٤- الوسائل ١: ١٢٤، الباب ١١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

٥- الحدائق ١: ٢٥٥.

٦- بل احتمله الشهيد الثاني قدّس سرّه في روض الجنان: ١٤٠. و ما وجدناه في «الحبل المتين» (١٠٧) خلاف ذلك، و لعلّ

السهو من النَّسَاح.

٧- الوسائل ١٦: ٣٧٦، الباب ٤٤ من أبواب الأَطْعَمَةِ الْمُحَرَّمَةِ، الحديث ٣، وفيه: وقع فيها وقية دم.

٨- الوسائل ١: ١٤٧، الباب ٢ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

ص: ١٨٤

الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا فِي الْحَدَائِقِ (١).

و يَضَعُفُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْمُرْسَلَ غَيْرَ الْمَخَاطَبِ، مَعَ أَنَّ مَلَاظِمَهُ عَرَفَ السَّائِلَ لَهَا وَجِهَ إِذَا ذَكَرَ اللَّفْظَ فِي السُّؤَالِ فِإِعَادَهُ الْإِمَامَ عَلَيْهِ السَّلَامَ فِي الْجَوَابِ، لَا- مَا إِذَا لَمْ يَذْكَرْ إِلَّا فِي كَلَامِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامَ. وَ أَمَّا إِرَادَةُ الْعِرَاقِيِّ فِي بَعْضِ الْإِطْلَاقَاتِ- فَمَعَ أَنَّ الرَّوَايَةَ فِيهِ عِرَاقِيٌّ- مَعَارِضُهُ بِالْمِثْلِ بَلْ أَقْوَى، فَفِي صَحِيحِهِ زَرَارَةُ: «إِنَّ الْوَضُوءَ بِمَدٍّ، وَالْمَدَّ رَطْلٌ وَ نِصْفٌ، وَالصَّاعُ سِتَّةَ أَرْطَالٍ» (٢) مَعَ أَنَّ زَرَارَةَ لَمْ يَكُنْ مَدْتِيًّا.

و أَضْعَفُ مِمَّا ذَكَرَ: التَّمَسُّكُ- بَعْدَ تَسْلِيمِ تَكَافُؤِ الْإِحْتِمَالِ- بِأَصْلِ الطَّهَارَةِ، وَ عَمُومِ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ طَهُورًا لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ» (٣) فَإِنَّ الْأَصْلَ مَدْفُوعٌ بِمَا ثَبَتَ مِنْ عَلَيْهِ الْكَرْبِيَّةَ لِعَدَمِ الْإِنْفِعَالِ الدَّالِّهِ عَلَى أَنَّ الْمَلَاقَاهُ بِنَفْسِهَا مُقْتَضِيَةٌ لِلْإِنْفِعَالِ، وَ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا لِمَانِعٍ، وَ الْمَانِعُ مَدْفُوعٌ بِالْأَصْلِ.

و أَمَّا الْعَمُومُ- فَبَعْدَ تَسْلِيمِ الرَّوَايَةِ وَ الْإِغْمَاضِ عَنِ الطَّعْنِ عَلَيْهَا، لِعَدَمِ وَرُودِهَا فِي أَصُولِ أَصْحَابِنَا- فَهُوَ لِأَجْلِ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَدْرَ كَرٍّ لَمْ يَنْجَسْهُ شَيْءٌ» (٤) الدَّالِّهِ عَلَى عَلَيْهِ الْكَرْبِيَّةَ لِعَدَمِ التَّنْجِيسِ مُقَيَّدًا بِالْكَرِّ، وَ أَنَّ كَوْنَهُ «لَا يَنْجَسْهُ شَيْءٌ» إِنَّمَا هُوَ بِإِعْتِبَارِ كَرِّيَّتِهِ، فَتَكُونُ الْكَرْبِيَّةُ قِيدًا لِلْمَوْضُوعِ وَ هُوَ «الْمَاءُ الَّذِي لَا يَنْجَسْهُ شَيْءٌ» فَكُلُّ مَا شَكَّ فِي

١- الحدائق ١: ٢٥٨.

٢- الوسائل ١: ٣٣٨، الباب ٥٠ من أبواب الوضوء، الحديث الأول، وفيه: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ بمدٍّ و يغتسل بصاع، و المدّ: رطل و نصف ..

٣- الوسائل ١: ١٠١، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.

٤- الوسائل ١: ١١٧ و ١١٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ و ٢ و ٦.

ص: ١٨٥

كَرْبِيَّتِهِ فَلَا يَجُوزُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِعَدَمِ التَّنْجِيسِ بِمُقْتَضَى الْعَمُومِ، لِأَنَّهُ شَكٌّ فِي مَوْضُوعِ الْعَامِّ، لَا فِيمَا خَرَجَ مِنْهُ، فَافْهَمِ.

وَ قَدْ نَبَّهَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي رَدِّ الْأَصْلِ، شَيْخُنَا فِي تَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ- فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي كَرْبِيَّةِ الْمَاءِ- حَيْثُ حُكِمَ بِالنَّجَاسَةِ وَ رَدِّ أَصَالِهِ الطَّهَارَةَ بِأَنَّ الْمَلَاقَاهُ سَبَبٌ فِي التَّنْجِيسِ، ثُمَّ ذَكَرَ (١) أَنَّ هَذَا هُوَ الشَّائِعُ بَيْنَ الْفُقَهَاءِ (٢).

وَ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي الْحَدَائِقِ بِمَنْعِ كَوْنِ الْمَلَاقَاهُ مُقْتَضِيَةً لِلتَّنْجِيسِ، بَلْ هِيَ مَعَ الْقَلَّةِ، وَ هِيَ غَيْرُ مُتَحَقِّقَةٍ (٣).

و فيه: أنَّ القلّه لم تذكر في الأدلّه عنوانا للانفعال، و إنّما المذكور فيها:

«أنّ الماء الّذى يدخله الحمامه و الدجاجه الواطيه للعدره لا يجوز استعماله إلّا أن يكون كترًا من ماء» (٤) و «أنّ الماء الّذى لاقاه الكلب لا يستعمل إلّا أن يكون حوضا كبيرا» (٥) و «أنّ الماء إذا لم يكن كترًا ينجس بالنجاسه» (٦) و معلوم: أنّ مقتضى هذه العمومات النجاسه إلى أن يثبت كون المشكوك فيه خارجا عنها و إلّا اقتصر على المتيقّن.

نعم، قد يتوهم أنّ مقتضى الثالث كون عدم الكترية شرطًا في الانفعال، لكن يمكن إحرازه بالأصل، فإنّ الأصل عدم تحقّق مناط الاعتصام فيما كان

١- في الحدائق: ثمّ ذكر ما يدلّ .. إلخ. و هذا هو الصحيح، كما يظهر بالمراجعه إلى تمهيد القواعد.

٢- تمهيد القواعد (المطبوعه في آخر الذكرى): ٤٠.

٣- الحدائق ١: ٢٥٩.

٤- الوسائل ١: ١١٥، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٣، نقلًا بالمضمون.

٥- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣، نقلًا بالمضمون.

٦- هذا مضمون روايات وردت في الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، من الوسائل ١: ١١٢.

ص: ١٨٦

ألفا و مائتين بالعراقي، و قد تبّه على ما ذكرنا في ردّ العموم شيخنا في المعالم بأنّ الأخبار الدالّه على اعتبار الكترية اقتضت كونها شرطًا لعدم الانفعال، فما لم يدلّ دليل شرعيّ على حصول الشرط يجب الحكم بالانفعال، ثمّ قال:

و بهذا يظهر ضعف احتجاجهم بالأصل على الوجه الّذى قرّروه (١).

و تنظر فيه في الحدائق: بأنّ شرطيه الكترية لا تقتضى الحكم بالانفعال مع عدم العلم بالشرط، لأنّ المشروط عدم عند عدم الشرط في الواقع لا عند عدم العلم به، مع أنّه معارض بدلاله الأخبار المذكوره على أنّ القلّه شرط في الانفعال، فما لم يدلّ دليل على حصول الشرط يجب الحكم بعدم الانفعال (٢) انتهى.

و لا يخفى أنّ مقصود صاحب المعالم عدم جواز التمسّك بعمومات الطهاره و أنّ اللازم التمسّك بعموم النجاسه و أنّ عدم الدليل على كون الأقلّ كترًا يكفي في الرجوع إلى العموم.

(أو ما كان كلّ (٣) من طوله و عمقه و عرضه ثلاثة أشبار و نصفًا (٤)) على المشهور، و في الغنيه الإجماع عليه (٥). و يدلّ عليه روايه الحسن بن صالح الثوري عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا كان الماء في الركيّ كترًا لم ينجسه شيء. قلت: و كم الكتر؟ قال: ثلاثة أشبار و نصف عمقها في ثلاثة أشبار و نصف عرضها» (٦).

٢- الحدائق ١: ٢٥٩.

٣- فى الشرائع: كل واحد.

٤- كذا فى الشرائع، و فى النسخ: نصف.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٩.

٦- الوسائل ١: ١١٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.

ص: ١٨٧

و الظاهر: أنّ المراد من العرض هو سطحه المشتمل على الطول و العرض، كما سيأتى فى الصحيحه المحدّده للكّر بالذراع و الشبر (١) مع أنّ الطول لو كان أنقص من ثلاثه و نصف لم يسمّ الأزيد عرضاً، فلا أقلّ من وجوب كونه مساوياً له، فالعرض هنا مثل قوله تعالى عَرَضُهَا كَعَرَضِ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ (٢).

نعم، يدخل - على هذا- السطح المستدير البالغ ثلاثه أشبار و نصفاً، مع أنّه ليس كراً إجماعاً. و يمكن إخراجها بأنّ الظاهر من الروايه كون مجموع الثلاثه و نصف من العمق ثابتاً فى تمام سطح الكّر لا- فى خطّ منه، فيخرج الدائره، و يمكن إخراجها بالإجماع، فهو من باب تقييد المطلق. و هذا الإيراد وارد فى جميع الروايات.

و يمكن الاستدلال عليه بروايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام:

«إذا كان الماء ثلاثه أشبار و نصفاً فى مثله ثلاثه أشبار و نصف فى عمقه من الأرض، فذلك الكّر» (٣).

و يمكن تقريب دلالتها نظير ما تقدّم فى الروايه السابقه: من أنّ معنى كون الماء ثلاثه أشبار و نصف كون سطحه المشتمل على الطول و العرض بهذا المقدار، و يكون «فى عمقه» صفه لثلاثه أشبار و نصف، و هى تدلّ على مثله يعنى إذا كان سطحه ثلاثه أشبار و نصف فى ثلاثه أشبار و نصف ثابتة فى عمقه. و يعضد ما ذكرنا سقوط «مثله» فى بعض نسخ المنتهى (٤) و المحكّى عن

١- الوسائل ١: ١٢١، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٢- الحديد: ٢١.

٣- الوسائل ١: ١٢٢، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٤- كما فى الطبعة الحجرية من المنتهى ١: ٧.

ص: ١٨٨

نسخه مقروءه على المجلسى مصحّحه (١).

و دلالة الروايتين و إن لم يخل عن تكلف، إلّا أنّهما نصّان فى زياده النصف على الثلاثه، فيرجحان على روايه إسماعيل بن جابر: إنّ الكّر «ثلاثه أشبار فى ثلاثه أشبار» (٢) لاحتمال سقوط «النصف» فيها و عدم احتمال زيادته فى الروايتين، و اعتضادهما

بالشهره و إجماع الغنيه، و إن طعن عليه في المعبر بوجود الخلاف (٣) لكن أيده في المنتهى بشذوذ قول القميين (٤). و هما أولى بالترجيح بهما من أقربيه هذه المساحه بما ورد من التحديد ب «القلتين» (٥) و «أكثر من راويه» (٦) و تقدير الكثر بقوله عليه السلام «نحو حبي هذا» (٧) و مما تقدّم من المختار في وزن الكثر، و تأيده بما أرسله الصدوق: من أنه ما كان ثلاثه أشبار طولاً في ثلاثه أشبار عرضاً في ثلاثه أشبار عمقاً (٨).

هذا كله مع مخالفه روايه إسماعيل للروايه عن عليّ بن جعفر عن أخيه عليهما السلام قال: «سألته عن جرّه ماء (٩) فيه ألف رطل وقع فيه أوقيه بول،

١- حكاها في الجواهر ١: ١٧٤.

٢- الوسائل ١: ١١٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٣- المعبر ١: ٤٦.

٤- لم نجد التصريح به في المنتهى، إلّا أنّه بعد ذكر روايه إسماعيل بن جابر قال: «و هي مدفوعه بمخالفه الأصحاب لها إلّا ابن بابويه» و العبارة مشعره بالشذوذ.

٥- الوسائل ١: ١٢٣، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.

٦- الوسائل ١: ١٠٤، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.

٧- الوسائل ١: ١٢٣، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٨- أمالي الصدوق: ٥١٤، و عنه في الوسائل ١: ١٢٢، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٩- في كتاب مسائل عليّ بن جعفر (١٩٧-٤٢٠): عن حبّ ماء.

ص: ١٨٩

هل يصلح شربه أو الوضوء منه؟ قال: لا يصلح» (١).

فإنّ ألف رطل - على ما اعتبر بعضهم (٢) شبرا [في شبر] من الماء فوجده ألفين و ثلاثمائة و ثلاثه و أربعين مثقالاً (٣) - يقرب من ثلاثين (٤) شبرا، فلا معنى للحكم بانفعاله. و احتمال نقصانه عن سبعة و عشرين شبرا لثقل الماء بعيد في الخارج و في مورد الروايه، و مع فرض التكافؤ فالمرجع إلى عموم أدلّه النجاسه - كما تقدّم - خلافاً لمن عرفت.

و هنا روايه صحيحه أخرى ذكر في المدارك أنّها أصحّ (٥) روايه عشر عليها في المقام (٦) و هي صحيحه إسماعيل بن جابر في الماء العذّي لا- ينجسه شيء، قال عليه السلام: «ذراعان عمقه في ذراع و شبر سعته» (٧) و الذراع قدمان كما يظهر من باب المواقيت (٨) و المراد ب «سعته» سطحه المشتمل على الطول و العرض فيصير مكسّره ستّه و ثلاثين، و احتمال في المعبر العمل بها (٩). لكن

١- أثبتنا متن الروايه من الوسائل ١: ١١٦، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٦ و العبارة في النسخ هكذا: عن أخيه عليه السلام في جرّه فيها ألف رطل من الماء، فوقع فيه أوقيه من دم، هل يصلح شربه؟ فإنّ ألف رطل ..

٢- نقله الفاضل النراقي قدس سره عن بعض المتأخرين. و كتب فوقه: «الظاهر أنه السيد الداماد» انظر المستند ١: ١٣.

٣- في المستند: صيرفيًا.

٤- كذا هنا، لكن يأتي في الصفحة: ١٩١: أن بعضا اعتبره فوجد الوزن قريبا من ستة و ثلاثين شبرا.

٥- في المدارك: و أوضح ممّا وقفت عليه.

٦- المدارك ١: ٥١.

٧- الوسائل ١: ١٢١، الباب ١٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٨- الوسائل ٣: ١٠٢، الباب ٨ من أبواب المواقيت.

٩- المعتبر ١: ٤٦.

ص: ١٩٠

ذكر في المنتهى أنه لم يقل أحد بهذا المقدار، و استجود حمل الشيخ قدس سره لها على ما إذا بلغ الحد بالأرطال (١). و يؤيده ما عن المحدث الأسترآبادي: من أننا اعتبرنا الكثر بالوزن فوجدناه قريبا من هذا المقدار (٢). و المعروف من صاحب المدارك استشكله في العمل بالصحيح إذا خالف عمل الأصحاب (٣).

و هنا أقوال آخر ضعيفه:

أحدها: قول الإسكافي بما بلغ مكثيره مائه شبر (٤). و ما أبعد ما بينه و بين قوله في الوزن بالأرطال العراقي أو ما بلغ قلتين! و الثاني: قول الراوندي و هو ما بلغ أبعاده إلى عشره و نصف من غير تكثير (٥). و لم نجد ما يمكن الاستدلال به له. و استدلل له شارح الروضة بروايه أبي بصير المتقدمه بجعل «في» بمعنى «مع» فلا يعتبر الضرب (٦). و فيه ما لا يخفى.

ثم إن لازم هذا القول اختلاف أفراد الكثر، و أقل فروضها- كما في الروض (٧)- ما كان طوله عشره أشبار و نصف مع كون كل من عرضه و عمقه شبرا. و ذكر بعضهم في أبعاد فروضه ما كان عمقه تسعه أشبار و عرضه نصف شبر و طوله شبرا (٨).

و ما في الروض أولى، لأن ظاهر المنقول عن الراوندي هو اعتبار

١- المنتهى ١: ٣٨.

٢- قاله في تعليقاته على شرح المدارك، كما في الحدائق ١: ٢٧٦.

٣- لم نقف عليه.

٤- نقل عنهما في المختلف ١: ١٨٣، ١٨٤.

٥- نقل عنهما في المختلف ١: ١٨٣، ١٨٤.

٦- المناهج السويه (مخطوط): ٣٧.

٧- روض الجنان: ١٤٠، و فيه: و أبعاد فروضها.

٨- الجواهر ١: ١٧٩، باختلاف في التعبير.

الشبر المكعب، و لهذا لم يذكره مخالفاً للمشهور في أصل التحديد ثلاثه و نصف، و إنّما ذكره في المنتهى في فروع هذا التحديد (١) و أنّ المشهور يعتبرون في الأبعاد الضرب و إن انكسر، و لا يعتبره قطب الدين قدّس سرّه.

و الثالث: المحكيّ عن ابن طاوس قدّس سرّه من التخيير بين هذه الروايات (٢). فإن أراد الظاهريّ فله وجه. و إن أراد الواقعيّ و حمل الزائد على استحباب فلا يعرف له وجه. كما لم يعرف وجه لتقدير الكثر على المشهور بالوزن و المساحة مع كونه بالوزن أقلّ دائماً، فإنّ تصحيح التحديد بأحد الأمرين من الأقلّ و الأكثر مشكل جدّاً. نعم، لو تفاوت الحدان بحسب اختلاف المياه ثقلاً و خفّه - كما قيل: إنّّه قد يقرب التفاوت إلى قريب العشر (٣) - كان له وجه، لكن يعارضه أنّ الشبر في السابق كان أزيد لطول أبدان السابقين و أعضائهم.

و بالجملة: فالظاهر أنّه لا ينبغي الارتباب في كون الكثر بحسب المساحة أزيد، و قد تقدّم أنّ بعضاً اعتبره فوجد الوزن قريباً من ستّه و ثلاثين شبراً (٤) و إذا اعتبر أشبار السابقين يصير أقلّ من ذلك. و لم أجد من دفع الإشكال.

نعم، دفعه بعض (٥) بوجه أشكل، و هو منع علم الإمام عليه السلام بنقص الوزن دائماً عن المساحة، و لا غضاضة فيه، لأنّ علمهم ليس كعلم الخالق،

١- المنتهى ١: ٤١.

٢- حكاة عنه في الذكري: ٨.

٣- لم نقف عليه.

٤- تقدّم في الصفحة: ١٨٩.

٥- في هامش «ع»: صاحب الجواهر.

فقد يكون قدره بأذهانهم الشريفه و أجرى الله الحكم عليه (١) انتهى.

و فيه ما لا يخفى، فإنّ هذه يرجع إلى نسبة الغفلة في الأحكام الشرعيه بل الجهل المركّب إليهم! و تقرير الله سبحانه إيّاهم على هذا الخطأ؟! تعالى الله و تعالوا عن ذلك علواً كبيراً.

ثمّ إنّ هذا التحديد كغيره من التحديدات الشرعيه مبنّى على التحقيق دون التقريب، لأنّه مقتضى ظاهر اللفظ. نعم، قد يتسامح في إطلاق ألفاظ المقادير على ما نقص أو زاد إذا كان بحكم المعدوم بالنسبه إلى الحكم المتعلّق بذلك المقدار، و يتفاوت في أصل المسامحة و في مقدارها الأحكام، و حيث كانت الأحكام الشرعيه تابعه للحكم الخفيه لم يعلم جواز المسامحة في متعلقاتها، فهي أضيق دائره عن المقادير المتعلّقه للأحكام الطّيبه (٢).

١- الجواهر ١: ١٨٢.

٢- فى الشرائع: «و يستوى فى هذا الحكم مياه الغدران و الحياض و الأوانى، على الأظهر» و لم يتعرض المؤلف قدّس سرّه لشرح هذه العبارة.

ص: ١٩٣

القسم الثالث ماء البئر

إشارة

(و أمّا) القسم الثالث من المياه: فهو (ماء البئر) و هو ما لا يصحّ سلب البئر عنه عرفاً. و أوضحه فى غايه المراد بأنّه «مجمع ماء نابع من الأرض لا يتعدّها غالباً و لا يخرج عن مسماها عرفاً» (١) و لا يخلو هذا التعريف عن خدشات، فالأولى و كوله إلى العرف.

و الظاهر عدم صدق ماء البئر على ما يجرى إليها من العيون الجارية، و إن كان المجتمع يسمّى بئراً مطلقاً أو مع نبع ماء منه غير ما يجرى إليها، و حينئذ فيحتمل وجوب النرح منه و إن اتّصل بالجارى للإطلاقات.

و الأقرب عدم الحاجة إليه، لمنع شمول أدلّه انفعال البئر إلّا لمائه لو خلّى و طبعه لا إذا اتّصل بالجارى.

ثمّ لو فرض الشكّ فى صدق البئر على مجمع ماء- كما فى العيون

١- غايه المراد: ٦.

ص: ١٩٤

الراكده- فإن قلنا بنجاسه البئر مطلقاً، فالأقوى فيها الفرق بين الكرّ و القليل، إذ لا دليل على طهاره القليل منها، لعدم ثبوت كونها من الجارى، مع ما عرفت من التأمل فى اعتصام الجارى القليل لو لا الشهره و الإجماعات المدّعاء و شذوذ المخالف فى المسأله.

و أمّا روايه ابن بزيع المشتمله على التعليل بالمادّه (١) فهى إذا لم نقل بها (٢) فى موردها و هو البئر- لفرض القول بنجاستها- فكيف نتعدّى منه؟

و أمّا على القول بطهاره البئر مطلقاً فى الحكم بالطهاره هنا إشكال، لما عرفت من أنّ التعليل فيها يحتمل الرجوع إلى الجزء الأخير منها (٣) و هو ترتّب ذهاب التغير على النرح، و على تقدير الظهور فى الرجوع إلى فقره الأولى أو الثانيه أو كليهما فيعارضها ما دلّ على انفعال القليل (٤) فلا- بدّ من ارتكاب التخصيص فى تلك الأخبار أو مخالفه الظاهر فى الروايه، لا بعنوان تخصيصها بالكرّ حتّى يلغو التعليل بالمادّه، بل يصرف التعليل إلى الجزء الأخير. و أولويه التخصيص فى خصوص المقام ممنوعه، لقوّه العمومات و ضعف ظهور التعليل. و على فرض التكافؤ فيمكن الرجوع إلى مفهوم ما دلّ على اشتراط المادّه المشتمله على

الكرّ في اعتصام ماء الحمام (٥) بناء على ما تقدّم من أنّ ظاهر الجملة الشرطية عليه المادّة المشتملة على الكرّ للاعتصام فكما يتعدّى من منطوقه إلى كلّ ماء قليل متّصل بمادّته

١- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٢- كذا في «ع»، و في سائر النسخ: به.

٣- راجع الصفحه: ٩٧.

٤- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق.

٥- الوسائل ١: ١١١، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

ص: ١٩٥

المشتملة على الكرّ، كذلك يتعدّى من مفهومه إلى كلّ ماء قليل انتفت فيه تلك العلّه.

و توهم أنّ النسبه بينهما عموم من وجه فيتعارضان في ما إذا كان للماء القليل مادّه غير كرّ، مدفوع بأنّ مادّه الاجتماع غير قابله للخروج عن المفهوم، وإلّا لغا اعتبار الكرّيه في المادّه و كانت العلّه نفس المادّه.

نعم، يمكن أن يقال: إنّّه لو علم كون مادّه العين الراكده كرّا و علم اتّصالها بها حين الملاقاه لم ينفعل، لمنطوق العلّه في ماء الحمام، فإنّه يتعدّى إلى غيره- كما عرفت أدلّته المخصّصه لأدلّه انفعال الماء القليل (١)- و يبقى تعليل الصحيحه مؤيّدًا كعمومات الطهاره.

و في تطهّرها بالترح المزيل لو انفعل بالتغيّر وجه، إمّا لرجوع التعليل في الصحيحه إلى فقره الثانيه فقط أو مع الاولى، و إمّا لأنّ المادّه إذا فرضت كرّا فاخرج منها بسبب نرح بعض الماء مقدار مزيل للتغير فقد زال تغيّره بماء معتصم فيطهر، كما عرفت سابقا (٢).

و كيف كان: (فإنّه ينجس) ماء البئر كغيره (بتغيّره بالنجاسه إجماعا) نصّا و فتوى (و هل ينجس بالملاقاه) و لو كان كثيرا؟

كما قال أكثر القدماء، كالصدوقين (٣) و المشايخ الثلاثة (٤) و أتباعهم (٥)

١- انظر الصفحه: ١٠٠-١٠١.

٢- انظر الصفحه: ١٤٥-١٤٦.

٣- الصدوق في الأمالي: ٥١٤، و حكاه عن رساله والده إليه في المصاييح (مخطوط): ١٢٣.

٤- المفيد في المقنعه: ٦٤، و السيّد المرتضى في الانتصار: ١١ و الشيخ الطوسي في النهايه: ٦.

٥- مثل السيد ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٩، و سلار في المراسم: ٣٤.

ص: ١٩٦

و الحلّي (١) و ابن سعيد (٢) و المحقق (٣) و الفاضل في بعض كتبه (٤) و الشهيدين (٥) بل عن الأمامي: أنه من دين الإماميه (٦) و عن الانتصار (٧) و الغنيه (٨) و ظاهر التهذيبين (٩) و مصرّيات المحقق (١٠): الإجماع، و في السرائر: نفى الخلاف فيه (١١) و في شرح الجمل: الإجماع (١٢) و عن كاشف الرموز: أن عليه فتوى الفقهاء من زمن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سَلَّمَ إلى يومنا هذا (١٣) و في الروضه:

كاد يكون إجماعاً (١٤).

أو لا ينجس و لو كان قليلاً؟ كما عن العماني (١٥) و ابن الغضائري (١٦)

- ١- السرائر ١: ٦١ و ٦٩.
- ٢- الجامع للشرائع: ١٩.
- ٣- المعتمد ١: ٥٤.
- ٤- تلخيص المرام (مخطوط): ٩، و فيه: «و ينجس القليل من الأوّل و البئر على رأي».
- ٥- الروضه البهيه ١: ٢٥٧ و ٢٥٨.
- ٦- أمالي الصدوق: ٥١٤.
- ٧- الانتصار: ١١، قال: «و ممّا انفردت به الإماميه القول بأنّ ماء البئر ينجس».
- ٨- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٩.
- ٩- التهذيب ١: ٢٤٠ و الاستبصار ١: ٣٢، لكن لم يصرّح فيه بالإجماع و عدم الخلاف.
- ١٠- المسائل المصريه (الرسائل التسع): ٢٢٥. و ليس فيها التصريح بالإجماع، بل قال: و يؤيّد نجاسه البئر نقل الفريقين من الجمهور و الإماميه الفتوى عن السلف بوجوب نزع البئر النابعه.
- ١١- السرائر ١: ٦١ و ٦٩.
- ١٢- شرح جمل العلم و العمل: ٥٦.
- ١٣- كشف الرموز ١: ٤٩.
- ١٤- الروضه البهيه ١: ٢٥٨.
- ١٥- كما في المختلف ١: ١٨٧.
- ١٦- كما في المدارك ١: ٥٤.

ص: ١٩٧

و الشيخ في التهذيبين (١) و العلّامه في أكثر كتبه (٢) و شيخه مفيد الدين محمّد بن محمّد بن الجهم (٣) و ولده (٤) و صاحب التنقيح (٥) و الموجز (٦) و جامع المقاصد (٧) و المحقق الميسي (٨) و الشهيد الثاني على ما صحّ عن رسالته المصنّفه في المسأله (٩) و جمهور المتأخّرين عنه.

أو يفرق بين القليل و الكثير؟ كما عن البصرويّ (١٠) و حكاه في المنتقى عن جماعه (١١). قيل: و هو لازم للعلّامه (١٢)-

المفصل في الجارى بين القليل و الكثير- و فى الملازمه نظر. لكن لا يبعد استظهاره منه فى المنتهى (١٣).

ثم المحقق مع ما حكى عن مصرياته من الإجماع على الحكم بالنجاسه قال هنا: (فيه تردد، و) إن كان (الأظهر التنجيس) لما ذكر فى المعتبر من النقل المستفيض عن الصحابه بإيجاب النرح و أنه كان معلوما منهم و إن اختلفوا فى مقدار النرح (١٤) و الأخبار المتواتره الداله على

- ١- التهذيب ١: ٢٣٢، و لم نعرث فى الاستبصار على كلام يستفاد منه ذلك.
- ٢- بل فى جميع كتبه، عدا التلخيص.
- ٣- كما فى روض الجنان: ١٤٤.
- ٤- إيضاح الفوائد ١: ١٧.
- ٥- التنقيح ١: ٤٤.
- ٦- الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٦.
- ٧- جامع المقاصد ١: ١٢١.
- ٨- كما فى مفتاح الكرامه ١: ٧٩.
- ٩- كما فى المصاييح (مخطوط): ١٢٩.
- ١٠- كما فى الذكري: ٩.
- ١١- لم نجد الحكايه فى المنتقى.
- ١٢- المدارك ١: ٥٥.
- ١٣- المنتهى ١: ٢٨، قوله: الأقرب اشتراط الكريه لانفعال الناقص عنها مطلقا.
- ١٤- المعتبر ١: ٥٥.

ص: ١٩٨

وجوبه (١).

و ربما استدلل أيضا بالإجماعات المنقوله (٢) المعترضه بالشهره العظيمه.

و يردّ تواتر الأخبار و النقل بالنرح- بعد تسليم دلالتها على النجاسه- حمل ذلك على الاستحباب، لما سيأتى من الأمارات، و أمّا الإجماع و الشهره فموهونان بما عرفت من الخلاف من كثير من العلماء.

و ربما استدلل أيضا ببعض الأخبار الظاهره فى النجاسه، مثل صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع قال: «كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر تكون فى المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شىء من عذره كالبعره و نحوها، ما الذى يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاه؟ فكتب فيها عليه السلام فى كتابى: ينرح منها دلاء» (٣).

و فيه: أنّ دلالتها ليس إلّا من باب التقرير، بضميمه أصاله عدم الخوف في الردع بالكتابه، و هو معارض بظهور قوله: «ينزح دلاء» في كفايه نزح مطلق الدلاء للدم و البول و العذره، فيتعيّن حمل الجمله الخبريه على الاستحباب، فيكون نزح مقدار من الدلاء مستحبًا لكلّ واحد و إن كان الأفضل ما ورد من المقدار المعين لكلّ واحد، إذ لو حمل على الوجوب لم يجز حمله على ظاهره من التخيير بين الدلاء في النجاسات المذكوره إجماعاً، فلا بدّ إمّا من التزام إجمال الروايه و أنّ المقصود بيان إيجاب أصل النزح بمقدار من الدلاء و أنّ النزح طريق تطهير البئر و تفصيله موكول ببيان

١- الوسائل ١: ١٣١-١٤٣، الأبواب ١٥ إلى ٢٢ من أبواب الماء المطلق.

٢- تقدّم نقلها في الصفحه: ١٩٥-١٩٦.

٣- الوسائل ١: ١٣٠، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢١.

ص: ١٩٩

ما يجب في كلّ واحد من النجاسات إلى مقام آخر، و إمّا من التزام نصب القرينه لإرادته العدد الخاصّ من لفظ الدلاء بالنسبه إلى كلّ من النجاسات المسئول عنها، و شىء من الأمرين المخالفين لظاهر الروايه- بل صريحها- لا يلتزمه أحد لأجل أصاله عدم ردع الإمام عليه السلام بل الظاهر أنّ السائل بعد ملاحظته لكلام الإمام عليه السلام لم يشكّ في أنّه ردعه بهذا الكلام عن اعتقاده. هذا، مضافاً إلى أنّ ابن بزيع روى الروايه الآتية (١) التي هي أظهر من هذه الروايه في عدم انفعال البئر.

و بصحيحه (٢) عليّ بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام «عن البئر يقع فيها الحمامه أو الدجاجه أو الفأره أو الكلب أو الهرة؟ فقال: يجزيك أن تنزح منها دلاء، فإنّ ذلك يطهرها إن شاء الله تعالى» (٣).

و هذه أظهر دلالة من الاولى، لوقوع التطهير في كلام الإمام عليه السلام، إلّا أنّ الأمر بنزح الدلاء أظهر هنا في الاستحباب من حيث كونه أظهر في مقام البيان، فيبعد جدّاً حملها على بيان نوع المطهر و إحاله تفصيل كلّ واحد من النجاسات المذكوره إلى مقام آخر، فالأولى حمل لفظ «التطهير» هنا على إرادته إزاله القذاره و النفرة الحاصله من وقوع تلك الأشياء.

و بصحيحه (٤) ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوا و لا شيئاً تغترف به فتيّم بالصعيد، فإنّ ربّ الماء

١- الآتية في الصفحه: ٢٠٢.

٢- في «ع»: مصحّحه.

٣- الوسائل ١: ١٣٤، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٤- في «ع»: مصحّحه.

ص: ٢٠٠

ربّ الصعيد، و لا تقع في البئر و لا تفسد على القوم ماءهم» (١).

و فيه: أن الاستدلال بها مبنّى على فرض بدن الجنب نجسا، و لا- شكّ في أنّ وقوعه في البئر ينجس البئر فلا يرفع الحدث بل يزيد الخبث و يحتاج بالأخره إلى التيمّم، فليس محذور الوقوع في البئر راجعا إلى ما يضرّ بالقوم- كما هو ظاهر الروايه- بل هو لغو صرف و زياده في نجاسه بدنه، فالتعليل بهذا أولى بل متعيّن، حيث إنّ محذور فساد الماء يرتفع بنزح دلاء منه، فلا دلالة في الروايه على المطلوب، و يكون النهى عن إفساد الماء لأجل استقذار القوم ذلك، أو لإثاره الوحل من البئر، أو لصيرورته مستعملا في الحدث الأكبر، فالإنصاف أنّ هذه الصحيحه أظهر في عدم الانفعال.

و العجب ممّن حكى عنه في المنتقى (٢) مساواه ظهور هذه الصحيحه في الدلالة على الانفعال لصحيحه ابن بزيع الآتية (٣) الدالّه على عدم الانفعال و موثقه عمّار الوارده في وقوع الكلب و الفأره و الخنزير، قال: «ينزف كلّها، فان غلب الماء ينزف يوما إلى الليل ثمّ يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينزفون يوما إلى الليل و قد طهرت» (٤).

و فيه: أنّ نزح الكلّ للأشياء المذكوره لعلّه خلاف الإجماع، و لذا حمّله الشيخ على صورته التغيّر (٥).

١- الوسائل ١: ١٣٠، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢٢.

٢- منتقى الجمان ١: ٥٨.

٣- يأتي في الصفحه: ٢٠٢.

٤- الوسائل ١: ١٤٣، الباب ٢٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل، مع اختلاف يسير.

٥- التهذيب ١: ٢٤٢، ذيل الحديث ٦٩٩.

ص: ٢٠١

و بحسنه (١) الفضلاء- بابن هاشم- «قالوا: قلنا له عليه السلام: بئر يتوضّأ منها يجرى البول قريبا منها أ ينجسها؟ قال: فقال: إن كانت البئر في أعلى الوادى يجرى فيه البول من تحتها و كان بينهما قدر ثلاثه أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس شىء من ذلك، و إن كان أقلّ من ذلك نجسها، قال: و إن كانت البئر في أسفل الوادى و يمرّ الماء عليها و كان بينه و بين البئر تسعة أذرع لم ينجسها، و ما كان أقلّ من ذلك فلا يتوضّأ منه. [قال زراره:] فقلت له:

فإن كان مجرى البول يلصقها و كان لا يلبث على الأرض؟ فقال: ما لم يكن له قرار فلا بأس، و إن استقرّ منه قليل فإنّه لا يثقب الأرض و لا قعر له حتّى يبلغ البئر و ليس على البئر منه بأس، فيتوضّأ منه، إنّما ذلك إذا استنقع كلّ» (٢).

و الإنصاف: أنّ هذه الحسنه و إن لم تحمل على ظاهرها من حيث عدم انفعال البئر بمجرد قرب المبال منها، إلّا أنّها ظاهره في الانفعال عند العلم بوصول البول إليها.

و نحوها في الظهور قوله عليه السلام في روايه ابن مسكان عن أبى بصير:

«و كلّ شىء يقع في البئر ليس له دم مثل العقرب و الخنافس و أشباه ذلك فلا بأس» (٣) لكنّها كالروايات الأربع المتقدمه- على فرض تسليم ظهورها في الانفعال- و جميع أخبار النزح- مع الإغماض عن ظهورها في الاستحباب و تسليم دلالة وجوب

١- فى «ع»: حسنه.

٢- الوسائل ١: ١٤٤، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول، باختلاف يسير.

٣- الوسائل ١: ١٣٦، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١.

ص: ٢٠٢

و غيرها التى هى أقوى دلالة من تلك الأخبار.

ففى صحيحه محمّد بن إسماعيل بن بزيع: «ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزح منه حتى يذهب الريح و يطيب طعمه» (١) و دلالتها واضحة. و لا يلتفت إلى ما ذكر لها فى المعتبر (٢) و غيره من التأويل.

و صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «عن بئر ماء وقع فيه زنبيل من عذره يابسه أو رطبه أو زنبيل من سرقين، أ يصلح الوضوء منها؟

قال: لا بأس» (٣).

و صحيحه معاوية بن عمّار: «لا يغسل الثوب و لا تعاد الصلاة ممّا يقع فى البئر إلا أن ينتن» (٤).

و صحيحته الأخرى: «فى الفأره تقع فى البئر فيتوضأ الرجل منها و يصلّى و هو لا يعلم، أ يعيد الصلاة و يغسل ثوبه؟ فقال: لا يعيد الصلاة و لا يغسل ثوبه» (٥). و بمعناها موثقه أبان و روايه جعفر بن بشير عن أبى عيينه (٦).

و صحيحه محمّد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: فى «البئر يقع فيها الميتة؟ فقال: إن كان لها ريح نزح منها عشرون دلوا» (٧) بناء على أنّ النزح لزوال الريح غالباً بالعشرين أو للاستحباب إن لم يرجع الضمير إلى البئر.

١- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٢- المعتبر ١: ٥٦.

٣- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.

٤- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠.

٥- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٩.

٦- الوسائل ١: ١٢٨، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١ و ١٣.

٧- الوسائل ١: ١٤٢، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

ص: ٢٠٣

و صحیحہ زرارہ: «عن الجبل من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس» (١) بناء على أن البئر لا ينفك غالباً عن ملاقاته الجبل، و إن أمكن أن يقال: إن ماء الدلو لا ينفك أيضاً عن ملاقاته ما يتقاطر من الجبل، لكنّه لا يقدح في المطلوب، كما لا يخفى.

و نحوها أو دونها في الظهور روايه زرارہ: في «جلد الخنزير يجعل دلوا يستقى به الماء؟ قال: لا بأس» (٢) بناء على أنّ محلّ البيان و إن كان هو نفى البأس عن استعمال جلد الخنزير و استعمال الماء النجس الّذى يستقى به، إلّا أنّه لو انفعّل البئر كان ينبغى التنبيه على ذلك لئلاّ يستعمل البئر بعد ذلك قبل النزع.

و نحوهما مرسله عليّ بن حديد عن بعض أصحابنا «قال: كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في طريق مكّه فصرنا إلى بئر فاستقى غلام أبي عبد الله عليه السلام دلوا فخرج فيه فأرتان، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أرقه. و استقى آخر فخرج فيه فأره، فقال عليه السلام: أرقه. فاستقى الثالث فلم يخرج فيه شيء، فقال عليه السلام: صبّه في الإناء، فصبّه» (٣).

و روايه محمّد بن القاسم عن أبي الحسن عليه السلام: «في البئر يكون بينها و بين الكنيف خمس أذرع أو أقلّ أو أكثر يتوضأ منها؟ قال: ليس يكره من قرب و لا بعد، يتوضأ منها و يغتسل ما لم يتغير الماء» (٤).

١- الوسائل ١: ١٢٥، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٢- الوسائل ١: ١٢٩، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٦.

٣- الوسائل ١: ١٢٨، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٤.

٤- الوسائل ١: ١٢٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

ص: ٢٠٤

و أرسل الصدوق، [عن مسعده] (١) عن الصادق عليه السلام «أنّه كان في المدينة بئر وسط مزبله، فكانت الريح تهبّ و تلقى فيها القدر، و كان النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم يتوضأ منها» (٢).

و موثقه أبي بصير: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بئر يستقى منها و يتوضأ به، و غسل به الثياب و عجن به ثمّ علم أنّه كان فيها ميّت؟ قال:

لا بأس لا يغسل منه الثوب و لا تعاد منه الصلاه» (٣).

و موثقه أبي أسامه، قال: «إذا وقع في البئر الطير و الدجاجه و الفأره فانزح منها سبع دلاء. قلنا: فما تقول في صلاتنا و وضوئنا و ما أصاب ثيابنا؟ قال: لا بأس به» (٤).

و «عن البئر يقع فيها زنبيل عذره يابسه أو رطبه؟ قال: لا بأس إذا كان فيها ماء كثير» (٥) فإنّ الكثره العرفيه غير معتبره في الماء إجماعاً، فهي للتحفّظ عن التغيّر و لم يثبت الحقيقه الشرعيه في لفظ «الكثير» حتّى يكون الروايه دليلاً للقول باعتبار الكثره في

فهذه أخبار اثنا عشر بين صريح في المطلوب و ظاهر فيه، و لو قدّرت معارضه ظواهرها بظواهر (٤) ما تقدّم من أخبار النجاسه كان الواجب على المصنف ترجيح هذه عليها.

١- لم يرد في الفقيه، و لا في الوسائل.

٢- الفقيه ١: ٢١، الحديث ٣٣. و الوسائل ١: ١٣٠، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، حديث ٢٠.

٣- الوسائل ١: ١٢٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٤- الوسائل ١: ١٢٨، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢.

٥- الوسائل ١: ٢٦، الباب ١٢٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٥.

٦- كذا في «٤»، و في سائر النسخ: لظواهر.

ص: ٢٠٥

هذا كلّ، مضافا إلى مخالفه أخبارنا للعامّه و موافقتها لعمومات طهاره الماء، و استلزام العمل بأخبارهم لطرح أخبار معتبره كثيره في مقام التعارض في مقدار الترح.

و أمّا الشهره و نقل الإجماع فموهونان بالاطّلاع على فساد المستند و مخالفه جماعه كثير من أهل التحقيق و التدقيق لهم.

ثمّ على فرض التكافؤ فالواجب الرجوع إلى العمومات و مع التّنزّل فإلى أصاله الطهاره.

هذا، مضافا إلى لزوم الحرج الشديد خصوصا في البلاد التي ينحصر مأوهم في البئر، و لذا قال كاشف الغطاء ما حاصله: إنّ من لاحظ ذلك لم يحتج إلى النظر في الأخبار عامّها و خاصّها (١).

و أمّا القول باعتبار الكزيه في البئر المنقول عن البصرويّ و محتمل أنّه لازم قول العلّامة قدّس سرّه في الجارى (٢) فوجهه عموم أدلّه انفعال القليل. و لا يعارضها عموم أدلّه طهاره البئر، لانصراف الإطلاق فيها إلى ما يبلغ الكرّ، لأنّه الغالب في الآبار، و لذا أمروا عليهم السلام أحيانا بنزح مائه دلو (٣) أو سبعين دلوا (٤) أو الكرّ (٥) من غير تقييد بكون الماء كثيرا، اعتمادا على الغالب.

و دعوى: أنّ العمومات مخصّيه به بما دلّ على طهاره البئر عند التغير بنزحها حتّى يزول التغير (٦) فلو لا اعتصام الماء لا نفعل ما يخرج منها بملاقاه المتغيّر،

١- كشف الغطاء: ١٩٣.

٢- تقدم عنهما في الصفحه: ١٩٧.

٣- الوسائل ١: ١٤٣، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٤- الوسائل ١: ١٤١، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٥- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٦- مثل روايتى ابن بزيع، انظر الوسائل ١: ١٢٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ و ٧، وغيرهما.

ص: ٢٠٦

مدفوعه باحتمال كون النرح مطهرا تعبديا على خلاف القاعده.

و خصوص روايه الحسن بن صالح الثورى المتقدمه فى الكر من قوله عليه السلام: «إذا كان الماء فى الركي كرا لم ينجسه شىء» (١). وقوله عليه السلام فى موثقه عمّار السابقيه فى أدله المختار: «لا بأس إذا كان الماء كثيرا» (٢). بحمله على الكثير الشرعى، لأنه أقرب من حمله على ما إذا لم يتغير. وقوله عليه السلام فى صحيحه ابن بزيع المتقدمه: «ماء البئر واسع لا يفسده شىء» (٣).

بناء على إبقاء الوسعه بمعناها الحقيقى و هى الكثره الفعلية و جعل القضية محموله على الغالب، كما يشعر به كونها توطئه و تمهيدا لعدم الإفساد. و إرادته الوسعه من حيث الحكم أو الوسعه من حيث الاستعداد لمكان المادّه، مرجوحه بالنسبه إلى حمل القضية على الغالب. و عن الفقه الرضوى: «و كلّ بئر عمقها ثلاثه أشبار و نصف فى مثلها فسيبيلها سبيل الجارى، إلّا أن يتغير لونها أو طعمها أو رائحتها» (٤).

و لو لا إعراض الأصحاب عن هذا القول أمكن المصير إليه.

و عن الجعفى: اعتبار الذراعين فى عدم انفعال الماء (٥) و لم نعث له على وجه.

ثمّ [على] المختار من طهاره البئر، فالمشهور بينهم استحباب النرح.

١- الوسائل ١: ١١٨، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٨.

٢- الوسائل ١: ١٢٨، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٥.

٣- الوسائل ١: ١٢٦، الباب ٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦ و ٧.

٤- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٩١.

٥- حكاه عنه فى الذكري: ٩.

ص: ٢٠٧

و ينسب إلى الشيخ قدّس سرّه فى التهذيب وجوب النرح تعبدًا (١) و تبعه العلّامة قدّس سرّه فى المنتهى (٢).

فإن أرادوا به الوجوب الشرطى لما يشترط فيه الطهاره من الشرب و الاستعمال فى المأكول و الطهاره به من الحديث و الخبث بمعنى عدم جواز هذه الأمور قبل النرح، فليس النجاسه إلّا ما منع استعماله فى هذه الأمور، فإذا تحقّق المنع عن هذه الأمور تحققت النجاسه و لزمها نجاسه الملاقى، فلا يرد أنّ الثمره تظهر فى عدم تنجس ملاقيه، فتأمل. و إن أرادوا الوجوب النفسى، ففى غايه البعد عن ظاهر الروايات.

ثم إن في الروايات قرائن كثيرة على الاستحباب:

منها: ما تقدم من الأمر بنزح دلاء لنجاسه واحده أو لنجاسات (٣) فإن إرادته الوجوب يوجب إرادته خلاف ظاهر اللفظ.

و منها: ورود أخبار متعارضه هنا، فإن الحمل على الوجوب يوجب طرح بعضها، بخلاف الحمل على الاستحباب.

(و طريق تطهيره) المتعارف المتفق عليه و إن كان مشاركا مع غيره من المياه النجسه في المطهر، كما أن غيره قد يشاركه في التطهير بالنزح إذا كان ذا مادّه ينبع بالنزح، كما في ظاهر صحيحه ابن بزيع المتقدمه (٤) و أفتى به الشيخان في الغدير النابع (٥).

١- نسبة إليه في المهذب البارع ١: ٨٥ و المدارك ١: ٥٤، و انظر التهذيب ١: ٢٣٢.

٢- المنتهى ١: ٦٨.

٣- صحيحه محمد بن إسماعيل بن بزيع، المتقدمه في الصفحه: ١٩٨، و صحيحه علي بن يقطين، المتقدمه في الصفحه: ١٩٩.

٤- تقدمت في الصفحه: ٢٠٢.

٥- المقنع: ٦٦، التهذيب ١: ٢٣٤.

ص: ٢٠٨

و أقيا مشاركته مع غيره: فهو الأقوى على القول باعتبار الامتزاج مع المعتصم في التطهير، قال في القواعد: و لو اتّصلت بالنهر الجارى طهرت (١) تساوى قرارهما أو اختلفا، و في البيان و يطهر بمطهر غيره و بالنزح (٢). لكن في المعتبر إذا جرى إليها الماء المتّصل بالجارى لم تطهر، لأن الحكم متعلق بالنزح و لم يحصل (٣) و ظاهره المنع و لو مع تساوى القرارين. و في الدروس و الذكري طهارتها بالامتزاج بالجارى و الكثير، أما لو تسّما عليها من فوق فالأقوى أنه لا يكفي، لعدم الاتّحاد في المسمى (٤).

أقول: قد صرح الشهيد في الدروس بأنّ الواقف المتّصل بالجارى مع علو الجارى متّحد معه (٥) بل تقدم في مسأله اشتراط تساوى السطوح في الكثر دعوى الاتّفاق على الاتّحاد مع علو المعتصم (٦). و حينئذ فلا وجه لمنع تطهر البئر بالامتزاج مع المعتصم المتّحد معه.

و من ذلك يظهر ضعف دفع المنافاه بينهما بأنّ الكلام هناك في الدفع، و هنا في الرفع. و أضعف منه احتمال خصوصيه في البئر مفقوده في غيرها، وجه الأضعفيه تصريحهم برّد المحقق حيث ادّعى خصوصيه في البئر من حيث اختصاص تطهرها بالنزح (٧).

و كيف كان: فالأقوى كون ماء البئر على القول بالانفعال كالماء

١- القواعد ١: ١٨٨.

٢- البيان: ٩٩.

٣- المعتبر ١: ٧٩.

٤- الدروس ١: ١٢٠، الذكري: ١٠.

٥- الدروس ١: ١١٩.

٦- تقدم فى الصفحه: ١٧٥.

٧- المعتبر ١: ٧٩.

ص: ٢٠٩

القليل فيما يطهر به، فينتى إرجاع الخلاف هنا إلى الخلاف هناك فى كيفية التطهير.

و ما يظهر من تعليل المعتبر من اختصاص تطهير البئر بالنزح لا مستند له إلا الأخبار الظاهره فى انحصار المطهر فى النزح، مثل قوله عليه السلام فى صحيحه ابن بزيع «ينزح دلاء» فى جواب قول السائل: ما الذى يطهرها (١)؟ الظاهر فى الحصر و نحو ذلك. و الظاهر حملها على الغالب من تعذر التطهير بغير النزح أو تعسره.

ثم اللازم فى صورته اتصالة بالجارى و صدق الاتحاد الرافع للنجاسه بالامتزاج أو بمجرّد الاتصال- على الخلاف- الامتزام باعتصام ماء البئر و عدم انفعاله حينئذ بما يقع فيه، و لا بأس به.

أما لو تطهر بإلقاء كتر عليه، فقد يقال: إن اللازم من القول بتطهره بذلك الامتزام أيضا بصيروره ماء البئر معتصما لا ينفعل بما يقع فيه، لأنّ دليل التطهر بإلقاء الكتر عدم قبول الكتر للانفعال و اتحاد ماء البئر معه بالامتزاج أو بمجرّد الاتصال، و لازم ذلك عدم قبوله للنجاسه الخارجيه بعد ذلك، فيكفى فى اعتصام البئر أبدا إلقاء كتر عليه.

و يمكن أن يقال: إنّه إن استهلك به الكتر فى البئر بعد وقوعه دخل فى حكم البئر، فيشملة أدلّه البئر، و يخرج عن مورد أدلّه الكتر، و حصول التطهير به إنّما هو بأول الوقوع، و التطهير امتزاج البئر مع شىء منه معتصم به، و لا- استهلاك حينئذ، و المستهلك هو الواقع الملبس فى الوقوع (٢) فلا منافاه بين

١- الوسائل ١: ١٣٠، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢١.

٢- كذا فى النسخ، و العبارة من قوله: «و التطهير» إلى هنا لا تخلو عن إغلاق.

ص: ٢١٠

كونه رافعا و كونه غير رافع (١) لاختلاف زمانهما.

و إن استهلك البئر بالكتر الملقى عليه لقلّتها جدّا كان لها حكم الكتر، لعدم صدق البئر عليهما (٢) و إن شكّ رجع إلى أصله عدم استهلاك البئر أو إلى أصله عدم الانفعال، على اختلاف الأنظار فى ذلك.

و كيف كان، فيطهر (بنزح جميعه) عرفا، و إن بقى منها شىء يسير هو منه بمنزله ما يبقى بعد انفصال الغساله من الثوب و الإناء. و فى حكم النزح إخراج مائها بإجرائه من ساقية و غوره، على خلاف فيه من حيث انفعال العائد بأرض البئر و جانبها اللتين لا دليل على طهارتهما بغير النزح و ما فى حكمه من إخراج الماء. و أمّا احتمال كون العائد هو الغائر فلا يقدر بعد احتمال عدم

عوده و أصله عدم ملاقاته هذا العائد (إن وقع فيها مسكر) منجس له، و لا يكون إلّا مع كونه مائعا بالأصالة.

□

و لو بنى على عموم «كل مسكر خمر» فى النبوى المروى عن أبى جعفر عليه السلام (٣) و قول أبى الحسن عليه السلام: «إنّ الله لم يحرم الخمر لاسمها و لكن حرمها لعاقبتها، فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر» (٤) لم يفرّق بين الجامد و المائع.

و لو بنى على ظهور التنزيل فى خصوص حرمه التناول خرج ما عدا الخمر، لاختصاص ما فيه الأمر بنزح الكلّ بالخمر، مثل قوله عليه السلام فى

١- كذا فى «ع»، و فى سائر النسخ: غير واقع.

٢- مرجع ضمير التثنيه: البئر و الكرز.

٣- الوسائل ١٧: ٢٦٠، الباب ١٥ من أبواب الأشربة المحرّمه، الحديث ٥.

٤- الوسائل ١٧: ٢٧٣، الباب ١٩ من أبواب الأشربة المحرّمه، الحديث الأوّل.

ص: ٢١١

روايه الحلبي: «و إن مات فيها بغير أو صبّ فيها خمر فلينزح» (١).

نعم، لو قيل بنزح الجميع فيما لا- نصّ فيه عمّ الحكم لغير الخمر من هذه الجهه، بل لو لا- هذا لم يعمّ الحكم فى الخمر أيضا، لاختلاف الأخبار فيها أيضا، ففى روايه كردويه: «عن البئر يقع فيها قطره دم أو نبيذ أو مسكر أو بول أو خمر؟ قال: ينزح منها ثلاثون دلوا» (٢) و فى خبر زراره: «بئر وقع فيها قطره دم أو خمر؟ قال: الدم و الخمر و الميت و لحم الخنزير كلّها سواء، ينزح منها عشرون، فإن غلبت الريح نزحت حتّى تطيب» (٣). و حكى فى المعبر عن المقنع الإفتاء بمضمونه (٤) ثمّ احتمل العمل و التفصيل بين القطره و الكثير كما فى الدم (٥) و كأنّه قدّس سرّه يحمل الثلاثين على الاستحباب، كما فهمه منه كاشف اللثام (٦). و لو فرض عدم القول بالفرق أو شدوده- كما عن المنتهى (٧)- أمكن العمل بما فى المقنع، و حكى عن الذخير (٨) لقوّته (٩) و حمل الثلاثين على الفضل و نزح الجميع على الأفضل، كما يشهد به الجمع بينها و بين ما لا- يجب له نزح الجميع اتفاقا، كصحيحه معاويه بن عمّار: «فى البئر يبول فيها الصبى أو يصبّ فيها بول أو خمر؟ قال: ينزح الماء كلّ» (١٠) و روايه

١- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث، ٦.

٢- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث، ٢.

٣- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث، ٣.

٤- المقنع (الجوامع الفقيهيه): ٤.

٥- المعبر ١: ٥٨.

٦- كشف اللثام ١: ٣٦.

٧- المنتهى ١: ٧٠.

٨- الذخير: ١٢٩.

٩- كذا، و لعلّ الصحيح: تقويته.

١٠- الوسائل ١: ١٣٤، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

ص: ٢١٢

ابن سنان: «فإن مات فيها ثور أو صبّ فيها خمر نزع الماء كلّ» (١).

إلّا أنّ المشهور ما في المتن، و عن السرائر عليه الإجماع (٢) و عن الغنية بالاتّفاق (٣) فالعمل عليه، مع كونه أحوط.

(أو) وقع فيها (فَقَاع) كما أفتى به الشيخ (٤) و من تأخّر عنه (٥) على ما حكى. و لا مستند له إلّا ما ورد: من أنّه خمر (٦). و فيه: انصراف التنزيل إلى خصوص الحرمة أو إليها و إلى النجاسة. نعم، لو قيل بالجميع فيما لا نصّ فيه - كما استدلّ به في المعتبر (٧) - تمّ الحكم بالجميع، كما يتمّ إن وقع فيها عصير عنبى.

(أو منىّ أو أحد الدماء الثلاثة في قول مشهور) بل عن السرائر و الغنية بالإجماع على غير العصير (٨) مصرّحا في الأوّل بعدم الفرق بين كون المنىّ من مأكول اللحم و غيره، و ربما كان إطلاق بعض الأخبار في الدم المفروق بين قليله و كثره (٩) منافيا لهذا الحكم، و لذا قال في المعتبر - بعد حكاية إطلاق المقنعه و المصباح بعدم الفرق و ردّ الفرق بينها و بين غيرها من الدم بمجرد العفو عن قليله دونها -: إنّ الأصل أنّ حكمها حكم بقيه الدماء

١- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٢- السرائر ١: ٧٠، الغنية (الجوامع الفقيهية): ٤٩٠، و قد عبّر في الأوّل بالاتّفاق و في الثانى بالإجماع، عكس ما في المتن.

٣- السرائر ١: ٧٠، الغنية (الجوامع الفقيهية): ٤٩٠، و قد عبّر في الأوّل بالاتّفاق و في الثانى بالإجماع، عكس ما في المتن.

٤- المبسوط ١: ١١ و النهاية: ٦.

٥- منهم القاضى فى المهذب ١: ٢١، و ابن زهره فى الغنية، و ابن إدريس فى السرائر، انظر التعليقه: ٢ و ٣.

٦- الوسائل ١: ١٠٥٥، الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

٧- المعتبر ١: ٥٩ و ٧٨.

٨- انظر التعليقه: ٢ و ٣.

٩- الوسائل ١: ١٤١، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق.

ص: ٢١٣

عملا بالأحاديث المطلقة (١).

أقول: دعوى الانصراف ممكن فترجع إلى ما لا نصّ فيه، لكنّها مشكله (أو) ممنوعه.

و لو (مات فيها بعير) فلا - خلاف في وجوب نزع الجميع، و عن السرائر و الغنية بالإجماع عليه (٢) و تقدّم صحيح الحلبي في

الخمير (٣) و في روايه ابن سنان: «فإن مات فيها ثور أو صبّ فيها خمير نزع الماء كله» (٤).

أما وقوعه ميتا فالظاهر أنه كذلك، لظهور الأخبار في عليه ملاقاته الميتة للحكم. نعم، ظاهر روايه زراره- المتقدمه في الخمر- أن في الميتة الواقعه عشرين (٥) و لم أجد عاملا بها و لا بما ورد في مطلق الدابة (٦) و ورد في الحمار و الجمل كثر من ماء (٧).

و ذكر جماعه- كالحلي (٨) و المقداد (٩) و المحقق و الشهيد الثانيين (١٠) و غيرهم (١١)- أن البعير بمنزله الإنسان يشمل الذكر و الأنثى، و عن شرح

١- المعتبر ١: ٥٩.

٢- السرائر ١: ٧٠، الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠.

٣- تقدّمت الروايه في الصفحه: ٢١١.

٤- تقدّمت الروايه في الصفحه: ٢١٢.

٥- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

٦- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥ و ٦.

٧- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٨- السرائر ١: ٧٠.

٩- التنقيح الرائع ١: ٤٦.

١٠- جامع المقاصد ١: ١٣٨، روض الجنان: ١٤٧.

١١- مثل المحقق السبزواري في الذخير: ١٢٩ و السيد الطباطبائي في الرياض ١: ١٥٠.

ص: ٢١٤

الفاضل الهندي: أن عليه اتفاق أهل اللغة، قال: لكن الأزهرى قال: هذا كلام العرب [و لكن] لا يعرفه إلّا خواصّ أهل العلم باللغه. ثمّ حكى عن الشافعي في الوصيه قولاً- بأنّه لو قال: «أعطوه بعيراً» لم يكن لهم أن يعطوه ناقه، فحمل البعير على الجمل، لأنّ الوصيه مبنيه على عرف الناس، لا على احتمالات اللغه التي لا يعرفها إلّا خواصّ. ثمّ حكى عن الغزالي في البسيط: أن المذهب أنّه لا- تدخل فيه الناقه، و خرّج طوائف من أصحابنا قولاً- أن الناقه تدرج فيه، و من كلام أئمّه اللسان: أن البعير [من الإبل] كالإنسان [من الآدمي] و الناقه كالمرأه (١)، انتهى ما عن شرح الفاضل.

أقول: مقتضى الجميع: أن لفظ «البعير» موضوع للمطلق، لكن شاع استعماله في المقيد، و لذا قال في الخلاف: البعير: الجمل (٢). فالأولى إدخال الناقه في ما لا نصّ فيه.

و كذا الحال في شموله للصغير حكاها الفاضل المتقدّم عن ظاهر فقه الثعالبي، لكن عن الصحاح و المحيط و مهذب اللغه: أنّه يقال له ذلك إذا أجدع (٣) و عن القاموس أنّه الجمل البازل (٤).

ثم المشهور- كما في كلام جماعه (٥)- إلحاق ال (ثور) بالبعير، و هو

- ١- كشف اللثام ١: ٣٦ و الزيادات من المصدر.
- ٢- لم نعثر عليه فيه.
- ٣- حكاه الفاضل أيضا عن الكتب المذكوره في كشف اللثام ١: ٣٦.
- ٤- القاموس ١: ٣٧٤- يعر.
- ٥- كالصدوق رحمه الله في الهدايه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨، و المحقق في المعتمر ١: ٥٧، و العلامه في المنتهى ١: ٦٨.

ص: ٢١٥

الأقرب لصحيحه ابن سنان المتقدمه (١) و الظاهر اختصاصه- كالبعير- بالأهلي، مع احتمال شمولهما للوحشي، أو إلحاقه بالأهلي، لعطف «نحوه» عليه في روايه ابن سنان. و يحتمل دخول الثور في حكم البقره الوارد فيها نزح الكثر (٢). لكن الأقوى الأول، لانصراف الثور.

و ربّما الحق بما ذكر في نزح الجميع عرق الإبل الجملاله، و عرق الجنب من الحرام، و بول ما لا يؤكل لحمه و روثه- عدا بول الرجل و الصبي- و خروج الكلب و الخنزير حيين، و الفيل. و لا يتم الحكم في شئ منها إلّا بإيجاب الجميع فيما لا نصّ فيه، مع دخول بعضها في إطلاق بعض النصوص.

(و) كيف كان، ف (إن تعذّر) لغلبته و كثرته في نفسه أو لتجدّد النبع، لا- لمانع آخر اقتصارا على مورد النصّ (استيعاب مائها) أجمع (تراوح عليها أربعة رجال) يريح اثنان منهم الآخرين، و هما إمّا يشغلان بالنزح- كما عن صريح السرائر (٣)- و إمّا يدخل أحدهما البئر فيملاً الدلو بمجرد وصولها إلى البئر لئلا يحتاج النازح إلى تكرار إخاضه الدلو في الماء للامتلاء- كما عن الشهيد الثاني (٤)- و لم يظهر من النصّ تعيين أحد الوجهين، و لذا احتاط المولى الورع التقى المجلسي قدّس سرّه بدخول واحد في البئر و وقوف اثنين للنزح خروجا عن الشبهه (٥) و على (كلّ) تقدير فلا يجزى واحدا واحدا، و إن فرض أنّه ينزح بذلك ما ينزح بال (اثنين دفعه) و يعتبر قيام

١- تقدّمت في الصفحه: ٢١٢.

- ٢- لم يرد في البقره حديث خاصّ، كما صرّح به جماعه، منهم المحقق في المعتمر ١: ٦١. و العلامه في المنتهى ١: ٧٤.
- ٣- السرائر ١: ٧٠.
- ٤- روض الجنان: ١٤٨. و المسالك ١: ١٥.
- ٥- روضه المتقين ١: ٩٠.

ص: ٢١٦

الآخرين للنزح أول زمان التعب و الكلّ عن النزح في الأولين ليصدق الإراحه، و ليكن مدّه الاشتغال بنفس النزح (يوما إلى

الليل) فتجب تهيئه المقدمات قبل اليوم حتى إرسال الدلو في البئر على الأحوط.

والمستند في ذلك خبر عمّار الوارد في «بئر وقع فيها كلب أو فأره أو خنزير؟ قال: ينزف كلها، فإن غلب الماء فلينزف يوما إلى الليل ثم يقام عليها قوم يتراوحون اثنين اثنين فينظفون يوما إلى الليل وقد طهرت ..

الخبر» (١) بناء على تنزيله على صورته تغيير الماء بما وقع فيه، وإلّا فنزح الجميع للمذكورات خلافاً للإجماع، مع أنه لو كان للاستحباب كفى في المطلوب، لدلالته على بدليه التراوح عن نزح الجميع المطلوب وجوبا أو استحبابا.

ثم إن الرواية خالية في المعبر عن لفظه «ثم» (٢) لكنها موجودة في غيره، وظاهرها وجوب التراوح بعد النزف منه يوما كاملا، وليس كذلك.

وقد ذكر في توجيهه وجوه: مثل قراءة «ثم» بفتح الثاء للإشارة، أو سقوط كلمه «قال» بعدها، ويؤيده حكاية ذكره عن بعض النسخ (٣) أو أنّ المراد بالنزف يوما نزف الجميع يوما ثم إذا لم ينزف في يوم تراوح عليها أربعة (٤).

والكل كما ترى، إلّا أنّ هذه اللفظه لا تخلّ بالمراد بعد الإجماع على عدم وجوب ما عدا التراوح عند غلبه الماء وصرّاحه الروايه في وجوب التراوح.

١- الوسائل ١: ١٤٣، الباب ٢٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٢- المعبر ١: ٥٩.

٣- حكاية في الجواهر ١: ٢١٥.

٤- احتمله الفاضل في كشف اللثام ١: ٣٦.

ص: ٢١٧

ويؤيدها: المرسل عن الرضا عليه السلام: «إنّ تغير الماء وجب أن ينزح الماء كله، فإن كان كثيرا وصعب نزحه فالواجب عليه أن يكثرى عليه أربعة رجال يستقون منها على التراوح من الغدوه إلى الليل (١).

ثم إنّ مقتضى وجوب الاقتصار- في كيفية التطهير التوقيفيه- على المتيقن عدم الاجتزاء بالنساء ولا الخناثي ولا الصبيان، ولا بالملقّ من نصفى يوم وليله، ولا الاكتفاء بالاثنتين وإن نزح ما ينزح الأربعة، ولا بشمانيه رجال في نصف يوم بدلونين أو أزيد.

ولا- فرق في عدم الاجتزاء بما ذكرنا في الفروع بين التمكن من العمل على ظاهر النصّ في تلك البئر أو تعذّره كما لو لم يكن إلّا النساء أو الصبيان أو لم يمكن إلّا الملقق أو غير ذلك.

ثم إنّ مقتضى النصّ عدم جواز تركهم للنزح واشتغالهم أجمع بشىء- ولو كان ضروريا كالأكل- لإمكان الاشتغال به في زمان الراحة، ومن ذلك الصلاة، فليس لهم الاشتغال جميعا بالصلاه. لكن ذكر جماعه (٢) تبعا للذكرى (٣) جواز الصلاة لهم جماعه. ولعل وجهه عموم أدلّه استحبابها الشامل لهؤلاء.

و فيه ما لا يخفى، فإنها ساقطه عن المعذور. ولأجل ما ذكرنا أورد عليهم بأنه مثل استثناء سائر المستحبات، كتشيع الجنائز، و قضاء حابه المؤمن و نحوه، بل يرد عليهم: أن اللازم استثناء زمان مقدمات الجماعة،

١- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٩٤.

٢- كالمحقق ابن فهد الحلّي في الموجز (الرسائل العشر): ٣٧ و المحقق الكركي في جامع المقاصد ١: ١٣٩. و الشهيد الثاني في الروض: ١٤٨.

٣- الذكري: ١٠.

ص: ٢١٨

أعنى سعيهم إلى المسجد و انصرافهم. نعم، يجوز لهم الجماعة على التناوب بأن يقف الإمام و يقف معه واحد يصلّي معه ركعه ثم ينفرد و يتمّ صلاته مخفّفا مقدار ركعه من الإمام فيقوم مقام أحد النازحين و يجي ء هو يلحق الإمام و ينفرد الآخر فيتمّ صلاته بمقدار الركعه الثالثه للإمام فيقوم مقام النازح الآخر فيجي ء هو و يلحق في الرابعه.

و لو حصل في أثناء التراوح تغيير في البئر بحيث يمكن نزع مائها أجمع، فهل يكتفى بالتراوح؟ أو يعدل إلى نزع الجميع و لو زاد عن يوم التراوح؟

وجهان، الأقوى و الأحوط الثاني، لأنّ التراوح مطهر مع الغلبه فإذا انتفت مع نجاسه البئر كان مقتضى الدليل طهرها بنزع الجميع.

و لو تبين في أثناء نزع الجميع غلبه الماء و تعدّر نزعها أو عرضت بعد عدمها، فالأقوى في الصورة الأولى كون ما نزع محسوبا من التراوح إذا فرض اجتماعه الشروط.

و في المقام فروع كثيره، لكن فائدتها بعد البناء على استحباب النزع يسيره، و الله العالم. □

(و بنزع كز) تقدّم تحديده وزنا و مساحه (إن مات فيها دابّه) و الظاهر أنّ المراد بها هنا الخيل كما عن بعض (١) (أو حمار أو بقره).

أمّا الحمار: فلا كلام فيه، ففي روايه عمرو بن سعيد بن هلال، قال «سألت أبا جعفر عليه السلام عمّا يقع في البئر ما بين الفأره و السنور إلى الشاه؟

فقال: كلّ ذلك نقول: سبع دلاء. قال: حتّى بلغت الحمار [و الجمل] (٢) فقال

١- الجواهر ١: ٢١٩.

٢- أثبتناه من المصدر.

ص: ٢١٩

كّر من ماء قال: و أقلّ ما يقع في البئر عصفور ينزح منها دلو واحد» (١) و في المعتمر عطف البغل على الحمار (٢) و هي زياده معتبره.

و يظهر من سوق الروايه عموم حكم الحمار لما ماثلها في الجثّه، حيث جعل الحيوانات أصنافا بحسب الجثّه، فيشمل البقره. و لو كان في الروايه لفظ «الجمل» احتمال إرادته ما بينهما في الجثّه.

و في صحيحه ابن سنان: «إذا سقط في البئر دابّه صغيره أو نزل فيها جنب ينزح منها سبع دلاء، و إن مات فيها ثور أو نحوه أو صبّ فيها خمر ينزح الماء كلّ» (٣).

□
و في صحيحه الفضلاء- زراره و محمّد بن مسلم و بريد بن معاويه- عن أبي عبد الله عليه السلام و أبي جعفر عليه السلام «في البئر تقع فيها الدابّه و الفأره و الكلب و الطير فيموت؟ قال: يخرج ثمّ ينزح من البئر دلاء» (٤) و الظاهر أنّ المراد من الدابّه الصغيره المماثله للسّنور و الكلب دون ما يدبّ على الأرض- كما فسّرّها به أولا في الصحاح- و لا خصوص ما يركب- كما فسّرّها به ثانيا (٥)- لأنّ الظاهر أنّه أراد ما يقرب من الشاه و الكلب و السّنور و أشباهها.

لكنّ العلّامه قدّس سرّه استظهره منها بعد نفي الأوّل و جعل اللام إمّا للعموم و إمّا لتعريف الماهيه فيفيد العموم، قال: فإذا ثبت ذلك دخل فيها

١- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٢- المعتمر ١: ٥٧.

٣- الوسائل ١: ١٣١، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٤- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٥- الصحاح ١: ١٢٤.

ص: ٢٢٠

الحمار و الفرس و البغل و البقر و الإبل، غير أنّ الإبل و الثور خرجا بما دلّ على نزح الجميع لهما. قال: فإن قلت: يلزم التسويه بين ما عدّه الإمام، قلت:

خرج ما استثنى بدليل منفصل، فيبقى الباقي لعدم المعارض، و أيضا التسويه حاصله من حيث الحكم بوجود نزح الدلاء و إن افتقرت بالقلّه و الكثره، و ذلك شىء لم يتعرّض عليه السلام له، إلّا أنّ لقائل أن يقول: إنّ ما ذكرتموه لا يدلّ على بلوغ الكثره. و يمكن التمهّل بأن يحمل «الدلاء» على ما يبلغ الكثر جمعاً بين المطلق و المقيد، خصوصا مع الإتيان بجمع الكثره. لا يقال: إن حمل الجمع على الكثره استحاله إرادته القلّه منه و إلّا لزم الجمع بين إرادتي الحقيقه و المجاز، و إن حمل على القلّه فكذلك. لأنّ نقول: لا نسلم استحاله الثانى، سلّمناه و لكن إن حمل على معناه المجازى- و هو مطلق الجمع- لم يلزم ما ذكرنا. على أنّ لنا فى كون الصيغ المذكوره حقائق فى الكثره أو مجازات نظرا. و بعض المتأخّرين استدللّ بهذه الروايه على وجوب النزح للحمار

دون الفرس و البقره و ألحقهما بما لم يرد فيه نصّ و قد روى مثل هذه الروايه البقباق (١) عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) انتهى.

ولا يخلو كلامه قدس سرّه من مواقع للنظر. ثمّ الظاهر أنّ مراده ب «بعض المتأخّرين» المحقّق في المعبر، لكنّه قدس سرّه لم يستدلّ بروايه الفضلاء، بل بروايه ابن سعيد المتقدّمه الناصّه على حكم الحمار (٣) ثمّ أورد روايه الفضلاء، قال: هذه لم تتضمّن قدر الدلاء التي تنزح، و من المحتمل أن يكون ممّا يبلغ الكثر فيكون العمل بالمبيّنه أولى. ثمّ ذكر الفرس و البقر و نسب إلحاقهما بالحمار

١- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٢- المنتهى ١: ٧٥.

٣- تقدّمت في الصفحه ٢١٨.

ص: ٢٢١

إلى الثلاثة و طالبهم بدليل الإلحاق [ثمّ قال: (١) فإن احتجّوا بروايه ابن سعيد، قلنا: هي مقصوره على الجمل و الحمار و البغل. فإن قالوا: هي مثلها في العظم طالبناهم بدليل التخطّي إلى المماثل من أين عرفوه؟ و لو ساغ البناء على المماثلة في العظم لكانت البقره كالثور، و لكان الجاموس كالجمل، و ربما كانت الفرس في عظم الجمل. ثمّ قال: و من المقلّمه من لو طالبتّه بدليل المسأله لا يدعى الإجماع لوجوده في كتب الثلاثة، و هو غلط و جهاله إن لم يكن تجاهلا. قال: فالأوجه أن يجعل الفرس و البقره في قسم ما لم يتناوله نصّ على الخصوص (٢) انتهى كلامه رفع مقامه.

و هو في غايه الجوده، إلّا أنّا قد ذكرنا أنّه قد يفهم من الأخبار أنّ المراد بالحمار و البغل أمثال ما كان في جثّتهما، و يخرج ما خرج بالدليل كالثور و الجمل.

ولذا عمّم جماعه الحكم، فذكر في السرائر: الخيل و البغال و الحمير أهليه كانت أو غير أهليه، و البقره و حشيه أو غير و حشيه أو ما مائلها في مقدار الجسم (٣). و ادّعى في الغنيه الإجماع على الخيل و شبهها (٤). و هو مراد المحقّق ب «بعض المقلّمه» في عبارته المتقدّمه. و عن الوسيله (٥) و الإصباح (٦) الحمار و البقره و ما أشبههما. و عن المهذب الخيل و البغال و الحمير و ما أشبهها

١- اقتضاها السياق.

٢- المعبر ١: ٦١-٦٢.

٣- السرائر ١: ٧٢.

٤- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٤٩٠.

٥- الوسيله: ٧٤.

٦- إصباح الشيعة (الينابيع الفقهيّه) ٢: ٣.

فى الجسم (١).

و الظاهر أنّ الكلّ فهموا من روايه الحمار و غيرها ما ذكرنا من إرادته المثال.

و بالجمله: أخبار منزوحات البئر لا يكاد يمكن الالتئام بينها، إلّا أنّ ما فهمه الجماعه ليس ببعيد عن مساق الأخبار. لكن نظر المحقق قدس سرّه حيث أنكر عليهم إلى الصراحه أو الظهور اللفظى فى الأخبار، و إنكاره فى غايه الجوده، كما أنّ إنكار ظهور ما ذكرنا من سوق الأخبار فى غير محلّه، و الله العالم.

(و نرح سبعين) دلوا بالدلو المعتاده على تلك البئر، كما هو صريح بعض (٢) و ظاهر ما سيذكره المصنّف (٣) (إن مات فيها إنسان) إجماعاً كما عن الغنيه و المنتهى (٤) و ظاهر غيرهما (٥) و مستنده روايه عمّار الساباطى: «عن رجل ذبح طيراً فوق دمه فى البئر؟ قال: ينزح منها دلاء، هذا إذا كان ذكياً فهو هكذا، و ما سوى ذلك ممّا يقع فى بئر الماء فيموت، فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلو، و أقله العصفور ينزح منها دلو واحد» (٦).

و ظاهر اللفظ يشمل الصغير و الأثنى بلا خلاف، و كذا الكافر على المشهور، و نسب فى الروض إلى الأصحاب (٧) و خالف فيه الحلّى و وافق

١- المهذب ١: ٢١.

٢- الروضه البهيه ١: ٢٦١، و روض الجنان: ١٤٨.

٣- يأتى فى الصفحه: ٢٤٣.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠. و المنتهى ١: ٧٦.

٥- المعتبر ١: ٦٢، و المدارك ١: ٧٥.

٦- الوسائل ١: ١٤١، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٧- روض الجنان: ١٤٩.

الإسكافى (١) فحكم بالجميع مستدلاً بأنّ الكافر إذا وقع و خرج حياً و جب له نزح الجميع، فكيف إذا مات فيها (٢).

و فيه ما ذكره فى المعتبر: من منع وجوب الجميع للكافر (٣) فإنّ النصّ فى موت الإنسان نصّ على الكافر بعمومه، و إذا لم يجب فى ميته إلّا سبعون فأولى فى حيه (٤) انتهى. و توجيهه: أنّ مقتضى هذه الأولويه عدم اجتماع الحكم بوجوب الجميع للكافر (٥) و السبعين له إذا مات فى البئر، فمقتضى القاعده إخراج الكافر (٦) عن حكم ما لا نصّ فيه، لإطلاق الروايه بوجوب السبعين للكافر (٧) إذا مات فيها المستلزم لملاقاته لها حياً فيخرج عن موضوع ما لا نصّ فيه، فما صنعه من تقييد الروايه بحكم ما لا نصّ فيه يشبه طرح الأدلّه اللفظيه بمقتضيات الأصول المحكّمه فيما لا نصّ فيه.

و دعوى: أنّ النّزح إنّما وجب للموت فلا يدلّ على حكم الكافر من حيث كفره فالإطلاق غير مجد، مدفوعه بأنّه إن أريد بذلك منع عموم «الإنسان» في النّص للكافر، فلا شاهد له. و إن أريد أنّه و إن كان شاملا له إلّا أنّه أوجب نزح السبعين لأجل موته فهو ساكت عمّا يجب نزحه للكفر، ففيه: أنّ الجهتين في الكافر متلازمتان فلا- معنى للسكوت عن أحدهما، فهو نظير ما إذا حكم الشارع بصحة الصلاه في ثوب عليه عذره الكلب ناسيا، فإنّه لا- يمكن أن يدعى: أنّ الحكم بالصّحّه من جهه نجاسه الثوب بالعذره لا

١- كما في الذكرى: ١٠.

٢- السرائر ١: ٧٣.

٣- في جميع النسخ بعد «الكافر» زياده: إلخ. و لا وجه لها ظاهرا.

٤- المعتبر ١: ٦٣.

٥- في جميع النسخ بعد «الكافر» زياده: إلخ. و لا وجه لها ظاهرا.

٦- في جميع النسخ بعد «الكافر» زياده: إلخ. و لا وجه لها ظاهرا.

٧- لا- يخفى ما في العبارة، و الظاهر وقوع تصحيف فيها، و المناسب: لإطلاق الروايه بوجود السبعين لموت الإنسان الشامل للكافر.

ص: ٢٢٤

من جهه استصحاب فضله ما لا- يؤكل لحمه أو العكس، لأنّ الجهتين متلازمتان يقبح السكوت عن إحداهما في مقام البيان، فافهم.

هذا، و لكنّ الإنصاف: ظهور الروايه في حكم الحيوانات التي تحدث النجاسه فيها بالموت لا- ما ينفعل الماء به قبل الموت، فمرجع الخلاف إلى دعوى الإطلاق في النّص و عدمه، فقول الحلّي لا يخلو عن وجه.

ثمّ إنّ مورد الروايه موت الإنسان في البئر، فلو وقع ميتا كان خارجا عن النصوص. لكن ربما ادعى القطع بكفايه السبعين (١) لأنّ الموت في البئر إمّا أشدّ حكما و إمّا مساء.

و فيه نظر، نعم لو استفيد من النّص أن السبعين لأجل انفعال البئر بنجاسه موت الإنسان- فلا فرق بين الموت في البئر أو خارجها- كان في محلّه، و كذلك سائر الموارد التي ورد مقدّر لموت حيوان في البئر.

و هل يفرق بين ميت المسلم و الكافر إن قلنا بوجود الجميع في موت الكافر؟ وجهان: مبنيان على أنّ الاستفادة كون السبعين للنجاسه الحاصله من الموت التي لا فرق فيها بين المسلم و الكافر، أو للنجاسه الحاصله من موت المسلم و الحاصله من موت الكافر لعلّها أغلظ، ألا ترى أنّ موت الإنسان أغلظ حكما من موت العصفور؟ مع أنّ النجاسه في كلّها مستنده إلى الموت، و هذا هو الأقوى. خلاف للشهيد و المحقّق الثانيين (٢) فاختارا عدم الفرق معللا- بعموم النّص، مع اختيارهما وجوب الجميع لموت الكافر بعد وقوعه حيّا.

١- ادّعاء صاحب الجواهر ١: ٢٢٨.

٢- روض الجنان: ١٤٩، جامع المقاصد ١: ١٤٦.

ص: ٢٢٥

و اعترضهما بعض المعاصرين بما حاصله: أنّ النّصّ ظاهر في موت الإنسان في البئر، فإنّ سلّم شموله للكافر اكتفى بالسبعين مطلقاً، وإلاّ وجب نزع الجميع مطلقاً، فالتفصيل بين موته فيها و وقوعه ميتاً لا وجه له (١).

أقول: نظر المفضّل إلى ما عرفت: من أنّ المستفاد من النّصّ أنّ السبعين لأجل نجاسه الموتى، و لا فرق بين المسلم و الكافر في النجاسه الحاصله بالموت. و أمّا إيجاب نزع الجميع لموت الكافر فليس للفرق بين موته و موت المسلم، بل لخصوص نجاسته الكفريه حال الحياه.

(و) يطهر (بنزح خمسين) دلوا (إن وقعت فيها عذره) رطبه أو (يابسه فذابت) لرتوبتها الذاتيه أو المكتسبه من الماء.

هذا هو المشهور، كما عن غير واحد (٢). و عن المعبر عدم الوقوف على شاهد له (٣). و يمكن الاستشهاد بروايه أبى بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العذره تقع في البئر؟ قال: تنزح منها عشر دلاء، فإن ذابت فأربعون أو خمسون» (٤). بناء على أنّ كلمه «أو» ترديد من الراوى، فيؤخذ بأكثر الاحتمالين لاستصحاب النجاسه.

(و) لكنّ الإنصاف أنّ ظاهر (المروى) أنّ لفظ (أربعون أو خمسون) كليهما من الإمام عليه السلام فيكون على التخيير، و يحمل الزائد على أفضل الفردين. و يؤيده ما عن الصدوق من أنّه يطهر بأربعين إلى

١- الجواهر ١: ٢٢٩.

٢- كما في الذكري: ١٠، و كشف اللثام ١: ٣٧.

٣- المعبر ١: ٦٥، لكنّه ادّعى عدم الوقوف على شاهد لما فضله المشايخ الثلاثة.

٤- الوسائل ١: ١٤٠، الباب ٢٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

ص: ٢٢٦

خمسین (١).

ثمّ العذره خراء الإنسان كما عن جماعه من أهل اللغه (٢). و لكن ظاهر الشيخ في التهذيب- في باب بيع العذره- إطلاقها على فضله غير الإنسان (٣) و هو ظاهر الحلّى، حيث أضاف العذره هنا إلى ابن آدم (٤) و صريح المعبر حيث قال: إنّ العذره و الخراء مترادفان (٥) يعمان فضله كلّ حيوان.

و يشهد لهم خير عبد الرحمن: «عن الرجل يصلّى و في ثوبه عذره من إنسان أو سنور أو كلب» (٦) و روايه ابن بزيع- المتقدّمه-

«فى البئر يقع فيها شىء من عذره كالبعره و نحوها» (٧) و الإطلاق و إن كان أعم من الحقيقه إلا أن الاشتراك المعنوى أولى من المجاز.

و يمكن أن يجعل اللفظ مشتركاً معنوياً منصرفاً إلى عذره الإنسان.

و على كل تقدير: فيبقى فضله غير الإنسان من غير المأكول غير منصوص كعذره الكافر إن قلنا بانصراف النص إلى عذره المسلم.

و اعلم أن المحكى عن الشهيد قدس سره فى وجه تسميه العذره أنها سميت به لأنها كانت تلقى فى العذرات، و هى الأفنيه (٨).
و قال فى الصحاح:

١- الهدايه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨.

٢- نقله فى كشف اللثام (١: ٣٧) عن تهذيب اللغه و الغريبين و مهذب الأسماء.

٣- التهذيب ٦: ٣٧٢-٣٧٣.

٤- السرائر ١: ٧٩.

٥- المعتبر ١: ٤١١.

٦- الوسائل ٢: ١٠٦٠، الباب ٤٠ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٧- الوسائل ١: ١٣٠، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢١.

٨- الذكرى: ١١.

ص: ٢٢٧

العذره: فناء الدار، سميت بذلك لأن العذره كانت تلقى فى الأفنيه (١).

(أو) وقع فيها (دم كثير (٢)) عرفاً (كذبح الشاه) على المشهور، بل عن الغنيه الإجماع عليه (٣).

و فى السرائر: و ينزح لسائر الدماء النجسه من سائر دماء الحيوانات سواء كان مأكول اللحم أو غيره نجس العين أو غيره ما عدا دم الحيض و الاستحاضه و النفاس إذا كان الدم كثيراً- و حدّ أقلّ الكثير دم شاه- خمسون دلوا، و للقليل منه- و حدّه ما نقص عن دم شاه- عشر دلاء، بغير خلاف إلا من شيخنا المفيد قدس سره فإنه ذهب إلى أنّ لكثير الدم عشر دلاء و للقليل خمس دلاء (٤) و الأحوط الأول، و عليه العمل (٥) انتهى.

(و) المحكى عن الصدوق (٦) و ظاهر الشيخ فى الاستبصار: أنّ لكثير الدم من ثلاثين إلى أربعين (٧). و قرّبه الفاضلان فى المعتبر (٨) و المنتهى (٩) و المختلف (١٠) و حسنه فى الذكرى (١١) و استوجهه فى

١- الصحاح ٢: ٧٣٨.

- ٢- فى الشرائع: كثر الدم.
- ٣- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٤٩٠.
- ٤- المقنعه: ٦٧.
- ٥- السرائر ١: ٧٩.
- ٦- الفقيه ١: ٢٠ باب المياہ، الحديث ٢٩.
- ٧- الاستبصار ١: ٤٤، الباب ٢٤، الحديث ١٢٤.
- ٨- المعتبر ١: ٦٥.
- ٩- المنتهى ١: ٧٩.
- ١٠- المختلف ١: ١٩٩-٢٠٠، قوله: و هما- حديث محمد بن إسماعيل و حديث علي بن جعفر- أجد ما وصل إلينا فى هذا الباب.
- ١١- الذكرى: ١٠.

ص: ٢٢٨

الروض (١) و قوَاه ابن فهد فى المقتصر (٢) و قرّبه الفاضل الهندى قال: لا يخلو عن قرب (٣) لأنّ (المروى) صحيحا عن علي بن جعفر عليه السلام عن أخيه عليه السلام «فى رجل ذبح شاه فاضطربت فوقعت فى البئر و أوداجها تشخب دما، هل يتوضأ من تلك البئر؟ قال: ينزح منها ما بين ثلاثين إلى أربعين» (٤) و طرح هذا الصحيح لأجل الشهره و الإجماع المدعى فى الغنيه و عدم الخلاف المدعى فى السرائر (٥) مع مخالفه المشايخ الأربعة من القدماء (٦) و الفاضلين (٧) و الشهيدين (٨) من المتأخرين فى غير محلّه. نعم، العمل بالمشهور أحوط.

ثمّ المراد من الصحيحه (من ثلاثين إلى أربعين) لا ما بينهما ليخرج الطرفان، لأنّ الظاهر دخول الغايه، نظير ما عن المصباح: من أنّ للدم ما بين الواحد إلى العشرين (٩). و سيأتى قوله: «سألته عمّا يقع فى البئر ما بين الفأره و السنور إلى الشاه» (١٠) حيث إنّ المراد من الفأره إلى الشاه، فما ذكره بعضهم من الخدشه فى نقل المصنّف قدس سرّه لمعنى الروايه (١١) فى غير محلّه. و هنا روايات آخر مخالفه للروايتين.

١- روض الجنان: ١٤٩.

٢- المقتصر: ٣٦.

٣- كشف اللثام ١: ٣٧.

٤- الوسائل ٢: ١٤١، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٥- تقدّم عنهما فى أوّل المسأله.

٦- نقل فتواهم المحقّق فى المعتبر ١: ٦٥.

٧- تقدّم عنهما آنفا.

٨- تقدّم عنهما أيضا.

٩- حكاة عنه فى المعتر ١: ٦٥.

١٠- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحدف ٥.

١١- الجواهر ١: ٢٣٣.

ص: ٢٢٩

ثم الظاهر من «الكثفر» الكثر فى نفسه، و تحديد أقله بدم الشاه (١) لم يظهر له مستند. و عن قطب الدين الراوندى ملاحظه الكثره و القله بالإضافه إلى ماء البئر كثره و قله و نقله قطب الرازى عن العلامه (٢). و قد عرفت عدم العثور على مستند الحكم، فضلا عن إناطته بلفظ الكثر لىتكلم فى معناه.

□
ثم إن ظاهر كلماتهم كالنصوص شمول الحكم لدم نجس العين، و لإلحاقه بغير النصوص وجه، و الله العالم.

(و) يطهر (بنزح أربعين إن مات فىها ثعلب أو أرنب أو خنزفر أو سنور أو كلب و شبهه) و زاد فى السرائر: الشاه و الغزال و ابن آوى و ابن عرس، قال: و ما أشبه ذلك فى مقدار الجسم على التقرب (٣).

□
و لعلّ المستند روايه على الضعيفه بالقاسم بن محمد الجوهرى المنجبره بعمل الحلّى عن أبى عبد الله عليه السلام فى «الفأره تقع فى البئر؟ قال: سبع دلاء. و سألته عن الطفر و الدجاجه تقع فى البئر؟ قال: سبع دلاء، و السنور عشرون أو ثلاثون أو أربعون دلوا و الكلب و شبهه» (٤) و نقل فى المعتر الروايه عن كتاب الحسين بن سعيد: «سألته عن السنور؟ فقال: أربعون دلوا، و الكلب و شبهه» (٥) و فى روايه سماعه: «إن كان سنورا أو أكبر منه نرحت ثلاثين دلوا أو أربعين» (٦) و فى صحيحه أبى أسامه: «خمس دلاء للسنور»

١- كما فى السرائر ١: ٧٩.

٢- نقل عنهما الشهيد فى روض الجنان: ١٥٠.

٣- السرائر ١: ٧٦.

٤- الوسائل ١: ١٣٤، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحدف ٣.

٥- المعتر ١: ٦٦.

٦- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحدف ٤.

ص: ٢٣٠

و الكلب» (١) و فى روايتى ابن يقطين و البقباق: «نرّح دلاء لموت الكلب» (٢) و فى روايه أبى مرهم: «نرّح البئر فى موت الكلب» (٣) و فى روايه أبى بصير- و الظاهر أنه «لىث» بقرفنه ابن مسكان-: «فإن سقط فىها كلب فقدرت أن نرّح ماءها فافعل» (٤).

و الأوفق فى الجمع بين الأخبار العمل بروايه الخمس و حمل ما زاد على الاستحباب.

و في روايه إسحاق بن عمّار: «فإذا كانت شاه و ما أشبهها فتسعه أو عشره» (٥) و في روايه عمرو بن سعيد بن هلال: «سألت عمّا يقع في البئر ما بين الفأره و السنور إلى الشاه؟ قال: كل ذلك نقول: سبع دلاء» (٦).

و أما ما عن الهدايه و المقنع: من النزح من الثلاثين إلى الأربعين في الكلب و السنور (٧) فلم نعثر له على روايه.

□
(و) كذا ينزح أربعون (لبول الرجل) لروايه علي بن أبي حمزه، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت: بول الرجل؟ قال: ينزح منها أربعون دلوا» (٨).

و ضعف ابن أبي حمزه غير قادح بعد الانجبار بنسبته في المعبر إلى

- ١- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
- ٢- الوسائل ١: ١٣٤، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ و ٦.
- ٣- الوسائل ١: ١٣٤، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.
- ٤- الوسائل ١: ١٣٦، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١.
- ٥- الوسائل ١: ١٣٧، الباب ١٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.
- ٦- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.
- ٧- الهدايه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨، المقنع (الجوامع الفقيهيه): ٤.
- ٨- الوسائل ١: ١٣٣، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

ص: ٢٣١

الأصحاب (١) و في الغنيه إلى الإجماع (٢) و عن كشف اللثام عدم الخلاف (٣).

نعم، اعتذر المحقق قدس سره عن علي بن أبي حمزه بأن كونه واقفياً غير قادح في روايته عن الصادق عليه السلام لأنّ تعييره بعد موت الكاظم عليه السلام (٤). ولعله لأنّ الظاهر أنّ من تحمّل الحديث عن الإمام عليه السلام يبادر إلى نقله و روايته لغيره و ثبته في كتابه. و الظاهر أنّ من سمعه إنّما سمعه منه قبل موت الكاظم عليه السلام و يبعد أن يكون قد ترك الروايه من زمان الصادق عليه السلام إلى زمان الرضا عليه السلام غير مرويه و لا مثبتة في الكتاب، و حينئذ فإلّا اعتراض على المحقق قدس سره بأنّ العبره بحال الراوى حال الروايه لا- حال التحمّل (٥)، في غير محلّه. و في المنتهى: علي بن أبي حمزه لا- يعوّل على روايته، غير أنّ الأصحاب قبلوها (٦). و بذلك يطرح ما يعارض الروايه من الأخبار.

ثمّ إنّ مورد النصّ (٧) و الفتوى بول الرجل، و ظاهره الذكر البالغ. و في السرائر: أنّ الأخبار متواتره من الأئمّه الطاهرين عليهم السلام على أنّه ينزح لبول الإنسان أربعون دلوا (٨). و ظاهره الشمول للمرأة، فضلاً عن الصغير، و هو المحكّي عن التحرير (٩) بل و عن

- ٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠.
- ٣- كشف اللثام ١: ٣٧.
- ٤- المعتمر ١: ٦٨.
- ٥- اعترض عليه السيّد السند في المدارك ١: ٨٢.
- ٦- المنتهى ١: ٨٦.
- ٧- الوسائل ١: ١٣٣، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢، و الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٩٤.
- ٨- السرائر ١: ٧٨.
- ٩- التحرير ١: ٥.

ص: ٢٣٢

الغنيه (١) و الإصباح (٢) و الإشاره (٣).

(و) يطهر (بنزح عشره للعدره الجامده) إذا خرجت قبل ميعانها، فالجامده مقابل الذائبه التي تقدّم نزع خمسين لها. و هو أولى من التعبير باليابسه، لخروج الرطبه الغير المائعه عنها و عدم دخولها في الذائبه المنزوح لها خمسون. و مستند الحكم روايه أبى بصير المتقدمه (٤) (و) ل (قليل الدم) عرفا (كدم) ذبح (الطير و الرعاف اليسير) و في السرائر: حدّ أكثر القليل ما نقص عن دم الشاه (٥). و لم نعثر له على مستند كأصل الحكم بالعشر فيه. نعم، نسبه في السرائر إلى روايات أصحابنا (و المروى) مستفيضا فيه (دلاء) (٦) و في غير واحد منها وصف الدلاء بال (يسيره) (٧) و لم يظهر وجه دلالتها على العشره. و قد ذكر الشيخ قدّس سرّه (٨) و غيره (٩) في تقريب الاستدلال بها وجوها غير خاليه عن النظر.

و لو تكرر وقوع القليل بحيث بلغ الكثير، فالظاهر ثبوت مقدار الكثير، لا مقدّرات القليل، لصدق وقوع الدم الكثير، فإنّ الكثير

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠. و فيه: و بول الإنسان البالغ.

٢- إصباح الشيعة (الينابيع الفقيهيه) ٢: ٤.

٣- إشاره السبق (الجوامع الفقيهيه): ١٢٠.

٤- تقدّم في الصفحه: ٢٢٥.

٥- السرائر ١: ٧٩.

٦- الوسائل ١: ١٣٠، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢١، و ١٤١، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٧- الوسائل ١: ١٤١، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل. و راجع التهذيب ١: ٢٤٦، الحديث ٧٠٩. و ٤٠٩ الحديث ١٢٨٨.

٨- التهذيب ١: ٢٤٥ ذيل الحديث ٧٠٥.

٩- المنتهى ١: ٨١.

ص: ٢٣٣

لا يقع غالبا إلّا تدريجا، فلو تعلق حكم القليل بأول ما يقع منه ثمّ بما بعده لم يبق حكم للكثير غالبا، و الفرق بين اتصال الوقوعين و انفصالهما غير معقول، مع جريان دليل وجوب مقدّرات القليل فيه، و هو كون كلّ وقوع سببا لمقدّر القليل، فرجوع المجموع إلى المقدّر الكثير يحتاج إلى دليل، و سيأتي تمام الكلام إن شاء الله تعالى.

(و) يطهر (بنزح سبع لموت الطير) كما عن الثلاثة و أتباعهم (١) بل على المشهور، لروايه يعقوب بن عثيم: «إذا وقع في البئر الطير و الدجاجة و الفأرة فانزح منها سبع دلاء» (٢) و مضمرة سماعه: «عن الفأرة يقع في البئر و الطير؟ قال: إن أدركته قبل أن يتنن نزح منها سبع دلاء» (٣) و روايه عليّ بن أبي حمزه: «عن الطير و الدجاجة تقع في البئر؟

قال: سبع دلاء» (٤) و عن الفقه الرضوي «إذا سقط في البئر فأره أو طائر أو سنور نزح منها سبع بدلوه هجر، و هو أربعون رطلا، و إذا انفسخ نزح منها عشرون دلوا» (٥) و في صحيحه أبي أسامة «ينزح الخمس للطير و الدجاجة» (٦) لكن لم يعثر على عامل به. و كذلك روايه إسحاق بن عمّار، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام: «إنّ عليّا عليه السلام يقول: الدجاجة و مثلها تموت في البئر ينزح

١- حكى عنهم المحقّق رحمه الله في المعتمد ١: ٦٩، و انظر المقنعه ١: ٦٦، و المبسوط ١: ١١، و المهذب ١: ٢٢ و الكافي في الفقه: ١٣٠، و السرائر ١: ٧٧.

٢- الوسائل ١: ١٢٨، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٢.

٣- الوسائل ١: ١٣٦، الباب ١٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٤- الوسائل ١: ١٣٦، الباب ١٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٥- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ٩٢ مع تفاوت.

٦- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

ص: ٢٣٤

دلوان أو ثلاثه، و إذا كانت شاه و ما أشبهها فتسعه أو عشره» (١).

ثمّ الطير من الحمامه إلى النعامه، كما عن كثير من كتب العلّامه (٢) و الموجز (٣) و شرحه (٤). و في الذكرى: أنّ الصادق عليه السلام فسّره بذلك (٥). و في كلام جماعه: الحمامه و الدجاجة و ما أشبههما (٦). و عن آخر: أو ما على قدر جسمهما (٧). و عن ثالث: الاقتصار عليهما (٨). و في السرائر: لموت الطائر جميعه نعامه كانت أو غيرها من كباره أو صغاره، ما عدا العصفور و ما في قدر جسمه (٩). و عن الصهرشتي: أنّ كلّ طائر في حال صغره ينزح له دلو واحد كالفرخ، لأنّه يشابه العصفور (١٠). و المشهور عدم الفرق.

(و) كذا حكم (الفأرة إذا تفسّخت (١١)) على المشهور، لروايه أبي سعيد المكارى: «إذا وقعت الفأرة في البئر فتسلّخت فانزح منها سبع دلاء» (١٢) و في خبر أبي عيينه: «إذا خرجت فلا بأس و إن تفسّخت فسيح

- ١- الوسائل ١: ١٣٧، الباب ١٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.
 - ٢- كالتهايه ١: ٢٥٩ والإرشاد ١: ٢٣٧ والتحرير ١: ٥.
 - ٣- الموجز الحاوي (الرسائل العشر): ٣٧.
 - ٤- كشف الالتباس (مخطوط): ١٩.
 - ٥- الذكري ١١، و لم ينسبه إلى الصادق عليه السلام، بل قال: «و فسّر بالحمامه و النعامه و ما بينهما» نعم في مفتاح الكرامه ١: ١١٤ كما هنا.
 - ٦- كالمفيد في المقنعه: ٦٦، و الشيخ في المبسوط ١: ١١، و ابن زهره في الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠، و فيه: و ما ماثلهما.
 - ٧- الوسيله: ٧٥، و المراسم (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٦.
 - ٨- مثل الصدوق في المقنعه و الهدايه (الجوامع الفقيهيه): ٤ و ٤٨.
 - ٩- السرائر ١: ٧٧.
 - ١٠- حكى عنه المحقق في المعتبر ١: ٧٣.
 - ١١- في الشرائع زياده: أو انتفخت.
 - ١٢- الوسائل ١: ١٣٧، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.
- ص: ٢٣٥

دلاء» (١) و اعتذر في الروض عن ضعف أبي سعيد بورود الإطلاق بالسبع في الفأره و بالثلاث فيها، فيجمع بينهما بالتفسيح و العدم، و الروايه كالأماره الدالّه على الفرق و إن لم يكن حجّه في نفسها (٢).

لكن في المنقول عن مسائل عليّ بن جعفر عليه السلام: «ينزح عشرون دلوا إذا تقطعت» (٣) و نحوه الرضويّ السابق في الطير. و في صحيحه أبي أسامه: «خمس مع [عدم] (٤) التفسّخ» (٥).

ثمّ المذكور في كلام جماعه تبعاً للمفيد قدّس سرّه عطف الانتفاخ على التفسّخ (٦). و في المسالك و كشف الالتباس: أنّه المشهور (٧) بل عن الغنيه:

الإجماع عليه (٨). و اقتصر في اللمعه على الانتفاخ (٩) و هو مؤذن باتّحادهما، كما قال في السرائر: إنّ حدّ التفسّخ الانتفاخ (١٠) و غلّطه في المعتبر و كشف الالتباس (١١) و وجهه الفاضل الهندي: بأنّ الانتفاخ يوجب تفرّق الأجزاء و إنّ

- ١- الوسائل ١: ١٢٨، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٣.
- ٢- روض الجنان: ١٥٣.
- ٣- مسائل عليّ بن جعفر: ١٩٨، الحديث ٤٢٣. و الوسائل ١: ١٣٩، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٤.
- ٤- الزيادة منّا بملاحظه متن الصحيحه، و لعلّ السهو من النسخ.
- ٥- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.
- ٦- المقنعه: ٦٦، و تبعه ابن حمزه في الوسيله: ٧٥، و العلّامه في القواعد ١: ١٨٧، و الشهيد في الدروس ١: ١٢٠.

٧- المسالك ١: ١٧، و لم نعثر عليه في كشف الالتباس.

٨- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٤٩٠.

٩- اللمعه الدمشقيه: ١٦.

١٠- السرائر ١: ٧٧.

١١- المعبر ١: ٧١، كشف الالتباس (مخطوط): ١٩.

ص: ٢٣٦

لم تنقطع في الحسّ و إن لم يبن بعضها من بعض بينونه ظاهره، قال: و لكن قد يشكّ في دخوله في المتبادر منه عرفا و إن أيده الاحتياط (١).

(و) كذا (بول الصبيّ) و هو (الذي) يتغذى بالطعام و (لم يبلغ) فإن لم يتغذّ بالطعام فسيجيء حكمه، و إن بلغ فهو رجل مضي حكمه.

و مستند الحكم روايه منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ينزح منها سبع دلاء إذا بال فيها الصبي أو وقعت فيها فأره أو نحوها» (٢).

لكن في صحيحه معاويه بن عمّار- المتقدّمه في الخمر-: ينزح الكلّ لبول الصبي، كالخمر (٣).

و عن الصدوق (٤) و السيد (٥): ينزح الثلاثة لبول الصبي إذا أكل الطعام.

و في المعبر: لم نعثر له على نصّ (٦). و في السرائر: أنّ روايه السبع أحوط و عليه العمل و الإجماع (٧).

و في روايه عليّ بن أبي حمزه: «سأله عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر فقال: دلو واحد» (٨).

و ظاهر النصّ عدم الشمول للصبيّه، فتبقى تحت غير المنصوص.

١- كشف اللثام ١: ٣٨.

٢- الوسائل ١: ١٣٣، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٣- الوسائل ١: ١٣٤، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٤- المقنع (الجوامع الفقيهه): ٤.

٥- نقل عنه الحلّي في السرائر ١: ٧٨.

٦- ليس في المعبر ما نسبه إليه، و الظاهر أنّ الاشتباه نشأ من ملا-حظه عباره الجواهر، حيث قال: «و في المعبر أنّ في روايه ثلاث، لم نعثر عليها» انظر الجواهر ١: ٢٤٩.

٧- السرائر ١: ٧٨.

و لو تغدّى بالطعام مع عدم استغنائه عن الرضاع ففي الحكم إشكال، و مقتضى الأصل السبع.

(و) كذا (لاغتسال الجنب) فيها و لو ترتيبا كما يقتضيه الإطلاق، مع قوّه انصرافه إلى الارتماس، و لذا خصّه به في السرائر (١).

نعم، رواه أبي بصير: «عن الرجل يدخل البئر فيغتسل منها؟»

قال: ينزح منها سبع دلاء» (٢) ظاهره في الترتيب، فالأقوى تعميم الحكم إن لم يكن «منها» تصحيفاً «فيها» بل ظاهر كثير من الأخبار- كصريح المحكي عن جماعة (٣)- تعميم الحكم لمطلق مباشره الجنب و إن لم يغتسل، مثل صحيحه ابن مسلم: «إذا دخل الجنب البئر ينزح منها سبع دلاء» (٤) و رواه عبد الله بن سنان: «إن سقط في البئر دابّه صغيره أو نزل فيها جنب فانزح منها سبع دلاء» (٥) و الإنصاف: أن إطلاقها ينصرف إلى الاغتسال، بل لو ادّعى انصرافها بحكم غلبه الوجود إلى الارتماس لم يكن بعيداً، كما هو الظاهر من لفظ «الوقوع» في روايه الحلبي:

«و إن وقع فيها جنب فانزح منها سبع دلاء» (٦) و قوله عليه السلام في روايه ابن أبي يعفور المتقدمه في أدلّه نجاسه البئر: «و لا تقع في البئر و لا تفسد على

١- السرائر ١: ٧٩.

٢- الوسائل ١: ١٤٢، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٣- منهم المفيد في المقنعه: ٦٧ و المحقق الثاني في جامع المقاصد ١: ١٤٣، و السيد السند في المدارك ١: ٨٨.

٤- الوسائل ١: ١٤٢، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

٥- الوسائل ١: ١٣١، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٦- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

القوم ماءهم» (١).

إلّا أنّ هذا الظهور لو سلّم لا ينافي ظهور روايه أبي بصير في الترتيب، فيجمع بينهما- على تقدير اعتبار السند و الدلاله- بكون كلّ من الفردين سبباً للحكم، لا بحمل المطلق على المقيّد.

و هل يعمّ الحكم الكافر؟ وجهان: من إطلاق الروايه، و من ظهورها في كون المقتدر للجنبه من حيث هي، فانفعال البئر بنجاسه الكفر يوجب نزحاً البتّه. و هذا هو الأقوى، بل ظاهر السرائر عدم وجود القول بخلافه (٢).

و من ذلك يظهر أنه لو كان على بدن الجنب نجاسه عينيه وجب لها مقدرها، كما لو مات فيها حيوان ملوث بنجاسه أخرى. و لا فرق فيها بين المنى و غيره. و دعوى ملازمه بدن الجنب للمنى غالبا لعدم التعرض للتقييد فى الروايه يصير دليلا للإطلاق- و إن كان مسوقا لحكم الجنب من حيث الجنابه- مشكله.

و هل النزح لسلب الطهوريه؟ أم لنجاسه البئر؟ أم تعبد شرعى؟ ظاهر المعتبر و المحكى عن المختلف الأول (٣) و المحكى عن كتب الشهيد الثانى:

الثانى (٤) و حكى عن بعض الثالث (٥). و ينفيه ظاهر لفظ «الإفساد» فى الروايه المتقدمه، كما ينفى الأول أن ظاهره عدم ترتب أثر عليه، فلا يطهر من الحدث و لا الخبث، بل ظاهره عدم الصلاح فيه رأسا، فلا يصلح للشرب.

١- الوسائل ١: ١٣٠، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢٢.

٢- السرائر ١: ٧٣.

٣- المعتبر ١: ٧٠-٧١، المختلف ١: ٢٢١.

٤- روض الجنان: ١٥٤ و الروضه البهيه ١: ٢٧٠.

٥- قال فى الجواهر (١: ٢٥٢): «و يلوح من بعضهم الثالث» ثم قواه.

ص: ٢٣٩

و هذه الأمور لوازم النجاسه، إلّا أن نجاسه البئر بما لا يكون نجسا أصلا- خصوصا على القول بأنّ الموجب للنزح اغتسال الجنب فيه لا- مجرد ملاقاته له- فى غاية البعد، خصوصا بملاحظه لزوم نجاسه بدن المغتسل بالماء بعد الاغتسال، و هو محذور أولى بتعليل النهى عن الوقوع فى البئر به فى الروايه (١) من إفساد الماء على القوم، خصوصا مع أنّ طهاره البدن عن النجاسه أولى من الطهاره عن الحدث، فيجب أن يكون وجوب التيمم معلا بعدم الأمر بالاغتسال إذا استلزم حدوث نجاسه البدن، كما لا أمر به إذا استلزم بقاءها- على ما تقرّر فى مقامه- فلاحتمال الأول أقوى، إلّا أن لا يعمل بروايه الإفساد فالتعبد أقوى، و يبقى جواز استعمال الماء بعد الاغتسال مبتئا على جواز رفع الحديث بالمستعمل و عدمه مطلقا أو بشرط القله، فإنّ الظاهر أنّ جريان البئر لا يوجب اعتصامه عن هذا الانفعال، كما لا يعصمه عن الانفعال بالنجاسه.

و لو اغتسل فيها من حدث غير الجنابه، ففى عدم وجوب شىء أصلا، أو وجوب نزح الجميع، أو وجوب المقدر للجنابه، وجوه متدرّجه فى القوه.

و فى رفع الجنابه بالاغتسال قولان، مقتضى الأصل و ظاهر روايه الإفساد الأول. و ربما يستدلّ بها على الفساد من جهه قوله: «و لا تقع فى البئر و لا تفسد على القوم ماءهم» (٢).

و فيه: أنّ ظاهرها كون الإفساد علّه للنهى عن الوقوع. نعم، لو كان مجرد وقوع الجنب فى البئر مفسدا لها كان ظاهر النهى عنه موجبا للفساد، كما

١- يعنى روايه ابن أبى يعفور المتقدمه فى الصفحه السابقه.

٢- الوسائل ١: ١٣٠، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢٢.

ص: ٢٤٠

فى قوله: لا تغتسل مرتسا فى نهار رمضان فتفسد صومك.

و دعوى: أنه من قبيل قوله: لا- تغتسل ارتماسا فى ماء الغير فإنه مفسد لمائه و غير راض بذلك- بأن يكون المنهى عنه هو ما يوجب الإفساد لو لا النهى- مستلزمه لالتزام عدم فساد البثر بهذا الاغتسال المنهى عنه، و لذا لا يصير الماء فى المثال مستعملا فى رفع الحدث الأكبر، إلا أن يلتزم بذلك فى المثال و أن الماء يصير مستعملا بالاغتسال الصحيح لو لا النهى.

و لو أغمضنا عن هذه الروايه كان الأقوى صحه الاغتسال، و إن قلنا بنجاسه البثر به، لأنها بعد الفراغ.

(و) يطهر بنزح السبع (لوقوع الكلب) فيها (و خروجه حيا) على المشهور- كما عن الذكرى (١)- لروايه أبى مريم عن أبى جعفر عليه السلام: «إذا مات الكلب فى البثر نزحت، و قال: إذا وقع فيها ثم خرج حيا نزحت سبع دلاء» (٢) و شذوذ ظاهر صدرها غير قادح مع احتمال حمله على الاستحباب.

و روايه أبى أسامه بالاكتفاء بالخمسة (٣) مع ظهورها فى موت الكلب غير معمول بها فى الحى. و عن الحلّى وجوب الأربعين الواجب فى موته لطحر خبر السبع، لكونه من الآحاد (٤).

(و) يطهر (بنزح خمس لذرق الدجاج) مطلقا عند الشيخ القائل بنجاسته (٥)، أو خصوص (الجلال) كما عن المفيد (٦).

١- الذكرى: ١١.

٢- الوسائل ١: ١٣٤، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول، مع اختلاف.

٣- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٤- السرائر ١: ٧٦.

٥- النهايه: ٧ و ٥١.

٦- المقنعه: ٦٨، و فى هامش المقنعه: عن بعض النسخ: الدجاج الجلاله.

ص: ٢٤١

و الديلمى (١) و الحلّى (٢).

و اعترف غير واحد بعدم العثور على دليل عليه مطلقا (٣). نعم، يمكن أن يقال به فى الجلال من جهه كونه غير منصوص، أو وجوب الجميع، أو داخل فى مطلق العذره الواجب فيها ما تقدّم من التفصيل بين الذائبه و غيرها، إلا أن الإجماع على عدم وجوب ما زاد على الخمس أوجب الاقتصار عليها.

(و ينزح ثلاث لموت الحيه) على المشهور كما عن الذكري (٤) بل عن السرائر نفى الخلاف (٥) و في المعتبر: يمكن الاستدلال عليه بروايه الحلبي «إذا مات في البئر حيوان صغير فانزح دلاء» (٦) لكن في روايه ابن سنان للدابّه الصغيره سبع (٧). و يحتمل حملها على الاستحباب، لكن تقييد الدلاء بها أولى، و هو فتوى ابن بابويه على حكايه المختلف (٨). و حكى في المعتبر (٩) كما عن المنتهى (١٠) عنه دلوا واحدا.

١- المراسم (الجوامع الفقيهيه): ٥٦٦.

٢- السرائر ١: ٧٩.

٣- العلامه في المختلف ١: ٢١٥ و الشهيدين في الذكري: ١١، و روض الجنان: ١١٥٤ و السيد في المدارك ١: ٩٢.

٤- الذكري: ١١.

٥- السرائر ١: ٨٣.

٦- المعتبر ١: ٧٥ و رواها في الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.

٧- الوسائل ١: ١٣١، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٨- المختلف ١: ٢١٤.

٩- المعتبر ١: ٧٤.

١٠- المنتهى ١: ٩٥.

ص: ٢٤٢

و عن المفيد إلحاق الوزغه (١) و عن الحلبي العقرب (٢) و عن الشيخ كليهما (٣). و الكلّ ضعيف بعد القول بطهاره ميت غير ذى النفس. نعم، في صحيحه معاويه بن عمّار «عن الفأره و الوزغه تقع في البئر؟ قال: ينزح منها ثلاث دلاء» (٤).

(و) منها يظهر حكم (الفأره) إذا لم تتفسيخ، لكن ظاهر عطف الوزغه عليها الاستحباب. و حكى وجوب السبع بها (٥) لبعض الإطلاقات (٦). و عن ابن بابويه دلو واحد (٧).

(و ينزح دلو) واحد (لموت العصفور و شبهه) لروايه عمّار «أقلّ ما يقع في البئر فيموت فيها العصفور تنزح له دلو واحد» (٨) و يظهر منها حكم شبهه. و صرح في المعتبر و المنتهى (٩) بقبول روايه عمّار هذه.

(و بول الصبي الذي لم يتغذّ (١٠) بالطعام) قيل: لروايه عليّ بن أبي حمزه:

١- المقنعه: ٦٧.

٢- الكافي في الفقه: ١٣٠.

٣- النهايه: ٧.

٤- الوسائل ١: ١٣٧، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٥- حكاه المحقّق في المعتبر (١: ٧١) عن علم الهدى في المصباح.

٦- الوسائل ١: ١٣٦، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١١، و الباب ١٨، الحديث ١ و ٢.

٧- المقنع و الهدية (الجوامع الفقيهه) ٤ و ٤٨.

٨- الوسائل ١: ١٤١، الباب ٢١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ باختلاف في اللفظ.

٩- المعتمر ١: ٣٧، المنتهى ١: ٩٨.

١٠- في الشرائع: لم يفتد.

ص: ٢٤٣

«عن بول الصبي الفطيم يقع في البئر؟ فقال: دلو واحد» (١) و لعله حملها على المشرف على الفطام. و عن المهذب البارع: أن الرضيع هو المعبر عنه في الروايات بالفطيم (٢). و عن ابن زهره و الحلبي و جوب الثلاث (٣).

(و في) روايه كردويه، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن البئر يدخلها (ماء المطر و فيه البول و العذره) و أبواب الدواب و أروائها (و خراء الكلاب) قال: ينزح منها (ثلاثون دلو) (٤) و ضعف كردويه مجبور بروايه ابن أبي عمير عنه، مع أن الشهره في المسأله حكيت عن جماعه كالموجز (٥) و الروضه (٦) و غيرهما (٧).

(و) اعلم أنه قد اختلفت عبارات الأصحاب في بيان (الدلو التي ينزح بها) العدد المقدّر، ففي المبسوط: أنه دلو العاده التي يستقى بها دون الدلاء الكبار لأنه لم يقيد في الخبر (٨). و هو كقول المصنّف قدس سرّه هنا (ما جرت العاده باستعمالها) و في السرائر: أنه دلو العاده - دون الشاذّه - التي يستقى بها دون الصغار و الكبار الخارجه عن المعتاد و الغالب، لأنه

١- قاله الشيخ في التهذيب ١: ٢٤٣، ذيل الحديث ٧٠١، و روى الحديث عنه في الوسائل ١: ١٣٣، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٢- المهذب البارع ١: ١٠٢.

٣- الغنيه (الجوامع الفقيهه): ٤٩٠، و الكافي في الفقه: ١٣٠.

٤- الوسائل ١: ١٣٣، الباب ١٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

٥- لم نجد فيه النسبه إلى الشهره، انظر الموجز (الرسائل العشر): ٣٧.

٦- الروضه البهيه ١: ٢٤٥.

٧- منهم المحقق الخوانساري في مشارق الشموس: ٢٣١، و نسبه المحقق السبزواري إلى قول كثير من الأصحاب، انظر الذخيره: ١٣٤.

٨- المبسوط ١: ١٢.

ص: ٢٤٤

لم يقيد في الخبر (١) و في الغنيه و الكافي: أنه دلو البئر المؤلف (٢). و في الوسيله: الدلو دلو العاده (٣). و نحوه في المنتهى و التحرير (٤). و في المعتمر: هي المعتاده صغيره كانت أو كبيره، لأنه ليس في الشرع لها وضع، فيجب أن يتقيد بالعرف (٥). و في

التذكرة: الحوالة في الدلو على المعتاد، لعدم التقدير الشرعي (٤). و في كتب الشهيد: أنها المعتاده (٧).

إذا عرفت هذا، فالمراد بدلو العاده في كلام هؤلاء يحتمل في بادئ النظر العاده المستقره في زمان صدور الروايات، بناء على أنّ إرادته الفرد المعتاد على هذا الوجه لا يحتاج إلى التقييد، لأنّه المتبادر.

لكن يدفعه - مضافاً إلى أنّ ما يمكن تسليمه تبادر ذلك من الأخبار لتعارف تلك العاده في زمان صدورهما، لا من كلمات العلماء، إلّا على تقدير اعتياد ذلك في زمانهم أيضاً، وهو غير معلوم - أنّ من المعلوم عدم استقرار العاده في ذلك الزمان على دلو مضبوط على جميع الآبار التي هي مشمول الروايات، لاختلاف ذلك باختلاف الآبار وما ينزح له و به، مع أنّه إذا أريد المعتاد فلا - دليل على إرادته خصوص مصداقه المحقق في ذلك الزمان، بل الظاهر مفهومه المحقق في كلّ زمان و ما ينزح له و به، مع أنّه لو اعتبر عاده ذلك الزمان وجب اعتبار مقدار تلك الدلو، لأنّ المفروض عدم العلم بها في

١- السرائر ١: ٨٣.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠، و الكافي في الفقه: ١٣٠.

٣- الوسيله: ٧٥.

٤- المنتهى ١: ١٠٤، و التحرير ١: ٥.

٥- المعتبر ١: ٧٧.

٦- التذكرة ١: ٢٨.

٧- البيان: ١٠٠، و الدروس ١: ١٢١، و اللمعه الدمشقيه: ١٥.

ص: ٢٤٥

هذا الزمان المتأخر، فضلاً عن الاعتیاد بها، فلا وجه لاعتبار العدد في الدلو المنزوح به في هذا الزمان، و كان يلزمهم القطع بكفايه المقدار، مع أنّ العلامه ذكر في مسأله كفايه دلو تسع العدد: أنّه لا نصّ لأصحابنا فيه (١). و أمّا العلامه (٢) و من تأخر عنه (٣): فهم بين متردد في كفايه مقدار الدلاء إذا أخرج بغير العدد المعتبر، أو قاطع بعدمها.

هذا، مع أنّ التأمل في كلام غير واحد منهم يوجب القطع بعدم إرادته هذا المعنى، مثل قوله في المعتبر: «صغيره أو كبيره» (٤) فإنّ معنى ذلك عدم الفرق بينهما و أنّ النزح يجرى بكلّ منهما إذا اعتيدت، و لا ريب أنّ المعتاده في زمان الصدور إحداهما، فلا معنى لإجزاء غيرها.

و من بعض ما ذكرنا يظهر فساد احتمال أن يراد بالمعتاد ما هو المعتاد في كلّ زمان، لاختلاف العاده باختلاف ما نزح منه و له و به، و لأنّ اللازم حينئذ أيضاً اعتبار المقدار لا العدد، و لأنّه لا معنى للتسويه في عبارته المعتبر بين الصغيره و الكبيره.

فالظاهر إرادته ما هو المعتاد على تلك البئر، كما صرح به المحقق و الشهيد الثانيان (٥) و هو الذي يلتزم عليه العبارات المتقدمه كلّها، و أظهرها

١- المنتهى ١: ١٠٤.

٢- كذا في النسخ، و الظاهر أنه سهو، و الصحيح «المحقق»، لأنّ العلامه في أكثر كتبه قائل بالاجتزاء، هذا أولاً، و ثانياً أنه لا يناسب سياق الكلام، كما لا يخفى.

٣- تردّد فيه الشهيد في الدروس ١: ١٢١ حيث نسبته إلى قول، و قطع بعدم الاجتزاء في البيان: ١٠٠، و استقرب عدم الاكتفاء المحقق الثاني في جامع المقاصد ١: ١٤٦، و نسبه الفاضل السبزواري إلى الشهيد الثاني أيضاً و استحسنته، انظر الذخير: ١٣١.

٤- المعتبر ١: ٧٧.

٥- جامع المقاصد ١: ١٤٦، روض الجنان: ١٤٨.

ص: ٢٤٦

فيه عبارته السرائر (١) حيث احترز ب «العاده» عن الشاذّه التي يستقى بها، فإنّ المراد بها- بقرينه عطف الصغار و الكبار عليها- ما شدّد الاستقاء بها و إن كانت متوسّطه في الصغر و الكبير.

ثمّ المستند في ذلك إطلاقات الروايه فإنّ ظاهر قول الإمام عليه السلام للسائل عن حكم البئر النجس: «انزح منها دلاء» (٢) هو الدلو المعتاده على البئر، كما لو أمر المولى عبده بنزح دلاء من بئر معيّن، و إطلاقه و إن شمل ما لو كان على ذلك البئر دلو غير ما اعتيدت عليه، لكنّ الغالب عليها لما كان هو الدلو المعتاده عليها جاز إرادته خصوص ذلك اعتماداً على الغلبه.

و هل المراد من المعتاده على تلك البئر ما اعتيدت على نوعها أو شخصها؟ ظاهر النصّ و الفتوى الثاني، مع أنّ نوع البئر لا عاده فيها منضبطه، إلّا أن يراد ما يليق بها بحسب الضيق و السعه، و إرادته ذلك ليس بأولى من إرادته ما يليق بالنازح و المتزوح له و به، فالمتعيّن ما يستعمل عليها غالباً.

ثمّ إنّ يشكل الأمر فيما إذا لم يكن للبئر دلو معتاده، لعدم الترح منها، أو للترح بها بكلّ ما يتفق من الدلاء، أو بغير الدلو من الظروف المختلفه.

و الكلام في ذلك غير منقّح في كتب الأصحاب، و الأخذ فيها بالمتيقّن في التطهير لعله أقوى، مع أنّه أحوط.

١- السرائر ١: ٨٣.

٢- لم يقصد قدّس سرّه بذلك روايه خاصه، بل مقصوده ما ورد بهذا المضمون، مثل الحديث ٢١ من، الباب ١٤، و الحديث ٢ من، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق من الوسائل.

ص: ٢٤٧

(فروع ثلاثه): (الأوّل: حكم صغير الحيوان) المتعلّق به الحكم (١) (حكم كبيره) بعد عدم انصرافه إلى الكبير انصرفاً معتداً به، لأنّ الصدق مفروغ عنه، فإذا تحقّق عدم الانصراف حكم بالإطلاق.

(الثاني: اختلاف أنواع (٢) النجاسة) المتخالفه المقدر كالإنسان و الكلب، أو المماثله كالشاه و الكلب (موجب لتضاعف الترح) لاستصحاب النجاسه، و لا- يعارضه أصاله عدم تعدد المؤثر، و لأن مقتضى دليل كل نوع سببيه وقوعه لاشتغال الذمه بنزح المقدر، فتعدد السبب يقضى بتعدد الاشتغال و هو يقضى بتعدد الامتثال.

و قد يחדش في هذا الدليل تاره: بمنع المقدمه الأولى، فإن الأسباب الشرعيه لا يجب أن تكون مؤثرات حقيقه بل قد تكون معرّفات يجوز تعددها على حكم واحد شخصي، كما إذا اجتمع سببان لنزح جميع الماء، و حينئذ إذا كان ظاهر الدليل اتحاد المسبب و لو نوعا- كما هو المفروض- فلا حازه إلى ارتكاب تعدده الشخصي بتعدد الأشخاص و لو نوعا، بل ينبغي حمل السبب على المعرف. و يشهد له أنه لا يفهم عرفا فرق بين ورود الأسباب المتعدده لحكم شخصي مثل قوله: إن زني زيد فاقتلوه، و إن ارتد فاقتلوه، و بين ورودها لحكم واحد بالنوع قابل للتعدد الشخصي مثل: إن قدم زيد من السفر فأضفه و إن زارك في بيتك فأضفه.

و يضعف بأن تعدد الواحد النوعي شخصا بسبب تعدد علل وجوده

١- في الشرائع زياده: في الترح.

٢- في الشرائع: أجناس.

ص: ٢٤٨

ليس تصرفا في اللفظ، فإن كان مقتضى إطلاق الأدله سببيه جميع مصاديق السبب من غير فرق بين المسبوق بسبب آخر و غيره لزم عقلا تعدد الحكم الواحد بالنوع في الخارج، بخلاف صرف ظاهر الدليل عن التأثير المستقل.

و اخرى: بمنع المقدمه الثانيه نظرا إلى أن اللازم من تعدد السبب تعدد الوجوب و هو لا يقتضى تعدد الواجب، بل قد يجتمع الإيجابات المتعدده في واجب واحد للتأكيد أو لجهات متعدده تقتضيه، كما في مثال قتل زيد- المتقدم- و الأوامر المتعدده بالصلاه و الزكاه و غيرهما.

و يضعف بأن المسبب للأسباب المتعدده ليس هو الطلب الصادر من المتكلم، ضروره حصوله قبل وجود السبب بنفس الكلام الدال على السببيه، بل المسبب المتأخر عن سببه هو اشتغال الذمه بالفعل الفلاني، و من المعلوم أن تعدد الاشتغال لا يكون إلا مع تعدد المشتغل به، كما لو حدث اشتغال ذمه بدرهم أو بضيافه مرتين، فإنه لا إشكال في تعدد الفعل.

و دعوى: أن المتحقق بعد الشرط هو تنجز الطلب فهو بمثابة تكرار الطلب المنجز بقوله: اضرب اضرب، مدفوعه- بعد تسليم ظهور التأكيد في المثال المذكور- بالفرق بينهما و فهم اشتغال الذمه فيما نحن فيه على نحو ما يفهم عند افتراق أحد السببين عن الآخر. و السر في ذلك: أن المستفاد من أدله السببيه كون السبب سببا لنفس الفعل و مؤثرا فيه في نظر الأمر، و هو الذي دعاه إلى الأمر به عنده، فلا يرضى بتخلفه عنه، فاللازم من تعدد السبب و تعدد التأثير تعدد الفعل لا مجرد تعدد طلبه، فافهم فإنه لا يخلو عن دقه.

و ثالثة: بمنع المقدمه الثالثه، بناء على كفايه الفعل الواحد لامثال تكليفين و إن علم تعددهما كما فى الأغسال- فى ظاهر جماعه، و أشار إليه

ص: ٢٤٩

العلامة هنا فى المنتهى (١).

وفيه: أن الظاهر عدم كفايه الفعل الواحد فى تحقق الامثال، و لا أقل من الشكّ فلا يتيقن الخروج من العهد، و لا إطلاق هنا يتمسك به، إذ لا كلام فى كفايه أى فرد يكون، إنما الكلام فى صدق الإطاعه و الامثال للتكليفين بإيجاد واحد، فافهم.

هذا مع ما عرفت: من أن السبب مؤثر فى وجود الفعل فى نظر الأمر، فلا بدّ من تعدده.

و رابعه: بأن القاعدة و إن اقتضت عدم التداخل، إلما أن من المعلوم فى خصوص المقام أن الترح لإزالة النجاسه الحاصله من ملاقاته ما وقع فيها، و النجاسه و إن تعددت أفرادها- كما يكشف عن ذلك اختلاف كفايه إزالتها- إلا أن الثابت من ذلك كفايه مزيل أحد الأفراد لإزالة الفرد الآخر المساوى له فى كفايتها، فيكفى مزيل واحد للنجاسه الحاصله من وقوع شاه و كلب، لأنّ الفرض اتحاد نجاستهما لاتحاد مزيلهما، و كفايه مزيل الأشدّ لإزاله الأضعف، فيتداخل الأقل مقداراً تحت الأكثر.

و يضعف بأن ذلك مبنى على تداخل النجاسات أضعفها فى أشدها- كما فى غير هذا المقام- لكن ذلك غير معلوم فى المقام، و لا يجوز قياسه على غيره، كما يكشف عن ذلك الفرق فيه بين المتفقات فى غيره و الجمع فيه بين المختلفات، فالمتيقن من اجتماع النجسين تضاعف النجاسه و صيروره النجسين الواردين بمنزله نجس واحد قدّر له مجموع مقدريهما، و لو لا إطلاق الأدله فى كفايه مقدّر كلّ نجس له و لو حال انضمام نجس آخر و ضعف دعوى

١- المنتهى ١: ١٠٧.

ص: ٢٥٠

ظهورها فى وقوع تلك النجاسه لا غير، كان ينبغى الرجوع عند انضمام النجاسات إلى حكم ما لا نصّ فيه، و هو نرح الجميع، كما سيأتى.

ثمّ إنّ المخالف فى المسأله العلامة فى جملة من كتبه (١) و استدللّ فى المنتهى بأنّ بفعل الأكثر يمثل الأمرين فيحصل الأجزاء. ثمّ اعترض على نفسه بلزوم اجتماع علل متعدده على معلول واحد، و دفعه بأنّه لا استحاله فى اجتماع المعرفات (٢). و ظاهر دليله منع المقدمه الثالثه للدليل المتقدم، و ظاهر اعتراضه و جوابه منع المقدمه الأولى، و قد عرفت ما عندنا.

و ممّا ذكرنا من الدليل يظهر أنّه لا فرق بين وقوع النجسين مجتمعين أو متعاقبين فى وجوب تضعيف الترح.

(و) أنّه لا ينبغى الإشكال (فى تضعيفه (٣)) بوقوع نجسين (مع التماثل) بشرط عددهما فى العرف فردين لحصول الفصل بينهما

على وجه يصدق تعدّد الوقوع، فإنّ الدليل المذكور آت فيه بعينه، حتّى فيما إذا كان المتكرّر فردين أو إفرادا علق المقدّر على الطبيعه الصادقه عليها وعلى الفرد الواحد، كالخمر والبول.

و دعوى: القطع بعدم الفرق فى الحكم بين مقدار من البول وقع دفعه أو وقع كلّ جزء منه دفعه و أنّا نفهم من أدلّه وقوع هذه الطبائع أنّ السبب وجودها فى البئر و لو بوقوعات متعدّده، ممنوعه، فالفاعله المتقدّمه من سببيه كلّ وقوع المقدّر جاريه هنا أيضا، إذ الموجود أوّلا من مصاديق الطبيعه مؤثر تامّ باعتبار تحقّق الطبيعه فيه، فإذا وجد ثانيا كان مؤثرا تامّا مستقلا

١- القواعد ١: ١٨٨، و نهايه الإحكام ١: ٢٦، و التحرير ١: ٥.

٢- المنتهى ١: ١٠٧.

٣- فى الشرائع: تضاعفه.

ص: ٢٥١

كالأوّل، فلا بدّ له من أثر غير الأثر المتقدّم عليه، إذ لا يعقل تأثير المتأخّر فى المتقدّم.

و قد ذكر بعض المعاصرين فى الجواب عن ذلك بعد الاعتراف به: أنّ الدليل لمّا دلّ على أنّ العذره ينزح لها خمسون دلوا و كانت ماهيه صادقه على القليل و الكثير و اشتغل الذمّه بالنزح بالوقوع الأوّل و جاء الوقوع الثانى انقلب الفرد الأوّل إلى الثانى فصارت مصداقا واحدا للماهيه، و هكذا كلّما يزداد فيدخل تحت قول «العذره المذابه ينزح لها خمسون» و ليس هذا إلّا كتعدّد النوع الواحد من الحدث الأصغر أو الأكبر، كالبول مرّات و الجنابه مرّات (١) انتهى.

و لم يعلم له محصّل يرجع إلى منع إحدى مقدّمات الدليل المذكور، و إنّ صيروره الوقوعين أو الواقعين بعد الوقوع الثانى مصداقا واحدا هل يردّ الوقوع الأوّل عن السببيه المستقلّه بعد وجوده على هذا الوجه؟ أو الوقوع الثانى يؤثّر فى المسبّب المتقدّم؟ أو أنّه لغو محض؟ و كلّ ذلك تقييد لإطلاق الأدلّه، و صدق «أنّ العذره تنزح لها خمسون» على الكلّ إنّما يوجب حدوث سبب متأخّر عن الكلّ لا انقلاب ما حدث بالأوّل إلى كونه مسببا عن المصداق الواحد الصادق على الكلّ، و هذا واضح.

نعم، ما ذكره إنّما يتوجّه فى الفرد المستمرّ الواحد عرفا، حيث إنّّه لا يعدّ سببا إلّا بعد انقطاعه، كما سيّجى ء. و أمّا الحدث: فقد علم من الشرع اتّحاده فلا يتعدّد و إن اختلف نوعه، و لا ينقلب الفرد الأوّل فيه إلى الثانى بعد تحقّقه سواء، بخلاف المقام الذى علم فيه التعدّد و لو مع تساوى المتعدّد فى

١- الجواهر ١: ٢٦٢.

ص: ٢٥٢

التأثير كالكلب و الأرنب الذين لا يوجب أحدهما إلّا ما يوجبه الآخر، فأين ما علم فيه اتّحاد المسبّب و لو مع اختلاف نوع السبب عمّا علم فيه تعدّد المسبّب و لو مع اتّحاد نوع السبب إذا اختلفا فى الصنف؟

و الحاصل: أنه لا فرق في مقتضى الأدلة اللفظية بين اختلاف المتعدّد المتكرّر نوعاً أو صنفاً و بين اختلافهما شخصاً. نعم، فرق بينهما من حيث إنه لا- يفرق في الأولين وقوع المتعدّد دفعه أو متعاقبين، بخلاف الثالث، فإنه إن كان موضوع الحكم بالمقدّر الفرد الواحد منه فوقوع المتعدّد دفعه حكم المتعاقبين، و احتمال خروج ذلك عن مورد النصّ ضعيف، و إن كان موضوع الحكم بالمقدّر طبيعته كليّة صادقة على القليل و الكثير، فلا يحصل التعدّد فيها إلّا بالتعاقب مع الفصل الموجب لصدق التعدّد. و أمّا لو وقعت العذرة مستمره غير منفصله أو منفصله بما لا يوجب التعدّد عرفاً كان في حكم الفرد الواحد.

و توهم جريان الدليل المذكور حيث إنه يتحقّق بأول الوقوع تأثير السبب فيجب المقدّر ثمّ ما يقع في الآن الثاني مؤثراً تامّاً أيضاً يوجب المقدّر، مدفوع بأنّ الواقع أوّلاً- لا- يحكم بكونه سبباً مستقلاً إلّا بعد انقطاعه، نظير حصول امتثال الأمر المتعلّق بالطبيعته الصادقة على القليل و الكثير المتدرّجه في الحصول- كالأمر بالقراءة و المشى- حيث إنّ الفرد المحقّق للامتثال ما انقطع عليه الفعل، لا أوّل ما يوجد من ذلك الفعل ليقع الباقي لغوا.

و ممّا ذكرنا ظهر رجحان أحد طرفي (تردد) المصنّف قدّس سرّه. و لو سلّم التكافؤ- بناء على ما تقدّم من معارضة ظهور المسبّب في الاتحاد لظهور سببيه الطبيعته في سببيه كلّ فرد، أو معارضة الظهور اللفظي بظهور عدم تضاعف النجاسة بتعدّد الأفراد، و لذا لو وقع دفعه ما وقع على التعاقب لم

ص: ٢٥٣

يؤثّر قطعاً إلّا مع تبدّل العنوان، كما سيّجى ء في الدم- و جب المصير إلى ما اختاره المصنّف بقوله: (أحوطه التضعيف) فإنّ الاحتياط في مثل المقام لازم بلا إشكال.

بقي في المقام: أنه إذا حصل من تعاقب الفردين من العنوان عنوان آخر، كما إذا وقع دمان قليلان متعاقبان يصدق على المجموع الدم الكثير، ففي الحكم إشكال من حيث إنّ الدم الأوّل قد أوجب نزح العشره، و الدم الثاني بمقتضى إطلاق حكم دم القليل لا يوجب إلّا نزح عشره أيضاً، لكن يصدق بعد وقوعه أنه «وقع في البئر دم كثير» فيجب خمسون.

و دعوى انصراف إطلاق أدلّه الدم الكثير إلى صورته وقوعه دفعه عرفيه مع دعوى انصراف إطلاق أدلّه الدم القليل إلى صورته عدم تعقّبه بدم آخر يوجب زياده تأثر الماء و إحداث أثر محدث بعينه- كوقوع الدم الكثير دفعه- متكافئتان في التسليم و المنع، فالأحوط الرجوع إلى أكثر الأمرين، بل الأقوى ذلك.

توضيحه: أنّ الوقوعين بملاحظه مجموعهما سبب واحد للخمسين و بملاحظه كلّ منهما منفرداً سببان للعشره يوجبان عشرين، و لا يحكم هنا بالسبعين بتوهم اقتضاء المجموع خمسين و كلّ منهما عشره، لأنّ مغايره المجموع لكلّ واحد مغايره اعتباريه، فلا تعدّد في الخارج، فالمؤثّر الوقوعان بأحد الاعتبارين، فالموجود في الخارج على سبيل البديل إمّا أسباب متعدّده للعشره و إمّا سبب واحد للخمسين، فلا وجه لإلغاء تأثير مصداق السبب الموجب للأكثر، و أمّا الموجب للأقلّ فلا ينبغي تأثيره لكنّه يتداخل في الأكثر لما ذكرنا من عدم الجمع بين مقتضاهما ليحكم بالسبعين.

و الحاصل: أنه بعد البناء على تداخل مقتضى المصداقين لوجودهما

على سبيل البدل بأحد الاعتبارين، فلا معنى لتداخل الأكثر في الأقل إلا إسقاط الزائد مع وجود سببه، وهو طرح لإطلاق دليله من غير تقييد، بخلاف تداخل الأقل في الأكثر، فإنه لا يوجب إلغاءه، فلو فرضنا أن التعدد يقتضى أزيد من الخمسين، كما إذا وقع القليل سبع مرّات فصار بالثامن كثيرا، فإنه وإن صدق على المجموع «وقوع الدم الكثير» إلا أنه يصدق أيضا «وقع فيه سبع مرّات بل ثمانية دماء قليلة» فلا معنى للإلغاء ما يوجهه كل مرّه، وليس في ذلك إلغاء لمقتضى مصداق الدم الكثير.

و ذكر الشهيدان (١) و المحقق الثاني (٢) مسأله تحقّق الكثره بالدم الثاني، فحكموا بمنزوح الكثير، و لم يعلم مذهبهم فيما إذا كان مقدّر الدم الكثير أقلّ من مقدّر الدماء المتعدّده القليله.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّه لو وقع نجس واحد شخصي مكرّرا- كما إذا وقع الكلب مرّات و خرج حيّا- فإنّ اللازم تعدّد النزح، إلا أن يستظهر خلاف ذلك من النصّ.

و اعلم أنّ بعض الحيوان إن صدق عليه عنوانه- كما إذا نقص منه بعض الأجزاء الغير المقومّه للصدق- فلا إشكال في حكمه. و إن لم يصدق عليه ذلك فهو داخل فيما لا نصّ فيه، إلا أنّنا نعلم عدم زياده حكمه على حكم الكلّ، فيجرى عليه حكم الكلّ، و حينئذ فيترتب عليه أحكامه حتّى عدم تداخل مقدّره مع وقوع فردين منه أو تكرر فرد واحد منه، و حينئذ فالجزء الواقع مكرّرا لا يتداخل مقدّره، فضلا عمّا لو وقع جزء آخر بعد

١- الذكري: ١٠ و المسالك ١: ٢٠.

٢- جامع المقاصد ١: ١٤٧.

الأول، بل لو سلّمنا التداخل في تكرر الكلّ لم يبعد عدم التداخل في الجزئين، لأنّهما بمنزله فردين يدعى أنّ كلّ واحد منهما بمنزله كلّ، فكأنّه قد تكرر.

(إلا) أنّ ظاهر المصنّف قدّس سرّه منع عدم (١) التداخل مطلقا في الجزء الذي (٢) (يكون بعضا من جمله) بشرط أن يكون (لها) مقدّر) غير الجميع حتّى يتصوّر التكرار فيه، و كأنّ وجه المنع منع التعدّد مع تكرر وقوع جمله، بناء على أنّ النجاسة الشخصيه لا يتعدّد تأثرها (٣) و الجزء لا يزداد على حكم جمله، فإذا وقع الجزء الثاني فكأنّه وقع جمله ثانيا. و المقدّماتان قابلتان للنظر.

هذا كلّه مع الوقوع على التعاقب. أمّا مع وقوع أكثر من جزء دفعه (فلا يزداد حكم أبعاضها عن جملهها).

ثمّ على ما اختاره المصنّف قدّس سرّه من عدم التعدّد أو مع الوقوع دفعه، لو وقع جزءان لم يعلم كونهما من جمله واحد فوجهان: من أصله عدم وقوع الجزء من حيوان آخر، و من أصله بقاء النجاسة.

إلّا أنّ إيجاب التعدّد لانتقاض اليقين بالنجاسة بيقين الطهاره لا ينافي ترتيب آثار عدم وقوع الجزء من حيوان آخر، كما لو لم

يعلم كون النجاسه فى الثوب ممّا يحتّاج إلى التّعّدّد أو لا، فإنّه يجمع بين حكم بقاء بالنجاسه و أصله عدم وصول ما يحتّاج إلى التّعّدّد، إلّا أن يفرّق بين المثلّ و بين ما نحن فيه، فإنّ نجاسه كلّ واحد ممّا لا يحتّاج إلى التّعّدّد و ما يحتّاج تتّحد مع

١- كذا فى مصحّحه «ع»، و فى سائر النسخ: منع التداخل.

٢- فى الشرائع زياده: «أن» هنا، و قد أسقطها المؤلّف لربط الكلام.

٣- كذا فى النسخ، و المناسب تأثيرها.

ص: ٢٥٦

الأخرى، كما يكشف عن ذلك تداخل حكمهما فى الغسل، أمّا ما نحن فيه:

فقد التزمنا فيه بتعدّد النجاستين على وجه لا يدخل أحدهما فى الآخر، فالنجاسه المستصحبه إن أريد بها الحاصله بالسبب الأوّل فقد ارتفعت به قطعاً، و إن أريد بها الحاصله بغيره فهى مشكوكه الحدوث، إلّا أن يدعى أنّ النجاسه مع هذا تعدّد فى العرف أمرا واحدا مستمراّ و إن فرض تعدّدها فى الوجود بمقتضى تعدّد أسبابها. و لعلّه لأجل ذلك رجّح فى الذكرى القول بالتعدّد فى هذا الفرع لكن علّله بالاستظهار (١) و لعلّه أراد الاحتياط اللازم.

و هذا كلّ مع العلم بأنّ الجزئين من نوع واحد. و مثله ما لو احتمل تغيّر النوعين فالاستصحاب أوضح.

و بعض من التزم بأنّه لا يجب فى الصوره الأولى إلّا نزع مقدّر واحد استصحابا لطهاره البئر السابقه فرّق فى هذه الصوره الثانيه بين ما لو علم جزء منهما أنّه من جمله خاصّه و شكّ فى الأخرى أنّه من تلك الجملة أم لا، فلم يبيّده الاكتفاء بنزع مقدّر الجملة المعلومه استصحابا لطهاره البئر من الآخر، و إن لم يعلم بأحد الجزئين لم يبيّده القول بوجود مقدّر الجميع لاستصحاب النجاسه، و لأنّه كما إذا وقع حيوان لم يعلم أنّه كلب أو غيره (٢) فتأمل.

(الثالث: إذا لم يقدر) فيما بأيدينا من الأدلّه الشرعيه (للنجاسه منزوح) و جب الأخذ بمقتضى استصحاب الأحكام الثابته بعد الوقوع بالأدلّه المخصّصه لعمومات جواز استعمال الماء تكليفا و وضعاً و (ينزح (٣) جميع مائها) كما

١- الذكرى: ١٠.

٢- الجواهر ١: ٢٦٣.

٣- فى الشرائع: نزع.

ص: ٢٥٧

عليه المشهور.

و لا مجال هنا لإجراء أصله البراءه، لأنّ الشكّ فى ترتّب آثار الطهاره على الماء- أعنى إباحه الاستعمال و صحّته- لا فى

التكليف. و لو فرض وجوب النزع مقدّمه لواجب، فمن المعلوم: أنّ المقدّمه لذلك الواجب هو تطهير ماء البئر فالتكليف به تكليف بمفهوم معلوم لا- يكفى فى الخروج عنه إلّا القطع بتحقيقه فى الخارج، و ليس النزع من حيث هو مقدّمه لذلك الواجب حتّى يجرى فيه عند دوران الأمر بين الأقلّ و الأ-كثر أصاله البراءه، على المختار من جريانها مع الشكّ فى أجزاء الواجب أو شروطه.

و نظير ما نحن فيه ما إذا أمرنا بتطهير الثوب فشككنا فى حصول الطهاره بغسل الثوب مرّه أو مرّتين إذا لم يكن هناك إطلاق يقتضى كفايه المرّه، فإنّ الأمر بالغسل أمر حقيقه بالتطهير المشكوك فى تحقيقه بالغسل مرّه.

هذا على القول بنجاسه البئر بالملاقاه. و إن قلنا: بكون النزع تعبدا، فإن جعله هذا القائل واجبا مستقلا غير معتبر فى جواز استعمال الماء كان الأقوى وجوب الأخذ بالأقلّ المتيقّن بناء على جريان الأصل فى الأجزاء، و إن جعله شرطا لإباحه الاستعمال كان الحكم فيه كالسابق من الأخذ بالاستصحاب، لعدم كون الشكّ فى الحكم التكليفى، بل فى ارتفاع المنع السابق، و الأصل عدمه. ثمّ إنّ هنا قولين آخرين لم يعلم المستند لهما، و هو نزع أربعين (١) و نزع ثلاثين (٢).

١- القائل به هو ابن حمزه فى الوسيله: ٧٥.

٢- قال الشهيد فى شرح الإرشاد- بعد نقل روايه كردويه:- و السيّد جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن طائوس رحمه الله فى البشرى تبّه على هذا و أجاز الثلاثين، انظر غايه المراد: ١٣.

ص: ٢٥٨

و أضعف منهما ما احتمله فى المعتبر- و ربما حكى قولاً- من عدم وجوب شىء، اقتصارا على موضع النصّ. لكن ذكر أنّ هذا لا يتأتّى على القول بالنجاسه (١).

و كيف كان: (فان تعدّر نزعها لم تطهر إلّا بالتراوح) بلا خلاف على الظاهر، و لعلّه لفهم التعدّى من حديث التراوح (٢). و احتمال تعطيل البئر لو قام لأخلّ بالحكم بتطهرها بنزع الجميع مع التمكن، إذ لا وجه له حينئذ.

و ربّما يقال: بوجوب نزع ما يزيل أقلّ مراتب المحقّق بتلك النجاسه (٣) و فيه نظر.

(و إذا تغتير) بما يقع فى البئر (أحد أوصاف مائها) كان طهره عند القائلين بعدم الانفعال حكم الجارى المتغتير (بالنجاسه) فى كفايه زوال تغتيره بما يتجدّد من مائها بالنزع، بل ربما قيل بكفايه زوال تغتيره بالنزع و إن لم يتجدّد ماء (٤) لظاهر قوله عليه السلام فى صحيحه ابن بزيع: «فينزع حتّى يذهب اللّون و يطيب الطعم» (٥).

و يضعف بأنّ الإطلاق محمول على الغالب فلا يشمل ما لو زال التغتير بالنزع من دون تجدّد نبع.

و أضعف منه القول بعد اعتبار النزع و كفايه زوال تغتيره لاتصاله بماء

١-المعتبر ١: ٧٨.

٢-الوسائل ١: ١٤٣، الباب ٢٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.

٣-لم نعثر على قائله على فرض وجوده، و العبارة أيضا لا تخلو عن إغلاق.

٤-قاله في الجواهر ١: ٢٧٠.

٥-الوسائل ١: ١٢٦، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦، وفيه: حتى يذهب الريح و يطيب طعمه.

ص: ٢٥٩

المادّة المعتصم بناء على أنّ علّه النرح في الصحيحه زوال تغيّره فهو المقصود دونه و ذكره لكونه مقدّمه له في الغالب.

و فيه: أنّه موقوف على كون «حتّى» للتعليل، و الظاهر كونها للغايه، و لو سلّم فإطلاق زوال التغيّر ينصرف إلى الغالب، و هو الحاصل بالممازجه بالماء المتجدّد، فإنّه هو اللّذي يترتب على النرح. و أمّا زوال التغيّر بنحو آخر، فالظاهر عدم دخل النرح فيه غالبا، فضلا عن استناده إليه على وجه العليّه.

و أمّا القائلون بانفعال البئر بالملاقاه فالمحكى عنهم أقوال تبلغ سبعة أو ثمانية بعد اتّفاقهم على وجوب إزاله التغيّر (١).

أحدها ما (قيل) (٢): من أنّه (ينرح حتّى يزول التغيّر) عملا بظاهر ما دلّ على كفايه زوال التغيّر في طهارته:

مثل قوله عليه السلام في صحيحه ابن بزيع- المتقدّمه في أدلّه الطهاره:-

ماء البئر واسع لا يفسده شىء إلّا أن يتغيّر طعمه أو ريحه فينرح حتّى يذهب اللّون و يطيب الطعم» (٣) بناء على تأويلها عند القائلين بالنجاسه بأنّ المراد من الفساد (٤) المنفى صيروره مائها نجس العين بحيث تتوقّف طهارته على استهلاكه في ماء آخر، فإنّ إخراج الدلو الواحد لنجاسه البئر بالعصفور أو الثلاثه لغيرها قد لا يوجب تجدد نبع الماء، فضلا عن امتزاجه بجميعة،

١- حكاه في الجواهر ١: ٢٧١.

٢- القائل هو المفيد في المقنعه: ٦٦ و جماعه من الأعلام، انظر مفتاح الكرامه ١: ١٠٢-١٠٣.

٣- تقدّمت في الصفحه السابقه.

٤- كذا في مصحّحه «ع»، و في مصحّحه «ألف»: الإفساد، و في أصل النسخ: إفساد.

ص: ٢٦٠

فضلا عن استهلاكه فيه، و هذا بخلاف المتغيّر، فإنّه لا بدّ من امتزاجه بماء جديد.

□

و مؤثقه سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الفأره تقع في البئر أو الطير؟ قال: إن أدركته قبل أن يتنن نرحت منها سبع دلاء و إن كانت سنّورا أو أكبر منها نرحت منها ثلاثين دلو أو أربعين دلو و إن أنتن حتّى يوجد ريح التتن في الماء نرحت البئر حتّى يذهب التتن من الماء (١).

و صحيح الشَّحَام عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الفأره و السنور و الدجاجة و الكلب و الطير؟ قال: إذا لم يتفسخ أو يتغير طعم الماء فيكفيك خمس دلاء، و إن تغير الماء فخذ منه حتى يذهب الريح» (٢).

□
و خبر زراره: «قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بثر قطرت فيها قطره دم أو خمر؟ قال: الدم و الخمر و الميت و لحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرون دلوا فإن غلب الريح نزحت حتى تطيب» (٣).

بناء على تقديم هذه الأخبار على ظاهر ما سيأتي من أخبار وجوب نزح الجميع للتغير - بناء على حمل تلك على ما إذا توقّف زوال التغير على نزح الجميع، إذ لا - جمع بينهما أقرب من ذلك - و على ظاهر ما دلّ على وجوب المقدّر للنجاسة الواقعة الشامل بالإطلاق أو بالفحوى لصوره تغيّره بها، بناء على منع شموله لها لفظاً و لا فحوى.

هذا، و لكن الإنصاف: قصور دلالة الأخبار المتقدّمة.

١- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٢- الوسائل ١: ١٣٥، الباب ١٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٣- الوسائل ١: ١٣٢، الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.

ص: ٢٦١

أمّا الصحيحه: فقد تقدّم ظهورها في عدم انفعال البثر بالملاقاه (١) و وجوب صرفها إلى معنى يلائم القول بالنجاسه على القول بانفعال البثر، و أقرب وجوه الصرف ما تقدّم من كون المراد بالفساد فساده بحيث لا يصلح إلّا بالممازجه التامه مع ماء جديد من المادّه، و هذا ثابت مع التغير منتف مع غيره، و لا ريب أنّ الروايه على هذا صريحه في حاجه الماء المتغير إلى النزح أزيد ممّا يحتاجه الماء مع عدم التغير، فلا يدلّ على كفايه زوال التغير و إن لم ينزح المقدّر، لأنّه يلزمه كون الماء مع عدم التغير أفسد منه مع التغير و هذا خلاف (٢) ما استظهر من الروايه، بل كلّ تأويل يفرض في الصحيحه ليوافق مذهب المستدلّ بها - حيث يقول بنجاسه البثر بالملاقاه - لا يخلو عن صراحه كون الفساد مع التغير أقوى و أشدّ و أحوج إلى إخراج الماء.

و بالجمله: فاستدلال القائلين بالنجاسه بهذه الصحيحه مع ردّهم لها - تارة بكونها مكاتبه، و اخرى بالتأويل، و ثالثه بعدم المعارضه مع أدلّه وجوب النزح - في غايه الإشكال، فضلاً عن تقديم ظهورها على ظهور أخبار المقدّرات و ظهور أخبار وجوب نزح الجميع.

و أمّا ما بعد الصحيحه من الأخبار: فهي في مقام عدم كفايه المقدّر المذكور في مواردّها للتطهير مع التغير، إذ من المعلوم عدم زوال التغير بما دون خمس دلاء أو سبع أو عشرين، فلا يدلّ على ما هو المطلوب من كفايه زوال التغير و إن لم يبلغ المقدّر.

١- انظر الصفحه: ٢٠٢.

٢- كلمه: «خلاف» ليست في «ع».

(و) الثانی: ما (قیل) بل استظهر أنه المشهور (١) من أنه (ینزح جمیع مائها) إمّا لأنّ النجاسه الحاصله بالتغییر غیر منصوص المقدر- بناء على ظهور اختصاص أدلّه المقدرات بصوره عدم التغیر- و إمّا للأخبار الوارده بنزح الجمیع للتغیر، مثل قوله عليه السلام فی روايه معاويه: «لا- یغسل الثوب و لا تعاد الصلاه ممّا یقع فی البثر إلا أن ینتن، فإن أنتن غسل الثوب و أعاد الصلاه و نزحت البثر» (٢).

و فی روايه أبی خديجه: «إذا انتفخت الفأره و نتنت نرح الماء کلّه» (٣).

و خبر منهال: «فإن كانت جيفه قد أجيفت فاستق منها مائه دلو، فإن غلب الريح عليها بعد مائه دلو فانزحها کلّها» (٤).

و روايه عمّار الوارده فی التراوح: «عن بثر یقع فیها كلب أو فأره أو خنزیر؟ قال تنزف کلّها» (٥) بناء على حملها على صورته التغیر، كما ذكره الشيخ (٦).

و الجواب منع كون النجاسه مع التغیر ممّا لا- نصّ فيه، لما سیجى ء من شمول أخبار المقدرات له، و كذا أخبار وجوب إزاله التغیر، و إن لم یدلّ كلّ واحد من هذين القسمین على كفايه مضمونه، كما تقدّم.

و أمّا الأخبار المذكوره: فهی محموله على ما إذا توقّف زوال التغیر على نرح الجمیع، إذ لا جمع أقرب من ذلك، و ربّما احتمل فیها الحمل على

١- الجواهر ١: ٢٧٥.

٢- الوسائل ١: ١٢٧، الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١٠.

٣- الوسائل ١: ١٣٨، الباب ١٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤، بتفاوت.

٤- الوسائل ١: ١٤٣، الباب ٢٢ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٥- الوسائل ١: ١٤٣، الباب ٢٣ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٦- التهذيب ١: ٢٤٢، ذیل الحديث ٦٩٩.

ص: ٢٦٣

الاستحباب.

و على هذا القول.

(فإن تعدّر) نرح الجمیع (لغزارته) ففيه احتمالات، بل أقوال:

أحدها: ما اختاره المصنّف قدّس سرّه وفاقا للمحكّي عن الإسكافي (١) و الصدوقین (٢) و السید (٣) و الشيخ (٤) و ابن حمزه (٥) من أنه (تراوح عليها أربعة رجال (٦)) و مستندهم ما تقدّم من روايه عمّار المتقدّمه أخيرا فی أخبار هذا القول.

لكن الظاهر أنهم يشترطون إزاله التغيير حتى بعد التراوح، إذ لم يعهد من أحد القول بطهاره الماء المتغير فعلا- و عليه يحمل إطلاق الروايه أيضا.

ثانيها: الاكتفاء حيثئذ بزوال التغيير حكى عن الشيخ فى النهايه (٧) و المبسوط (٨) و عن كاشف الرموز نقله عن المقنعه (٩) و لعل وجهه حمل أخبار زوال التغيير صرفا أو انصرافا على ما هو الغالب من تعذر نزع الجميع.

و فيه: مع عدم إمكان هذا الحمل فى روايه عمّار- بل معارضتها لتلك

١- لم نعثر على من حكاه عنه.

٢- الفقيه ١: ١٩، و حكى عنه و عن والده، العلّامه فى المختلف ١: ١٩٠.

٣- حكى عنه المحقق فى المعتبر ١: ٧٦.

٤- المبسوط ١: ١١.

٥- الوسيله: ٧٤.

٦- فى الشرائع زياده: و هو الأولى.

٧- النهايه: ٧.

٨- المبسوط ١: ١١.

٩- كشف الرموز ١: ٥٦، ناسبا له إلى الشيخين من دون ذكر كتاب، و الموجود فى المقنعه و جوب النزع حتى يزول التغيير، و لم يجعل تعذر نزع الجميع شرطا، انظر المقنعه: ٦٦.

ص: ٢٦٤

الأخبار- أنّ أخبار زوال التغيير- كما تقدّم- لا ظهور لها فى مورد يزول التغيير قبل نزع المقدّر، فينبغى الحكم عند تعذر نزع الجميع بأكثر الأمرين من المقدّر و مزيل التغيير، و هو ثالث هذه الأقوال (١) و هو المحكى عن الشيخ (٢) و الحلّى (٣) و المختلف (٤) و المسالك (٥) و استوجهه فى المدارك (٦).

ثم إنّ الجمع بين محصل هذا الجمع- و هو أكثر الأمرين- و بين روايه عمّار الدالّه على التراوح- المعتضده بعمل الأصحاب- فى موارد تعذر نزع الجميع، باعتبار أكثر الأمور من المقدّر و مزيل التغيير و التراوح، و هذا رابع الاحتمالات. إلّا أن يقال: إنّ الاحتمال الأوّل راجع إلى هذا، لأنّ التراوح غالبا يكون بعد استيفاء المقدّر، و أمّا زوال التغيير فقد عرفت أنّه لا بدّ منه عند القائلين بالاحتمال الأوّل، و هو أقوى هذه الثلاثه.

الخامس: لزوم (٧) الأمرين من المقدّر و مزيل التغيير، و عليه المحقق فى النافع و المعتبر (٨). قيل (٩): و استحسنة كاشف الرموز و نسبه

١- الفقره التاليه إلى قوله: «ثم إنّ» واقعه فى ما عدا «ع» بعد قوله: «الخامس.. و مزيل التغيير» و قوله فيما سيأتى «و عليه المحقق..»

إلخ» واقعه هنا، و هكذا في الأصل نسخه «ع» لكن صححت بالتقديم و التأخير، فلما رأينا صحه التصحيح أثبتناه.

٢- لم نعثر عليه.

٣- السرائر ١: ٧٢.

٤- المختلف ١: ١٩٢، حيث استحسن تفصيل ابن إدريس، لكنّه قال في الصفحه ١٩٠: و الوجه عندنا قول المفيد.

٥- المسالك ١: ٢٠.

٦- المدارك ١: ١٠١.

٧- في النسخ: أكثر الأمرين. لكن شطب في «ع» على كلمه «أكثر».

٨- المختصر النافع: ٣، و المعتبر ١: ٧٦.

٩- لعلّه أراد بالقائل صاحب مفتاح الكرامه، لكنّه قاله في لزوم أكثر الأمرين - ثالث الأقوال هنا- انظر مفتاح الكرامه ١: ١٠٣.

ص: ٢٦٥

إلى الحلى (١) و في النسبه نظر. و لعلّ وجهه الجمع بين ما دلّ على الأمرين، فإنّ أدلّه المقدّر شامله له من حيث اعتبار المقدّر إمّا من باب الإطلاق باعتبار شمولها لوقوع النجاسه قبل حدوث التغير و إمّا من باب الفحوى. نعم، ظهورها في كفايه المقدّر مطروح بما دلّ على وجوب إزاله التغير، و لا- ظهور لها في كفايه ذلك حتّى يطرح بما دلّ على أدلّه المقدّرات، مع أنّه متعين على تقدير الظهور. و بعبارة أخرى: لكلّ منهما ظهور لفظي في اعتبار مضمونه في التطهير و ظهور عقلي في كفايه ذلك، فيطرح ظهور كلّ منهما في الكفايه بظهور الآخر في الاعتبار، لأنّه أقوى، مضافا إلى أنّ المرجع بعد التكافؤ استصحاب النجاسه.

و فيه: أنّ مقتضى هذا الجمع إزاله التغير أولا ثمّ استيفاء المقدّر، لأنّ استيفاءه أو بعضه قبل زوال التغير غير مجد، لأنّه نظير ما إذا استوفى المقدّر أو بعضه قبل إخراج عين النجاسه، لأنّ بقاء التغير دليل بقاء عين النجاسه مضافا إلى أنّ ظاهر الأخبار اعتبار النزع حال عدم التغير لذهاب النجاسه الحاصله بالملاقاه، و معلوم عدم مدخلية النزع في ذهاب هذه النجاسه ما دام الماء متغيرا.

فالأقوى من هذا هو القول السادس: و هو أنّه يجب إزاله التغير أولا ثمّ استيفاء المقدّر.

ثمّ على هذين القولين لو لم يكن للمنزوح مقدّر فالظاهر وجوب نزع الجميع، كما صرّح به بعض أهل كلّ من القولين، كما صرّحوا بالتراوح عند

١- كشف الرموز ١: ٥٧.

ص: ٢٦٦

تعذّر نزع الجميع.

و حكى عن صاحب المعالم و الذخيره كفايه زوال التغير مع عدم المقدّر و كفايه أكثر الأمرين مع المقدّر (١). فهذه أقوال سبعة. و القول السادس لا يخلو عن قوّه و الأحوط هو القول الثالث.

(و يستحب أن يكون بين البئر) بل مطلق ماء المجتمع المحتاج إليه في الاستعمال إذا مادّه أو غيرها (و البالوعه) و هي ثقب في وسط الدار كما عن الصحاح (٢) أو بئر يحفر ضيق الرأس يجرى فيها ماء المطر و نحوه كما عن القاموس (٣) و خصّيتها في الروضه بمجمع ماء النرح (٤) بعد أن فسّرها في الروض بمرمى مطلق النجاسات (٥) (خمس أذرع) بذراع اليد، و هي كما عن القاموس ما بين المرفق و طرف الإصبع الوسطى (٦). و حدّها جماعه في باب المسافه بخمسه و عشرين إصبعا عرضا (٧) (إن كانت الأرض) المتوسطه بينهما (صلبه) مثل أرض الجبل و شبهه (أو كانت البئر فوق البالوعه) بحسب قراريهما أو سطح مائهما.

- ١- في «ب» و «ج» و «ع»: التّعذر، و في «ألف»: التقدير، و الصواب ما أثبتناه، انظر معالم الدين: ٨٨، و الذخيره: ١٢٦.
- ٢- صحاح اللغه ٣: ١١٨٨.
- ٣- قاموس اللغه ٣: ٧.
- ٤- الروضه البهيه ١: ٢٨٢.
- ٥- روض الجنان: ١٥٦.
- ٦- قاموس اللغه ٣: ٢٢.

٧- نقله في مفتاح الكرامه (١: ١٣٤) عن الدلائل و جامع المقاصد و تعليق الإرشاد و غيرها. لكن ما عثرنا عليه في جامع المقاصد في مسأله المسافه هو الاكتفاء بذكر متن القواعد، و فيه: «كلّ ذراع أربعه و عشرون إصبعا» و أمّا الدلائل و تعليق الإرشاد فليسا عندنا.

ص: ٢٦٧

(و إن لم يكن (١)) الأرض صلبه و لإقرار البئر أعلى (فسبح) هذا هو المشهور على الظاهر، و في مرسله قدامه بن أبي زيد قال: «سألته كم أدنى ما يكون بين البئر- بئر الماء- و البالوعه؟ قال: إن كان سهلا فسبح أذرع، و إن كان جبلا فخمس أذرع. ثمّ قال: يجرى الماء إلى القبلة إلى يمين، و يجرى عن يمين القبلة إلى يسار القبلة، و يجرى عن يسار القبلة إلى يمين القبلة، و لا يجرى من القبلة إلى دبر القبلة» (٢) و في روايه الحسن بن رباط قال: «سألته عن البالوعه تكون فوق البئر؟ قال: إذا كانت أسفل من البئر فخمسه أذرع، و إن كانت فوق البئر فسبعه أذرع من كلّ ناحيه، و ذلك كثير» (٣).

و جمع المشهور بينهما بتقييد حكم السبع في الروايتين مع إرادته عدم فوقيه البئر من فقره الثانيه من الروايه الثانيه، إذ المتبادر من مثله نقيض الشرطيه الاولى لا ضدّها، و حاصل هذا الجمع كفايه كلّ من صلابه الأرض و فوقيه البئر في الخمس، فيكون الخمس في أربع صور من الستّ.

و ظاهر الإرشاد عكس هذا الجمع، بتقييد حكم الخمس في الروايتين مع إبقاء فقره الثانيه من الروايه الثانيه على ظاهرها من خصوصيه فوقيه البالوعه، قال في الإرشاد: و يستحبّ تباعد البئر عن البالوعه بسبع أذرع إن كانت الأرض رخوه أو كانت البالوعه فوقها و إلّا فخمس (٤) و عن بعض النسخ «الواو» بدل «أو» فيوافق ظاهر ما عن التلخيص: من أنّه يستحبّ

- ١- فى النسخ: و إلا يكن، و فى الشرائع: و إن لم يكن كذلك.
- ٢- الوسائل ١: ١٤٥، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.
- ٣- الوسائل ١: ١٤٥، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.
- ٤- إرشاد الأذهان ١: ٢٣٨.

ص: ٢٤٨

تباعد البئر عن البالوعة بسبع أذرع مع الرخاوه و التحتيه و إلا فخمس (١).

و لما فى السرائر: يستحب أن يكون بين البئر التى يستقى منها و بين البالوعة سبعة أذرع إذا كانت البئر تحت و كانت الأرض سهله، و خمسه أذرع إذا كانت فوقها و الأرض أيضا سهله، و إن كانت الأرض صلبه فخمس (٢).

و مستند هذا القول الجمع بين الرويتين بتقييد حكم السبع فى إحداهما بالآخر، إلا أن الفقرة الثانيه باقيه على ظاهرها: من إرادته خصوص فوقيه البالوعة على ظاهر السرائر، و يراد بها نقيض الفقرة الاولى و هو عدم فوقيه البئر بناء على ظاهر التلخيص و نسخه الإرشاد.

و هنا جمع رابع، و هو تقييد فقرتى الروايه الثانيه بالأولى فيكون المدار على الصلابه و الرخاوه، و هو المحكى عن ظاهر الصدوق (٣).

ثم إن بعض مشايخنا المعاصرين - بعد تزييف جمع المشهور بعدم جريانه على القواعد من غير بيان وجه ذلك - قال: إن الاستفادة من مجموع الرويتين أن السبعه لها سببان: و هى السهوله و فوقيه البالوعه، و الخمسه أيضا لها سببان: الجليله و أسفليه البالوعه، و يحصل التعارض عند تعارض سببين، كما إذا كانت الأرض سهله و البالوعه أسفل، فلا بد من مرجح خارجي، و كذا إذا كانت الأرض جليله و البالوعه فوق البئر، و لعلّه بالنسبه إلينا يكفى الشهره فى الترجيح فيحكم كل منهما على الآخر بمعونتها، و بالنسبه إليهم لا نعلم المرجح، و لعلّه دليل خارجي (٤).

١- التلخيص لا يوجد لدينا، حكاه عنه فى كشف اللثام ١: ٤٥.

٢- السرائر ١: ٩٤.

٣- المقنع (الجوامع الفقيهه): ٤. و الفقيه ١: ١٨.

٤- الجواهر ١: ٢٨٢.

ص: ٢٤٩

و فيه - مع أن تعارض السببين إنما يكون بعد الفراغ عن دليلهما و عدم تصرف فيهما كما فى تعارض البيئتين، و نحوه فى المقام من قبيل تعارض الدليلين و تعيين وجوه التصرف ليثبت بذلك الخمس بتعدد السبب كالمشهور، أو السبع كالإرشاد، أو اختصاص كل منهما بسبب واحد كالصدوق - أن جمع المشهور لعلّه ناظر إلى أن الصلابه و فوقيه البئر من قبيل المانع و أن البعد

بما دون السبع مظنه لتوهم نفوذ النجاسه من البالوعه إلا أن يكون هنا مانع من النفوذ من صلابه أو علو البئر، فوجب السبع مع السهوله أو تساوى القرارين ليس مستندا إليهما، بل إلى عدم المانع عن النفوذ فيما دون (١) مع وجود مقتضى النفوذ، وهو استعداد الماء للنفوذ إلى سبعة أذرع من جوانبه لو خلى وطبعه.

مع إمكان أن يقال: إن هذا الجمع مطابق للأصل، لأصالة عدم استحباب السبع عند صلابه الأرض إذا كانت البالوعه فوق البئر، بناء على إجراء أصالة العدم هنا، دون أصالة عدم الامتثال بالمستحب و عدم ارتفاع ما لاحظه الشارع من مظنه النفوذ مع القرب، فكان أولى من قول الإرشاد و الصدوق.

نعم، الأوفق بالأصل من ذلك قول التلخيص، لحكمه بعدم السبع مع تساوى القرارين فى الأرض الرخوه. لكن تقييد أحد فقرتى السبع بالآخر لا وجه له، لعدم التنافى، فلا وجه لإطراح إطلاق السبعه فى الروايه الاولى.

و مما ذكرنا عرفت قوه قول المشهور مع قطع النظر عن الشهره.

ثم إن المحكى عن الإسكافى فى مختصره ما لفظه: لا أستحب الطهاره

١- فى مصححه «ألف»: فيما دون السبع.

ص: ٢٧٠

من بئر يكون بئر النجاسه التى يستقرّ فيها النجاسه من أعلاها فى مجرى الوادى، إلا إذا كان بينهما فى الأرض الرخوه اثنا عشر ذراعا و فى الأرض الصلبه سبع أذرع، فإن كان تحتها و النظيفه أعلاها فلا بأس و إن كانت محاذيتها فى سمت القبلة، فإذا كان بينهما سبعة أذرع فلا بأس، لما رواه ابن يحيى، عن سليمان، عن أبى عبد الله عليه السلام (١) انتهى.

أقول: هى روايه سليمان الديلمى عن أبى عبد الله عليه السلام: «عن البئر يكون إلى جنبها الكنيف؟ قال: إن مجرى العيون كلها من مهبّ الشمال، فإذا كانت البئر النظيفه فوق الشمال، و الكنيف أسفل منها لم يضرّها إذا كان بينهما أذرع، و إن كان الكنيف فوق النظيفه فلا أقلّ من اثنى عشر ذراعا، و إن كانت تجاها بحذاء القبلة و هما مستويان فى مهبّ الشمال فسبعه أذرع ..

الخبر» (٢).

و الظاهر أنه قدس سرّه فهم من إطلاق الأرض الرخوه، لأنها الغالب، و تحديده البعد فى الصلبه بسبع لروايه الحسن بن رباط- المتقدمه (٣)- فى اعتبار السبع مع فوقيه البالوعه، بناء على أن المراد بالفوقيه أعّم من العلوّ من حيث الجهه، بحملها على الصلبه لكونها الفرد المتيقّن من الإطلاق، كالرخوه فى هذه الروايه، فيطرح ظاهر كلّ بنص الآخر. لكن فيه إطراحا لروايه ابن أبى زيد (٤) رأسا أو حملا- لها على أقلّ مراتب الاستحباب، كما أشار إليه جامع المقاصد، حيث قال: إن طريق الجمع حمل ما دلّ على الزيادة على المبالغه فى

- ١- حكاه عنه فى معالم الدين: ١٠٦.
- ٢- الوسائل ١: ١٤٥، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٦.
- ٣- تقدّمت فى الصفحه: ٢٦٧.
- ٤- الوسائل ١: ١٤٥، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

ص: ٢٧١

الاستحباب، و حينئذ فيعتبر الفوقيه و التحتيه باعتبار المجرى، فإنّ جهه الشمال فوق بالنسبه إلى ما يقابلها، كما دلّ عليه الروايه، و إنّما يظهر أثر ذلك مع التساوى فى القرار و يضمّ إلى الفوقيه و التحتيه باعتبار القرار و إلى صلابه الأرض و رخاوتها، فيحصل أربع و عشرون صوره (١) انتهى.

أقول: و يشير إلى علوّ جهه الشمال ما تقدّم من قوله عليه السلام فى روايه ابن أبى زيد المتقدمه: «و لا يجرى من القبله إلى دبر القبله» فإنّ دبر قبله العراقى هى جهه الشمال.

و أمّا تحصيل الصور الأربع و عشرين فواضح، لأنّ السّت السابقه يضرب فى أربع، هى كون البئر فى طرف الشمال و البالوعه فى طرف الجنوب و عكسها، و كون البئر فى طرف المشرق و البالوعه فى طرف المغرب و عكسها.

و أمّا تقييد علوّ الجهه بعلوّ القرار بصوره عدم معارضته به فيشكل استفادته من الأخبار و إن ساعده الاعتبار.

و حاصل ذلك: كفايه الخمس فى جميع صور صلابه الأرض، و هى اثنتا عشره، و جميع صور علوّ البئر حسًا من صور الرخاوه، و هى أربع من اثنتى عشره، و صوره واحده من صور تساوى القرارين، و هى صوره علوّ البئر جهه. و يجب السبع فيما عدا ذلك، و هى جميع الصور الأربع من صوره علوّ قرار البالوعه و ثلاث من صور تساوى القرارين.

و ربّما يشكل بما ذكره شارح الدرّوس (٢): أنّ فوقيه القرار إمّا أنّ

١- جامع المقاصد ١: ١٥٧.

٢- مشارق الشمسوس: ٢٤٧.

ص: ٢٧٢

تعارض فوقيه الجهه فيكون بمنزله المتساويين، أو لا، فعلى الأوّل ينبغى السبع فى ثمان، لخروج واحده من الصور الأربع لفوقيه قرار البئر المحكوم فيها بالخمس، و على الثانى ينبغى السبع فى ستّ لخروج صوره واحده من الصور الأربع لفوقيه قرار البالوعه.

و دعوى: أنّ علوّ الجهه فى البئر تعارض بعلوّ البالوعه حسًا فلا- يوجب كفايه الخمس، بخلاف علوّ الجهه فى البالوعه فإنّه لا يعارض بعلوّ البئر حسًا- بل يكون علوّ البئر كالسليم- تحكّم. إلّا أن يقال: إنّ المستفاد من الأخبار قيام علوّ الجهه فى البئر فى مقام علوّها حسًا إذا لم يعارض بعلوّ حسيّ. و فيه: أنّ العلوّ الحسيّ فى طرف البالوعه لا يؤثّر شيئًا، و لذا حكمه حكم عدمه و

تساوى القرارين، فكيف يعارض علو الجهه؟ فتأمل.

(و) على كل حال: فلا إشكال في أنه (لا يحكم بنجاسه البئر) بمجرد قربها من البالوعه (إلا أن يعلم وصول ماء البالوعه إليها) و
تغيرها بأوصاف النجاسه على المختار من عدم انفعال البئر، أو مطلقا على القول بالانفعال، لقوله عليه السلام حين سئل عن «البئر
يكون بينها وبين الكنيف خمسه أذرع أو أقل أو أكثر، يتوضأ منها؟ قال: ليس يكره من قرب ولا بعد، يتوضأ منها و يغتسل ما لم
يتغير الماء» (١). و اعتبار التغير على المختار لكونه سببا في النجاسه، و على القول الآخر لأنه الكاشف غالبا عن نفوذ الماء النجس
من الكنيف.

[حكم الماء النجس]

إشارة

(و إذا حكم بنجاسه الماء لم يجوز) و لم يجوز، بل حرم كما في القواعد (٢).

١- الوسائل ١: ١٤٦، الباب ٢٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٢- القواعد ١: ١٨٩.

ص: ٢٧٣

و البيان (١) و غيرها (٢) (استعماله في الطهاره) بالمعنى الشامل لإزاله الخبث و التنظيف المطلوب في الأغسال و الوضوءات
المندوبه و غيرها من موارد رجحان استعمال الماء.

أما عدم الإجزاء: فلعدم ترتب الأثر المقصود من هذه الأمور عليه.

و أمّا الحرمة: فلأن المفروض فعله بقصد ترتب الأثر عليه، و إلا لم يكن مستعملا للماء في الطهاره، و لذا قال كاشف اللثام: إن
استعماله في صوره الطهاره و الإزالة مع اعتقاد عدم حصولهما لا إثم فيه و ليس استعمالا له فيهما (٣) انتهى.

و عن النهايه: أن المراد بالحرمة عدم ترتب الأثر (٤).

و لعلّه لأنه المستفاد من النهي الوارد في مقام بيان الموانع كاستفاده الحكم الوضعي من الأمر الوارد في مقام بيان الشروط، و
هذه غير الحرمة الناشئه من ذات الفعل، و لذا صح جعل الحكم (مطلقا) غير مختص بصوره العلم و الاختيار، فإن الحرمة الذاتيه
لا يجرى فيها كمن تطهر معتقدا لطهاره الماء أو مكرها عليه.

و ربما يستظهر في المقام تحقق الحرمة الذاتيه أيضا من ظواهر النهي عن التوضي بالماء النجس (٥) و نحوه، و حكمهم بوجوب

اجتناب الماءين المشتبهيين في الطهاره عن الخبث في ظاهر كلامهم، فإن الحرمة التشريعيه لا تمنع عن

١- البيان: ١٠٢.

٢- كالمحقق الثاني في جامع المقاصد ١: ١٤٩ و الشهيد في روض الجنان: ١٥٥ و السيد في المدارك ١: ١٠٦ و صاحب الحدائق ٢: ٣٧٠.

٣- كشف اللثام ١: ٤٢.

٤- نهايه الأحكام ١: ٢٤٦.

٥- الوسائل ١: ١١٢ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الأحاديث ١ و ٦ و ٨.

ص: ٢٧٤

الاحتياط بالجمع بين الواجب و غيره المحرّم تشريعاً، كما في اشتباه المطلق بالمضاف و اشتباه القبلة و الفائته و غير ذلك، لعدم تحقّق عنوان التشريع مع الاحتياط.

و يضعّف الاستظهار من ظاهر النواهي بأنّ النهي فيها وارد في مقام رفع اعتقاد الإجزاء الحاصل من إطلاق أوامر الطهاره، فإنّ الأمر المطلق كقول الشارع «توضّأ» و «صلّ» و قول الموكّل «اشتر لي رقبه» يدلّ على الرخصه في الوضوء بالماء النجس و الصلاه في الثوب النجس و شراء الرقبه الغير المؤمنه، و هذه الرخصه رخصه وضعيه حاصله من تخيير العقل في امتثال المطلق في ضمن أي فرد كان، فإذا ورد بعد ذلك قوله: «لا تتوضّأ بالماء النجس» و «لا تصلّ في الثوب النجس» و «لا تشتر رقبه غير مؤمنه» لم يرد بذلك إلّا رفع تلك الرخصه - أعنى رفع الإذن عن امتثال المطلق في ضمن الفرد المنهي عنه - و أنّ الامتثال في ضمن هذا الفرد غير مأذون فيه، و معلوم أنّ هذا لا يوجب تحريماً أصلاً فضلاً عن أن يكون ذاتياً. نعم، التعرّض للامتثال فيما لم يأذن الشارع في الامتثال به تشريع محرّم بالأدله الأربعة، و لا يجوز أن يكون حرمه هذا التشريع بتلك النواهي، لأنّها محصّيه و محقّقه لموضوع التشريع، فلا يصحّ أن يكون منهيّاً عنه بها.

و أمّا حكمهم بوجوب اجتناب المشتبهين فلأجل النصّ الوارد بوجوب التيمّم معهما، فيقتصر على مورد النصّ و ما يفهم منه التعديّ إليه، كأزيد من الإناءين، و اشتباه نجس العين بالطاهر، و غير ذلك ممّا سنذكر في فروع المسأله.

و كذا يحرم استعمال الماء النجس (في الأكل) بخلطه مع المأكول

ص: ٢٧٥

بالعجن و الطبخ و غيرهما (و في الشرب (١)) منفرداً أو ممزوجاً (إلّا عند الضروره) المسوّغه لسائر المحظورات.

و ظاهر العبارة كجميع من تأخّر عنه اختصاص الحرام بهذه الاستعمالات دون غيرها، كسقى الدابّه و الشجر، و بلّ الطين و الجصّ به، و عجن الصبغ به، كالحناء و غيره من الأصباغ.

و ظاهر الشيخ قدّس سرّه في المبسوط عدم جواز استعماله بحال (٢). و هو الظاهر أيضاً من جماعه من القدماء، كالمفيد (٣) و السيدين (٤) و الحلّي (٥) في باب الأَطعمه و الأشربه، بل المكاسب، حيث حرّموا الانتفاع بالمنتجس مطلقاً، و قد ذكرنا في

المكاسب ما يوضح جواز الانتفاع في غير الأكل و الشرب و الاستصباح تحت الظلّ على خلاف في الأخير (٤).

و تخيّل بعض (٧) من ملاحظه ظواهر كلمات القدماء و ظواهر بعض الأخبار أنّ الأصل في المتنجس حرمه الانتفاع به، إلّا ما خرج بالدليل. و قد قوينا في ذلك الباب أنّ الأصل بالعكس، كما يظهر من المحقّق و جماعه (٨).

قال في المعتمد: الماء النجس لا يجوز استعماله في رفع حدث و لا إزاله

١- في الشرائع: «لا في الأكل و لا في الشرب» و الوجه في عدم ذكر «لا» هنا معلوم.

٢- المبسوط ١: ٥.

٣- المقنعه: ٦٥ و ٦٨ و ٦٩ و ٥٨٢.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٩ و ٥٢٤، و الانتصار: ١٩٣.

٥- السرائر ٢: ٢١٩ و ٣: ١٢٠ و ١٢١.

٦- المكاسب: ٨، ١٠.

٧- هو السيّد العاملي في مفتاح الكرامه ٤: ٢٦، كما صرّح به المؤلّف قدّس سرّه في المكاسب، ثمّ قال: و وافقه بعض مشايخنا المعاصرين.

٨- كالمحقّق الأردبيلي في مجمع الفائده ٨: ٣٥، و المحقّق السبزواري في الكفايه: ٨٥.

ص: ٢٧٦

□
خبث مطلقاً، و لا- في الأكل و الشرب إلّا عند الضروره، و أطلق الشيخ رحمه الله المنع عن استعماله إلّا عند الضروره. لنا أنّ مقتضى الدليل جواز الاستعمال فتترك العمل به فيما ذكرنا بالاتفاق و النقل، و بقي الباقي على الأصل (١) انتهى.

(و لو اشتبه الإناء النجس) ذاتاً أو بالعرض (بالتاهر) الواحد أو المتعدّد المحصور (وجب) مقدّمه للعلم بالاجتناب عن النجس الواقعيّ الواجب بحكم العقل الملزم لدفع العقاب المحتمل مع ارتكاب أحدهما (الامتناع عنهما) فإنّ الإقدام على ما لا يؤمن فيه المفسده و العقاب في القبح كالإقدام على ما يقطع فيه بذلك على ما حكم به العقل و شهد به جماعه (٢).

و إلى ما ذكرنا يرجع استدلال الشيخ في الخلاف على هذا الحكم بأنّه متيقّن النجاسه في أحدهما و لا يؤمن من الإقدام على استعماله (٣) و قرّر هذا الدليل العلّامه في كتبه بأنّ الاجتناب الواجب لا يتمّ إلّا باجتنابيهما (٤).

و أمّا استدلال المحقّق عليه بأنّ يقين الطهاره معارض بيقين النجاسه (٥) فهو مشعر بالتسالم على وجوب الاحتياط في مثل المقام في نفسه، إلّا أنّه قد يتوهم جريان أصاله الطهاره المتيقّنه الحاكمه على الاحتياط- كما سيّجى ء- فدفعه قدّس سرّه- كما سيّجى ء- بالمعارضه الموجب في مثل المقام لتساقطهما.

و قد يمنع وجوب الاحتياط في المسأله، إمّا لمنع شمول الخطاب

١-المعتبر ١: ٥٠.

٢- انظر فرائد الأصول: ٣٥٥.

٣- الخلاف ١: ١٩٧، كتاب الطهاره، المسأله: ١٥٣.

٤- المنتهى ١: ١٧٦، ونهايه الاحكام ١: ٢٤٨.

٥-المعتبر ١: ١٠٣.

ص: ٢٧٧

بالاجتناب لغير المعلوم نجاسته تفصيلا، وإيّا لمنع وجوب الموافقه القطعيه للتكاليف الواقعيه و جعل المسلم هي حرمه القطع بالمخالفه، وإيّا لحكم الشارع في الظاهر بالطهاره و الحلّ في كلّ مشكوك النجاسه و الحرمة، غايه الأمر عدم جواز ارتكاب المشتبهين للزوم العلم بالمخالفه، و لا مانع من ارتكاب أحدهما للرخصه المستفاده من أدلّه أصالتي الحلّ و الطهاره، فهو نظير ما إذا رخص الشارع للمتخير في ترك الصلاه إلى بعض الجهات، فيكون ترك المشتبه الآخر في المقام كفعل الصلاه إلى بعض الجهات امتثالا ظاهريّا للتكليف بالواقع.

و الكلّ مدفوع بما بيّن في الأصول مستقصى.

و حاصل دفع الأوّل: ظهور الخطابات في وجوب الاجتناب عن النجس الواقعيّ و إلّا لزم ارتفاع النجاسه في الشبهه المحصوره.

و حاصل دفع الثاني: استقلال العقل بوجوب تحصيل اليقين بالمواقفه و عدم قناعته باحتمال الموافقه مع فرض ثبوت تكليف يقضى بالاجتناب عن النجس الواقعيّ.

و حاصل دفع الثالث: عدم جريان أدلّه طهاره ما لم يعلم نجاسته و حليه ما لم يعلم حرّمته، لأنّ جريانه في كلا المشتبهين يوجب المخالفه القطعيه، و في أحدهما المعين دون الآخر ترجيح بلا مرجّح، و في أحدهما المخير غير مستفاد من تلك الأدلّه، لأنّ أحدهما المخير فيه غير داخل تحت العامّ، مع أنّ أحدهما المعين، واقعا خارج، لكونه معلوم الحرمة، فإذا وجب الاجتناب عنه بحكم هذه الأخبار وجب الاجتناب عمّا يحتمله بحكم العقل، فهذه العمومات بضميمه حكم العقل دالّه على المطلوب، فتأمل.

هذا كلّه بملاحظه القاعده الجاربه في كلّ شبهه محصوره بين المشتبهين،

ص: ٢٧٨

و إلّا فالاتفاقات المستفيضه كافيّه في المسأله، بل يكفي فيها النصّ الأمر بإهراقهما.

(و إن لم يجد غير مائهما (١) تيمّم) و هما (٢) موثقا سماعه و عمّار: «عن رجل معه إناءان وقع في أحدهما قدر و لا يدري أيهما هو و ليس يقدر على ماء غيرهما قال: بهريقهما و يتيمّم» (٣) و عن المعتبر و المنتهى عمل الأصحاب بهما و قبولهم لهما (٤).

[تنبيهات المسأله]

ثم إن في المسألة أموراً يجب التنبيه عليها:

الأول

أنه لا فرق في المشتبهين بين كونهما مسبوقين بالطهارة - كما في مورد الرواية - أو بالنجاسة، أو غير معلوم حاله السابق، لشمول ما ذكر من القاعده و معقد الاتفاقات المنقوله و فحوى الروايتين. و يحتمل ضعيفا الفرق بين الصور بالحكم بجواز ارتكاب أحدهما في الأولى دون الأخيرتين أو في الأولى و الأخيره دون الثانية.

الثاني

لو انصبَّ أحد الإناءين المشتبهين وجب الامتناع من الآخر، لبقاء

- ١- كذا في الشرائع، و في النسخ: فان لم يجد غيرهما.
- ٢- كذا في النسخ، و لا يخفى عدم سبق مرجع لضمير التثنيه، فلاحظ.
- ٣- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢ و ١٤.
- ٤- المعتمد ١: ١٠٤، و المنتهى ١: ١٧٦.

ص: ٢٧٩

حكم العقل الثابت قبل الانصباب. و لا معنى لارتفاعه بتعدُّر الامتناع عن المنصب، فهو مسقط للتكليف بالامتناع.

و ربما يتمسك هنا باستصحاب وجوب الاجتناب. و فيه: أن الحكم بوجوب الاجتناب عقلي من باب المقدمه العلميه و هو باق يقينا.

نعم، لو كان الاشتباه في الإناءين بعد انصباب أحدهما على وجه لا يثبت التكليف بالاجتناب عن المنصب على تقدير العلم التفصيلي بكونه هو النجس - كما لو انصب في البالوعه و غيرها ممّا لا يؤثر انصبابه فيه شيئا لنجاسته، أو لاستهلاكه للمنصب كالماء الكثير المستهلك له، أو جففته الشمس بعد الانصباب بحيث صار محلّه طاهرا - لم يجب الاجتناب عن الباقي، لعدم العلم بالتكليف الفعلي بالاجتناب عن النجس الواقعي المرّد بين المشتبهين، لاحتمال كون النجس هو المنصب، فأصالة الطهاره في الآخر سليمة.

و مثل عدم ثبوت التكليف بالاجتناب عن أحد المشتبهين على تقدير العلم التفصيلي بحرمة أو نجاسته عدم تنجز التكليف به عرفا على ذلك التقدير لعدم ابتلاء المكلف به و قبح التكليف به في العرف إلّا مشروطا بابتلائه به، كما لو قطع بوقوع النجاسه

إمّا فى الماء الموضوع عنده أو فى الثوب الشخص العابر من عنده الّذى لا ابتلاء له فعلا بثيابه، بحيث لو فرض صدور التكليف منجزا بالاجتناب عن ثيابه كان لغوا عرفا، بل لا يحسن التكليف المذكور إلّا مشروطا بابتلائه بها و اتّفاق وقوعها فى يده، فإنّ التكليف بالاجتناب عن النجس الواقعى المرّدّد بين هذا الماء و ذلك الثوب غير منجز، لاحتمال كون النجس هو ذلك الثوب.

و مثله ما لو عبر الشخص فى أرض يعلم بوقوع النجاسه فى ثوبه أو فى تلك الأرض الّتى لا حاجه قريبه له إلى استعمالها فيما يشترط طهارته.

ص: ٢٨٠

و كذلك لو علم إجمالا بوقوع النجاسه على الماء أو ظهر الإناء الّذى لا يبتلى به فى الاستعمالات المشروطه بالطهاره، كما هو مورد صحيحه علىّ بن جعفر عليه السلام الوارده فى «رجل رعف فامتخط فصار الدم قطعاً صغارا فأصاب إناءه، هل يصلح له الوضوء منه؟ فقال عليه السلام: إن لم يكن شىء يستبين فى الماء فلا بأس، و إن كان شيئاً بيننا فلا» (١) حيث حملها المشهور فى مقابل الشيخ قدّس سرّه (٢) على ما إذا تحقّق إصابه الدم للإناء و لم يتحقّق إصابته للماء، فلم يجعله الإمام من قبيل الشبهه المحصوره. و وجهه ما ذكرنا من عدم تنجز التكليف بالاجتناب عن استعمال النجس المرّدّد إذ لو علم تفصيلاً بكون النجس هو ظهر الإناء لم يكن عليه تحريم منجز أصلاً.

و ممّا ذكرنا يظهر ما فى كلام السيّد قدّس سرّه فى المدارك، حيث قال بعد منع بعض مقدّمات دليل الاجتناب: إنّه يستفاد من قواعد الأصحاب أنّه لو تعلّق الشكّ بوقوع النجاسه فى الماء أو خارجه لم ينجس الماء و لم يمنع من استعماله و هو مؤيّد لما ذكرنا (٣) انتهى.

فإنّ المراد بخارج الماء إن كان جسماً آخر يصحّ التكليف عرفاً منجزاً بالاجتناب عنه - كما كُوف أو مشروب آخر أو ما يلبسه أو يسجد عليه فى الصلاه - منعنا حكم الأصحاب بالطهاره فى أحدهما، و إن كان ممّا لا يبتلى المكلف بالنهى عن استعماله بالفعل - كظهر الإناء أو أرض لا يبتلى المكلف بالسجود عليها أو التيمّم بها - فالوجه فى الحكم بطهاره الماء عدم التكليف

١- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٢- حملها الشيخ على ما إذا كان ذلك الدم مثل رأس الإبره، انظر الاستبصار ١: ٢٣ ذيل الحديث ٥٧.

٣- المدارك ١: ١٠٨.

ص: ٢٨١

الفعلّى بالاجتناب عن استعمال النجس الواقعى منجزاً.

و أمّا ما أجاب به عنه فى الحدائق أوّلاً بما حاصله: أنّ ما فرضه من الشبهه الغير المحصوره، و ثانياً: بأنّ القاعده المذكوره إنّما تتعلّق بالأفراد المندرجه تحت ماهيه واحده و الجزئيات الّتى تحويها حقيقه واحده إذا اشتبه طاهرها بنجسها فيفرّق فيها بين المحصور و غير المحصور لا وقوع الاشتباه كيف اتّفق (١) انتهى.

ففيه، أمّا أوّلاً: فلائذ ما فرضه في المدارك غير ظاهر في غير المحصور، بل المستفاد من قواعد الأصحاب أنّه لو كان طرف الشبهه موضعاً خاصاً من ظهر الإناء أو لباس الغير حكم بطهاره الماء أيضاً. و ثانياً: أنّ ما ذكره من إناطه حكم الشبهه المحصوره بالأفراد المندرجه تحت ماهيه واحده غير منضبط أوّلاً، إذ ما من مشتبهين إلّا و يمكن جعلهما فردين لماهيه واحده، و لا دليل على تخصيص القاعده به ثانياً، فإنّ مستند تلك القاعده من العقل و النقل لا اختصاص له بما ذكر أصلاً، كما لا يخفى.

الثالث

إنّ السارى من حكم النجس الواقعى إلى كلّ من المشتبهين هو الحكم التكليفى - أعنى وجوب الاجتناب، لأنّ الاجتناب عن كلّ واحد مقدّمه علميه للواجب - و أمّا الحكم الوضعى و هى نفس النجاسه فلا- يعقل سرايتها إليهما، بل هى قائمه بما هو نجس واقعا، و حينئذ فملاقى أحدهما لم يعلم بملاقاته لنجس، و إنّما علم ملاقاته لما يجب الاجتناب عنه مقدّمه، فهو باق على أصاله

١- الحدائق ١: ٥١٧.

ص: ٢٨٢

الطهاره، فلا يجرى فيه دليل وجوب الاجتناب عن النجاسه الواقعيه بعد حكم الشارع بأنّه ظاهر غير نجس، و إنّما وجب الاجتناب عن نفس المشتبهين لعدم جريان أصاله الطهاره فى شىء منهنما، لأنّ الأصلين مع العلم الإجمالى فى هذا المقام متساقطان.

و توهم أنّ الموجب لسقوط أصاله الطهاره فى المشتبه الملاقى (بالفتح) و هى معارضتها بأصاله طهاره المشتبه الآخر موجود بعينه فى الثالث الملاقى (بالكسر) فيسقط أصاله طهارته أيضاً فيجب الاجتناب عنه مقدّمه للواجب الواقعى، مدفوع بأنّ الشكّ فى طهاره الثالث و نجاسته مسبّب عن الشكّ فى طهاره المشتبه الملاقى أو صاحبه، و قد تقرّر فى تعارض الأصول: أنّ الأصل الجارى فى الشكّ السببى كالدليل بالنسبه إلى الأصل الجارى فى الشكّ المسبّب (١) سواء كان معارضاً له أم معاضداً، فأصاله الطهاره فى كلّ من المشتبهين كدليلين بالنسبه إلى أصاله طهاره الثالث، فإذا تساقطا وجب الرجوع إلى ذلك الأصل. و هذه قاعده مطّرده فى كلّ أصلين تعارضاً و تساقطاً، فإنّه يرجع إلى الأصل فى آثارهما، سواء كان الأصل جارياً فى أثر أحدهما، كما إذا وقع رطوبه مشتبهه بين الماء و البول على الثوب، فإنّه يحكم بطهاره الثوب، أم كان جارياً فى آثار كليهما، كما إذا وقع ثوب بعضه متنجس فى كثر مردّد بين الماء المطلق و المضاف و البول، فإنّه يرجع بعد تعارض أصالتي عدم وقوعه فى المطلق و فى المضاف بأصاله بقاء طهاره المائع و نجاسه الثوب.

و بالجملة، فالأصل الجارى فى الشكّ المسبّب عن شكّ جرى فيه

١- كذا، و الأنسب: المسيبى.

ص: ٢٨٣

أصلان مكافئان سالم عن المعارض متَّبِع في جميع المقامات، فإذا جرت أصاله الطهاره خرج موردها عن المقدمه العلميه و عن وجوب الاجتناب.

نعم، لو لاقى الآخر ملاق أيضا وجب الاجتناب عنهما، لدخولهما تحت الشبهه المحصوره.

و لو فقد أحد المشتبهين بعد ملاقاته الثالث لم يزل أصاله الطهاره في الثالث و اختصَّ وجوب الاجتناب بالمشتبه الآخر.

و لو كان الاشتباه بعد الملاقاه و الفقد كان الملاقى مع الباقي من الشبهه المحصوره.

ثم إنَّ المخالف في أصل المسأله العلامه قدس سره في المنتهى، حيث حكم بأنّه لو استعمل أحد الإناءين و صلّى به لم يصحّ صلاته و وجب غسل ما أصابه، لأنَّ المشتبه كالنجس، ثمّ نقل عن بعض العامه عدم وجوب غسل ما أصابه لأنَّ المحلّ ظاهر ييقن فلا- يزول طهارته بالشكّ، و أجاب بأنّه لا- فرق في المنع بين ييقن النجاسه و شكّها هاهنا و إن فرق بينهما في غيره (1) انتهى.

و فيه: أنّ اليقين بالنجاسه موجب لليقين بنجاسه ما أصابه، و أمّا الشكّ فيها فلا يوجب اليقين بنجاسه ما أصابه، فيبقى على أصاله الطهاره. و عدم الفرق بين اليقين و الشكّ هنا شرعا إنّما هو في وجوب الاجتناب، لا في تنجيس الملاقى، فالفرق الحسى بين اليقين و الشكّ موجود، و التسويه الشرعيه بينهما لم يثبت في المقام.

و انتصر صاحب الحدائق لما في المنتهى بأنّ المستفاد من استقراء موارد

١- المنتهى ١: ١٧٨، ١٧٩.

ص: ٢٨٤

الشبهه المحصوره إعطاء الشارع المشتبه بالنجس و الحرام حكمهما، قال: ألا- ترى أنّ ملاقاه النجاسه بعض أجزاء الثوب مع الاشتباه بباقي أجزاءه موجب لغسله كلّا (1).

و فيه: أنّا لم نجد في موارد الشبهه المحصوره موردا زاد الشارع فيه على إيجاب الاجتناب عن المشتبهين. و العجب من استشاده قدس سره بما ذكره من مسأله الثوب! مع أنّ الشارع لم يزد فيه على وجوب الاجتناب عن النجس الواقعى فى الصلاه الذى لا يتم العلم به إلّا بالاجتناب عن هذا الثوب قبل غسل مجموعته، و أمّا نجاسه ما لاقى موضعا منه فليست إلّا عين المدعى.

نعم، يمكن أن يقال: إنّ الظاهر من وجوب الاجتناب عن شىء من النجاسات- كالميته مثلا- وجوب الاجتناب عن ملاقه كما يستفاد من بعض الأخبار (2) و كلمات بعض الأصحاب (3) حيث إنّ الاجتناب المطلق يعمّ الاجتناب عن الملاقى، فتأمل.

لو اشتبه أحدهما بظاهر وجب الاجتناب عنهما لعين الدليل الجارى فى أصل المشتبهين. نعم، لو عللنا الحكم فى نفس المشتبهين بالنص المعتضد

١- الحدائق ١: ٥١٣، وفيه: كتملا.

٢- مثل خبر جابر الجعفى، انظر الوسائل ١: ١٤٩، الباب ٥ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

٣- مثل استدلال ابن زهره بقوله تعالى «وَ الرَّجْزَ فَاهُجْرًا» على نجاسه الماء القليل بالملاقاه، انظر ينابيع الفقيهه ٢: ٣٧٩، و الاستدلال بالآيه ساقط من الغنيه المطبوع فى ضمن الجوامع الفقيهه.

ص: ٢٨٥

بالاتفاق، فإن تعددنا من مورد النص إلى أزيد من إناءين فلا ينبغي الإشكال فى هذا الفرض، و إلا فالأقوى عدم الإلحاق إلا إذا بنينا على أن الحكم المشتبه حكم النجس، فحينئذ يجب الاجتناب عنهما. لكن قد تقدم ضعف المبنى.

و من هنا نظر فى ذلك صاحب المعالم معللاً بخروجه عن مورد النص و الوفاق (١).

الخامس

أنه لا- إشكال فى وجوب التيمم مع انحصار الماء فى المشتبهين، لأجل النص و الإجماع المتقدمين (٢) و هل هو على القاعده ليتعدى إلى ما لا يشمله النص أو لا؟ الذى ينبغي أن يقال: إنه إن لم يمكن الجمع بينهما مع القطع بوقوع صلاته مع طهاره البدن عن النجاسه الواقعيه الحاصله له من استعمال النجس- إما بتطهير البدن بعد الوضوء بأحدهما من الماء الآخر، أو بالصلاه عقيب كل وضوء من الوضوئين- تعين التيمم، لفحوى ما دلّ من النص (٣) و الإجماع (٤) على تقديم رفع النجاسه الموجوده على الطهاره المائيه، إذ الجمع بينهما فى الوضوء يوجب إلغاء حكم النجاسه المتيقنه مراعاها للطهاره الحديثه

١- معالم الدين: ١٦٢.

٢- تقدما فى الصفحه: ٢٧٨.

٣- الوسائل ٢: ٥٦٤، الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث الأول.

٤- قال فى الجواهر ٥: ١١٧: «كلّ ذا مضافا إلى الإجماع على تقديم الإزالة على الطهاره فى حاشيه للإرشاد أظنّ أنّها لولد المحقق الثانى: كما عن التذكره الإجماع أيضا على تقديمها على الوضوء صريحا و الغسل ظاهرا، و المعتبر نفى الخلاف بين أهل العلم فيه أيضا كذلك».

ص: ٢٨٦

المتيقنه، و الجمع بين الوضوء بأحدهما و التيمم يوجب إلغاء احتمال النجاسه الغير المدفوع بالأصل مراعاها لاحتمال الطهاره، و كلاهما مدفوع بالفحوى المذكوره. لكن هذا مبنى على أن يصلّى مع بقاء رطوبه الوضوء على بدنه و المنع عن النجاسه

المحموله، أمّا إذا جفّفها أو قلنا بعدم قدح حمل النجاسه فاحتمال نجاسه البدن مدفوع بالأصل و احتمال نجاسه الرطوبه لا يقدر، فمراعه احتمال حصول الطهاره الحديثه سليمه عن المعارض.

و إن أمكن ذلك، فعلى القول بتحريم الطهاره بالنجس حرمه ذاتيه لا- تشريعيه تعين التيمّم أيضا، إمّا لما ذكره غير واحد من تغليب جانب الحرمه عند تعارضها مع الوجوب (1) و إمّا لأنّ الواجب له بدل و هو التيمّم بخلاف الحرام، ففي التيمّم نوع جمع بين الواجب و ترك الحرام، و كأنّه لذلك يجب التيمّم فى كلّ مورد يلزم من الطهاره المائيه فوات واجب لا- بدل له، و لا يختصّ بما لا يلزم منه فعل محرّم، و السرّ: أنّه فهم من أدلّه التيمّم عند العذر فى استعمال الماء الشمول لموردٍ مزاحمه واجب أو استلزام محرّم. و علّل فى بعض الأخبار تقديم مراعاة سائر الواجبات و المحرّمات على الطهاره المائيه بأنّ الله جعل للماء بدلا (2)، فتأمل.

ثمّ لو تطهّر بهما سهوا- مع فرض تطهّر بدنه عن النجاسه الحاصله له من استعمالهما- فالظاهر صحّه الوضوء، لعدم النهى و كذا لو تطهّر بأحدهما معتقدا أنّه ماء ثالث غير أحد المشتبهين. إلّا أن يقال: إنّ القائل بالحرمه

١- نسبة المؤلف قدّس سرّه فى الأصول إلى العلامة فى النهايه و شارح المختصر و الآمدى، انظر فرائد الأصول: ٤٠١.

٢- لم نعثر على خبر صريح فى ما أفاده، نعم يمكن أن يستفاد ذلك من بعض الأخبار، انظر الوسائل ٢: ٩٩٦، الباب ٢٥ من أبواب التيمّم.

ص: ٢٨٧

الذاتيه يعترف بشرطيه الطهاره لماء الوضوء، و هى غير محرزه هنا، فيجب ضمّ التيمّم. و أمّا على القول بالحرمه التشريعيه فالأقوى وجوب الجمع، كما إذا اشتبه المطلق بالمضاف.

و لو تطهّر بأحدهما معتقدا أنّه غير أحد المشتبهين لم يصح، لعدم إحراز شرط الوضوء، و قد تقدّم أن لا دليل على الحرمه الذاتيه.

و حينئذ فيمكن تنزيل النصّ- لأجل تطبيقه مع القاعده- على ما إذا لم يتمكّن من إزاله النجاسه المتبقّنه عن بدنه. و تكرار الصلاه مع كلّ وضوء و إن كان ممكنا، إلّا أنّه قد لا يتمكّن من إزالتها للصلاه الآتية و لسائر استعمالاته المتوقّفه على طهاره يده و وجهه. و بالجملة: فترك الاستفصال لا يفيد العموم فى هذا المورد بالنسبه إلى صوره غير صوره لزوم وقوعه فى المحذور من استعمال النجس فى الصلاه و الأكل و الشرب و نجاسه ما يتضرّر من نجاسته من المأكول و المشروب و نحوهما.

السادس

هل يجب الإراقة تعديدا؟ كما يظهر من المقنعه (1) أو الأمر بها كناية عن عدم الانتفاع بهما (2)؟ أو بيان لاشتراطها فى التيمّم؟ وجوه بل أقوال، من ظاهر الأمر، و من عدم وجوب إراقه نجس العين من الإناء فضلا عن المتنجّس، و من أنّ السؤال عن حكم

الشخص من حيث إنه لا يجد ماء غيرهما و يريد الصلاة لا عن مطلق حكمهما حتى يجب بوجوب الإهراق،

١- المقنعه: ٦٩.

٢- فى النسخ: بها، و الصواب ما أثبتناه.

ص: ٢٨٨

فالظاهر أنّ الإراقه مقدّمه للتيمّم. و خير الوجوه أوسطها.

السابع

لو انصبّ أحدهما، فهل يعمل على طبق النصّ؟ أو يعمل بالقاعده بخروجه عن مورد النصّ، و هو الجمع بين الوضوء بالباقي و التيمّم؟ وجهان:

أقواهما الأوّل، لأنّ الظاهر من النصّ كون كلّ منهما فى حكم العدم.

و الأ-حوط الوضوء بالباقي و الصلاة ثمّ التيمّم و الصلاة، أو الوضوء ثمّ تجفيف الرطوبه- لئلا يكون حاملا فى الصلاة للمشتبه بالنجس الذى يجب اجتنابه فى الصلاة- ثمّ التيمّم.

الثامن

هل يجوز إزاله النجاسه بأحدهما أو بهما؟ أو لا يجوز؟ وجوه:

من إطلاقات الغسل بالماء خرج ما علم نجاسته- و بها، يدفع استصحاب نجاسه المحلّ- نعم لو كان النجس المرّد بينهما مضافا لم يكن مورد للإطلاقات.

و من أنّ الطهاره شرط و هى غير محرزه إلّا إذا غسل بهما متعاقبا، فإنّه يعلم حينئذ غسله بماء طاهر، فيقطع بزوال نجاسته السابقه. و تنجسه بالماء النجس غير معلوم، لاحتمال غسله به أوّلا- فلا- يؤثّر فيه، فالماء المتنجس مرّد بين وقوعه على محلّ نجس فلا حكم له، و وقوعه على محلّ طاهر فيؤثّر فيه، و الأصل بقاء تلك الطهاره، و لو فرض معارضتها بأصالة بقاء النجاسه المعلوم ثبوتها عند ملاقاته الماء النجس و إن لم يعلم نجاسته المسببه عنه كان غايه الأمر تساقطهما، فيرجع إلى قاعده طهاره الأشياء. و هذا هو الذى

ص: ٢٨٩

□

اختاره جماعه، منهم السيّد العلّامه الطباطبائى رحمه الله حيث قال فى منظومته:

و إن تواردا على رفع الحدث لم يرتفع، و ليس هكذا الخبث (١)

و من أنّ المرجع بعد تساقط الأصلين عموم ما دلّ على وجوب غسل الثوب من النجاسة المرذّده (٢) فإذا فرضناها بولا دلّ قوله عليه السلام: «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (٣) على وجوب الغسل عقيب كلّ بول، و الأمر بالغسل و إن لم يعلم بقاؤه، إلّا أنّ الاحتياط اللازم عند الشكّ فى سقوط الأمر يقتضى وجوب الغسل.

و يرده أنّا نقطع بأنّ وجوب الغسل لتحصيل الطهاره، فإذا حصلت- و لو بحكم الأصل- سقط. و حاصل ذلك: أنّه يفرض كلّ فرد من النجاسة الملاقيه سببا لوجوب غسل الثوب منها، فإذا تحقّق بعد زمن العلم بالحال الغسل بهما فالنجاسة الملاقيه للثوب من أحد المشتبهين مع الطهاره الحاصله له من استعمال الآخر نظير الحديث مع الطهاره المشكوك فى تقدّمها عليه، و الفرق بين المقام و مسأله الطهاره و الحدث جريان الأصل فيه لا فيها.

و المقام يحتاج إلى تأمل تامّ.

و لو فقد أحد المشتبهين، فهل يجب غسل الثوب النجس بالآخر؟

وجهان:

من أنّه بعد الغسل محكوم بنجاسه شرعا بالاستصحاب فلا- يفيد، خصوصا فيما يلزم فيه تكثير النجاسه ظاهرا، حيث يحكم بالاستصحاب بنجاسه أزيد من موضع النجس المتيقّن، بناء على أنّ مقتضى النجاسه

١- الدرّه النجفيه: ٨، و فيها: «و لو تعاقبا على رفع الحدث».

٢- راجع الوسائل ٢: ١٠٠٥، الباب ٧ من أبواب النجاسات.

٣- الوسائل ٢: ١٠٠٨، الباب ٨ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

ص: ٢٩٠

تنجّس الماء المغسول به، لأنّ ما حول المحلّ النجس لا ينفعل بالغساله و لم يعلم كونها غساله.

و من أنّ عدم العلم بالنجاسه أولى فى نظر الشارع من العلم بها- حتّى فيما يلزم منه تكثير النجاسه فى الواقع- لاستصحاب طهاره ما عدا المحلّ النجس اليقينيّ، و عموم تنجّس ملاقى النجس بعد تخصّصه بما عدا أطراف المحلّ النجس من قبيل المخصّص ص بالمجمل يرجع فيه إلى الأصل، فتأمل.

ص: ٢٩١

[الطرف الثانى فى الماء المضاف]

الطرف (الثاني في) الماء (المضاف و هو كلّ) مائع يصحّ إطلاق اسم الماء عليه لعلاقه المشابهة الصوريه، فيخرج المائعات التي لا يصحّ إطلاق اسم الماء عليها إلّا من باب المبالغه في الميعان، كما يقال للدهن و العسل المائعين مبالغه في ميعانها.

و هو على أقسام: منه ما حصل بالتصعيد- كماء الورد و شبهه- و منه (ما اعتصر من جسم) كماء الحصرم و النيمو (١) (أو مزج به مزجا يسلبه الإطلاق) (٢) كالمرق و الخلل و ماء الزعفران.

ثمّ إنّ سلب الإطلاق موكول إلى العرف، و لا عبره بكميته أحدهما. و في المبسوط: تحديده بعدم أكثرية المضاف (٣) و عن القاضي: المنع مع التساوي

١- كذا في النسخ، و الظاهر أنّ المراد به «الليمون».

٢- في الشرائع: إطلاق الاسم.

٣- المبسوط ١: ٨.

ص: ٢٩٢

متمسكا بالاحتياط (١) في مقابل تمسك الشيخ بأصالة الجواز. و ظاهر من تأخر عنهما: الصدق العرفي (٢).

و هو قد يكون واضحا، و قد يكون خفيّا على العرف للشكّ في اندراج هذا الفرد تحت المطلق أو المضاف، فيجب حينئذ الرجوع إلى الأصول و مقتضاها انفعاله بالملاقاه و لو كان كثيرا، لأنّ الأصل في ملاقي النجس النجاسه، و لذا استدللّ في الغنيه على نجاسه الماء القليل بالملاقاه بقوله تعالى:

(وَ الرَّجْزَ فَاهْجُرْ) (٣) لأنّ المركز في أذهان المتشرّعه اقتضاءه نجاسه في ذاتها للسرايه، كما يظهر بتتبع الأخبار، مثل قوله عليه السلام في الرد على من قال: لا أدع طعامي من أجل فأره ماتت فيه: «أنما استخففت بدينك، إنّ الله حرّم الميتة من كلّ شيء» (٤) فإنّ أكل الطعام المذكور لا يكون استخفافا بحكم الشارع بحرمة الميتة- يعني نجاستها- إلّا من جهه ما هو المركز في الأذهان من استلزام نجاسه الشيء لنجاسه ما يلاقيه.

و يدلّ عليه أيضا أنّ المستفاد من أدلّه كزيه الماء: أنّها عاصمه عن الانفعال، فعلم أنّ الانفعال مقتضى نفس الملاقاه، فإذا شكّ في إطلاق مقدار الكرّ و إضافته لم يتحقّق المنع عن الانفعال، و المفروض وجود المقتضى له، نظير الماء المشكوك في كزيته مع جهاله حالته السابقه.

و من جميع ما ذكرنا يظهر ضعف التمسك في المقام بأصالة عدم

١- المهذب ١: ٢٤ و ٢٥.

٢- كالمحقّق في المعبر ١: ٨٠، و العلّامة في القواعد ١: ١٨٥ و غيره، و الشهيدان في اللعنه و شرحها. انظر الروضه البهيه ١:

٣- انظر الصفحة ٢٨٤، الهامش ٣.

٤- الوسائل ١: ١٤٩، الباب ٥ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

ص: ٢٩٣

الانفعال.

ثم إنَّ العَلَّامَه - بعد موافقه المشهور على اعتبار الصدق - اعتبر في خلط المضاف المسلوب الصفات - كمنقطع الرائحة من ماء الورد - تقديرها (١) و حكى عنه تقدير الوسط منها دون الصفه الشخصيه الموجوده قبل السلب (٢). قال في الذكرى: فحينئذ يعتبر الوسط في المخالفه فلا يعتبر في الطعم حدّه الخلل ولا في الرائحة ذكاء المسك، و ينبغي اعتبار صفات الماء في العذوبه و الرقه و الصفاء و أضدادها (٣) انتهى.

و لم يقم على هذا القول دليل معتبر.

و لو امتزج المطلق بالمضاف على وجه يعلم بعدم صدق الاسمين، فالظاهر إجراء أحكام المضاف عليه، لأنَّ سلب اسم الماء عنه يكفي في عدم ترتب آثاره.

و قد يتخيّل احتمال ترتب آثار المطلق على أجزاء المطلق الموجوده فيه و ترتب آثار المضاف [على أجزاء المضاف] (٤) كذلك بناء على عدم استهلاك أحدهما بالآخر فيصح ارتماس الجنب لانغماره بالأجزاء المائيه الموجوده فيه بالفرض.

و فيه: أنَّ الأحكام منوطه بالماء العرفي، و هو ما كان لأجزائه اتّصال لا كالأجزاء المتلاشيه في المضاف.

و لو امتزج الماء بمائع غير مضاف - كالديبس - أو بجامد فشكّ في سلب

١- المختلف ١: ٢٣٩.

٢- حكاة المحقق الثاني عن بعض كتب العَلَّامَه، على ما في الحقائق ١: ٤١١.

٣- الذكرى: ٧.

٤- لم يرد في «ع».

ص: ٢٩٤

الإطلاق، فمقتضى الأصل بقاء الإطلاق.

و قد يخدش فيه بأنَّ ما نحن فيه من قبيل الشكّ في اندراج هذا الجزئي الحقيقي تحت العنوان و هذا لم يكن متيقنا في الآن السابق و ما كان مندرجا في السابق تحت ذلك العنوان كان جزئيا حقيقيا آخر متشخصا بمشخصات آخر.

وفيه: أنّ الظاهر من كلمات العلماء في نظائر هذه المسألة جريان الاستصحاب و أنّ المرجع في تعيين الموضوع في الاستصحاب و بقائه في الآن اللاحق ليحمل عليه المستصحب هو العرف، و لذا اتَّفَقوا على إجرائه فيما لو شكَّ في بقائه على القلَّة أو الكثره بعد زياده شىء من الماء عليه أو نقصانه عنه، و نحو ذلك.

(و هو) أى المضاف مع طهاره أصله (ظاهر، لكن لا يزيل حدثاً) أصغر و لا أكبر، و لا حكمهما عن مثل السلس و المستحاضه، و لا شبههما من القذاره المعنويه التى يطلب لأجلها الأغسال المسنونه و بعض الوضوءات (إجماعاً) كما هو صريح جماعه (١) و نفى الخلاف عنه فى المبسوط بين الطائفه (٢) و فى السرائر بين المحصّلين (٣).

لكن فى المعتر عن الخلاف حكايه جواز الوضوء بماء الورد عن بعض أصحاب الحديث منّا (٤). و حكى [هو] (٥) عن ابن بابويه فى كتابه أنّه قال:

١- كالشيخ فى الاستبصار ١: ١٤ ذيل الحديث ٢٧، و التهذيب ١: ٢١٩ ذيل الحديث ٦٢٧، و السيد فى الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠ و العلامه فى نهايه الأحكام ١: ٢٣٦.

٢- المبسوط ١: ٥.

٣- السرائر ١: ٥٩.

٤- الخلاف ١: ٥٥، كتاب الطهاره، المسأله: ٥.

٥- لم يرد فى «ع».

ص: ٢٩٥

لا- بأس بالوضوء و الغسل من الجنابه و الاستياك بماء الورد (١) قال: و ربما كان مستنده روايه سهل بن زياد عن محمّد بن عيسى عن يونس عن أبى الحسن عليه السلام عن «الرجل يغتسل بماء الورد و يتوضأ به للصلاه قال: لا بأس به» (٢) و ردّها تاره بضعف سندها بسهل و ابن عيسى، و اخرى باحتمال إرادته التنظيف أو الماء المخلوط بقليل لا يسلبه الإطلاق (٣).

و الأولى ما فى التهذيب: أنّها شاذّه أجمعت العصابه على ترك العمل بها (٤). و منه يعلم عدم جواز حملها على الضروره، كما عن العماني (٥).

(و لا) يزيل أيضا (خبثاً على الأظهر) بل المشهور، للأصل، و قوله عليه السلام: «كيف يطهر من غير ماء؟» (٦) و قوله عليه السلام فى حديث: «كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطره البول قرضوا لحومهم بالمقاريض و قد وسّع الله عليكم بأوسع ما بين السماء و الأرض و جعل لكم الماء طهوراً» (٧) فإنّ قصر الحكم على الماء فى مقام الامتنان يدلّ على انحصار المطهر فيه.

و منه يظهر جواز الاستدلال بقوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا (٨) إلّا أن يكون الامتنان باعتبار مطهريته من الحدث أيضا. لكنّه غير وارد على الروايه.

٢- الوسائل ١: ١٤٨، الباب ٣ من أبواب الماء المضاف، الحديث الأول.

٣- المعتبر ١: ٨١.

٤- التهذيب ١: ٢١٩، ذيل الحديث ٦٢٧.

٥- حكاة عنه في المختلف ١: ٢٢٢.

٦- الوسائل ٢: ١٠٤٣، الباب ٢٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٧.

٧- الوسائل ١: ١٠٠، الباب ١ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٨- الفرقان: ٤٨.

ص: ٢٩٦

□

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسل ثلاثاً أولهنّ بالتراب» (١) فَإِنَّ ظَاهِرَهُ الْحَصْرُ.

و ما دَلَّ عَلَى وَجوبِ صَرْفِ الْمَاءِ الْكَافِي لِطَهَارِهِ عَنِ الْحَدَثِ فِي إِزَالِهِ الْخَبْثِ وَالتَّيْمَمِ (٢) مِنْ غَيْرِ اسْتِفْصَالٍ بَيْنَ وَجُودِ الْمَضَافِ الْمَزِيلِ لِلنَّجَاسَةِ.

و ما وَرَدَ فِي بَيَانِ كَيْفِيَةِ تَطْهِيرِ الْإِنَاءِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ظَاهِرُهُ تَعْيِينُ الْمَاءِ لِلإِزَالَةِ وَهِيَ كَثِيرَةٌ مُتَفَرِّقَةٌ فِي أَبْوَابِ النَّجَاسَاتِ.

و بِذَلِكَ كُلُّهُ يَقْتَضِي إِطْلَاقَ أَوْامِرِ الْغَسْلِ لَوْ سَلَّمَ عَدَمَ ظَهُورِهَا فِي كَوْنِهِ بِالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ، إِمَّا لَوْضَعَهُ لَهُ - كَمَا ادَّعَاهُ فِي الْمُنْتَهَى وَ الذِّكْرَى (٣) - أَوْ لَانْصِرَافِهِ إِلَيْهِ - كَمَا هُوَ الْأَظْهَرُ - خِلَافًا لِلْمَحْكِيِّ عَنِ الْمَفِيدِ وَ السَّيِّدِ قَدَّسَ سَرَّهُمَا فِي شَرْحِ الرِّسَالَةِ - عَلَى مَا فِي الْمَعْتَبَرِ - قَالَ فِيهِ: يَجُوزُ عِنْدَنَا إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ بِالْمَائِغِ الطَّاهِرِ غَيْرِ الْمَاءِ، وَ بِمِثْلِهِ قَالَ الْمَفِيدُ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ (٤). وَ حَكَى عَنِ الْمَحْقِّقِ فِي بَعْضِ رِسَائِلِهِ: أَنَّ السَّيِّدَ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى مَذْهَبِنَا (٥).

وَ احْتِجَّ لَهُ فِي الْمَعْتَبَرِ بِإِطْلَاقَاتِ الْغَسْلِ، وَ بِأَنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ الإِزَالَةِ بِكُلِّ مَزِيلٍ لِلْعَيْنِ، فَيَجِبُ عِنْدَ الْأَمْرِ الْمَطْلُوقِ جَوَازُهُ تَمْسِيكًا بِالْأَصْلِ، وَ بِأَنَّ الْغَرَضَ إِزَالَةَ عَيْنِ النَّجَاسَةِ. وَ يَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا رَوَاهُ حَكِيمُ الصِّيرْفِيِّ، قَالَ:

«قُلْتُ لِلصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَا أُصِيبُ الْمَاءَ وَ قَدْ أُصَابَ يَدِي الْبَوْلَ فَأَمْسَحُهُ بِالْحَائِطِ وَ التَّرَابِ ثُمَّ تَعَرَّقَ يَدِي فَأَمْسَحَ وَجْهِي أَوْ بَعْضَ جَسَدِي أَوْ يَصِيبُ

١- انظر سنن الدارقطني ١: ٦٤، باب ولوغ الكلب في الإناء، الحديث ٥. و سنن البيهقي ١: ٢٤٠ و لفظ الحديث فيهما: أن يغسله سبع مرّات أو لاهنّ بالتراب.

٢- الوسائل ٢: ٥٦٤، الباب ٢١ من أبواب الحيض، الحديث الأول.

٣- المنتهى ١: ١٢١، ١٢٦ و الذكرى: ٧.

٤- المعتبر ١: ٨٢.

٥- المسائل المصرية (الرسائل التسع): ١٩٧ و ٢١٦.

ثوبى؟ قال: لا بأس» (١) و عن غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام عن عليّ صلوات الله عليه «قال: لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق» (٢).

و أجاب عنه فى المعتبر بمعارضه الأصل بأصاله المنع عن الدخول فى الصلاة، و بانصراف الإطلاق إلى المتعارف، كما فى قول القائل: «اسقنى» و بأنّ زوال النجاسه بالتراب لا يقول به الخصم. و خبر غياث متروك، أو محمول على جواز الاستعانه فى غسله بالبصاق (٣).

و لقد أجاد فيما أجاب، غير أنّ معارضه الأصل بأصاله المنع محلّ نظر.

و أمّا نسبه ذلك إلى مذهبنّا: فقد وجه المحقق بأنّ من مذهبنا العمل بالبراءه الأصلية ما لم يثبت الناقل (٤). و هنا لم يثبت، و لو لا هذا التوجيه لظننا موافقه بعض من تقدّم عليهما لهما فى هذه المسأله.

ثمّ إنّه حكى عن السيّد قدّس سرّه أنّه بعد ما تفتّن للاعتراض على التمسك بالإطلاقات بدعوى انصرافها إلى المعتاد- و هو الغسل بالماء- دفع ذلك أولاً- بأنّ تطهير الثوب ليس إلّا إزاله النجاسه عنه و قد زالت بغير الماء مشاهده، لأنّ الثوب لا يلحقه عباده، و بأنّه لو كان كذلك لوجب المنع عن غسل الثوب بماء الكبريت و النفط، و لما جاز ذلك إجماعاً علمنا عدم الاشتراط بالعباده و أنّ المراد بالغسل ما يتناوله اسمه (٥).

و فيه: منع كفايه زوال العين مشاهده فى طهاره الثوب و إلّا لما احتاج

١- الوسائل ٢: ١٠٠٥، الباب ٦ من أبواب النجاسات، الحديث الأوّل.

٢- الوسائل ١: ١٤٩، الباب ٤ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

٣- المعتبر ١: ٨٤.

٤- المسائل المصريه (الرسائل التسع): ٢١٦.

٥- الناصريات (الجوامع الفقيهيه): ٢١٩.

إلى الغسل، و النقض بماء النفط و الكبريت مندفع بالفرق بين الانصرافين، مع أنّ شمول المطلق أو حكمه لبعض الأفراد النادره لا يوجب التعدى إلى غيره منها.

ثمّ إنّ المحدث الكاشانى- بعد أن حكى عن السيّد جواز تطهير الأجسام الصقيه بالمسح بحيث يزول العين عنها لزوال العله- قال: و هو لا يخلو من قوه، إذ غايه ما يستفاد من الشرع و جوب اجتناب أعيان النجاسات، أمّا و جوب غسلها بالماء من كلّ جسم فلا، فما علم زوال النجاسه عنه قطعاً حكم بتطهره (١) إلّا ما خرج بدليل يقتضى اشتراط الماء- كالثوب و البدن- و من هنا يظهر

طهاره البواطن بزوال العين و طهاره أعضاء الحيوان النجسه غير الآدمي، كما يستفاد من الصحاح (٢) انتهى.

و لا يخفى ضعف ما ذكره من جهه مخالفته للفتاوى و الأخبار الكثيره الصريحه أو الظاهره، و لاستصحاب حكم النجاسه المتفق عليه بين الكلّ حتّى الأخباريين، بل عدّ مثله المحدث الأمين الأسترآبادي من ضروريات الدين (٣).

ثمّ المضاف كغيره من المائعات و الجوامد الرطبه (متى لاقته نجاسه (٤)) أو متنجس (نجس) سواء في ذلك (قليله و كثيره) لأنّ الكثره غير عاصمه في غير الماء المطلق.

١- في «ع» و المصدر: بتطهيره.

٢- مفاتيح الشرائع ١: ٧٧.

٣- الفوائد المدينه: ١٤٣.

٤- في الشرائع قبل هذه الفقره «و يجوز استعماله فيما عدا ذلك» و لم يتعرض المؤلف قدّس سرّه لشرحه.

ص: ٢٩٩

(و لم يجز استعماله) اختيارا (في أكل و لا شرب) إجماعا منقولاً بل محصّلاً، يستفاد من قاعده تنجس كلّ مائع بالملاقاه للنجاسه أو المتنجس، بل كلّ ملاق برطوبه متعدّيه.

منها: ما دلّ على وجوب الاجتناب عن النجاسات، حيث يستفاد منها وجوب الاجتناب عن ملاقيها، و قد تقدّم أنّه استدلّ في الغنيه بقوله تعالى وَ الرَّجْزَ فَما هُجِرَ على نجاسه الماء القليل بملاقاه النجاسه (١) و أنّ لأجل هذه الاستفاده عدّ الإمام من ارتكب [أكل] الطعام الملاقي للميته مخفّفاً للشارع في تحريمه لها، حيث قال: «إنّ الفأره أهون علىّ من أن أدع طعامي لأجلها» فقال: عليه السلام: «إنّما استخففت بدينك فإنّ الله حرّم الميته من كلّ شىء» (٢).

و منها: ما دلّ على نجاسه السمن و الزيت إذا ماتت فيه الفأره إذا كان ذائبا (٣) فإنّ الظاهر منه عليه الذوبان و الميعان للتأثر، فيستفاد منه نجاسه المضاف و كلّ مائع. و لهذا استدلّوا بهذه الأخبار على انفعال المضاف، و اعترضهم بعض من لم يتفطن لإناطه الانفعال بالميعان في هذه الأخبار بأنّ موردها ليس من المضاف.

و منها: ما دلّ على وجوب إراقه المرق المذى وجدت فيه فأره (٤). بل ما دلّ على طهاره القدر الواقع فيه دم معللاً بأنّ النار يأكل الدم (٥) فإنّ الظاهر منه وجود المقتضى للانفعال إلّا أنّ الغليان مطهر له كما في العصير.

١- راجع الصفحه: ٢٨٤، الهامش ٣.

٢- الوسائل ١: ١٤٩، الباب ٥ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

٣- الوسائل ١٢: ٦٦، الباب ٦ من أبواب، ما يكتسب به، الحديث ٥ و راجع أيضا الوسائل ١٦: ٣٧٤، الباب ٤٣ من أبواب الأطمعه المحرّمه.

٤- الوسائل ١: ١٥٠، الباب ٥ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٣.

و منها: ما دلّ على نجاسه سور اليهوديّ و النصرانيّ (١) فإنّه يشمل المضاف و كلّ مائع.

ثمّ إنّ مورد أكثر هذه الأخبار و إن كان ظاهر في القليل، إلّا أنّ المستفاد منها أنّ العله في الانفعال هي الملاقاه للمائع و لو كان كثيرا، بل يستفاد من أدلّه اعتصام الكثير المطلق (٢) أنّ كزيه الماء عاصمه، و إلّا فالمقتضى للانفعال في الكثير أيضا موجود، كما يشهد بذلك استناد عدم الانفعال إلى الكزيه، فهي مانعه، و إذا استند عدم الشئ إلى وجود مانعه دلّ على وجود المقتضى له، و لذا كان استناد الفقير الذي لا يملك شيئا في ترك التجاره إلى خوف الطريق قبيحا عرفا، بل كذبا، لأنّ ظاهر الاستناد إلى ذلك وجود المقتضى للتجاره فيه.

ثمّ إنّ تنجّس المائع بالنجس يستلزم تنجّس الجامد الرطب باعتبار ما عليه من الرطوبه، إذ لا نعى بنجاسه الثوب إلّا قيام رطوبه نجسه به، فثبت أنّ كلّا من المائع و الجامد ينجس بملاقاه النجاسه.

نعم، هنا شكّ من بعض المتأخرين (٣) في تنجّس الشئ بملاقاه المتنجّس العذى ليس معه نجاسه عينيه، بل قووى عدمه لاستظهار ذلك من بعض الأخبار. و فيه: منع الظهور و معارضته بكثير من الأخبار، مع كونه إجماعيا - بل ضروريا - عند المتشرّعه.

بقى الكلام في أنّ السرايه في المضاف على نحوها في المطلق، فلا يسرى من السافل؟ أو لا بل عدم السرايه في المطلق إنّما خرج عن عموم الملاقاه

١- الوسائل ١: ١٦٥، الباب ٣ من أبواب الأستار.

٢- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق.

٣- هو المحدّث الكاشاني في مفاتيح الشرائع ١: ٧٥.

بالإجماع و الضروره؟ قولان: أظهرهما و أشهرهما الأوّل، بل الظاهر أنّه مذهب الكلّ. عدا سيّد مشايخنا في مناهله مدّعيّا شمول إطلاق فتاويهم و معاقد إجماعاتهم على انفعال المضاف بالملاقاه لما إذا كان المضاف عاليا.

و فيه: أنّ ظاهرهم تنجّس المضاف مطلقا على نحو تنجّس المطلق القليل، بل الملاقاه في كلامهم غير معلوم الشمول لهذا الفرد، خصوصا عند من لا يرى اتّحاد العالى مع السافل.

و بالجملة: فالقاعده المتقدمه المستفاده من الأخبار - أعنى نجاسه المائع الملاقى للنجس - لم يعلم شموله للأجزاء العاليه من المائع الملاقى بعضه للنجس، فلاحظها جميعا. بل المركوز في أذهان المتشرّعه عدم السرايه، و لذا استقرّت سيرتهم على العمل

على ذلك، بل صرّح في الروض بأنه لا يعقل سرايه النجاسه من الأسفل إلى الأعلى (١). و هو و إن كان ممنوعاً، إلّا أنّ دعواه كاشفه عن عدم وجدانه الخلاف في ذلك عن أحد من العقلاء فضلاً عن العلماء.

هذا كلّه مضافاً إلى الإجماع الظاهر من كلام غير واحد، منهم الشهيد الثاني في الروض (٢). و منهم السيّد العلّامة الطباطبائي في المصاييح في خصوص ماء الورد (٣) و في منظومته، حيث قال:

و ينجس القليل و الكثير منه و لا يشترط التغيير

إن نجسا لاقى عدا جار علا على الملاقى باتّفاق من خلا (٤)

١- روض الجنان: ١٣٦.

٢- روض الجنان: ١٣٦.

٣- المصاييح (مخطوط): ١١٧.

٤- الدرر النجفيه: ٦، و فيها: إن نجسا لاقى عدا ما قد علا.

ص: ٣٠٢

و ادّعى صاحب المدارك القطع بعدم السرايه (١). و لا فرق عند التأمل بين دعوى القطع و دعوى الإجماع و دعوى التواتر التي ذكر المحقّق الثاني أنّها لا تقتصر عن دعوى الإجماع (٢). و لم أفق على كلام في ذلك لمن قبلهم، إلّا أنّه يمكن أن يستظهر من جماعه - كالمحقّق و العلّامة و ابن إدريس، في مسأله إزاله الخبث بالمضاف - عدم السرايه، حيث إنهم ذكروا من أدلّه عدم جواز الإزاله بالمضاف أنّ ملاقاه المضاف للنجس يوجب تنجّسه، و لو كان العالی و ما في الإناء منفعلاً عندهم بملاقاه النجاسه لكان أشنع في إلزامه و أنسب بالذكر.

قال في المعتبر في بيان أدلّه المنع: الثاني أنّ ملاقاه النجاسه موجب لنجاسته، و النجس لا يزول به النجس. لا يقال: لما ارتفعت النجاسه بالماء مع تنجّسه بالملاقاه فكذا المائع، لأننا نمنع نجاسه الماء مع وروده على النجاسه - كما هو مذهب علم الهدى في الناصريّات (٣) - أو نقول: مقتضى الدليل المنع فيهما، ترك العمل به في الماء إجماعاً و لضروره الحاجه (٤) انتهى. و نحوه ما في المنتهى و السرائر (٥). مع الاقتصار في الأوّل على الوجه الثاني في دفع النقض، و في الثاني على الوجه الأوّل، و مرجع الوجه الثاني إلى تسليم تنجّس الماء عند الغسل و قيام الدليل على التطهّر، و معلوم: أنّ تنجّسه مختصّ بالجزء المصبوب على النجس، فعلم من ذلك أنّ إلزام القائل بجواز الإزاله بتنجّس

١- المدارك ١: ١١٤.

٢- لم نعثر عليه.

٣- الناصريّات (الجوامع الفقهيّه): ٢١٥.

٤- المعتبر ١: ٨٣.

هذا المقدار دون باقى المضاف الكائن فى الإناء. و مرجع الوجه الأوّل إلى أنّ ورود الماء يوجب عدم انفعاله و لو كان قليلا، و المراد عدم انفعال المقدار المصوب لا الباقي فى الإناء.

و بالجمله: فكلامهم ظاهر فى أنّ احتجاجهم على القائل بجواز الإزالة بالمضاف بنجاسه نفس المقدار المصوب من المضاف بالملاقاه، و تقدّم أنّه لو كان النجاسه ساريه إلى العالى و ما فى الإناء كان الأنسب بل اللازم ذكر ذلك. و لم يبق موقع للنقض بالماء المطلق، فإنّ عدم السرايه فيه إلى العالى و ما فى الإناء من أبده البديهيّات و لم يحتج إلى التفصّي بالإجماع و ضروره الحاجه، كما لا يخفى.

و على كلّ حال: فالقول بعدم السرايه متعين، لأنّ دليل النجاسه - كما تقدّم - إمّا القاعده المستفاده من تتبع الأخبار، و إمّا المستفاده من أدلّه الكزيه الدالّه على أنّه مانع، و لولاه لكان المقتضى للانفعال موجودا فى النجاسات، لأنّ دليل السرايه باطل، كما تقدّم فى الماء المطلق (١).

أمّا القاعده: فالإنصاف أنّه لم يستفد منها إلّا السرايه إلى المساوى أو السافل، خصوصا بعد مشاهدته السيره العظيمه المستقرّه على ذلك مع اطلاعهم على نجاسه المضاف بالملاقاه.

و أمّا ما ذكر من أدلّه مانعيه الكثر عن الانفعال و قيام المقتضى فى نفس النجاسات - بعد تسليم عدم ظهور اختصاص ذلك بالماء - ليس فيه تعرّض لكيفيه التنجيس، لأنّ قول الشارع: «الشيء الفلانيّ منجّس أو مطهّر» لا دلالة فيه على كيفيه التطهير و لا التنجيس إلّا بيان تفصيليّ من الشارع أو

إجماليّ يكشف عنه ما هو المركوز فى أذهان المتشرّعه، و البيان التفصيليّ مفقود، و الإجمالى المكشوف عنه فى الأذهان هى السرايه مع تساوى السطوح أو علوّ النجاسه دون غيرهما، بل عرفت من روض الجنان: أنّه لا يعقل سرايه النجاسه إلى العالى (١). و الظاهر أنّ مراده عدم تعقّل المتشرّعه له و عدم دخوله فى أذهانهم لا عدم المعقوليه المصطلح عليه عند أهل المعقول.

ثمّ إنّ هذا كلّه مع جريان العالى. و أمّا مع وقوف العالى على السافل من غير جريان، فلا إشكال فى النجاسه، كما لو أدخل إبره نجسه فى قاروره من ماء الورد فإنّه لا إشكال فى انفعال جميعه و لا خلاف، و كذا الماء المطلق كما تقدّم. و الاحتياط لا ينبغى تركه، كما لا- ينبغى تركه فى موارد الاشتباه فى العلوّ المعتدّ به و عدمه، و إن كان ظاهر عبارة بعضهم فى الماء المطلق كفايه مطلق العلوّ، إلّا أنّ فى بعض أفرادها لا يبعد إلحاقه بالتساوى، و الاحتياط لا ينبغى تركه.

و اعلم أنّ طريق تطهير المضاف المتنجّس غير مذکور في كلام المصنّف قدّس سرّه، و المشهور فيه: أن يختلط بالماء المعتصم حتّى يصير ماء مطلقا، و المستند في ذلك أمور:

الأوّل: القطع بعدم اختلاف الماءين الممتزجين غايه الامتزاج، فيلزم إمّا طهاره المضاف و هو المطلوب، أو نجاسه المعتصم و هو مخالف لأدله اعتصامه.

الثاني: استفاده ذلك ممّا دلّ على عدم انفعال الماء الكثير بوقوع الأبواب النجسه و الدم و العذره، إذ من المعلوم: أنّ هذه النجاسات توجب

١- تقدم عنه في الصفحه: ٣٠١.

ص: ٣٠٥

إضافه أجزاء من الماء مجاوره لها و لو يسيره، بل توجب صيروره أنفسها بالاختلاط مضافه، فحكم الشارع بطهاره الجميع لا يكون إلّا بالاستهلاك.

الثالث: أنّ المضاف النجس يصير ماء مطلقا فيطهر بامتزاجه بالكثير إجماعا، كما تقدّم في تطهير الماء القليل المنفعل (١).

و دعوى اعتبار كون الامتزاج بالكثير بعد صدق كونه ماء مطلقا و المفروض أنّ إطلاقه بالامتزاج فلا مطهر له بعد صيرورته مطلقا، مدفوعه بأنّ المقصود من الامتزاج تلاشى الأجزاء و لو قبل صيرورته ماء مطلقا، إذ المفروض انعقاد الإجماع على أنّ الماء المطلق المتلاشى في أجزاء الكثير لا يقبل النجاسه العارضه و لا يتحمّل النجاسه السابقه الكائنه فيه، و مرجع هذا إلى الوجه الأوّل، و هو عدم اختلاف الأجزاء المتلاشيه في الطهاره و النجاسه.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّه لا فرق بين صيروره الماء المطلق متغيّرا بأوصاف المضاف المتنجّس و عدمها، بناء على المشهور من عدم انفعال الكثير بتغيّر أوصافه بالمتنجّس. و يأتي على القول بانفعاله به عدم الطهاره، لخروج الماء بالتغيّر عن الاعتصام، و قد استفاد من كلام الشيخ في المبسوط و المحقّق في المعبر و العلامه في التحرير.

قال في المبسوط: إنّه- يعنى المضاف- لا يطهر إلّا بأنّ يختلط بما زاد عن الكثر الطاهر المطلق، ثمّ نظر فيه، فإنّ لم يسلبه إطلاق اسم الماء و لا غير أحد أوصافه، فإنّ سلبه أو غير أحد أوصافه لم يجز استعماله، و إن لم يغيّره و لم يسلبه جاز استعماله في ما يستعمل فيه المياه الطاهره (٢) انتهى. و في ما

١- تقدّم في الصفحه: ١٣٩.

٢- كذا في النسخ، و لا يخفى ما فيه من الاضطراب و عدم الانطباق مع ما في المبسوط، و إليك نصّه: و لا طريق إلى تطهيرها بحال إلّا أن يختلط بما زاد على الكثر من المياه الطاهره المطلقه، ثمّ ينظر فيه فإن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز أيضا استعماله بحال، و إن لم يسلبه إطلاق اسم الماء و غير أحد أوصافه- إمّا لونه أو طعمه أو رائحته- فلا يجوز استعماله بحال، و إن لم يتغيّر

أحد أوصافه و لم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله في جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة فيه» المبسوط ١: ٥.

ص: ٣٠٦

عندنا من النسخة عطف «غير» بالواو لا بأو.

و في المعتبر: لو كان المائع الواقع في الماء نجسا، فان غلب على أحد أوصاف المطلق كان نجسا، و لو لم يغلب أحد أوصافه و كان الماء كثرًا فان استهلكه الماء صار بحكم المطلق و جاز استعمالها (١) أجمع، و لو كانت النجاسة جامده جاز استعمال الماء حتى ينقص عن الكثر، ثم ينجس الباقي لما فيه من عين النجاسة (٢).

و في التحرير: و يطهر- يعني المضاف- بإلقاء كثر عليه فما زاد دفعه، بشرط أن لا يسلبه الإطلاق و لا يغير أحد أوصافه (٣) انتهى. و عن بعض النسخ «و إن غير أحد أوصافه» و هو المطابق لما في باقي كتبه.

كما أن الظاهر من عبارته المعتبر إرادته نجس العين، بقريته قوله في الأخير: «و لو كانت النجاسة جامده .. إلخ» فتأمل. و يمكن أن يريد تغيير أوصافه بما في المضاف من صفة عين النجاسة. و مراده (٤) من الشرطين بقاء الماء على إطلاقه و اعتصامه. و بيان التغيير الموجب للنجاسة موكول إلى مقامه.

فالمتيقن مخالفه الشيخ قدس سره في المبسوط، كما فهم جماعه- كالعلامة

١- كذا في «ح» و المصدر، و في سائر النسخ: استعمالهما.

٢- المعتبر ١: ٥٠.

٣- التحرير ١: ٥.

٤- ظاهر السياق رجوع الضمير إلى المعتبر، لكن المقصود غير واضح.

ص: ٣٠٧

و الشهيد (١) و غيرهما- و قد تقدّم أنّ بعض أدلّه الانفعال بالتغيير مطلقا و إن أوهم ذلك، إلّا أنّ التأمل في المجموع يعطى الاختصاص بنجس العين.

و على كلّ تقدير: فلا- ينبغى الإشكال في أنّه لو سلب المضاف إطلاق الماء الكثير تدريجا انفعّل جميعه و إن لم يبق عنوان المضاف أيضا- كما لو القى الدبس المتنجس في الكثر- لأنّه لا- دليل على طهره بمجرد ملاقاته للكثر و مماسه الكثر لبعض سطوحه، لعدم جريان الأدلّه السابقة و فقد غيرها. عدا ما يتوهم من إطلاق مطهره الماء، و قد مرّ (٢) أنّه- على تقدير الإغماض عن سنده و إطلاقه- لا ظهور له في كفايه ملاقاته بعض سطوح النجاسة، بل هو إمّا مجمل من حيث كفايه التطهير، و إمّا محمول على ما هو المركوز في الأذهان. و يستفاد من الروايات اعتبار غلبه الماء على النجاسة، و هي مفقوده فيما نحن فيه، فإذا بقي المضاف على نجاسته ينجس به الماء المسلوب للإطلاق، لمخالطه بعضه، لأنّه مضاف لاقى نجسا، و ينجس به ما بقي من الماء

المطلق إذا صار أقل من كز، وإلا فبعد صيرورته قليلا.

نعم، لو فرض أنّ استهلاك المضاف في الماء المطلق و حدوث إضافته صار دفعه حقيقه أمكن أن يقال: إنّ المضاف لم يلاق نجسا، بل الكثير بتلاشيه فيه صار مضافا، و المفروض حدوث الطهاره بنفس التلاشى، لأنّ الكثير لا ينفعل، فالاختلاط سبب للتطهر و الإضاافه معا.

و لو شكّ في طهاره المضاف حينئذ شكّ في نجاسه الكز، و الأصل عدمهما فيتساقطان، و يرجع إلى قاعده الطهاره. لكن فرض الامتزاج دفعه

١- المختلف ١: ٢٤٠، و الذكري: ٨.

٢- انظر الصفحه: ١٤٤ و ما بعدها.

ص: ٣٠٨

مما لا يوجد في الخارج، و بدونه لا مناص عن التزام النجاسه، كما ذكرنا.

بل ينبغي الحكم بالانفعال مع الدفعه إذا القى الكز على المضاف - على ما فرضه في المنتهى (١) - لأنّ محلّه يبقى على النجاسه فينجس المضاف بملاقاته، كما تبّه عليه كاشف اللثام (٢) تبعا لجامع المقاصد (٣).

فظهر ضعف ما ذكره العلّامه في ظاهر المنتهى و القواعد من كفايه مجرّد الاتّصال بالكز (٤) بل نسب ذلك إلى ما عدا النهايه من كتبه (٥). و فيه نظر لتصريحه في التحرير و التذكره على اشتراط بقاء الإطلاق (٦) بل في موضع من المنتهى التصريح بأنّ الماء الكثير المتغيّر بالمسك أو الزعفران النجس لو سلب الإطلاق تنجّس (٧) و الفرق بين المسألتين مشكل. و ربما يتوهم من عباره الذكري أيضا موافقته (٨) و يندفع بالتأمّل فيها.

و من جهه ظهور ضعف قول العلّامه قدّس سرّه حاول بعضهم (٩) تأويله بما هو أضعف، فإنّ القول مشهور عن العلّامه، قال في القواعد: لو نجس المضاف ثم امتزج بالمطلق الكثير فغيّر أحد أوصافه فالمطلق على طهارته فإن سلبه

١- المنتهى ١: ١٢٧.

٢- كشف اللثام ١: ٣٥.

٣- جامع المقاصد ١: ١٢٥.

٤- المنتهى ١: ١٢٧، و أمّا في القواعد: فاشترط فيه بقاء الإطلاق، انظر القواعد ١: ١٨٧.

٥- مفتاح الكرامه ١: ٨٥.

٦- التحرير ١: ٥، و التذكره ١: ٣٣.

٧- المنتهى ١: ٥٤.

٨- الذكري: ٨.

الإطلاق خرج عن كونه مطهراً لا طاهراً (١) انتهى. و في المنتهى: و يطهر المضاف بإلقاء كثر دفعه و إن بقي التغير ما لم يسلبه الإطلاق فيخرج عن الطهوريه (٢) انتهى.

و لا يخفى أنّ كلامه صريح في الامتراج. فردّه- كما في الروضه (٣)- باشتراط وصول الماء إلى كلّ جزء من النجس محلّ نظر، إذ لا منافاه بين الوصول و صيروره الماء مضافاً. نعم، لو كان الوصول تدريجاً لم يمكن التطهير، كما لو فرض كون المضاف في غايه الحموضه أو الرائحة فاختلف بأضعافه من الكثير و استهلكه إلى جنسه، فإنّ وصول الماء إلى كلّ جزء محقق، و لذا لو كان هذا المقدار من المضاف قليل الطعم أو الرائحة انقلب مطلقاً.

(و) كما يعتبر إطلاق الاسم في مزج النجس من المضاف بكثير المطلق فكذا (لو مزج طاهره بالمطلق اعتبر في) ترتّب أحكام الماء على المجموع من (رفع الحدث) و الخبث (به) و غير ذلك (إطلاق الاسم (٤)) فيجب حينئذ إزاله الحدث و الخبث به لو لم يوجد غيره.

و في وجوب المزج قولان للشيخ (٥) و العلامه (٦) من تعلق الحكم بوجوب الإزالة على الوجدان و قبل المزج غير واجد، لأنّ وجود جزئي المركّب لا يكفي في وجوده- و لذا يصدق عدم وجدان السكنجيين في الدار أو السوق

١- القواعد ١: ١٨٥.

٢- لم نجد العبارة في المنتهى، بل هي عبارة القواعد بعينها، انظر القواعد ١: ١٨٧.

٣- الروضه البهيه ١: ٢٨٠.

٤- في الشرائع زياده: عليه.

٥- المبسوط ١: ١٠.

٦- المختلف ١: ٢٤٠.

مع وجدان أجزاءه- و من أنّ الظاهر أنّ المراد من الوجدان- بقريته تعليل الحكم في الكتاب و السنّه بنفى الحرج- هو تيسير التحصيل و هو حاصل في الفرض، كما لا- عبره بالوجدان مع عدم تيسير الاستعمال، فكذا لا- عبره بعدم الوجدان مع تيسير التحصيل.

□

(و تكره الظهاره بالماء المسخن (١) بالشمس في الآنيه) لقوله صلى الله عليه و آله و سلم- فيما رواه إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام- لعائشه لما وضعت قمقمته بالشمس لتغسل رأسها و جسدها: «لا تعودى فإنّه يورث البرص» (٢) و فيما رواه إسماعيل بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام «الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضّوا به و لا تغتسلوا به و لا تعجنوا به فإنّه

و المراد الكراهه للإجماع ظاهراً، و ظهور التعليل فى ذلك، فإنّ مخافه البرص حكمه الكراهه دون الحرمة، و لما عن الصادق عليه السلام من نفى البأس بالوضوء بالماء الذى يوضع فى الشمس (٤).

و ظاهرهما كراهه مطلق الاستعمال و لو مع عدم قصد الاستسخان كما عن النهايه (٥) و المهذب (٦) و الجامع (٧) و ظاهر المحكى عن الخلاف كراهه

١- فى الشرائع: بماء أسخن.

٢- الوسائل ١: ١٥٠، الباب ٦ من أبواب الماء المضاف، الحديث الأول.

٣- الوسائل ١: ١٥٠، الباب ٦ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

٤- الوسائل ١: ١٥١، الباب ٦ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٣.

٥- النهايه: ٩.

٦- المهذب ١: ٢٧.

٧- الموجود فيه خلاف ما نسبه إليه، انظر الجامع للشرائع ١: ٢٠، و لعلّه مصحّف «جامع المقاصد» حيث صرح فيه بعدم اشتراط قصد التشميس، انظر جامع المقاصد ١: ١٣٠.

ص: ٣١١

التوضى مع القصد (١) و هو صريح السرائر أيضاً مع تخصيصه الكراهه بالطهارتين (٢).

و فى الذكرى ألحق العجين بالطهاره (٣).

و ظاهر الروايه الأخيره بقاء الكراهه مع زوال السخونه- خلافاً لجماعه (٤)- و عدم الفرق بين القليل و غيره و إن خصه بعض- كالمصنّف قدّس سرّه و غيره- بالآنيه، بل عن العلامه فى التذكره و النهايه الإجماع على الاختصاص (٥).

و ظاهر النهى من حيث شموله لمطلق الاستعمال الكراهه المصطلحه فيشكل اتّحاده مع العباده فى الوجود الخارجى. و أشكل من ذلك حكم الشهيد الثانى فى الروض ببقاء الكراهه مع انحصار الماء، قال: «و لا منافاه بين الوجوب و الكراهه كما فى الصلاه و غيرها من العبادات على بعض الوجوه، فلو لم يجد ماء غيره لم يزل الكراهه و إن وجب استعماله عيناً لبقاء العله، مع احتمال الزوال» (٦) و قد تقرّر فى الأصول: أنّ الكراهه الجامعه مع العبادات الراجحه لا تكون بالمعنى المصطلح مع وجود البدل لها، فكيف يجمع ما لا بدل له من العبادات! و حمل الكراهه على غير المصطلح لا يستقيم مع إرادته الكراهه المصطلحه بالنسبه إلى غير العباده من

١- الخلاف ١: ٥٤، كتاب الطهاره، المسأله: ٤.

٢- السرائر ١: ٩٥.

٣- الذكري: ٨.

٤- لم نجد أحدا أفتى بالخلاف.

٥- التذكرة ١: ١٣، نهايه الأحكام ١: ٢٢٦.

٦- روض الجنان: ١٦١.

ص: ٣١٢

الاستعمالات. و يمكن أن يقال: إنّ النهى للإرشاد، كما ذكره أولاً في الروض معللاً بأنّ المصلحه دنيويه فلا ينافى رجحان الفعل لمصلحه أخرويّه. وفيه - مع منع رجوع دفع الضرر الدنيوي إلى المصلحه الدنيويه و منافاه ذلك لحكم الأصحاب قاطبه بالكراهه الظاهره في المصطلحه - أنه لا يصلح وجها للحكم بالكراهه مع الانحصار، لأنّ النهى الإرشادي لا يخلو عن طلب الترك - كما في نواهي المريض و أوامره - و إن كان لا يترتب على موافقتها و مخالفتها سوى خاصيه نفس المأمور به و المنهَى عنه الموجوده مطلقاً حتّى حال أمر الشارع بمخالفتها - كما فيما نحن فيه - فإنّ الموجود هنا مصلحه الطلب الإرشادي لا نفسه.

(و) تكره الطهاره (بماء أسخن (١) بالنار) لكن (في) خصوص (غسل الأموات) إجماعاً محكياً عن غير واحد (٢) لصحيحه زرايه عن أبي جعفر عليه السلام: «لا يسخن الماء للميت» (٣) و «لا تعجل له النار» (٤) و نحوها روايه يعقوب بن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام (٥). و قوله عليه السلام: «لا يقرب الميت ماء حميماً» (٦).

١- كذا في الشرائع، و في النسخ: بماء المسخن.

٢- ادّعه الشيخ في الخلاف ١: ٦٩٢، كتاب الجنائز، المسأله: ٤٧٠. و العلامه في المنتهى: ٤٣٠ (الطبعه الحجرية) و حكاها في مفتاح الكرامه ١: ٩٧ عن الدلائل أيضاً.

٣- الوسائل ٢: ٦٩٣، الباب ١٠ من أبواب غسل الميت، الحديث الأول.

٤- كأنّ المؤلف قدس سرّه زعم أنّ هذه القطعه وردت في ذيل روايه زرايه و روايه يعقوب بن يزيد الآتيه، كما سيأتي التصريح منه بذلك، لكنّه وردت في ذيل روايه يعقوب بن يزيد فقط، لاحظ المصادر الحديثيه.

٥- الوسائل ٢: ٦٩٣، الباب ١٠ من أبواب غسل الميت، الحديث ٣.

٦- المصدر السابق، الحديث ٢.

ص: ٣١٣

و ظاهر الكل - خصوصاً بملاحظه ذيل الأولين - كراهه استعماله و لو في مقدّمات الغسل كإزاله النجاسه عن بدنه.

و يحتمل أن يراد بقول المصنّف قدس سرّه: «في غسل الأموات» أعّم منه و ما يتعلّق به، و المحكّي عن الشيخ - من استثناء ما إذا كان على بدنه نجاسه لا يقلعها إلّا الماء الحارّ (١) - شاهد عليه.

و ظاهر التسخين أعّم من كونه بالنار، خصوصاً بملاحظه الروايه الأخيره. و هو أيضاً ظاهر من أطلق التسخين، إلّا أنّ التعجيل بالنار

فى ذيل الخبرين (٢) يصلح بأن يستظهر به إرادته الأخص.

ثم لا إشكال فى استثناء صورته الحاجه، و منها: ما لو تعيّر على الغاسل لبرد يضرّ به. و عن بعض الروايات قوله عليه السلام بعد النهى: «إلّا أن يكون الماء بارداً جدّاً فتوقى الميّت ممّا توقى منه نفسك» (٣). فيحتمل أن يراد بذلك أنّه إذا كنت محتاجاً إلى توقيه نفسك عن استعماله فلا بأس بأن توقى الميّت منه و تغسله بالماء الحارّ، و التعبير بتوقيه الميّت المشعره بالاحترام للإشاره إلى أنّ التسخين حينئذ ليس تعجيلاً له بالنار، بل ينبغى أن يقصد به احترامه كما فى حال حياته. و يحتمل أن يراد به: أنّك و إن صبرت على تغسيله بالماء البارد شديداً لأنّ المباشر له ليس إلّا يدك المعتاده على تحمّل البرد، إلّا أنّه ينبغى أن توقى جسد الميّت عن البروده الشديده لو استعملته على جسدك بقدر استعماله كمّا و كيفاً و زماناً أشرفت نفسك على الهلاك.

١- الخلاف ١: ٦٩٢، كتاب الجنائز، المسأله: ٤٧٠.

٢- تقدّم أنّ التعجيل ورد فى ذيل خبر يعقوب بن يزيد فقط.

٣- الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا عليه السلام: ١٦٧، و أوردته فى الوسائل ٢: ٦٩٤، الحديث ٥ عن الفقيه باختلاف سير.

ص: ٣١٤

و على المعنى الأوّل لا- يكون استثناء زائداً على حاجه الغاسل، و على المعنى الثانى يكون أمراً زائداً عليه، و حيث إنّ الروايه محتمله للأوّل- مع كونها ضعيفه- فرفع اليد عن الكراهه الثابته بالأدله المعتمره مشكله جدّاً، و الله العالم.

و يكره الاستشفاء بالعيون الحارّه، ذكر ذلك جماعه (١) و حكى عليه روايات (٢) فلا بأس بالقول به.

(و) اعلم أنّ (الماء المستعمل فى رفع الخبث (٣)) غير مطهّر عن الحدث- على ما هو المعروف بين أصحابنا- كما صرح به فى المقنعه (٤) و المبسوط (٥) و العبارة المحكيه فى السرائر عن السيّد (٦) و الوصيله (٧) و السرائر (٨) و المعتمبر (٩) و كتب أكثر من تأخّر عنه (١٠). و فى المعتمبر و المنتهى: الإجماع على ذلك (١١) و عن المعالم: دعوى الإجماع على عدم ارتفاع الحدث بماء الاستنجاء (١٢).

١- منهم الشيخ فى المبسوط ١: ١٣، و الحلّى فى السرائر ١: ٩٥، و العلامه فى القواعد ١: ١٩٠.

٢- الوسائل ١: ١٦٠، الباب ٢ من أبواب الماء المضاف.

٣- كذا فى النسخ، و فى الشرائع: فى غسل الأخبث.

٤- المقنعه: ٦٤.

٥- المبسوط ١: ١١.

٦- السرائر ١: ١٢٠.

٧- الوصيله: ٧٤.

٨- السرائر ١: ١٢٠.

٩- المعتمبر ١: ٩٠.

١٠- لم نعثر عليه إلّا في ذخيره المعاد: ١٤٣، و مشارق الشموس: ٢٥٣.

١١- المعتمر ١: ٩٠، و المنتهى ١: ١٤٢.

١٢- معالم الدين: ٢٩.

ص: ٣١٥

فالمقام أولى.

□
و يدلّ عليه روايه عبد الله بن سنان: «الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه»
(١) لكن في دلالتها- بعد الإغماض عن سنده- نظر من حيث اقترانه بالماء المستعمل في رفع الجنابه و لا نقول فيه بالمنع. لكن
يمكن حملها على نجاسه المحلّ، كما في التذكرة (٢).

و من الغريب! ما في المبسوط- في اغتسال الجنب ترتيباً- أنّه إن كان على بدنه نجاسه أزالها ثمّ اغتسل، فإن خالف و اغتسل
أولاً فقد ارتفع حدث الجنابه و عليه أن يزيل النجاسه إن كانت لم تزل و إن زالت بالاغتسال فقد أجزأه عن غسلها (٣) انتهى.

و هل هو (ينجس (٤) سواء تغيّر ب) عين (النجاسه أو لم يتغيّر) أو طاهر مع عدم التغيّر فيه؟ أقوال متكثّره باعتبار ظاهر كلمات
الأصحاب.

و اعلم أنّ هذا الخلاف بعد الاتفاق على نجاسه الماء القليل بملاقاه النجاسه و إن ورد عليها. أمّا لو قلنا بعدم نجاسه القليل مطلقاً
كالعماني (٥) أو مع وروده عليها كالسيّد في ظاهر الناصريّات (٦) و الحلّي في ظاهر كلامه عند حكاية ذلك عن السيّد (٧) فلا
يعقل إنكار الطهاره بما يرد على المتنجّس

١- الوسائل ١: ١٥٥، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١٣.

٢- التذكرة ١: ٣٥.

٣- المبسوط ١: ٢٩.

٤- في الشرائع: نجس.

٥- نقل عنه المحقّق في المعتمر ١: ٤٨.

٦- الناصريّات (الجوامع الفقهيّه): ٢١٥.

٧- السرائر ١: ١٨١.

ص: ٣١٦

لتطهيره، كما هو محلّ النزاع. و بالجملة: فالخلاف في استثناء الغساله من كليه انفعال الماء القليل مطلقاً، فعّد مثل العماني و السيّد
و الحلّي من القائلين بالطهاره- كما وقع من كاشف الالتباس (١) حيث نسب القول بالطهاره في محلّ الخلاف إلى شيوخ
المذهب، قال: كابن عقيل و الشيخ و السيّد و ابن إدريس- لا وجه له إلّا إرادته تكثير سواد أهل هذا القول. نعم، لو خصّ بالسيّد

و الحلّي الطهاره بالماء الوارد للإزاله كان لما ذكر وجه.

و الأقوى النجاسه وفاقا للفاضلين (٢) و أكثر من تأخر عنهما (٣) و حكى عن الإصباح (٤) و ظاهر المقنع (٥). و فى الذكرى عن ابن بابويه و كثير من الأصحاب عدم جواز استعمال الغساله (٦) و ظاهر إطلاقه النجاسه. و فى التحرير و المعبر- فى باب غسل المس- الإجماع على نجاسه المستعمل فى الغسل إذا كان على البدن نجاسه (٧).

و اختلف قول الشيخ قدس سرّه لكن ظاهره فى مواضع من المبسوط اختيار هذا القول:

أحدها: فى المستعمل، حيث إنّه بعد الحكم بأنّه طاهر مطهر من الخبث لا من الحدث قال: هذا إذا كانت أبدانها خاليه عن نجاسه، فإن كان عليها

١- كشف الالتباس (مخطوط): ٢٦.

٢- المحقق فى المعبر ١: ٩٠، و العلامه فى القواعد ١: ١٨٦ و غيره.

٣- منهم الفاضل الآبى فى كشف الرموز ١: ٥٩ و الشهيدان فى اللمعه و شرحها (الروضه البهيه) ١: ٣١٠، و الأردبيلى فى مجمع الفائدة ١: ٢٨٥.

٤- إصباح الشيعة (الينابيع الفقيهيه) ٢: ٤.

٥- المقنع (الجوامع الفقيهيه): ٣.

٦- الذكرى: ٩.

٧- التحرير ١: ٦، و المعبر ١: ٣٥١.

ص: ٣١٧

شئ من نجاسه فإنّه ينجس الماء و لا يجوز استعماله بحال (١) انتهى.

و الثانى: فى باب تطهير الثياب، قال: و إذا ترك تحت الثوب النجس إجمانه و صبّ عليه الماء و جرى الماء فى الإجمانه لا يجوز استعماله لأنّه نجس (٢) انتهى.

الثالث: فى باب الصلاه فى حكم الثوب و البدن و الأرض، قال: و الماء الذى تزال به النجاسه نجس، لأنّه ماء قليل خالطه نجاسه، و فى الناس من قال: ليس بنجس إذا لم يغلب على أحد أوصافه، بدلاله أنّ ما يبقى فى الثوب جزء منه و هو طاهر بالإجماع، فما انفصل عنه فهو مثله، و هذا قوىّ و الأول أحوط، و الوجه فيه أن يقال: إنّ ذلك عفى عنه للمشقّه (٣) انتهى.

و مراده بالأحوط ليس مجرّد الاحتياط المستحبّ، و إلّا لم يحتج إلى إبطال دليل الطهاره بقوله: «و الوجه فيه .. إلخ» فالتعبير به لكون دليل الحكم مطابقا للاحتياط، و إلّا فليس المبسوط رساله عمليه للعوام يرشدهم فيها إلى الاحتياطات المستحبّه المختلفه عليهم لعدم الأطّلاع على الخلاف فى المسأله، و هو واضح، و يزيده وضوحا تتبع مثل هذه الموارد من المبسوط. و على هذا فقوله: «و هو قوىّ» مجرّد تقويه قد ردّها بقوله: «و الوجه فيه .. إلخ» و مذهبه النجاسه، و فى نسبه القول بالطهاره إلى بعض الناس

إشعار بعدم القائل بها من الخاصه.

و له قدس سره عبارات آخر يظهر منها قوله بالطهاره مطلقا أو فى ما عدا

١- المبسوط ١: ١١.

٢- المبسوط ١: ٣٧.

٣- المبسوط ١: ٩٢.

ص: ٣١٨

□
الغسله الأولى، تأتي إن شاء الله تعالى (١).

و يدل على المختار وجوه:

أحدها: الإجماع المنقولان (٢) المعتضدان بالشهره المحققه، على ما عرفت.

الثانى: عموم أدله انفعال الماء القليل، مثل قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كُر لم ينجسه شىء» (٣) و توهم عدم العموم فى المفهوم من جهه صيروره «الشىء» نكره فى سياق الإثبات و أن ارتفاع السلب الكلى فى المنطوق أعّم من الإيجاب الكلى فى المفهوم، كما فى قولك: «إذا خفت من الله فلا تخف من أحد» و «إن جاءك زيد فلا تكرم أحدا» مدفوع:

أولا: بأن مقتضى القاعده إفاده المفهوم فى هذه للموجه الكليه، لأنّ انتفاء الحكم عن كلّ واحد من الأفراد فى طرف المنطوق إذا فرض استناده إلى وجود الشرط الذى هو ظاهر فى العليه التامه المنحصره- على ما هو المفروض من القول بحجيه مفهوم الشرط- لزم عقلا من ذلك أنّ كلّ فرد منها إذا انتفى الشرط يثبت له الحكم المنفى فى المنطوق، و هذا واضح جدا.

نعم، لو استفيد من المنطوق كون الشرط علّه للحكم العام بوصف العموم- و بعبارة أخرى: علّه لعموم الحكم- كان المنفى فى المفهوم هو ذلك الحكم الثابت للحكم العام بوصف العموم، فيكفى ثبوته لبعض الأفراد، لكنّ العموم فى السالبه الكليه ليس من قيود السلب حتّى يكفى فى انتفائه انتفاء قيده، و لا يصلح أن يكون من قيود المسلوب، و إلّا لم يكن السلب كليا. نعم، لو قامت

١- انظر الصفحه: ٣٢٣، ٣٢٤.

٢- تقدّم نقلهما عن المعتبر و التحرير فى الصفحه: ٣١٦.

٣- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ و ٢ و غيرهما.

ص: ٣١٩

القرينه من الخارج على أنّ الشرط ليس علّه منحصره لحكم الجزاء بل له أسباب آخر، كعدم المقتضى أو وجود مانع آخر- كما فى المثالين المذكورين، حيث يعلم من الخارج أنّ لعدم الخوف من كثير من الآحاد، و لعدم إكرام كثير من الناس أسبابا آخر، و

ليس عدم الخوف والإكرام في كلِّ أحد مستندا إلى الخوف من الله أو مجيئ زيد بالبدييه- لم يفد المفهوم إلّا ثبوت الحكم المنفئ في المنطوق عن الأفراد المستند عدم الجزاء فيها إلى عدم الشرط.

لكنك خبير بأنه لا مناص مع عدم القرينه عن التزام ظهور الكلام في كون الشرط سببا منحصرا لا يشتركه سبب آخر يقوم مقامه، فإنَّ هذا هو معنى القول بمفهوم الشرط و إنكاره إنكار له، و لهذا أنكر السيد المرتضى قدس سرّه مفهوم الشرط استنادا إلى عدم ظهوره في انحصار السبب (1) فلعلَّ المجيئ سبب لإكرام زيد و يقوم مقامه عند انتفائه سبب آخر فلا يتنفى الجزاء.

و ثانيا: لو سلّمنا عدم دلالة المفهوم بمقتضى نفس التركيب على العموم، لكنَّ القرينه هنا عليه موجوده، لأنَّ المراد بالشئى ء في المنطوق ليس كلُّ شئى ء من أشياء العالم، بل المراد ما من شأنه تنجيس ملاقيه من النجاسات المقتضيه للتنجيس، فإذا فرض كون كلِّ فرد منها مقتضيا للتنجيس و كانت الكزيه مانعه لزم عند انتفاء الكزيه المانعه ثبوت الحكم المنفئ لكلِّ فرد من الشئى ء باقتضائه السليم من منع المانع، و أول المثالين من هذا القبيل، فإنَّ المنفئ مع ثبوت الخوف من الله هو الخوف عن كلِّ من يوجد فيه مقتضى الخوف منه، فمع عدم الخوف من الله يثبت الخوف من كلِّ واحد من هذه المخوفات باقتضاء نفسه، و من هذا القبيل قولك: «إذا توكلت على الله فلا يضرك»

١- الذريعه إلى أصول الشريعة ١: ٤٠٦.

ص: ٣٢٠

ضارّ و الفرق بين هذا الجواب و سابقه يظهر بالتأمل.

و أمّا ثالثا: فلأنَّ عدم العموم في المفهوم من جهه لفظ «الشئى ء» لا يقدر في الاستدلال أصلا، لأنَّ محلَّ الحاجه في المقام هو عموم الحكم لجميع أنحاء الملاقيه من ورود الماء مطلقا أو بقصد الإزالة، فإنّا نفرض الثوب نجسا بالنجاسه التي يعترف الخصم بانفعال الماء بها مع عدم غسلها، فيدلُّ المفهوم على تنجس ذلك الماء، و هذا كاف، و من المعلوم: أنّ الثوب النجس نجاسه ينجسه التلاقي لماء قليل لا- يتعدّد أفراده بكونه مغسولا بذلك الماء أو غير مغسول حتّى يدعى عدم عموم «الشئى ء» لجميع أفرادها، فالعمده في المقام الكلام في عموم المفهوم بالنسبه إلى أنحاء الملاقيه لا بالنسبه إلى لفظ «الشئى ء».

فنقول: إنّ من الواضح عند المتشرّعه أنّهم لا يفهمون من تنجيس الشئى ء النجس لغيره إلّا تأثيره به عند التلاقي من غير فرق بين أنحاءه، ألا ترى أنّه لو شكّ في تأثير الشئى ء بملاقاه النجس بالرطوبه من فوقه أو من تحته أو عن أحد جانبيه ردّ عليه في ذلك كافه المتشرّعه، و كذا لو شكّ في تفاوت الدواعي و الأغراض في الملاقيه، بأن يكون غرضه من الملاقيه إزالته أو عدم إزالته.

و ممّا ذكرنا يظهر: أنّه لا حاجه في إثبات عموم الحكم بصورتى الورودين إلى التشبث بعموم لفظ «الماء» بعد تسليم عدم عموم «الشئى ء» في المفهوم كما وقع من العلّامة الطباطبائي (1) لأنّ التحقيق أنّ عموم الكلام لصورتى الورودين من عموم الأحوال لا عموم الأفراد حتّى يحتاج إلى

١- المصاييح (مخطوط): ١٠٣.

إثبات عموم «الشيء» أو «الماء».

و بالجمله: فلا أظنّ التأمل في عموم المفهوم المذكور إلّا من قلّه التأمل، و لذا لم يتأمل فيه بعد مخالفه العماني أحد إلّا لدليل مخصّص، كما وقع من السيّد و الحلّي قدّس سرّهما في التفرقة بين الورودين (١) و لذا جعل في الذكرى ماء الغساله من مستثنيات الماء القليل على القول بطهارته (٢). و قد ذكر في المعبر في الطعن على روايه تطهير الأرض بالذنوب إنّها منافية للأصول لأنّ الماء المنفصل عن محلّ النجاسه نجس لأنّه قليل لاقى نجسا (٣).

و قد صدر عن بعض المعاصرين في حاشيته على المعالم في مسأله مفهوم الشرط مع بعض المحقّقين المدّعى لعموم مفهوم الروايه في حاشيته على المدارك ما لا يليق بهما (٤) فراجعهما.

و يعضد ما ذكرنا من القاعده العمومات الدالّه على جواز رفع الحدث بالماء الطاهر، فإنّها يدلّ بعكس النقيض على أنّ كلّ ما لا يرفع الحدث ليس بطاهر. و خروج الماء المستعمل في رفع الحدث الأ-كبر- على القول به- أو ماء الاستنجاء لا- يقدح في العمومات اللفظيه.

و بتقرير آخر: لو كان هذا الماء طاهرا لجاز رفع الحدث به، و سند الملازمه الإطلاقات، و سند بطلان التالي ما تقدّم من الإجماع و النصّ.

الثالث: بعض الأخبار، مثل ما في الخلاف: من أنّه روى العيص بن القاسم قال: «سألته عن رجل أصابه قطره من طست فيه وضوء؟ فقال: إن

١- الناصريّات (الجوامع الفقيهيه): ٢١٥، السرائر ١: ١٨١.

٢- الذكرى: ٩.

٣- المعبر ١: ٤٤٩.

٤- هدايه المسترشدين: ٢٩١.

كان من بول أو قذر فيغسل ثوبه و إن كان من وضوء للصلاه فلا بأس» (١) و ظاهر نسبه الروايه إلى العيص وجدانه في كتابه، لعدم احتمال المشافهه.

و طريق الشيخ إلى كتاب العيص حسن جدّا، فالقدح في الروايه بالإرسال ضعيف في الغايه. و أضعف منه القدح فيها بالإضمار، فإنّه لا يقدح مع الاطمئنان بأنّ المسئول هو الإمام عليه السلام و إنّ الاستغناء عن التصريح باسمه الشريف لسبق ذكره في أوّل الروايه، فيستهجن تكراره في الكلام الواحد المشتمل على سؤالات متعدّده، و المنشأ في ذلك تقطيع الأخبار لداعى جعل

الروايات مبويه أو عدم تعلق غرض الفقيه بصدر الروايه أصلا. و الشهيد قدس سره في الذكري و إن ارتكب ما ارتكب في حمل الروايه على صورته التغيير (٢) لكنه أحسن في عدم تضعيفه لسندها.

و يمكن أن يستدل أيضا بموثقه عمّار الوارده في الإناء أو الكوز القدر «كيف يغسل؟ و كم مره يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرّات، يصبّ فيه الماء فيحرّك فيه ثم يفرغ منه، ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه ثم يفرغ ذلك الماء، ثم يصبّ فيه ماء آخر فيحرّك فيه ثم يفرغ منه، و قد طهر» (٣) دلّ على وجوب إفراغ المياح الثلاثه، و لو كانت الغساله طاهره لم يجب الإفراغ خصوصا في الثلاثه، غايه الأمر وجوب صبّ ماء آخر غير المياح السابقه على القول بأنّ الغساله على تقدير طهارتها غير مزيله للخبث. و لو قيل: إنّ

١- الخلاف ١: ١٧٩، كتاب الطهاره، ذيل المسأله: ١٣٥، باختلاف، و رواه في الوسائل ١: ١٥٦، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١٤ عن الذكري و المعتبر، باختلاف أيضا.

٢- الذكري: ٩.

٣- الوسائل ٢: ١٠٧٦، الباب ٥٣ من أبواب النجاسات، الحديث الأوّل.

ص: ٣٢٣

الإفراغ لتوقّف تحقّق مفهوم الغسل على إخراج الغساله، قلنا: فلم لا- يجب إذا فرضنا الغسله بإجراء ماء معتصم عليه كالكثير و الجارى و المطر؟ فيعلم أنّ الإفراغ ليس إلّا لنجاسه الغساله، فإذا غسل بالمعتصم لم يفعل بملاقاه المحلّ.

لكن الإنصاف: عدم ظهور هذه الروايه في المطلوب، لأنّ الأمر بالإفراغ فيما عدا الأخيره بعد الالتزام بعدم مطّهره الغساله من الخبث لعدم الفائده في إبقائه و خلط الماء الجديد به، و أمّا في الأخيره فلاستقذاره عرفا في الشرب و عدم جواز إزاله الحدث و الخبث به بالفرض.

□

و أضعف من هذا الاستدلال ما في المعتبر و المنتهى (١) من الاستدلال بروايه عبد الله بن سنان- المتقدّمه (٢)- الناهيه عن التوضّي بماء يغسل به الثوب، بناء على إرادته مطلق التنظيف، و إلّا فعدم رفع الحدث بالغساله لا يدلّ على نجاستها.

و القول الآخر في المسأله: الطهاره مطلقا.

و لم يحك صريحا عن أحد منّا، لأنّ الشيخ في المبسوط نسب طهاره ما يزال به النجاسه إلى بعض الناس، و لم يعلم أنّه من الإماميه، و استدّل له بطهاره ما يبقى في الثوب من أجزاءه إجماعا فكذا المنفصل (٣). و لا- يخفى أنّ هذا مختصّ بالغسله المطّهره.

و أمّا المحقّق فلم يذكر في مقابل القول بالنجاسه مطلقا إلّا قول الشيخ بطهاره الغسله الثانيه (٤).

١- المعتبر ١: ٩٠، المنتهى ١: ١٤٢.

٢- تقدّمت في الصفحه: ٣١٥.

٣- المبسوط ١: ٩٢.

٤- المعتبر ١: ٩٠.

ص: ٣٢٤

نعم، جزم في الخلاف (١) و أوّل المبسوط (٢) بطهاره ماء الغسلتين من الولوغ، إلّا أنّه رجع بعد ذلك إلى ما حكينا عنه من جعله النجاسه مطلقا أحوط، و أوضحنا أنّ مثل هذا فتوى، لا احتياط مستحبّ (٣).

و أمّا العلّامة قدّس سرّه في المنتهى، فجعل محلّ الخلاف الغسله الّتي يطهر المحلّ بعدها (٤) و قد اشتهر حكاية هذا القول عن المرتضى (٥) و الحلّي (٦) قدّس سرّهما. و قد عرفت أنّهما إن قالوا بعدم انفعال الماء الوارد- و لو على النجاسه العينيه الغير القابله للطهاره- فالكلام معهما كالعماني مفروغ عنه في محلّه، و إن خصّ بالوارد للتطهير فما ذكر السيّد في دليل ذلك مختصّ بالغسله الأخيره فيما يحتاج إلى التعدّد، لأنّه قدّس سرّه ذكر أنّه لو حكمنا بنجاسه الماء الوارد لزم أن لا يطهر الثوب إلّا بإيراد كثر عليه، و قرّره الحلّي على ذلك.

و حاصله: الاستدلال بثبوت الطهاره بإيراد القليل من غير حاجه إلى الكثير، فدلّ على عدم انفعال الماء الوارد للإزالة. و من المعلوم: أنّ هذا منتف فيما عدا الغسله الأخيره، لأنّ المحلّ بعده نجس و لو ورد عليه كثر من الماء.

و بالجملة: فاستدلال السيّد قدّس سرّه أمّا أخصّ من مدّعه و إمّا أنّ مورد كلامه الغسله المطهّره و الأليق هو الثاني، لأنّ جعل العلّه مخصّصه للحكم أولى من نسبه الخطأ إلى المتكلم.

ثمّ إنّ المحقّق لم يفهم من كلامه المحكّي عن المصباح في ماء الاستنجا

١- الخلاف ١: ١٨١، كتاب الطهاره، المسأله: ١٣٧.

٢- المبسوط ١: ١٥.

٣- راجع الصفحه: ٣١٧.

٤- المنتهى ١: ١٤١.

٥- الناصريّات (الجوامع الفقهيّه): ٢١٥.

٦- السرائر ١: ١٨١.

ص: ٣٢٥

قوله بالطهاره و قال: إنّه صريح في العفو دون الطهاره (١) فكيف يصرّح بالطهاره في غير ماء الاستنجا؟

نعم، صرّح الحلّي بطهاره ماء غسلي الولوغ (٢) و لم يعلم منه حكم غير الإناء بل [ظاهر] (٣) المحكّي عنه في المعتبر عند

الاستدلال على عدم سرايه النجاسه من الميِّت أنه لو كان مباشر الميِّت نجسا لم يكن الماء الذي يستعمله في غسل المسّ طاهرا، مع أنّ الإجماع على طهارته (٤) [و هذا] (٥) ظاهر في نجاسه الوارد، لأنّ المستعمل في غسل المسّ وارد على البدن.

و أما ابن حمزه في الوسيله، فجعل أولا الماء عشره أقسام، و عدّ منها المستعمل، و منها الماء النجس، ثم قال: إنّ المستعمل ثلاثه أقسام: المستعمل في الوضوء، و المستعمل في غسل الجنابه و الحيض و نحوهما، و المستعمل في إزاله النجاسه، و قال: إنّ الأوّل يجوز استعماله ثانيا في رفع الحدث و إزاله الخبث، و الأخيران لا يجوز ذلك فيهما إلّا أن يبلغا كرا فصاعدا (٦) انتهى. ثم ذكر في حكم الماء النجس أنه لا يجوز استعماله بحال إلّا حال الضروره للشرب (٧).

فالاقتصار في حكم المستعمل على عدم جواز التطهير به و التعميم في حرمة الاستعمال للماء النجس مع جعلهما عند القسمه متقابلين ظاهر في قوله

١-المعتبر ١: ٩١.

٢-السرائر ١: ١٨٠.

٣- مشطوب عليها في «ع».

٤-المعتبر ١: ٣٥٠.

٥- مشطوب عليها في «ع».

٦- الوسيله: ٧٢-٧٤.

٧- الوسيله: ٧٦.

ص: ٣٢٦

بطهاره الغساله مطلقا، و لذا نسب في الذكرى (١) إليه و إلى البصروي التسويه بينها (٢) و بين الماء المستعمل. لكن قوله أخيرا يدلّ على نجاسه الماء الرافع للحدث الأكبر عنده. و يؤيّده أنه حكم في الماء القليل بنجاسته بارتماس الجنب فيه بعد ما حكم بنجاسته لوقوع النجاسه فيه (٣). و استبعاد ذلك منه- لنقل الإجماع على طهاره ذلك الماء- يدفعه قوله بعدم جواز إزاله الخبث بذلك الماء، مع نقل العلّامه و ولده فخر الدين الإجماع على جواز إزاله الخبث به (٤).

و ممّا ذكرنا ظهر أنّ نسبه هذا القول إلى المرتضى و جلّ الطبقة الأولى كما في اللوامع (٥) أو إلى شيوخ المذهب كالمرتضى و ابن إدريس و ابن حمزه و الشيخ و العماني كما في كشف الالتباس (٦) لم يقع في محلّه.

و كيف كان: فما استدللّ أو يمكن أن يستدلّ به لهم وجوه:

أحدها: الأصل بعد منع كليّه انفعال الماء القليل كما في الروض (٧) و شرح الجعفرية (٨) و غيرهما. و قد تقدّم فساد ذلك مستوفى.

الثاني: ما يظهر من كلام السيّد الذي ارتضاه الحلّي (٩) و كاشف

١- الذكرى: ٩.

٢- كذا يبدو في «ع»، وفي سائر النسخ: بينهما، والموجود في الذكرى ما يلي: و ابن حمزه و البصروي سؤيا بين رافع الأكبر و مزيل النجاسه.

٣- الوسيله: ٧٣.

٤- المنتهى ١: ١٣٨، إيضاح الفوائد ١: ١٩.

٥- لوامع الأحكام (مخطوط): ٨٩.

٦- كشف الالتباس (مخطوط): ٢٦.

٧- روض الجنان: ١٥٨.

٨- لا يوجد لدينا.

٩- تقدّم في الصفحه: ٣٢٤.

ص: ٣٢٧

الالتباس (١)، و حاصله: أنه لو انفعل لم يظهر المحلّ به، لأنّ النجس غير مطهّر. و لو أريد تقريره على وجه يشمل غسله الأولى قيل: لو كان نجسا لم يؤثّر في التطهير.

و فيه: أنّ الملازمه ليست عقليه لانتقاضها بحجر الاستنجاء و تتميم القليل النجس كرا بنجس على ما يظهر من جماعه (٢). و استناد الطهاره إلى اجتماعهما دون كلّ منهما مشترك الورد، لإمكان دعوى كون الغسل ناقلا للنجاسه من محلّه إلى الماء - كما هو المركوز في أذهان الناس - و ليس بأبعد من ارتفاع النجاسه باجتماع نجسين، و ثبوتها شرعا ليس إلّا لعموم اشتراط طهاره الماء في إزاله النجاسه أو لعموم تنجس ملاقى النجس، فيكف يوجب [النجس] (٣) طهارته. و الظاهر أنّ مستند الأوّل هو الثانى، أمّا الأوّل فالمتيقّن منه اعتبار طهاره الماء من غير جهه الملاقاه المزيله بأن يكون (٤) نجسا قبل الملاقاه أو حينها بغير نجاسه المحلّ، إذ ليس هنا عموم لفظى يتمسك به، و القاعده المستفاده من منع الورد لا يفيد إلّا اشتراط عدم تنجسه بالنجاسه الخارجه عن المحلّ - كما لا يخفى على منصف - فلا يكون دعواه العلم بعموم القاعده خاليه عن مجازفه، فإنّ العموم المستفاد من تتبع جزئيات القاعده لا بدّ من أن يستند إلى ورود نصّ عامّ لفظى قابل لإخراج مثل حجر الاستنجاء و تتميم القليل النجس كرا بنجس عنه، و أين هذه الدعوى في

١- كشف الالتباس (مخطوط): ٢٥-٢٦.

٢- نسبه في كشف اللثام ١: ٣٤ إلى رسيّات السيّد و السرائر و المراسم و المهذبّ و الجواهر و الوسيله و الإصباح و الجامع و الإشاره و المبسوط في وجهه. لكن صاحب الجواهر نسبه إلى ظاهر ابن إدريس فقط، انظر الجواهر ١: ١٥٠.

٣- الزيادة من مصححه «ع».

٤- كذا في النسخ، و المناسب: «بأن لا يكون»، كما لا يخفى.

ص: ٣٢٨

المقام عند المنصف من دعوى عموم أدلّه الانفعال؟ ولذا نرى المركوز في الأذهان هو عدم كون النجس مطهراً، ومع ذلك بناؤهم على نجاسه الغساله و طهاره المحلّ بعد الاطلاع على عمومات الانفعال، و ليس ذلك إلّا لكون نجاسه الماء من جهه المحلّ غير قاده في التطهير، بل لو لا أدلّه الانفعال أيضا لفهموا من أدلّه غسل النجاسه بالماء انتقالها عن المحلّ إليه، فتأمل.

و أمّا قاعده نجاسه الملاقي للنجس، فلا-ريب في شمولها لكلّ من الماء و المحلّ، إذ اللازم من نجاسه الماء بالمحلّ نجاسه المحلّ بالماء، لحصول الملاقاه من الطرفين، فالتزام عدم نجاسه الماء و إلّا لنجس المحلّ و لم يطهره ليس بأولى من التزام عدم نجاسه المحلّ به، بل الأوّل أبعد، لأنّ ما تأثر من الشىء لا يؤثر فيه ذلك الأثر. نعم، لا يبعد أن يؤثر فيه خلافه بنقل ما فيه إلى نفسه.

فتلخص عن ذلك كلّ: أنّه لا دليل على لزوم عدم نجاسه الماء المطهر حتّى من جهه ملاقاه المحلّ.

و ممّا ذكرنا يظهر: أنّ التثبت في المقام بقاعده تنجّس (1) كلّ متنجّس مع عدم تنجيس الغساله لمحلّها لا وجه له أصلاً.

ثمّ إنّ الدليل المذكور- بعد تسليم عمومه- معارض بأنّ الغساله لو كانت طاهره لجاز التطهير بها من الحدث، لأنّ التفكيك بينهما يوجب التقييد في إطلاق ما دلّ على جواز رفع الحدث بالماء الطاهر، خرج ماء الاستنجاء كما خرج حجره من الدليل المذكور. و حاصل المعارضه: أنّ هذا الماء جمع بين ما هو لازم للطهاره إلّا ما خرج- و هو تطهير المحلّ- و لازم للنجاسه

١- كذا، و الظاهر: تنجيس.

ص: ٣٢٩

إلّا ما خرج- و هو عدم جواز رفع الحدث به ثانياً- فأدله المتلازمين متعارضه.

إلّا أن يقال- بعد تسليم عموم الدليل المذكور:- أنّه كما يعارض بالإطلاقات المذكوره، كذلك يعارض بأدله انفعال الماء القليل، و التعارض بين الكلّ بالعموم من وجه فيجب التوقف و الرجوع إلى أصله عدم الانفعال.

لكن يمكن منعه بأنّ ارتكاب التقييد في دليل واحد خصوصاً مثل هذا الإطلاق الّذى لم يسلم إلّا تنزلاً أولى من ارتكابه في الأدلّه المتعدّده فلا- يرجع إلى الأصل، مع إمكان أن يقال: إنّ المرجع بعد التوقف هو ما استقرّ في أذهان المتشرّعه من انتقال النجاسه من المحلّ إلى الماء.

إلّا أن يدفع ذلك بأنّ هذا لأجل قياسهم النجاسه على القذاره الخارجيه الّتى يستهلك في الماء و يتوزّع فيه، أمّا بعد اطلاعهم على أنّ كلّ جزء من الماء يكتسب قذاره كقذاره المحلّ بعينها فيتحاشون عن انفعال الماء بالمحلّ و صيروره كلّ قطره من الماء كالرطوبه النجسه من البول أو الدم الّتى أريد إزالتها بالماء مع زوال النجاسه من المحلّ، كما يفهم ذلك لو قيل لهم: إنّ هذا الماء المنصبّ على المحلّ لإزاله ما به من رطوبه الوسخ الفلاني يصير كلّ جزء صغير منه متّصفاً بوسخ تلك الرطوبه. فالأولى رفع اليد عن تصورات العرف و قياسات الأمور الشرعيه بأشباهاها من الأمور الحسيه، و الرجوع إلى الأدلّه اللفظيه الشرعيه (1) أو

منها: ما ورد في تعليل طهاره ماء الاستنجاء في روايه الأحول

١- كذا في النسخ، و الظاهر كون «الشرعيه» زائده.

ص: ٣٣٠

□
المحكيه عن العيون (١) و فيها «أو تدري لم صار- يعنى ماء الاستنجاء- لا بأس به؟ قلت: لا و الله، قال: لأنّ الماء أكثر من القدر»
(٢) فإنّ المراد من الأكثرية ليس خصوص الكمّ، بل المراد استهلاك القدر في الماء الذي يورده عليه، فدلّ على أنّ كلّ ماء ورد على قدر فاستهلكه بحيث لم يظهر فيه أوصافه كان طاهرا.

و منها: ما ورد في غسله الحّمّام التي لا تنفكّ عن الماء المستعمل في إزاله النجاسه، مثل مرسله الواسطي، عن بعض أصحابنا، عن أبي الحسن عليه السلام أنّه «سئل عن مجمع الماء في الحمام من غسله الناس؟ قال لا بأس» (٣).

و منها: ما ورد من صبّ الماء على الثوب من بول الصبي (٤).

□
و منها: ما ورد من أمر النبي صلّى الله عليه وآله و سلم بتطهير المسجد من بول الأعرابي بصبّ ذنوب من الماء عليه (٥).

□
قال في الخلاف: و النبي صلّى الله عليه وآله و سلم لا يأمر بطهاره المسجد بما يزيد تنجيسا (٦) فيلزم أن يكون الماء باقيا على طهارته.

و منها: قوله عليه السلام في صحيحه محمّد بن مسلم في غسل الثوب

١- لم نعثر عليها في العيون، و لعلّه مصحّف «العلل» كما تأتي الروايه عنه في الصفحه: ٣٤٥.

٢- علل الشرائع: ٢٨٧، الباب ٢٠٧، الحديث الأول.

٣- الوسائل ١: ١٥٤، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٩.

٤- الوسائل ٢: ١٠٠٢، الباب ٣ من أبواب النجاسات، الحديث ١ و ٢.

٥- صحيح البخارى ٨: ٣٧.

٦- الخلاف ١: ٤٩٥، كتاب الصلاه، ذيل المسأله: ٢٣٥.

ص: ٣٣١

«اغسله في الممرن مرتين، و إن غسلته في ماء جار فمرّه واحده» (١) و لعلّ وجه الدلاله: أنّ نجاسه الغساله يوجب نجاسه الممرن

فلا يطهر بالغسله الثانيه، خصوصا مع إحاطتها بجميع ما ينجس منه بالأولى.

و منها: ما ورد «عن الثوب يصيبه البول فينفذ إلى الجانب الآخر، و عن الفرو و ما فيه من الحشو؟ قال: اغسل ما أصاب منه و مسّ الجانب الآخر، فإن أصبت مسّ شيء منه فاعسله، و إلّا فانضحه بالماء» (٢).

و منها: ما دلّ على نفى العسر (٣) فإنّ التحرز عن الغساله حرج في كثير من المقامات من جهه جريانها إلى غير محلّ النجاسه و بالنسبه إلى المقدار المتقاطر و المقدار المتخلف. قيل: بل لو اتفق أنّ بعض الناس صبّ على فمه و بقي يهنّ رأسه لقطع الغساله المتخلفه في شعر شاربه و لحيته و منخره لعدوّه من المجانين، بل من المخالفين لشريعه سيّد المرسلين صلّى الله عليه و آله و سلّم بل هؤلاء الحاكمون بالنجاسه لا ينظرون شيئا من ذلك و يبقى تتقاطر على ثيابهم، بل لعلّ المتخلف المتساقط عليهم أكثر من المنفصل بمراتب شتى (٤).

أقول: أمّا الخبر الأوّل: فيرد عليه أنّ قوله: «أو تدري لم صار لا بأس به» ظاهر عند التأمل في أنّ هذا الحكم خارج عن مقتضى القاعده الأوليه، كما يدلّ عليه ابتداء الإمام - بعد حكمه بنفى البأس - لتعريض السائل للسؤال عن علّة الحكم، و يشعر به التعبير عن جعل الحكم بلفظ «صار» الدالّ على الانتقال فهذا الحكم الخارج عن مقتضى القاعده الأوليه أمّا طهاره

١- الوسائل ٢: ١٠٠٢، الباب ٢ من أبواب النجاسات، الحديث الأوّل.

٢- الوسائل ٢: ١٠٠٤، الباب ٥ من أبواب النجاسات، الحديث ٢.

٣- الوسائل ١: ١٥٣، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١ و ٥.

٤- قاله في الجواهر ١: ٣٤٥.

ص: ٣٣٢

ماء الاستنجاء بالخصوص الخارج عن قاعده نجاسه الغساله، أو طهارته من حيث كونها غساله خارجه عن قاعده انفعال الماء القليل، و لا- دليل على الثاني لاحتمال الأوّل، و التعليل بالأكثرية مخالف لهما، بل هو دالّ على طهارته من حيث أنّه ماء قليل لم يتغيّر بالنجاسه، فيدلّ على مذهب العماني. لكنّه- مع عدم التزام المستدلّ به- ينافي ظهور صدره في كون الحكم على خلاف القاعده الأوليه، لأنّ عدم انفعال الماء القليل على القاعده الأوليه. اللهم إلّا أن يراد بها ما استفيد من أدلّه النجاسات بأنّ النجاسه مقتضيه لتنجيس ما يلاقيه، كما أوضحناه فيما تقدّم.

و كيف كان: فعموم التعليل لا يقول به المستدلّ، و توجيهه مشترك بين مطلق الغساله و خصوص ماء الاستنجاء، و ليس المقام من العامّ المخصّص ليقتصر فيه على ما عدا الغساله، مع أنّ مثل هذا التخصيص مستهجن في العامّ، فضلا عن التعليل المطلوب فيه، بل المقصود منه: الأطراد و التعدي.

و أمّا روايه الغساله: فإنّ ظاهرها لا يدلّ على كونها مستعمله في إزالة الأخبث، و لو قيل: غالبا لا يخلو عن ذلك، قلنا: غالبا لا يخلو عن ملاقيه نجس العين، فإنّ تعليل النهي عنها في كثير من الأخبار الكثيره باغتسال أصناف الكفّار (١) الظاهر في عدم

الانفكاك لا- أقل من حملة على كون الغالب ذلك، فلا بد من حمل الرواية على ماء مجتمع خاص لم يعلم بملاقاته لنجس، و هي الغسالة التي وقع الخلاف في طهارتها و نجاستها، و الأقوى طهارته.

مع احتمال الرواية لإيراده صورته اتصال الماء المجتمع بالمادّة، كما يشهد به روايه حنان: «أتى أدخل الحمام في السحر و فيه الجنب و غير ذلك، فأقوم

١- الوسائل ١: ١٥٨، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف.

ص: ٣٣٣

و اغتسل فينتضح عليّ بعد ما أفرغ من مائهم؟ قال: أليس هو جار؟ قلت:

بلى، قال: و لا بأس» (١) و روايه بكر بن حبيب: «ماء الحمام لا بأس به إذا كان له مادّه» (٢) و قوله عليه السلام: «ماء الحمام كما النهر يطهر بعضه بعضا» في جواب من قال: أخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب و اليهودي و الصبي و النصراني و المجوسي؟ (٣).

و أمّا روايه الصبّ في بول الصبيّ: فلا يدلّ على طهاره غسالته المنفصله و لا نقول أيضا بنجاسه ما لا يلزم انفصاله عن المحلّ.

و أمّا روايه الذنوب: فهي روايه أبي هريره على ما في المعبر عن الخلاف، قال بعد حكايته: إنّها عندنا ضعيفه الطريق و منافيه للأصول، لأننا بينا أنّ الماء المنفصل عن محلّ النجاسه نجس تغير أم لم يتغير، لأنّه ماء قليل لاقى نجسا (٤).

و أمّا روايه الغسل في المرنّ مرتين: فلا ينافي القول بنجاسه الغساله، و لذا عمل بها العلامه و غيره (٥) إمّا بالتزام نجاسه المرنّ و الماء الباقي فيه، و إمّا بالتزام طهاره المرنّ بالغسله الثانيه كالخشبه التي يغتسل عليها الميت و كيد الغاسل.

و أمّا روايه الفرو و ما فيه من الحشو: فلا يدلّ [إلا] (٦) على غسل ما أصابه البول من جانبه- و سيجي ء أنّه لا يتحقّق إلا بإخراج الغساله منه

١- الوسائل ١: ١٥٤، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٨.

٢- الوسائل ١: ١١١، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٤.

٣- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٧.

٤- المعبر ١: ٤٤٩.

٥- المنتهى ١: ١٤٦، و المعبر ١: ٤٣٧، و المستند ١: ٤٩.

٦- الزيادة من مصححه (ع).

ص: ٣٣٤

- و على نضح ما لم يصب النجاسه عليه بعد المسّ على جانبه الآخر، و النضح ليس للاحتياط، لعدم كفايته في الغسل قطعاً، بل هو تنظيف صوريّ تعبدى كالرشّ مع جفاف المتلاقيين.

و أما لزوم الحرج: فإن كان من جهه كثره الابتلاء بذلك فهو في محلّ المنع، مع أنّ اعتبار الحرج النوعيّ مع قيام الدليل ساقط، و الحرج الشخصيّ مسقط لأكثر التكاليف، و منها الاجتناب عن الغساله، لا لنجاسه ما دلّ الدليل على نجاسته.

و ما ذكره من ابتلاء الشخص أحياناً بتطهير فيه و عدّه فيما يفعله من قطع الغساله عن موارد نزولها من المجانين، منقوض عليه بما لو فرض تغيير الغساله، و دعوى ندرته لا تنفع، لأنّ غرضه استهجان نفس الفعل و عدّه خارجاً عن فعل العقلاء بل المتشرّعه - كما ذكره (١) - لا - المشقّه من جهه كثره الابتلاء، و لا - ريب أنّه لا - ينبغى الاعتناء بمثل هذه الخطائيات في رفع اليد عن القاعده المعدوده من الأصول (٢) في لسان مثل المحقّق و الشهيد (٣) و غيرهما من الفحول.

و أما القول الثالث في المسأله:

فهو التفصيل بين الغسله المطهّره و غيرها مطلقاً، سواء كان في الثوب أو البدن أو الإناء، و لو في ولوغ الكلب، و هو المحكيّ صريحاً عن العلّامه الطباطبائيّ (٤) و كلّ من قال: بأنّ الغساله كالمحلّ بعدها.

١- إشاره إلى ما نقله عن صاحب الجواهر، انظر الصفحه: ٣٣١.

٢- أي قاعده «تنجيس القليل بالملاقاه».

٣- تقدّم كلامهما في الصفحه: ٣٢١.

٤- المصاييح (مخطوط): ١٠٦ في الجواب عن حجّه المرتضى.

ص: ٣٣٥

و لعلّ حجّته على النجاسه فيما عداها ما تقدّم، و على الطهاره فيها: أنّ ملاقاته للمحلّ سبب في طهارته، و الظاهر من أدلّه انفعال القليل انفعاله بما يكون نجساً حين الملاقاه لا - ما يكون الملاقاه سبباً لزوال نجاسته. و قد مرّ أنّه لا يدخل في أذهان العرف صيروره الماء الملاقى للمحلّ النجس بمنزله نفس النجس مع طهاره المحلّ الملاقى له، و قياسه على إزاله الأوساخ الحسيّه قد عرفت بطلانه بإبداء الفرق الواضح، و قد تقدّم أنّ كيفية تنجيس الشئ أمر لم يدلّ عليها جامع شامل للمقام، و المستفاد من تتبع المقامات الخاصّه لا يشمل الملاقاه المزيله، و تقدّم أنّه إذا عرض على العرف صيروره كلّ جزء صغير من الماء بمنزله عين الأثر الموجود في الثوب من الوسخ أنكروا طهارته به، و إذا عرض عليهم طهارته به أنكروا صيرورته كذلك فإذا فرض قطعهم بالثاني لم يفهموا من أدلّه الانفعال شمولها لهذا النحو من الملاقاه المزيله، فلم يبق إلّا عموم معاهد الإجماعات في نجاسه الماء القليل الملاقى للنجس أو مطلق الجسم الرطب الملاقى له، لكن من المعلوم عدم إرادته القائلين بطهاره الغساله هذا العموم من كلامهم في دعوى الإجماع، و أمّا القائلون بنجاستها فلو اكتفى بهم كفى قولهم بنجاسه الغساله في دعوى الإجماع عليها، فتأمل.

و أما روايه العيص المتقدّمه (١) فلاستدلال بها في المقام مبنيّ على كفايه الغسله الواحده في مطلق القذارات، و إلّا أمكن حمل

الروايه على الغالب من اجتماع الغسالتين، بل يمكن حملها بناء على الاكتفاء في التطهير بالغسله الواحده- كالإجماعات السابقه- على ما هو الغالب من اجتماع الأجزاء المنفصله من المحلّ قبل زوال العين، فإنّ المنفصل عن المحلّ قبل زوال العين

١- تقدّمت في الصفحه: ٣٢١-٣٢٢.

ص: ٣٣٦

عنه ليس منفصلا من الغسله المطهّره، فحكمه كالمنفصل من الغسله الاولى، بل هو أشدّ منه.

بل لا- ينبغي أن يكون محلّا للنزاع، لأنّ النزاع في المنفصل عن الغسل المؤثّر في التطهير الشرعي الواجب كونه بالماء المطلق الطاهر، و المنفصل قبل زوال العين إنّما انفصل عن غسله غير معتبره في نظر الشارع، لعدم إفادتها إلّا زوال العين الّذى يحصل بالماء المضاف و النجس و المسح بجسم طاهر أو نجس، و لذا احتاج الثوب بعده إلى غسلتين لكن يكفي في الأولى منهما استمرار الصبّ الأوّل آنا ما بعد زوال العين.

و ممّا يشهد بخروج هذا الماء عن محلّ النزاع أنّ من جمله الأقوال في هذه المسأله القول بأنّ الغساله كالمحلّ بعدها (١) و جعلوا هذا القول مقابلا- للقول بكونها كالمحلّ قبل الغسل، و من المعلوم: أنّ هذا الماء المنفصل قبل زوال العين لا فرق بين أن يكون كالمحلّ بعده أو قبل الغسل، لأنّ المحلّ بعده على ما كان عليه.

و تفصيل الكلام في ذلك: أنّ الماء المنفصل عن المحلّ ينقسم باعتبار حالات المحلّ إلى أقسام أربعه: لأنّه إمّا أن ينفصل قبل زوال العين عن المحلّ أو بعده، و على الثاني فإنّما أن يكون واردا على المحلّ قبل الحكم بطهارته أو بعده، و على الأوّل منهما فإنّما أن لا يحصل به طهاره المحلّ أو يحصل.

فالأوّل: قد عرفت هنا أنّه لا ينبغي التأمل في نجاسته، بل لا ينبغي أن يكون محلّا للخلاف، لعدم جريان شيء من أدلّتهم فيه عدا منع عموم أدلّه

١- انظر مفتاح الكرامه ١: ٩٠ و ٩٢.

ص: ٣٣٧

الانفعال، و هو في مثل هذا الفرد كما ترى! و الثاني: قد عرفت سابقا أنّ الظاهر من المبسوط و الخلاف و المعتبر و المنتهى و الناصريّات (١) و السرائر أنّ محلّ الخلاف غيره (٢). لكن ظاهر بعض و صريح آخريّن وجود القول به (٣).

و الثالث: هو المتيقّن من محلّ النزاع، و قد نفينا البعد عن القول بطهارته (٤) بناء على منع عموم أدلّه الانفعال بالملاقاه- بل سائر الأدلّه- للملاقاه الّتي يحصل بها الطهاره. و على هذا فالمنفصل من الثوب قبل تمام عصره من الثانيه نجس لبقاء المحلّ حين الملاقاه على النجاسه و عدم زوالها بها.

و أما الرابع: و هو الوارد على المحلّ بعد الحكم بطهارته، فلا ينبغي الإشكال و لا الخلاف في طهارته، لعدم مقتضى للنجاسه.

لكن في الروض: أنّ الشهيد قدّس سرّه في حاشيه منه على ألفيته حكى عن بعض الأصحاب قولاً بأنّ الغساله كالمحلّ قبل الغسل و إن حكم بطهاره المحلّ بل و إن ترامت الغسلات لا- إلى نهايه، محتجّاً بأنّه ماء قليل لاقى نجسا، و بيانه: أنّ تطهير المحلّ بالقليل على خلاف الأصل المقرّر من نجاسه القليل بالملاقاه، فيقتصر فيه على موضع الحاجه، و هو المحلّ دون الماء. ثمّ قال: و يدفعه حكم الشارع بالطهاره بعد تمام الغسلات فلا اعتبار بما يحصل

١- في «ألف» و «ب»: بل الناصريات.

٢- راجع الصفحه: ٣٢٣-٣٢٤.

٣- انظر المدارك ١: ١٢٢.

٤- راجع الصفحه: ٣٣٤ و ما بعدها.

ص: ٣٣٨

بعد ذلك (١) انتهى.

أقول: الذي ينبغي أن يحمل عليه كلام هذا القائل أنّه إذا فرض تحقّق الغسله المطهّره و لم ينفصل الماء عن المحلّ فالمحلّ طاهر و الماء الموجود فيه نجس، فإذا غسل مرّه أخرى لاقى ماءه الماء الباقي من الغسل المطهّره و المفروض أنّه نجس، و إن طهر المحلّ، فينفل به الماء الثاني. و أما القول:

بأنّ الماء في الغسله الغير المؤثّره إذا ورد على المحلّ الطاهر الخالي عن الماء النجس نجس، فهو ممّياً لا- ينبغي من الشهيد حكايته، فكيف من بعض الأصحاب اختياره! و يمكن أن يستفاد ذلك من المحكّي عن نهايه العلامه من أنّه يحتمل أن يكون الماء نجسا انفصل عن الغسله المطهّره أو لم ينفصل (٢) فإنّ المراد من قوله: «لم ينفصل» عدم انفصاله عن الغسله المطهّره، لا انفصاله عن غيرها من الغسله المتقدّمه- كما زعم- فإنّ المناسب حينئذ مقابله الغسله المطهّره بقوله: «أو غيرها» لا مقابله الانفصال بقوله: «أو لم ينفصل» و حينئذ فإذا فرض نجاسه غير المنفصل فكلمّا لاقاه الماء نجس به و إن ترامى إلى غير النهايه.

و هذا القول حسن جدّاً، بل هو الذي ينبغي أن يقول به كلّ من يقول بنجاسه الغساله، لأنّ النجاسه لا يختصّ بما بعد الانفصال كما يظهر من العلامه في المختلف (٣) حتّى يورد عليه- كما في الذكري (٤)- بلزوم تأخر المعلول و هو

١- روض الجنان: ١٥٩.

٢- نهايه الأحكام ١: ٢٤٤.

٣- المختلف ١: ٢٣٩.

٤- لم نعثر على هذا الإيراد في الذكري، نعم هو موجود في روض الجنان: ١٥٩، فراجع.

ص: ٣٣٩

النجاسة عن العله، و هي الملاقاه، و إن كان الإيراد غير وارد، لمنع تمام العله بالملاقاه، بل يلتزم بطهاره المحل للإجماع و نجاسه الماء و لو في المحل بعموم أدله الانفعال، إلما أنه لا- يؤثر في المحل نجاسه، فيكون ذلك تخصيصا في قاعده أن «كل نجس منجس» بناء على عمومها لمثل ما نحن فيه، كما تقدّم، فيكون ما يلاقى هذا الماء قبل الانفصال من الماء و غيره من الأجسام نجسا.

و منه يعلم: أنه لو كان الماء باقيا في المحل من الغسله الأولى فصبّ عليه الماء لم يعد هذا الصبّ غسله مطهّره، لأنّه لا يطهر الماء الأوّل، لأنّ الماء النجس لا يطهر بالقليل فينفع به و لا يطهر المحلّ.

ثمّ إنّ ما ذكر من عدم انفصال الغساله بعد تحقّق الغسل واضح في غسل ما يحتاج إلى العصر بناء على خروج العصر عن مفهوم الغسل، و إلما لم يتحقّق الطهاره قبله كما في البدن و إن قلنا بدخول انفصال الغساله في مفهوم الغسل فيه. و أمّا بناء على كفايه مجرّد الصبّ فيه، ففرض بقاء الغساله في المحلّ و طهارته مع عدم انفصال الغساله يتصوّر في القطرات العالقه بطرف البدن المحتاجه في الانفصال إلى العلاج بنفض اليد أو أخذها بخرقه أو يد أو غير ذلك، فلا بدّ من ملاحظه أنّ مثلها داخله في الغساله المبحوث عنها أم لا؟

من أنّه جزء من الماء المستعمل في إزاله الخبث و هو محلّ النزاع، لا في عنوان «الغساله» حتّى يقال: إنّها اسم لما ينفصل بالغسل، كما في أمثالها من هذا الوزن- كالقراضه و النخامه و النخاله- مع احتمال عموم الانفصال لما هو مشرف عليه و أنّ الحكم بالنجاسه معلق على الماء القليل الملاقى للمحلّ، و المحكوم بطهارته إجماعا بعد الغسل نفس البدن و الرطوبه الكائنه عليه،

ص: ٣٤٠

لعدم اعتبار التجفيف إجماعا إلّا من ظاهر المفيد في إناء الولوغ (١).

و من أنّ ظاهر كثير من كلماتهم الاختصاص بالمنفصل فعلا بنفسه حين الصبّ أو بعده بيسير، دون المحتاجه في الانفصال إلى العلاج، بل صريح عباره المبسوط- المتقدّمه- أنّ ما يبقى على البدن طاهر إجماعا (٢)، و هو يشمل مثل هذه القطرات، و لا يختصّ بالرطوبه الكائنه على المغسول.

و كيف كان: فالأقوى طهارتها لإطلاق الأمر بصبّ الماء (٣) من غير تقييد بشيء آخر بعد الصبّ من علاج لفصل الماء.

و دعوى: أنّ الإطلاق يظهر منه طهاره المحلّ بمجرّد الصبّ و لا- كلام فيه، إنّما الكلام في طهاره ما على طرف المحلّ من بقيه الماء، كما أنّ إطلاق الأمر بغسل الثوب- بناء على دخول العصر في مفهوم الغسل- لا ينافي نجاسه ما يرسب فيه من الغساله و وجوب إخراجها بعصر و نحوه لأجل ذلك، مدفوعه: بأنّ الظاهر كون أخبار الغسل و الصبّ في مقام علاج البدن و الثوب النجسين حتّى يجوز استعمالهما (٤) فيما يتوقّف على الطهاره، و معلوم: أنّ طهاره المحلّ مع نجاسه القطرات العالقه لا ينفع في استعمال الثوب، و لذا لو قلنا بعدم دخول العصر في مفهوم غسل الثياب و لم يدلّ دليل من الخارج على اعتباره لم نقل بوجوبه لإخراج ماء الغساله، بل لو قلنا بوجوب إخراجها لكنّ الثوب بعد العصر لا يخلو عن قطرات عالقه على الثوب الملويّ تنجذب عند انحلاله

١- المقنعه: ٦٥.

٢- تقدّمت في الصفحة: ٣١٧، لكنّه قال: «إنّ ما يبقى في الثوب جزء منه و هو طاهر بالإجماع».

٣- الوسائل ٢: ١٠٠١، الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث ٣ و ٤ و ٧.

٤- في مصححه «ع»: استعماله، و في سائر النسخ: استعمالها، و الصواب ما أثبتناه.

ص: ٣٤١

من اللّي.

و ممّا يوضح ذلك ما في روايه عمّار المتقدّمه- الوارده في تطهير الإناء من إدخال الماء و إفراغه منه ثلاث مرّات (١)- حيث دلّ على طهارته بمجرد إفراغ الماء منه، فإنّ لازم الحكم بطهاره الكوز بمجرد الإفراغ جواز جعله على الاستقامه بعد قلبه لإفراغ الماء منه و من المعلوم: أنّه لا ينفكّ بعد الإفراغ عن قطرات عالقه على فم الكوز.

و يؤيّدّه أيضا خلوّ روايات الاستنجا من البول و الغائط (٢) الوارده في مقام البيان عن نفض البدن عن القطرات الباقية.

هذا كلّه على تقدير القول بنجاسه الغساله حتّى في الغسله المطهّره. أمّا على القول بطهارتها فلا إشكال في القطرات الباقية منها و لا- في الباقية من الغسله الاولى من حيث جواز إيراد الماء الثاني قبل فصلها و عدم انفعال الماء الثاني بها، لإطلاقات الصبّ أو الغسل مرّتين و عدم تقييد الغسله الثانيه بكونها بعد أخذ القطرات الباقية من الاولى. و لا يرد هنا مثل ما ورد سابقا من أنّ الاجتزاء بالممرّتين في طهاره المحلّ لا ينافي نجاسه الماء، لأنّ وجوب أخذ القطرات الاولى مناف للاجتزاء بالصبّ الثاني كيف ما اتّفق، حتّى أنّ جماعه ذهبوا إلى الاجتزاء عن الصبّ الثاني باستمرار الأوّل، و إن اختلفوا بين مجتزئ في الاستمرار بمقدار الصّيبين كالذكري (٣) و معتبر فيه كونه بمقدارهما و الفصل المتخلّل بينهما كما في المدارك (٤) و عن غيره.

١- تقدّمت في الصفحة: ٣٢٢.

٢- الوسائل ١: ١٦٠، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف.

٣- الذكري: ١٥.

٤- مدارك الأحكام ٢: ٣٣٩.

ص: ٣٤٢

بقي الكلام في أمور:

الأوّل: أنّه حكى في المدارك عن جماعه أنّ كلّ من قال بطهاره الغساله اعتبر ورود الماء على النجاسه (١). و لا- دليل على الملازمه لا- من أدلّتهم و لا من عنواناتهم، سواء أراد من ذلك أنّ القائل بالطهاره اعتبر في الغسل الورود حتّى لا يسمّى ما ورد عليه النجاسه غساله لعدم زوال الخبث به، أم أراد أنّ الإزالة و إن تحققت بإيراد النجس على الماء، إلّا أنّ الطهاره منحصره في صورته الإزاله بالعكس.

و كلام الشهيد فى الدروس (٢)- حيث جعل التفصيل بين ورود الماء و عكسه قولاً- فى مسأله ما يزىل به الخبث- يدل على وجود القول بالطهاره مع الاعتراف بعدم اعتبار الورود فى الإزاله. و ما فى الذكرى فى مسأله الغساله إلى الطهاره (٣) و فى مسأله إزاله النجاسات إلى عدم اعتبار الورود (٤).

الثانى: قد عرفت عدم الخلاف فى عدم جواز رفع الحدث بالغساله على تقدير القول بالطهاره. و أمّا إزاله الخبث بها على هذا القول، ففيه قولان: ظاهر المبسوط و صريح الوسيله المنع، قال فى المبسوط: و لا يجوز إزاله النجاسه إلّا بما يرفع به الحدث (٥). نعم، لو استند فى عدم انفعال الغساله إلى ما يقتضى نفى البأس عنه (٦) أمكن الجمع بينه و بين أدلّه انفعال القليل بكونها نجسه معفو عنها من حيث تنجيس الملاقى، فيرجع فى جواز غسل

١- مدارك الاحكام ١: ١٢٢.

٢- الدروس ١: ١٢٢.

٣- الذكرى: ٩.

٤- الذكرى: ١٥.

٥- المبسوط ١: ١٠.

٦- كذا، و المناسب: عنها.

ص: ٣٤٣

النجاسه بها إلى اشتراط الطهاره فى ماء الإزاله أو يكفى أن لا يؤثر فى نجاسه المحلّ. و قد تقدّم عباره الوسيله فى أوّل المسأله (١).

بل ربّما حكى عن بعض: أنّ المنع من رفع الحدث دون الخبث خرق للإجماع (٢) لكن حكى عن بعض (٣) الجواز لاختصاص الدليل المانع برفع الحدث.

و هو الأقوى، لإطلاقات أدلّه الغسل بالماء. و دعوى انصرافها إلى غير هذا الفرد مجازفه، و الاستصحاب لا يقابل الإطلاقات.

و قد يستظهر من بعض الأخبار المنع، مثل روايه عمّار- المتقدّمه- الأمره بإفراغ ماء الغساله عن الكوز (٤) بناء على أنّ الوجه فيه عدم جواز استعماله ثانياً فى الغسله اللاحقه.

و فيه: أنّه إن أريد ظهورها فى عدم جواز تحريك الماء فى الإناء ثانياً لحصول الغسله اللاحقه، ففيه أنّ ذلك لعدم حصول تعدّد الغسل. و إن أريد ظهورها فى عدم جواز استعمال الماء المفرغ ثانياً، فلا ريب أنّ الروايه وارده على النحو المتعارف من عدم جمع الغساله ثم استعمالها. و يمكن أن يقال: إنّ بناء المسأله على الاستناد فى عدم انفعال الغساله إلى غير منع عموم أدلّه الانفعال.

الثالث: أنّه إذا قلنا بالنجاسه، فمقتضى القاعده كون حكمها كمطلق

١- راجع الصفحة: ٣٢٥.

٢- ذكره في الجواهر ١: ٣٥١ بتعبير: قد يقال.

٣- المحقق الخوانساري في مشارق الشموس: ٢٥٣، و المحدث البحراني في الحدائق ١: ٤٨٧.

٤- تقدّمت في الصفحة: ٣٢٢.

ص: ٣٤٤

النجاسات التي لم يرد في غسلها نصّ خاصّ بالوحده و التعدّد، إلّا أنّ الاعتبار يقتضى بأنّها لا يكون أشدّ من المحلّ قبلها، فإذا انفصلت من الغسله الأخيره لزم بحكم الاعتبار الاكتفاء في إزالتها بالمّرّه الواحده، و إن قلنا بوجود التعدّد، فيما لا نصّ فيه على الوحده أو التعدّد، إلّا أنّ الاعتناء بهذا الاعتبار مشكل جدّا.

و لو قلنا في مطلق النجاسه بالتعدّد، فغساله ما نصّ على كفايه الوحده فيه محتاجه على هذا إلى التعدّد، إلّا أنّ فحوى كفايه المّرّه في محلّها تدلّ على الاكتفاء بها فيها. و ليس هذا كالاختبار السابق، لأنّا لم نعلم أنّ المناط في الاكتفاء في المحلّ بالغسله الباقيه حصول الخفّه في نجاستها، لاحتمال كون الوجه فيه هو لزوم التسلسل و استحاله التطهير، بخلاف ما اكتفى في إزالته بالمّرّه الواحده، فإنّ الظاهر أنّه لخفّه النجاسه فلا يعقل أشدّه غسالته.

إلّا أن يقال: لعلّ الوجه في الاكتفاء بالمّرّه في الأصل لزوم الحرج، لعموم الابتلاء به، و هذا غير جار في غسالته، كما أنّ ما دون الدرهم معفوّ من نفس الدم دون غسالته.

فالأحوط بل الأقوى: مراعاة حكم النجاسه في الغساله و إن كان طهاره المحلّ متوقّفه على أقلّ من العدد لاستيفاء بعض غسالاته أو غير ذلك إلّا أن يعلم كونه لأجل خفّه نجاسته فلا يزيد حكم الفرع على الأصل.

الرابع: محلّ الخلاف في الغساله ما (عدا ماء الاستنجاء فإنّه) لا بأس به كما عن مصباح السيّد (١) و في السرائر مدّعي الإجماع عليه تاره و عدم

١- حكاه عنه في المعتمد ١: ٩١.

ص: ٣٤٥

الخلاف فيه اخرى (١) و معفوّ عنه كما عن المنتهى (٢) و عن غيره (٣).

و لا ينجس الثوب و البدن كما في المقنعه (٤) و عن غيره (٥) و المحكّي عن ظاهر جماعه الاتفاق عليه (٦) بل هو (طاهر) كما صرّح به في الكتاب و القواعد (٧) و اشتهر بين المتأخّرين، و عن غير واحد (٨) نقل الإجماع عليها (٩).

و الأصل في المسأله: الأخبار المعتمده، ففي حسنه الأحوال: «أخرج من الخلاء فأستنّجى بالماء فيقع ثوبى في الماء الذي استنجيت

به؟ قال:

□
لا بأس» (١٠) و رواها في العلل بزياده قوله عليه السلام: «أ تدرى لم صار لا- بأس به؟ قلت: لا والله، قال: لأن الماء أكثر من القدر» (١١).

□
و [ما] رواه محمد بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام «قلت له:

أستنجي ثم يقع ثوبى به و أنا جنب؟ فقال: لا بأس به» (١٢).

□
و رواه عبد الكريم بن عتبة الهاشمي، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء العذى استنجى به، أ ينجس ذلك ثوبه؟

١- السرائر ١: ٩٧-٩٨ و ١٨٤.

٢- المنتهى ١: ١٤٣.

٣- الذكرى: ٩، و البيان: ١٠٢.

٤- المقنعه: ٤٧.

٥- لم نعر عليه.

٦- انظر الحدائق ١: ٤٦٧-٤٦٨.

٧- القواعد ١: ١٨٦.

٨- المدارك ١: ١٢٤، و الذخيره: ١٤٣.

٩- كذا في النسخ، و المناسب: عليه.

١٠- الوسائل ١: ١٦٠، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف، الحديث الأول.

١١- علل الشرائع ١: ٢٨٧، الباب ٢٠٧، الحديث الأول.

١٢- الوسائل ١: ١٦١، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٤.

ص: ٣٤٦

قال: لا» (١).

و ظاهر «عدم تنجيس شىء مما يلاقيه» الطهاره، كما أنّ المتبادر المركوز في أذهان المتشرّعه: أنّ التنجيس في الجملة من لوازم ماهية النجس و إن لم ينجس بعض الأشياء، كما أنّ الغساله لا ينجس المحلّ، فإذا فرض أنّهم سمعوا أنّ هذا الماء إذا القى على مثله أو أقلّ بقى ذلك الماء على طهارته جزموا بطهاره الماء الملقى، بل لم يفهم الطهاره في غالب ما سئل عنه في الروايات إلّا من الجواب بعدم وجوب غسل ملاقيه.

و منه يظهر: أنّ القول بمحض العفو دون الطهاره جمعا بين أدلّه نجاسه الغساله و هذه الأخبار كما ترى! بل المتعين تخصيص ما

دلّ على انفعاله من عمومات انفعال الماء القليل (٢) وروايه العيص المتقدمه (٣) بما عدا المقام، و هو أولى من تخصيص القاعدة المستفاده من تعدى نجاسه كل متنجس.

و التحقيق: أنّ هذه القاعدة ساقطه باعتبار القطع بخروج الفرد المرّد بين ماء الاستنجاء و ملاقيه عن عمومها، فبقى أدلّه تنجس الماء القليل و أدلّه عدم البأس بماء الاستنجاء على حالها من عدم التعارض، لأنّ التعارض بينهما فرع شمول القاعدة المذكوره لهذا الماء.

فالقول بأنّه نجس لا ينجس ملاقيه قويّ، فنجاسه (٤) الغير المنجسه المستفاده من أدلّه انفعال الماء القليل و أدلّه عدم تنجيسه الثوب ممّا لا محيص عن الالتزام بها.

١- الوسائل ١: ١٦١، الباب ١٣ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٥.

٢- الوسائل ١: ١١٢، الباب ٨ من أبواب الماء المطلق.

٣- تقدّمت في الصفحه: ٣٢١-٣٢٢.

٤- كذا في النسخ، و لعلّ الصواب: فالنجاسه.

ص: ٣٤٧

و أمّا الإجماع على الطهاره دون العفو فلم يثبت، لخلوّ كلام السيّد في المصباح (١) و المفيد في المقنعه (٢) و الشيخ في المبسوط (٣) و الحلّي في السرائر (٤) عن التصريح بالطهاره، مع أنّه لا- ينفع ممّن قال بطهاره الغساله، لأنّ الطهاره عنده على القاعدة. و الاتفاق الملقّق من القول بكونه استثناء من نجاسه الغساله و القول بكونه على قاعدتها من الطهاره لا يثمر الظنّ، فضلا عن الحدس القطعيّ الذي هو المناط في تحقّق الإجماع عند المتأخّرين.

هذا، و يمكن أن يقال: إنّ الأخبار المذكوره معارضه نفسها (٥) لأدلّه تنجس القليل فتخصّصها، لأنّ النجاسه في الشرع إمّا وجوب الاجتناب عن الشىء في الصلاه و الأكل و ما الحق بهما- كما في قواعد الشهيد قدّس سرّه (٦)- أو صفه منتزعه عن هذه الأحكام، فإذا حكم الشارع بأنّه لا بأس بالثوب الواقع في ماء الاستنجاء، فهو كالتصريح بجواز الصلاه و الطواف فيه، و إذا لم ينجس الطعام المطبوخ به جاز أكله، فإذا لم يجب الاجتناب عنه في الصلاه و لا- في الأكل لم يكن نجسا. و أمّا سائر الأحكام- كحرمة شربه و إدخاله المسجد و نحوهما- فإنّما جاء من أدلّه وجوب الاجتناب عن النجس، و المفروض عدمه. و يمكن أن يستفاد ذلك من التعليل المتقدم في قوله عليه السلام: «لأنّ الماء أكثر من القدر» (٧) بناء على أنّ ظاهره عدم انفعال الماء

١- حكاه عنه في المعبر ١: ٩١.

٢- المقنعه: ٤٧.

٣- المبسوط ١: ١٦.

٤- السرائر ١: ٩٧-٩٨ و ١٨٤.

٥- فى مصّحه «ع»: بأنفسها.

٦- القواعد و الفوائد ٢: ٨٥، القاعدة: ١٧٥.

٧- تقدّمت الروايه فى الصفحه: ٣٤٥.

ص: ٣٤٨

بالقذر و عدم تأثره منه، بل استهلاكه له، و هذا الكلام من قبيل قوله عليه السلام فيما ورد على الثوب من ماء المطر الواقع على النجاسه: «لا بأس به، ما أصابه من الماء أكثر منه» (١) فتأمل.

ثم المراد بالعمو بعد الإجماع على عدم تنجس ملاقيه يحتمل أموراً:

الأوّل: أن يكون حكمه فى الطهاره كما حكى عن بعض (٢) فيكون الاختلاف فى التعبير، و هو بعيد. و تسميهم بالحرّج فى الاجتناب لا إشعار فيه به، فضلاً عن الدلاله.

الثانى: أن يكون نجسا معفوّا عنه على الإطلاق بمعنى أن لا يحكم عليه بتكليف من التكليف المتفرّعه على النجاسه، و هو الذى استظهره المحقّق الثانى من النصّ و كلام الأصحاب (٣).

و الظاهر رجوع هذا إلى القول بالطهاره، بناء على أنّ النجاسه حكم شرعى بالاجتناب فى أمور، أو منتزعه من ذلك الحكم الشرعى.

نعم، تظهر الثمره فى غير الأحكام الشرعيه من الخواصّ و فى الأحكام الشرعيه الغير الإلزاميه المتعلّقه بالنجس عدا ما اجمع على وحده حكم الطهاره و النجاسه فى واجبه و مستحبّه كالصلاه.

و لو قلنا: بأنّ الطهاره أمر وجودى لا مجرد عدم النجاسه ظهرت الثمره فى الأمور المشروطه بالطهاره، إذ لا يكفى حينئذ ارتفاع حكم النجاسه عن هذا الماء.

١- الوسائل ١: ١٠٨، الباب ٦ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأوّل.

٢- لم نعثر على مصرّح به، و لعلّه يستفاد من كلام المحقّق فى المعتبر ١: ٩١، كما أشار إليه فى الجواهر ١: ٣٥٥.

٣- جامع المقاصد ١: ١٣٠.

ص: ٣٤٩

الثالث:- و هو الذى استظهره فى المدارك (١) من عباره الذكرى- إذ (٢) لا- يجب الاجتناب عنه، فيجوز شربه و أكل الطعام المختلط به و حملة فى الصلاه و إدخاله فى المسجد، و لا تجب إزالته ممّا يجب تطهيره، و لا ينفع فى جواز التطهير به. حاصله: أنّه لا يترتب عليه آثاره، و تسميته عفوا باعتبار عدم وجوب الاجتناب عنه.

الرابع: أن لا يتعدى نجاسته إلى ملاقيه، فهو معفو عنه من حيث السرايه، و هو ظاهر ما تقدّم من المصباح و السرائر (٣) و ظاهر المنتهى: حيث قال: عفى عن ماء الاستنجاء إذا وقع شىء منه على ثوبه و بدنه (٤). و قد عرفت أنّ ظاهر أخبار المسأله و كلمات من لم يصرح بالطهاره هو هذا الأخير.

و منه يظهر ما فى كلام جامع المقاصد على كلام الشهيد قدّس سرّه فى الذكرى، حيث قال: و تظهر الثمره بين العفو و الطهاره فى استعماله، حيث قال:

اللازم عليه أحد الأمرين: إمّا عدم إطلاق العفو عنه، و إمّا القول بطهارته، لأنّه إذا باشره بيده ثم باشر به ماء قليلا و لم يمنع من الوضوء به كان طاهرا لا- محاله، و إلّا و جب المنع من مباشره ماء الوضوء إذا كان قليلا، فلا يكون العفو مطلقا، و هو خلاف ما يظهر من الخبر و كلمات الأصحاب (٥) انتهى.

إذ لا يخفى أنّ عدم تنجس ملاقيه و صحّه الوضوء بماء لاقاه- على ما

١- مدارك الأحكام ١: ١٢٥.

٢- كذا، و المناسب: أنّه.

٣- تقدّم عنهما فى الصفحه: ٣٤٤-٣٤٥.

٤- المنتهى ١: ١٤٣.

٥- جامع المقاصد ١: ١٣٠.

ص: ٣٥٠

هو صريح الخبر و ظاهر الأصحاب- لا يوجب الحكم بجواز استعماله فى إزاله الحدث و الخبث. و إن أراد به أنّ ظاهر الخبر و كلام الأصحاب العفو المطلق بجعل وجود صفه النجاسه كعدمها، فلا نسلم أنّه ظاهر كلام بعضهم فضلا عن جميعهم، لما عرفت من كلمات من لم يصرح بالطهاره.

و الأقوى- على تقدير عدم القول بالطهاره- العفو بالمعنى الرابع، و على القول بالطهاره عدم جواز رفع الحدث به، لإطلاق ما تقدّم فى حكم الغساله من نقل الإجماع على أنّ ما يزال به النجاسه لا يرفع الحدث (١) فتأمل.

أمّا جواز رفع الخبث به فلا يخلو عن قوّه للإطلاقات السليمه.

و أمّا الوضوء و الغسل الغير الرافعين فى جوازهما إشكال، من الإطلاقات، و من أنّ الظاهر من الأوامر الوارده فى الأغسال و الوضوءات الغير الرافعه كونها على نحو الرافعيه، فإذا أمر الحائض بالوضوء (٢) أو بغسل الإحرام (٣)- مثلا- فكأنّه و كل جميع ما يعتبر فيه إلى ما تقرّر فى الوضوء و الغسل الواجبين، مع أنّ الظاهر أنّ المراد من هذه الطهارات تنظيف يكون من شأنه رفع الحدث إذا صادفه. و هذا لا يخلو عن قوّه.

ثم إنَّ المصرَّحَّ به في كلام جماعه عدم الفرق بين المخرجين (٤) و هو ظاهر كلِّ من أطلق الاستنجاء بناء على شموله بشهاده جماعه لغسل مخرج البول (٥) و به يستقيم الاستدلال على العموم بإطلاق لفظ «الاستنجاء» في

١- راجع الصفحه: ٣١٤.

٢- الوسائل ٢: ٥٨٧، الباب ٤٠ من أبواب الحيض.

٣- الوسائل ٩: ٦٤، الباب ٤٨ من أبواب الإحرام.

٤- كالمحقِّق في المعتبر ١: ٩١، و الشهيد في الذكري: ٩، و المحقِّق الثاني في جامع المقاصد ١: ١٢٩، و السيد في المدارك ١: ١٢٤.

٥- راجع التنقيح الرائع ١: ٧٠، و الجواهر ١: ٣٥٧ و ٢: ١٣.

ص: ٣٥١

الأخبار المؤيِّد بغلبه عدم تفارق التخلِّي من المخرجين، و لا- فرق أيضا بين المخرج الطبيعي و غيره إذا كان معتادا كما قيِّد به بعض (١) بل مطلقا لإطلاق الأدلّه. و دعوى الانصراف لو تمَّت لم يدخل المعتاد من غير الطبيعي أيضا.

و الإنصاف: أنَّ للانصراف مراتب نعلم باعتبار بعضها و إهمال بعضها الآخر، فإنَّ انصراف هذا اللفظ إلى غسل موضع النجو- و هو الغائط- واضح لمن تتبَّع موارد استعماله في الأخبار (٢) و كلمات الأصحاب حيث يقابل الاستنجاء فيها بغسل مخرج البول (٣) مع أنَّ مذهب الأصحاب كما في غير واحد عدم الفرق.

و لو تعدَّت النجاسه تعدّيا فاحشا يخرج إزالته عن اسم الاستنجاء فلا ريب في عدم دخوله تحت الإطلاق، لكنَّ الظاهر الصدق مع تعدّيه بالخروج و إن كان على خلاف العاده مع اتّحاد الموضوع عرفا.

فالأقوى- و إن كان خلاف الأحوط- عموم العفو (ما لم يتغيّر) أحد أوصاف الماء المنفصل (بالنجاسه) المفروضه، لعموم ما دلَّ على نجاسه المتغيّر و إن كان أعمّ من أخبار الاستنجاء من وجهه، لكن عموم النجاسه أقوى، مضافا إلى انصراف أخبار الباب إلى غير صورته المتغيّر، و مفهوم العله في روايه العلل (٤) بناء على أنَّ المراد بأكثرية الماء من القدر استهلاكه له و عدم ظهور أثره فيه، فلو ظهر أثر النجاسه في الماء لم يعف عنه.

١- كما في جامع المقاصد ١: ١٢٩، و الدلائل كما نقله في مفتاح الكرامه ١: ٩٣.

٢- مثل الحديث الأول من الباب ٩، و الحديث ٥ من الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلو، راجع الوسائل ١: ٢٢٢، ٢٢٤.

٣- كالمفيد في المقنعه: ٤٠، و القاضى في المهذب ١: ٣٩ و ابن حمزه في الوسيله: ٤٧، و الحلّي في السرائر ١: ٩٦.

٤- علل الشرائع ١: ٢٨٧، الباب ٢٠٧، الحديث الأول.

ص: ٣٥٢

و من هنا يمكن توجيه ما ذكره بعضهم (١) من اشتراط عدم زياده وزن الماء بعد الاستعمال لظهور أثر النجاسه فيه حينئذ. و لكنّه

ضعيف لضعف الإشعار في الروايه المذكوره.

و العمده في حكم تغير الأوصاف الثلاثة الإجماع مع التشكيك في إطلاق أخبار الاستنجااء.

نعم، ينبغي أن يستثنى من ذلك التغير الحاصل للجزء الأول من الماء الوارد على المحلّ، خصوصا إذا ورد قليلا بالتدريج، فإنّ الاستنجااء غالبا لا ينفكّ عن هذا التغير، فإذا انفصل الجزء المتغير و وقع على الأرض ينجس به ما يقع بعد ذلك عليه و لو فرض عدم انفصاله متغيرا، لكنّ المحلّ ينجس بهذا الماء المتغير، و إزاله هذه النجاسه ليس استنجااء، لأنّه غسل موضع النجو من النجاسه الخارجه عنه، و من المعلوم: أنّ إخراج مثل هذا عن أخبار الاستنجااء يوجب التقييد بغير الغالب، و هو أبعد من تخصيص أدلّه نجاسه المتغير أو تعميم ماء الاستنجااء لما يشمل مثل هذا.

و الإنصاف: أنّ الماء الوارد أولا- المتغير بالنجاسه إذا انفصل متغيرا فوقه على الأرض فلا يبعد الحكم بنجاسته، و إن بقي على المحلّ و كان الوارد عليه المنفصل من المحلّ غير متغير كان طاهرا، عملا بأخبار نجاسه الماء المتغير بمقدار لا يلزم منه ارتكاب التقييد البعيد في أخبار الباب بحيث يلحق الحكم فيها بغير المفيد لقله فائدته، خصوصا في مقام ترك الاستفصال.

ثمّ إنّ قول المصنّف قدّس سرّه (أو تصيبه (2) نجاسه من خارج) ليس

١- نهايه الإحكام ١: ٢٤٤ و الذكرى: ٩.

٢- في الشرائع: تلاقيه.

ص: ٣٥٣

حقيقه من قيود حكم المسأله الّذى هو عدم انفعال ماء الاستنجااء بنجاسه محلّ الغساله باستعماله، فتنجسه بنجاسه خارجه كالاستثناء المنقطع، و لذا أهمله بعض (1) إلّا أنّ ظاهر العبارة لما أفاد إطلاق الحكم بالطهاره تبّه على اشتراط بقائه على الطهاره بعدم انفعاله من نجاسه خارجه، و المراد به الخارج عن نجاسه النجو، فيشمل النجاسه الّتى تلاقيه بعد الانفصال أو قبله ممّا هو على المحلّ، أو خرج منه كالدم المصاحب للبول، أو المتنجس بنجاسه النجو كالمدود و الحصاه المتنجسين و الودى الخارج عقيب البول.

و لو سبقت اليد إلى المحلّ، فهل يعدّ نجاسه خارجه أو لا؟ قولان، أقواهما العدم، لإطلاق الأخبار مع عدم استمرار الطريقه على تقديم الصبّ.

نعم، لو وضع يده لا بقصد الاستنجااء كانت كالمتنجس الخارج. و لو وضع بقصده ثمّ أعرض، فإن عاد فكما لو لم يعرض، و إن لم يعد فلا إشكال في نجاسه غسله اليد. و الله العالم.

(و) الماء (المستعمل في الوضوء) المسبّب عن حدث أصغر أو أكبر أو لا عنه، و كذا الأغسال المسنونه (طاهر) بضروره مذهبنا (و مطهر) عن الحدث و الخبث إجماعا. نعم، ذكر في المقنعه: أنّ الأفضل تحرّى المياه الطاهره الّتى لم تستعمل في أداء فريضه و

(و الماء المستعمل (٣) في) الغسل المقصود به (رفع الحدث الأكبر طاهر) إجماعاً و إن لم يستقلّ بالرفع، بناء على أنّ الحدث الأكبر فيما عدا الجنابه يرتفع بمجموع الغسل و الوضوء، و حينئذ فيشمل إطلاق العبارة

١- لم نعر عليه.

٢- المقنعه: ٦٤.

٣- في الشرائع: و ما استعمل.

ص: ٣٥٤

- كبعض الأدلّه - الوضوء (١).

(و هل يرفع به الحدث (٢)) المستعمل فيه باستعماله في موضع صبّ لغسل غيره؟ (فيه) للمصنّف قدّس سرّه (تردّد) في بادئ النظر من جهة اختلاف الأخبار و كلمات الأصحاب، فإنّ صريح المقنعه (٣) و المبسوط (٤) و الوسيله (٥) و المحكّي عن الصدوقين (٦) و القاضي (٧) قدّس أسرارهم العدم، لروايه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: «لا بأس بالوضوء بالماء المستعمل، و قال: الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به من الجنابه لا يتوضأ منه و أشباهه، و الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه و يده في إناء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به» (٨) بناء على أنّ صدر الروايه قضيه مهمله قد فصّلهما الإمام عليه السلام بالفقرتين الأخيرتين، و النهي محمول على التحريم بقريته العطف على غسله الثوب. و ليس في سند الروايه إلّا أحمد بن هلال المرمي بالغلوّ تاره و بالنصب اخرى، و بعد ما بين المذهبين لعلّه يشهد بأنّه لم يكن له مذهب رأساً.

لكن التأمل في القرائن يكاد يلحق الروايه بالصحاح.

١- في ما عدا «ع» زياده: المذكور.

٢- في الشرائع زياده: ثانياً.

٣- المقنعه: ٦٤.

٤- المبسوط ١: ١١.

٥- الوسيله: ٧٤.

٦- حكاها عنهما العلّامة في المختلف ١: ٢٣٣، و راجع الفقيه ١: ١٣، ذيل الحديث ١٧.

٧- جواهر الفقه: ٨.

٨- الوسائل ١: ١٥٥، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١٣ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

ص: ٣٥٥

منها: أنّ الراوى عنه الحسن بن فضال، و بنو فضال ممّن ورد في شأنهم في الحسن - كالصحيح - عن العسكري عليه السلام:

«خذوا ما رووا و ذروا ما رأوا» (١) مع أنّ هذه الحسنه ممّا يمكن أن يستدلّ بها على جواز العمل بروايات مثل ابن هلال ممّا روى حال استقامه، و لذا استدلّ بها الشيخ الجليل أبو القاسم بن روح قدّس سرّه حيث أفتى أصحابه بجواز العمل بكتب الشلمغاني، فقال بعد السؤال عن كتبه: أقول فيها ما قاله العسكري عليه السلام لَمَّا سئل عن كتب بني فضال: «خذوا ما رووا.. إلخ» (٢).

□
و منها: أنّ الراوى عن ابن فضال- هنا- سعد بن عبد الله الأشعري، و هو ممّن طعن على ابن هلال حتّى قال: «ما سمعنا بمتشيع يرجع من التشيع إلى النصب إلّا أحمد بن هلال» (٣) و هو فى شدّه اهتمامه بترك روايات المخالفين، بحيث حكى عنه أنّه قال: «لقى إبراهيم بن عبد الحميد أبا الحسن الرضا عليه السلام فلم يرو عنه، فتركت روايته لأجل ذلك» (٤) و كيف يجوز أن يسمع من ابن فضال الفطحي ما يرويه عن ابن هلال الناصبي، إلّا أن يكون الروايه فى كتاب معتبر مقطوع الانتساب إلى مصنّفه بحيث لا يحتاج إلى ملاحظه حال الوساطه أو محفوظه بقرائن موجهه للوثوق بها.

و منها: أنّ ابن هلال روى هذه الروايه عن ابن محبوب، و الظاهر قرائته عليه فى كتاب ابن محبوب المسّمى بالمشيخه المذى هو أحد الأصول الموصوفه

١- الوسائل ١٨: ١٠٣، الباب ١١ من أبواب صفات القاضى، الحديث ١٣.

٢- الغيبه (للشيخ الطوسى): ٢٣٩.

٣- كمال الدين ١: ٧٦.

٤- رجال العلّامة الحلّى: ١٩٧.

ص: ٣٥٦

فى أوّل الفقه (١) بالصّحه و اعتماد الطائفة عليها و حكى عن ابن الغضائرى الطاعن كثيرا فى من لا يطعن فيه غيره: أنّ الأصحاب لم يعتمدوا على روايات ابن هلال إلّا ما يرويه عن مشيخه ابن محبوب و نوادر ابن أبى عمير (٢). و حكى عن السيّد الداماد إلحاق ما يرويه ابن هلال عن الكتّابين بالصّحاح (٣).

□
و منها: اعتماد القميين على الروايه كالصدوقين و ابن الوليد و سعد بن عبد الله (٤). و قد عدّوا ذلك من أمارات صحّحه الروايه باصطلاح القدماء.

فالإنصاف: أنّ الوثوق الحاصل من تزكيه الراوى خصوصا من واحد ليس بأزيد ممّا يفيد هذه القرائن، فالطعن فيها بضعف السند كما فى المعتبر (٥) و المنتهى (٦) مع عدم دورانهم مدار تزكيه الراوى محلّ نظر.

و يؤيد الروايه المذكوره روايات آخر، مثل ما ورد من النهى عن الاغتسال بغساله الحّمّام، معلّاب «أنّه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرّهم» (٧) فإنّ الظاهر كون سيلان كلّ واحده من غسلات هؤلاء علّه مستقلّه فى المنع، إذ لا وجه لذكر الجنب مع

١- كذا في النسخ، و الظاهر: الفقيه، و لكن مشيخه ابن محبوب لم تذكر في الفقيه بالخصوص في الموصوفات بالصَّيْحِه، إلَّا أن تكون مندرجه في قوله: «و غيرها من الأصول و المصنَّفات» انظر الفقيه ١: ٣.

٢- رجال العلامة الحلبي: ٢٠٢.

٣- الرواشح السماويه: ١٠٩، الراشحه الرابعه و الثلاثون.

٤- لم ندر من أين استفاد المؤلف قدس سره اعتماد المذكورين على خصوص الروايه؟ انظر معجم رجال الحديث ٢: ٣٥٨.

٥- المعتبر ١: ٩٠.

٦- المنتهى ١: ١٣٥.

٧- الوسائل ١: ١٥٨، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث الأوّل.

ص: ٣٥٧

كون العله في المنع غيره، كما لا يخفى.

و الصحيح عن ابن مسكان، قال: «حدّثني صاحب لي ثقة أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق و يريد أن يغتسل و ليس معه إناء و الماء في وهده، فإن اغتسل رجح غسله في الماء، كيف يصنع؟ قال: ينضح بكفّ بين يديه، و كفّاً من خلفه، و كفّاً عن يمينه، و كفّاً عن شماله، ثمّ يغتسل» (١) فإنّ الظاهر كون ما ذكره الإمام عليه السلام علاجاً لدفع المحذور الذي قرره عليه السلام من رجوع الغساله في الماء، فلا بدّ من حمل النضح في الجهات الأربع على وجه يمنع من رجوع الغساله في الماء.

و الظاهر أنّ رشّها حول الوهده يوجب سرعه جذب الأرض للماء، و يمكن حمله على نضح البدن بالماء من الجهات الأربع حتّى يتعجّل وصول الماء إلى البدن، فيتّمّ غسله قبل رجوع الماء في الوهده.

و الجواب عن روايه ابن سنان بوجود حملها على صورته تلوث بدن الجنب بالنجاسه، فإنّ الغالب - خصوصاً في تلك الأزمنه - إزاله النجاسه عند الغسل، و لذا اشتمل أكثر ما ورد في كيفية غسل الجنابه على إزاله النجاسه (٢) فيكون الماء الذي يتوضّأ به الرجل و يغسل به وجهه و يده في إناء نظيف مقابلاً لماء الغسل من حيث عدم انفعاله بالنجاسه حال الاستعمال و لا - بعد الانفصال، بخلاف ماء الغسل فإنّه يفعل في أحد الحالين. و كيف كان، فالتقييد المذكور أولى من تقييد ما سيجيء من الأدلّه.

و بمثله يجاب عن روايه غسله الحّمّام (٣) فيكون المانع في كلّ واحده من

١- الوسائل ١: ١٥٧، الباب ١٠ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

٢- انظر الوسائل ١: ٥٠٢، الباب ٢٦ من أبواب الجنابه.

٣- المتقدمه في الصفحه السابقه.

ص: ٣٥٨

الغسلات المذكوره فى الروايات نجاستها الذاتيه أو العرضيه، كما يشهد له تعليل المنع فى الأخبار باشمال غسله الحّمَام على غسلات الكفّار والنواصب و أنّه لا- خلق أنجس من الكلب، و الناصب أنجس منه (١) فإنّ هذا كلّ ظاهر فى كون المانع هى النجاسه.

هذا، مع أنّه يظهر من بعض الأخبار أماره الكراهه، مثل قوله عليه السلام:

«من اغتسل فى الماء الذى قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومنّ إلّا نفسه. قلت: إنّ أهل المدينه يقولون: إنّ فيه شفاء من العين، قال: كذبوا، يغتسل فيه الجنب و ولد الزنا و الناصب- و هو شرّهما و من كلّ خلق- ثمّ يكون فيه شفاء من العين! .. الحديث» (٢). و قد سئل (٣) عن ماء الحّمَام «فقال:

ادخله بإزار، و لا- تغتسل من ماء آخر إلّا أن يكون فيه جنب أو يكثر أهله، فلا يدري فيهم جنب أم لا» (٤) فإنّ استثناء صوره الشكّ فى وجود الجنب فى ماء الحّمَام دليل على أنّ المنع لو كان فى المستثنى فإنّما هو على وجه التّنزه.

و قد يظهر من بعض الأخبار أنّ السؤال من الغسل بماء الحّمَام فى الأخبار من جهه النجاسه لا رفع الحدث، مثل صحيحه محمّد بن مسلم «قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الحّمَام يغتسل فيه الجنب و غيره أغتسل من مائه؟ قال: نعم لا بأس أن يغتسل منه الجنب، و لقد اغتسلت فيه ثمّ جئت فغسلت رجلىّ و ما غسلتهما إلّا بما لزق بهما من التراب» (٥) و قريب منها

١- الوسائل ١: ١٥٩، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٥.

٢- الوسائل ١: ١٥٨، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٢.

٣- كذا، و لعلّه سقط بعض الكلمات من العبارة.

٤- الوسائل ١: ١١١، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٥.

٥- الوسائل ١: ١١١، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

ص: ٣٥٩

غيرها (١).

و على ما ذكرنا من صورته تلوث بدن الجنب بالنجاسه يحمل الصحيحه الأخيره (٢) مع أنّ الظاهر على المتأمل أن لا دلالة فيها ظاهره، لا من حيث التقرير، و لا من جهه العلاج، إذ من المحتمل كون المعالج و المقرّر عليه هو محذور الكراهه دون الحرمه.

فالأقوى بحسب الأدلّه هو الجواز، وفاقا للسّيدين (٣) و الحلّى (٤) و الفاضل فى جملة من كتبه (٥) و الشهيدين (٦) و المحقّق الثانى (٧) و المحكّي عن سلّار (٨) و ابن سعيد (٩) للأصل و الإطلاقات الكثيره.

قال: لكنّ (الأحوط) كما هنا و فى المعتبر (١٠) العمل بما صار إليه الأوّلون من (المنع) لقوّه روايه ابن سنان المتقدّمه (١١) من حيث الصدور و الدلالة، فتقيدها بمجرد إطلاق الأدلّه بعيد جدّا. و لم نقف فى الباب على خبر خاصّ ظاهر فى الرخصه. و ما

- ١- الوسائل ١: ١١١، الباب ٧ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٣.
- ٢- و هي صحيحه ابن مسكان، المتقدّمه في الصفحه: ٣٥٧.
- ٣- رسائل الشريف المرتضى ٣: ٢٢، و الناصريّات (الجوامع الفقيهيه): ٢١٦، ذيل المسأله السادسه، و الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٠.
- ٤- السرائر ١: ٦١.
- ٥- نهايه الإحكام ١: ٢٤١، و المختلف ١: ٢٣٤، و المنتهى ١: ١٣٣.
- ٦- الذكري: ١٢ و روض الجنان: ١٥٨.
- ٧- جامع المقاصد ١: ١٢٧.
- ٨- المراسم: ٣٣-٣٤.
- ٩- الجامع للشرائع: ٢٠.
- ١٠- المعتر ١: ٨٨.
- ١١- تقدّمت في الصفحه: ٣٥٤.

ص: ٣٦٠

الاعتسال في الماء الذي يغتسل فيه، فيقرب حمله على الكثير.

[تنبيهات]

اشاره

و ينبغي التنبيه على أمور:

الأول

أنّه لا ينبغي الإشكال في الجواز في الماء الكثير و إن قلنا بالمنع في غيره، لاختصاص دليل المنع بما يغتسل به لا فيه.

قال في المعتر: و لو منع هنا لمنع و لو اغتسل في البحر (١). و في المقنعه:

و لا ينبغي أن يرتمس الجنب في الماء الراكد، فإنّه إن كان قليلا أفسده و لم يطهر به، و إن كان كثيرا خالف السنّه بالاعتسال فيه و لا بأس بارتماسه في الماء الجارى و اغتساله فيه (٢) انتهى.

و لو تَمَّ الماء المستعمل كترًا فصريح المبسوط (٣) و الوسيه (٤) رفع المنع مغللاً في الأول بأنه بلغ حدًا لا يحمل خبثًا. و فيه ما تقدّم في مسأله تميم الماء النجس كترًا.

الثاني

أنّه لا ينبغي الإشكال على القول بالمنع في القطرات المنتضحه من بدن المغتسل في الإناء بل في كلّ يسير من الماء المستعمل الممتزج بما يضمحلّ فيه، إذ لا يصدق التوضي منه و لا الاغتسال به مع الاضمحلال، و ليس العبره هنا

١-المعتبر ١: ٩٠.

٢-المقنعه: ٥٤.

٣-المبسوط ١: ١١.

٤-الوسيله: ٧٤.

ص: ٣٤١

بالاستهلاك المرادف للاستحاله حتى يمنع تحققها في امتزاج الشئ بجنسه، بل المراد صيرورته بحيث لا يصدق أنه توضاً منه أو اغتسل به.

بل يمكن التزام الجواز مع تساويهما في المقدار، حيث إنّ ظاهر دليل المنع كون الاغتسال به و ظاهره انحصار الغسل به.

إلّا أن يقال: إنّ المراد استعماله في الغسل و إن كان بضميمه غيره، فيختصّ الجواز بصوره الاضمحلال، و ظاهر النهي جريان الخلاف فيها.

لكن عن الصدوق- و هو أحد المانعين- أنه قال: و إن اغتسل الجنب فنزا الماء من الأرض فوقع في الإناء أو سال من بدنه في الإناء فلا بأس (١).

و يدلّ عليه- مضافاً إلى ما ذكر و إلى لزوم العسر- صحيحه الفضيل:

قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الجنب يغتسل فينتضح من الأرض في الإناء؟ فقال: لا بأس، هذا ممّا قال الله تعالى ما جعلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (٢).

و صحيحه شهاب بن عبد ربّه عن أبي عبد الله عليه السلام في الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده في الإناء فينتضح الماء من الأرض فيصير في الإناء: «أنّه لا بأس بهذا كلّ» (٣).

و صحيحه عمر بن يزيد: «قلت: لأبي عبد الله عليه السلام أغتسل من الجنابه في مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابه فيقع في الماء

١- الفقيه ١: ١٦، ذيل الحديث ٢٢.

٢- الوسائل ١: ١٥٣، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث الأول، والآيه من سورة الحج: ٧٨.

٣- الوسائل ١: ١٥٤، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٦.

ص: ٣٦٢

الأرض؟ قال: لا بأس» (١).

الثالث

ظاهر العلامة في المنتهى و عن النهاية: أنه لا يشترط في صدق المستعمل انفصاله عن البدن، حيث فرغ على مذهب الشيخ قدس سره أنه لو اغتسل من الجنابه و بقى في العضو لمعه لم يصبها الماء لم يجز صرف البلل الذي على العضو إلى تلك اللّمعه، و علله بأن الشيخ قدس سره لم يشترط في الاستعمال الانفصال (٢) انتهى.

و في الذكرى: أنه يصير الماء مستعملا بانفصاله عن البدن، فلو نوى المرتمس في القليل بعد تمام الارتماس ارتفع حدثه و صار مستعملا بالنسبه إلى غيره و إن لم يخرج (٣) انتهى.

و الظاهر أنّ غرضه من هذا التفرع أنّ المراد بانفصاله انفصاله من حيث الاستعمال المحصل للغسل، و لا يعتبر مفارقه البدن، و كأنه أشار بذلك إلى ضعف ما في النهاية من احتمال أن لا يصير هذا الماء مستعملا معللاً بأنّ الماء ما دام متردداً على بدن المغتسل لا يصير مستعملا (٤).

و عن المعالم- بعد نقل أنّ الشهيد في الذكرى صرح بعدم اعتبار الخروج و تردد العلامة في النهاية- أنّ التحقيق أنّ الانفصال إنّما يعتبر في صدق الاستعمال بالنسبه إلى المغتسل، فما دام الماء متردداً على العضو لا

١- الوسائل ١: ١٥٤، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٧.

٢- المنتهى ١: ١٣٩ و ١٤٠، و نهايہ الاحكام ١: ٢٤٣.

٣- الذكرى: ١٢.

٤- نهايہ الاحكام ١: ٢٤٢.

ص: ٣٦٣

يحكم باستعماله، و إلّا لوجب أفراد كلّ موضع من البدن بماء جديد، و لا ريب في بطلانه، و الأخبار ناطقه بخلافه، و البدن كلّه في الارتماس كالعضو الواحد، و أمّا بالنسبه إلى غير المغتسل فصدق الاستعمال بمجرد إصابه الماء للمحلّ المغسول بقصد

الغسل، و حينئذ فالمتَّجِه في صورهِ الارتماس صيروره الماء مستعملاً بالنسبه إلى غير المغتسل بمجرّد النيه و الارتماس، و توقّفه بالنظر إليه على الخروج و الانتقال، و حكم في المنتهى بصيرورته مستعملاً بالنسبه إليهما قبل الانفصال، و الوجه ما ذكرناه (١) انتهى.

□

أقول- مستمداً من الله:- إنّ موضوع المنع في النصّ: هو الماء العذّي يغتسل به، و في الفتاوى: هو الماء المستعمل في رفع الحديث، و من المعلوم أنّ المراد بهما واحد، و هو الماء المستعان به للغسل و المَجْعول آله له بعد التوضيّل به إلى ما قصد الاستعانه عليه، فكلّ جزء قصد تفصيلاً أو إجمالاً عند صبّ الماء غسله به و الاستعانه به عليه لا يصير الماء قبل استيفائه بالغسل مستعملاً، لأنّ الممنوع هو استعماله في غير الاستعمال المحقّق لموضوع كون الماء مغتسلاً به أو مستعملاً، و مجرد استعماله في الجزء الأول و إن كفى في صدق كونه مستعملاً، إلّا أنّه ما دام مشغلاً بالاستعمال قاصداً له يعدّ استعمالاً واحداً، لا استعمالاً آخر للمستعمل، بل يمكن التزام أنّ غرضه غسل المجموع بالمجموع على وجه التوزيع، فعند التحقيق هذا الباقي غير مقصود بالاستعمال في الجزء السابق، بل صبّ لغيره، و هذا و إن لم يلتفت إليه المغتسل تفصيلاً، إلّا أنّ المركز في ذهنه ذلك، و لذا (٢) لو قصد غسل موضع بمجموع الماء ثمّ غسل

١- معالم الدين: ١٣٧.

٢- في ما عدا «ع»: و كذا.

ص: ٣٦٤

موضع آخر به، فالظاهر أنّه مستعمل، لأنّه قصد استعمال المستعمل.

لكن يلزم على الالتزام المذكور أن يجوز لغير المغتسل أن يأخذ ما بقى من الماء المصبوب قبل استيفاء غسل ما قصد به غسله و يستعمله، و لا أظنّ أحداً يلتزم بذلك.

فالأولى ما ذكرناه أولاً: من تسليم كون الكلّ مستعملاً في الجزء الأول، إلّا أنّ استعماله فيما قصد غسله عند الصبّ من الأجزاء اللاحقه متّحد عرفاً مع هذا الاستعمال و لا يعدّ استعمالاً آخر للمستعمل.

و لا فرق فيما ذكرنا بين العضوين و العضو الواحد، فلو بقى من رأسه شيء فقصد عند صبّ الماء أن يغسل به بقيه رأسه و جانبه الأيمن جاز.

بل لا فرق بين المنفصل عن البدن و المتّصل، فلو صبّ الماء على رأسه بقصد غسل مجموع الرأس و الرقبه فتساقط بعض الماء من أطراف أذنيه، جاز أن يأخذه و يستعمله في غسل رقبته أو بقيه اذنه، لما ذكرنا من أنّ هذا الجزء الزائد عن غسل محلّه قصد به غسل الباقي.

و ظهر ممّا ذكرنا أيضاً أنّه لو صبّ الماء على البدن بقصد غسل جميع ما يفى المصبوب به من دون تعيين للمغسول لم يكن مستعملاً و إن بلغ إلى ما بلغ، لأنّه قاصد إجمالاً لغسل كلّ جزء بما يبقى من الماء في بدنه بعد غسل سابقه. نعم، لو انفصل لم

يجز أخذه.

□
و يدلّ عليه و يشير إلى جميع ما ذكرنا روايه هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «أغتسل من الجنابه و غير ذلك في الكنيف الذي يبال فيه و على نعل سنديه، فأغتسل و على النعل كما هي؟ فقال: إن كان الماء الذي

ص: ٣٦٥

يسيل من جسدك يصيب أسفل قدميك فلا تغسل قدميك» (١).

هذا كلّه إذا اغتسل بالصبّ و الاستعمال، أمّا لو ارتمس (٢) تمام بدنه أو بعضه في الماء القليل، ففي صدق عنوان المستعمل و ما يغتسل به خصوصاً في بعض المقامات- كما إذا غمس طرف إصبغه في ماء ناقص عن الكثر بيسير- إشكال، فلو ثبت الإجماع المركّب كان الماء مستعملاً بغمس تمام ما أريد غمسه، لا- بمجرد غمس بعضه، فإذا نوى خارج الماء و ارتمس فلا يصير مستعملاً إلّا بعد تمام غسله و إن لم يخرج من الماء، فإذا أراد بعد الغمس أن ينوي تحت الماء بغسل واجب آخر لم يجز.

الرابع

هل يجوز إزالة النجاسه بهذا الماء أم لا؟ قولان:

أحدهما: المنع، و هو ظاهر ما تقدّم من المقنعه (٣) و الوسيله (٤) و موضع من المبسوط (٥) و في التهذيب: الجنب حكمه حكم النجس إلى أن يغتسل، فمتى لاقى الماء الذي يصحّ فيه قبول النجاسه فسد (٦) انتهى.

و الآخر: الجواز، و هو للمبسوط أيضاً (٧) و في المنتهى (٨) و عن فخر

١- الوسائل ١: ١٥٥، الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث ١٠.

٢- كذا في النسخ، و الصواب: رمس.

٣- المقنعه: ٦٤.

٤- الوسيله: ٧٤.

٥- المبسوط ١: ١٠، قوله: «و لا يجوز إزالة النجاسات إلّا بما يرفع الحدث».

٦- التهذيب ١: ١٤٩.

٧- المبسوط ١: ١١.

٨- المنتهى ١: ١٣٨.

ص: ٣٦٦

الدين: أنّه إجماع (١) و الظاهر أنّ مرادهما اتفاق (٢) من نسب إليه المنع في مسأله رفع الخبث و هو خصوص الشيخ، لأنّهما لم

يذكر جميع من خالف في المسأله، أو أنّ دعواهما مستنبطه من اختصاص دليل المنع بخصوص رفع الحدث، كما يظهر من المنتهى (٣).

و كيف كان: فمقتضى الإطلاقات الجواز، و لا دليل على المنع عدا ما ربما يتوهم من عموم التوضي في روايه ابن سنان المتقدمه (٤) لمطلق التطهير و لو من الخبث، فإنّ إطلاق «التوضي» على الاستنجاء كثير (٥). و دعوى ثبوت الحقيقه الشرعيه في غير لفظ الوضوء من مشتقات هذه الماده غير ثابتة، إلّا أنّ الإنصاف ظهور صدر الروايه و ذيلها في غير رفع الخبث، لكنّ الظاهر شموله للوضوءات المستحبّه.

و في شموله لما عدا الرافع منها- كوضوء الحائض و الجنب- فيشمل الأغسال المسنونه بعدم القول بالفصل نظر، أقربه ذلك، لما تقدّم من أنّ المطلوب في هذه الوضوءات و الأغسال- على ما يظهر من الأدلّه- ما أمر به

١- إيضاح الفوائد ١: ١٩.

٢- كذا في النسخ، و الظاهر سقوط «ما عدا» لكنّه يبقى الإشكال في قوله: لأنّهما لم يذكر.. إلخ، فلاحظ.

٣- المنتهى ١: ١٣٨.

٤- تقدّمت في الصفحه: ٣٥٤.

٥- الوسائل ١: ٢٥٠، الباب ٣٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤. هذا، و لم نعثر على مورد آخر يكون «التوضي» فيه ظاهرا في الاستنجاء، إلّا أنّ صاحب الوسائل حمل في موضعين من كتابه- على ما وقفنا عليه- لفظ «الوضوء» على الاستنجاء، و قال: لعلّ المراد بالوضوء هنا الاستنجاء، فإنّه كثيرا ما يطلق عليه، راجع الوسائل ١: ٢٠٩، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء ذيل الحديث ٨، و ٢٢٣، الباب ١٠ من أبواب أحكام الخلو، ذيل الحديث الأول.

ص: ٣٦٧

الشارع في رفع الحدث، و لذا لا يحتاج إلى الدليل الخاصّ في إحراز سائر شرائط الغسل و أجزاءه فيها.

الخامس

لو اغتسل فاسدا ففي صيرورته مستعملا وجهان: من صدق اغتسال الجنب، و من أنّ العبره برفع الحدث. و على الثاني فلو نهى المالك عن رفع الحدث بمائه فارتمس فيه فهل يصير مستعملا؟ وجهان: من نهى المالك فيفسد فلا يرتفع الحدث فلا يصير مستعملا كما لو فسد غسله لمفسد آخر، و من أنّه إذا لم يصير مستعملا فيصحّ فيرتفع الحدث فيحرم فلا يصحّ و هكذا. و يدفع برجوع النهي إلى رفع الحدث لو لا النهي، فافهم.

ص: ٣٦٨

ص: ٣٦٩

[الطرف] (الثالث فى الأسئار) بالهمزه بعد السين، جمع سؤر، و هو لغه- كما عن كشف اللثام-: البقيه من كل شىء، أو من الطعام و الشراب، أو خصوص الماء (١). قيل: إنه فى عرف الفقهاء: ماء قليل لاقى جسم حيوان (٢). و كأنه أراد بيان مرادهم من لفظ السؤر الواقع فى باب المياه مقابلا للمطلق و المضاف، و هو حق. و قد صرح فى المقنعه (٣) و السرائر (٤)- كما عن ظاهر جماعه (٥)- بإرادته هذا المعنى فى هذا المقام. و الأولى إبقاء السؤر حتى فى هذا المقام على معناه العرفى و اشتراك غيره معه فى الحكم الثابت له شرعا من حيث استعماله.

١- كشف اللثام ١: ٣٠.

٢- نسبه فى الحدائق ١: ٤١٨ إلى الشهيد و جملة ممن تأخر عنه.

٣- المقنعه: ٦٥.

٤- السرائر ١: ٨٥.

٥- نسبه فى مفتاح الكرامه إلى ظاهر الوسيله و المراسم و غيرهما، لأنهم يذكرون سؤر الحائض، انظر مفتاح الكرامه ١: ٨١ و الوسيله: ٧٦، و المراسم: ٣٧.

ص: ٣٧٠

و ظاهرهم اعتبار القله فى الماء. و الذى يستفاد من الأخبار إطلاقه على الكثير، مثل قوله عليه السلام: «لا يشرب سؤر الكلب إلا إذا كان حوضا كبيرا يستقى منه» (١) و هو أيضا ظاهر التذكرة (٢) و المحكى عن الهدايه (٣). و كذا إطلاقه على بقيه الطعام كما فى النهى عن أكل سؤر الفأره (٤) و قول أمير المؤمنين عليه السلام: «إن الهرة سبع و لا بأس بسؤره، و إنى لأستحيى من الله أن أدع طعاما لأن الهرة أكل منه» (٥) فإن الاستشهاد قرينه عموم السؤر للمأكول.

و الظاهر من بعض الأخبار عدم اختصاصه بمباشرة الفم، لقوله عليه السلام فى خبر العيص: «لا توفى من سؤر الحائض، و توفى من سؤر الجنب إذا كانت مأمونه ثم تغسل يديها قبل أن تدخلها الإناء، و كان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يغتسل هو و عائشه فى إناء واحد» (٦).

و كيف كان: فأسأر الحيوانات (كلها (٧) طاهره عدا سؤر) ما كان نجس العين أى (الكلب و الكافر و الخنزير، و) لذا كان (فى سؤر المسوخ تردد) للمصنّف من جهة التردد فى نجاستها (و) لكن (الطهاره) عنده فيها (أظهر).

١- الوسائل ١: ١٦٣، الباب ١ من أبواب الأسئار، الحديث ٧.

٢- التذكرة ١: ٣٩.

٣- الهدايه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨.

٤- الوسائل ١: ١٧٢، الباب ٩ من أبواب الأسئار، الحديث ٧.

٥- الوسائل ١: ١٦٤، الباب ٢ من أبواب الأستار، الحديث ٢.

٦- الوسائل ١: ١٦٨، الباب ٧ من أبواب الأستار، الحديث الأول، وفيه: سألته عن سؤر الحائض، فقال: «ألا توضحاً منه .. إلخ» و في الكافي: «لا- توضحاً منه»، و في التهذيبين «يتوضحاً منه»، انظر الكافي ٣: ١٠، الحديث ٢، و التهذيب ١: ٢٢٢، الحديث ٦٣٣، و الاستبصار ١: ١٧، الحديث ٣١.

٧- في الشرائع: و هي كلها.

ص: ٣٧١

(و من عدا الخوارج) لكونهم نواصب (و الغلاة من أصناف المسلمين) إذا لم ينكر ما علم أو علم بالضروره كونه من الدين (طاهر الجسد و السؤر) و سيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

و التلازم بين الجسم و السؤر في الطهاره هو المشهور و مقتضى الأدله، إلا أنّ ظاهر السرائر نجاسه سؤر ما يمكن التحرز عنه من حيوان الحضر غير الطير و المأكول اللحم (١). و الظاهر إرادته عدم جواز الاستعمال، كما يظهر من كلامه في باب النجاسات (٢) فيوافق ما في المبسوط (٣) و المهذب (٤) من منع الاستعمال فهم ينكرون التلازم بين طهاره السؤر و جواز استعماله و إن حكي في المعتمد (٥) عن المبسوط نجاسه، لكنّه تسامح في التعبير. و يمكن إرادته حقيقه النجاسه، لأنّ مرجعها إلى منع الاستعمال. و مستند الشيخ- على ما ذكره في الاستبصار- قوله عليه السلام: «كلّ ما أكل لحمه يتوضأ من سؤره و يشرب» (٦) فإنّ مفهومه- بناء على القول بمفهوم الوصف أو المبتدأ المتضمّن معنى الشرط- يدلّ على أنّ السبب المنحصر و العله التامه في جواز الوضوء بسؤر المأكول كونه مأكولاً، فإذا انتفى هذا الوصف عن حيوان في أوّل الأمر أو بعد كونه مأكولاً- كالجلال و الموطوء- انتفى جواز الوضوء و الشرب، و لو وجد غير مأكول يجوز الوضوء بسؤره لم يكن أكل اللحم سبباً منحصرًا في الجواز، لقيام غيره مقامه.

١- السرائر ١: ٨٤ و ٨٥.

٢- السرائر ١: ١٨٢، حيث استثنى رحمه الله من الأستار سؤر الكلب و الخنزير فقط.

٣- المبسوط ١: ١٠.

٤- المهذب ١: ٢٥.

٥- المعتمد ١: ٩٣.

٦- الاستبصار ١: ٢٥، الباب ١٢، الحديث ١.

ص: ٣٧٢

و منع دلالة جمله الشرط على انحصار السبب هو بعينه إنكار مفهومه، كما وقع من السيّد المرتضى قدّس سرّه (١).

فظهر بهذا التقرير النظر فيما أجاب به العلّامه قدّس سرّه عن هذا الاستدلال (٢) و ارتضاه الشيخ محمّد قدّس سرّه في شرح الاستبصار (٣) ردّاً على والده في المعالم حيث انتصر للشيخ قدّس سرّه (٤) بما أوضّحناه: من أنّه يكفي في المفهوم انقسام غير

المأكول إلى ما لا يجوز الوضوء بسؤره و إلى ما يجوز، فليس سالبه كليه و إنما هو سالب الكليه، و قد أوضحنا ذلك أيضا في مسأله الغساله (٥) عند التكلّم في مفهوم قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كّر لم ينجسه شيء» (٤).

فالأولى: الجواب عن ذلك بعدم مقاومه سندا- لعدم صحّه الروايه- و دلاله، لأنّ اللازم من الأخذ بظاهرها من التحريم تخصيص لأكثر ما دلّ على طهاره بعض الأستار، كسؤر الهزه معللا بطهارتها (٧) و نجاسه بعضها كسؤر الكلب معللا بنجاسته (٨) و جواز استعمال سؤر ما عدا الكلب (٩) فاللازم حملة على الكراهه و أنّ البأس المنفّي في المنطوق أعمّ من الحرمة.

١- الذريعه إلى أصول الشريعه ١: ٤٠٦.

٢- المختلف ١: ٢٣٠.

٣- لا يوجد لدينا.

٤- معالم الدين: ١٥٣.

٥- راجع الصفحه: ٣١٨ و ما بعدها.

٦- الوسائل ١: ١١٧، الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث ١ و ٢.

٧- لم نجد التصريح بالتعليل المذكور في روايات الباب، راجع الوسائل ١: ١٦٤ الباب ٢ من أبواب الأستار.

٨- الوسائل ١: ١٦٣، الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٤ و ٦.

٩- المصدر السابق.

ص: ٣٧٣

(و يكره سؤر) الحيوان (الجلّال) و هو المتغذّي بعذره الإنسان إلى حدّ يحرم لحمه على الوجه المذكور في باب الأطمعه و الأشربه، لإطلاق ما تقدّم في سؤر كلّ طاهر و إن حرم أكله بناء على طهاره الجلّال.

و عن الشيخ (١) و السيّد (٢) و ابن الجنيّد (٣) النجاسه. و استدللّ لهم بعدم خلوّ لعابه عن النجاسه و نقض ببصاق شارب الخمر (٤).

(و) كذا سؤر (آكل الجيف) لعين ما ذكر في الجلّال مع حليّه أكل بعض أفراده.

لكنّ الحكم فيهما كغيرهما من الحيوانات الطاهره المزاوله للنجاسات مقيّد بما (إذا خلا موضع الملاقاه من عين النجاسه) أو المتنجّس و عبّر بعضهم بأثرها (٥) و المراد أثره الحسيّ لا- الشرعيّ، ففي عبارات الكلّ دلالة على عدم اعتبار طهاره موضع الملاقاه بعد ملاقاه النجاسه بالماء المطهر، و أنّه لا يجرى هنا استصحاب تنجّس موضع الملاقاه و إن علم عدم وجود المطهر، و هو إجماع.

نعم، حكى عن النهايه اعتبار احتمال حصول طهارته بوروده على كثير مطلق أو ورود المطر أو القليل عليه (٦) إلّا أنّ المشهور- كما ادّعاه في

- ١- المبسوط ١: ١٠.
 - ٢- قال المحقق- بعد نسبة القول بالكراهه إليه في جمل العلم والعمل-: «و استثناء من المباح في المصباح»، انظر المعتبر ١: ٩٧.
 - ٣- حكاه عنه في المختلف ١: ٢٢٩.
 - ٤- كما في مشارق الشموس: ٢٦٨.
 - ٥- كالشيخ في النهاية: ٥.
 - ٦- نهايه الأحكام ١: ٢٣٩.
- ص: ٣٧٤

الحدائق (١) و غيره (٢)- على عدم اعتبار الاحتمال أيضا و الحكم بطهاره السؤر مع القطع بعدم حصول المطهر الشرعي، فقد صرحوا- كما في المبسوط (٣) و السرائر (٤) و المعتبر (٥) و التذكرة (٦) و غيرها (٧)- بأنه لو أكلت الهرة فأره ثم شربت من ماء قليل لم ينجس غابت الهرة أو لم تغب. و مما يحقق الشهره بل يظهر منه الاتفاق أن الأصحاب بين مفت بكراهه سؤر الجلال و آكل الجيف و مانع منه، و لم يستند المانع إلّا إلى التعبد أو وجود أجزاء النجاسه في لعابه، فاتفق المانعون و المجوزون على أن ملاقاته فمه للنجاسه مع العلم العادي غالبا بعدم ملاقاته المطهر الشرعي بعد أكل العذره و الجيفه لا يؤثر.

و كيف كان: فالظاهر تحقّق الشهره في المسأله، بل عن الشيخ في الخلاف دعوى الإجماع عليه مستكشفا ذلك من أن الأصحاب حكموا بطهاره سؤر الهرة (٨). و أن دعوى ورودها في مقام بيان حكم سؤر الهرة من حيث الطهاره و النجاسه الذاتيتين- كما يشهد به تعليل الطهاره في بعض تلك الأخبار: بأن الهرة سبع (٩) كتعليل نجاسه سؤر الكلب بأنه نجس (١٠)- فلا ينافي كون حكم السؤر من حيث تنجس الحيوان بالنجاسه العرضيه هي النجاسه، ممنوعه بعد كون الغالب في الحيوان ملاقاته للنجاسه بل كونه دائما

- ١- الحدائق ١: ٤٣٣.
- ٢- مفتاح الكرامه ١: ٨٣.
- ٣- المبسوط ١: ١٠.
- ٤- السرائر ١: ٨٥.
- ٥- المعتبر ١: ٩٩.
- ٦- التذكرة ١: ٤٢.
- ٧- راجع المدارك ١: ١٣٣ و الذخيره ١٤١.
- ٨- الخلاف ١: ٢٠٤، كتاب الطهاره، ذيل المسأله: ١٦٧.
- ٩- الوسائل ١: ١٦٤، الباب ٢ من أبواب الأستار، الحديث ٢.
- ١٠- الوسائل ١: ١٦٣، الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٦.

محكوما بالتنجس و لو بحكم الاستصحاب.

و ممّا يدلّ على إرادته طهاره السؤر على الإطلاق لا خصوص الطهاره الذاتيه ما وقع في النصّ و الفتوى (١) من استثناء صورته وجود النجاسه العينيه على جسم ذى السؤر، فإنّه لا وقع لهذا الاستثناء مع إرادته الطهاره الذاتيه.

ففى خبر عمّار و قد سأله عن ماء يشرب منه باز أو صقر أو عقاب فقال عليه السلام: «كلّ شىء من الطير يتوضّأ ممّا يشرب منه، إلّا أن ترى فى منقاره دما، فإن رأيت فى منقاره دما فلا تتوضّأ منه و لا تشرب» (٢).

و ممّا يمكن أن يستدلّ به فى المقام أيضا: صحيحه علىّ بن جعفر- المرويه فى التهذيب و قرب الإسناد- فى حديث، قال: «سألته عن الفأره و الحمامه و الدجاجه و أشباهها تطأ العذره ثمّ تطأ الثوب، أ يغسل الثوب؟ قال:

ان كان استبان من أثره شىء فاغسله، و إلّا فلا بأس» (٣) فإنّ ترك الاستفصال عن رطوبه الثوب و يبوسته و الاستفصال عن وجود عين النجاسه و عدمها، دليل على أنّ الثوب لا يتنجس إلّا عن النجاسه العينيه الموجوده على الحيوان، لا من نفس الحيوان و إن لاقى النجاسه، و إلّا لوجب الاستفصال عن رطوبه الثوب و لغا الاستفصال بوجود عين النجاسه و عدمها، كما لا يخفى.

و دعوى: ظهور الثوب فى اليباس فحسن الاستفصال من وجود عين النجاسه، ممنوعه، إذ لا- سند للظهور. و إذا تأملت الروايه وجدتها أوضح دلالة من أخبار السؤر و خبر عمّار (٤) لما تقدّم فى أخبار السؤر من ظهورها

١- كما سيأتى.

٢- الوسائل ١: ١٦٦، الباب ٤ من أبواب الأستار، الحديث ٢.

٣- التهذيب ١: ٤٢٤، الحديث ١٣٤٧، و قرب الإسناد: ١٩٣، الحديث ٧٢٩.

٤- المتقدّم فى الصفحه السابقه.

ص: ٣٧٦

مع قطع النظر عن فهم الأصحاب فى الطهاره الذاتيه. و أمّا الاستثناء فى خبر عمّار، فلأجل كون السؤال عن الطهاره الفعليه، فلم يعلم (١) كون المقام إلّا مقام بيان الطهاره الفعليه بعد إحراز الطهاره الذاتيه بطهاره عين هذه الحيوانات.

ثمّ إنّ غلبه ملاقاته الهزّه و غيرها للنجاسات لا توجب العموم فى روايات السؤر لصوره العلم بعدم الطهاره الشرعيه بعد الملاقاه، و لذا ورد فى طهاره ثياب المشركين و أوانيهم ما ورد من الجواز (٢) مع أنّ أحدا لم يقل فيهما بكونهما كالسؤر فى عدم اعتبار العلم بملاقاه النجاسه إذا لم يوجد العين، إلّا أن يقال: إنّنا لم نلتزم بذلك فى أوانى المشركين و ثيابهم لتقيدها فى بعض الأخبار بصوره عدم العلم باستعمالهما بملاقاه النجاسه (٣) بخلاف ما نحن فيه.

و بالجملة: فقد علم أنّ النظر فى أخبار أوانى المشركين و ثيابهم الملبوسه و المنسوجه إلى أصله الطهاره- كما يظهر من بعضها (٤)- بخلاف ما نحن فيه، فإنّ الأخبار الوارده فى أسار ما يعلم طهارته من الحيوانات- كالحمام و الدجاجه و غيرها- لم يستثن

فيها إلما صوره وجود النجاسه على جسم الحيوان (٥) و المناسب على تقدير إناطه الحكم بأصالة الطهاره استثناء صوره العلم بتنجس نفس الجسم، إلّا أن يدعى أنّ العلم بوجود النجاسه يراد به ذلك.

١- كذا في النسخ، و الظاهر سقوط كلمه «عدم».

٢- الوسائل ٢: ١٠٩١، الباب ٧٢، و ١٠٩٥، الباب ٧٤ من أبواب النجاسات.

٣- الوسائل ٢: ١٠٩٥، الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأوّل.

٤- الوسائل ٢: ١٠٩٥، الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، الحديث الأوّل.

٥- الوسائل ١: ١٦٦، الباب ٤ من أبواب الأستار.

ص: ٣٧٧

و كيف كان: فالظاهر أنّه لا خلاف بين الأصحاب في أنّ جسم الحيوانات لا يعامل معها معاملة غيرها من كفايه العلم بنجاستها في زمان في وجوب الاجتناب عنها إلى أن يعلم طهارتها- نعم، هذا وجه محكي عن الشافعي (١)- و لعلّه كاف بضميمه ما تقدّم من الأخبار و دعوى الإجماع.

و أمّا صوره العلم بعدم المزيل الشرعيّ فهو مورد الخلاف، إلّا أنّ أكثر من تعرّض للمسألة عمّم الحكم لها، إلّا العلامه في النهايه حيث اشترط احتمال حصول المزيل الشرعيّ بورود الحيوان على كثر أو جار (٢). فتكون هذه المسألة مستثناه في الحقيقه عن مسأله اعتبار استصحاب النجاسه أو حكومه استصحابها على استصحاب طهاره الملاقى.

و الحاصل: أنّ هذا الحكم مخالف لإحدى قواعد اقتضتها العمومات:

إحداها: قاعده تنجيس النجاسات العينيه لما يلاقيها حتّى أجسام الحيوانات.

الثانيه: عدم زوال نجاسه المنتجس و لو كان جسم حيوان بمجرد زوال عين النجاسه عنه.

الثالثه: تنجيس المنتجس و لو كان جسم حيوان لما يلاقيه من المياه و غيرها.

الرابعه: أنّ النجاسه إذا ثبت في محلّ فهي مستصحه.

الخامسه: أنّ استصحاب نجاسه الشئ حاكم على استصحاب طهاره ملاقيه.

١- حكاه عنه في المنتهى ١: ١٦١.

٢- نهايه الأحكام ١: ٢٣٩.

ص: ٣٧٨

فلو بنى على إخراج ما نحن فيه عن إحدى الثلاث الأول عمّ الحكم لصوره العلم بعدم ورود المزيل الشرعي، ولو بنى على عمومها تعين إخراج ما نحن فيه من إحدى الأخيرتين.

والمطابق لإطلاق أخبار الباب هو الأول، فإنّ الأخبار المذكورة إمّا مسوقه لبيان الطهاره الذاتيه فلا دخل لها فيما نحن فيه، وإمّا مسوقه للطهاره الفعلية بملاحظه ملاقيه النجاسه الخارجيه فلا وجه لتقييدها بصوره احتمال زوال نجاستها بمطهر شرعي.

ثمّ الأولى إخراج المقام من القاعده الثالثه (١) لأصاله بقاء الأولين على عمومهما، ولا يرد ذلك في الثالثه لأنّ مستندها راجع إلى الاستصحاب، فيصلح أخبار الباب للورود عليه بجعل زوال العين من جمله المطهّرات، فلا يلزم من ذلك طرح الاستصحاب، كما لا يخفى. مضافا إلى أنّ الاستصحاب في الحكم الشرعي محلّ كلام، وإن كان قد يقال: إنّ الاستصحاب في مثل ذلك ممّا اتّفق على اعتباره ويسمى مثله بعموم النصّ، إلّا أنّه غير ثابت، مضافا إلى أنّ التخصيص في القاعدتين الأوليين في غايه الندره- كما في الغساله- فلو انفعل لم ينفصل.

بل يمكن أن يدعى أنّ النجاسه إمّا أن تؤثر في المحلّ الرطب أو المائع أو يتأثر منه، وليس في الشرع غير ذلك، وهذا بخلاف زوال النجاسه بزوال العين، فإنّه قد وجد إجماعا في بعض المواضع، مثل تطهير الشمس والأرض

١- كذا في النسخ، لكن مقتضى التعليل الذي ذكره هو الإخراج من القاعده الثانيه، وهي «عدم زوال نجاسه المتنجّس ولو كان جسم حيوان بزوال عين النجاسه» لكن لا- يناسب قوله بعدها: «لأصاله بقاء الأولين على عمومهما» اللهمّ إلّا أن يقال بحصول التقدّم والتأخّر فيما تقدّم، فراجع وتأمل.

ص: ٣٧٩

والاستحاله، وقد قال السيد بطهاره كلّ جسم صقيل بزوال عين النجاسه مستدلّا بأنّ الغرض زوال العين (١) وقد ذكر الشيخ في التهذيب والاستبصار أنّه إذا مضى على عظم الميتة سنه لم يجب غسل الثوب منه (٢). و معلوم: أنّ المراد صورته رطوبه الثوب، وهو وإن كان ضعيفا، إلّا أنّ المقصود من ذكره الاستيناس.

وقد جزم جماعه كالشهيدين (٣) والمحقّق الثاني في الجعفرية (٤) و شارحيها (٥) و صاحب الموجز (٦) و شارحه (٧) على ما اخترناه حيث عدّوا زوال العين من المطهّرات في الحيوان.

إلّا أن يقال: إنّ لا ثمره يترتب على الحكم بنجاسه الحيوان بملاقاه عين النجاسه، لأنّ آثار النجاسه ما دامت العين مستنده إليها، و مع زوالها فالمفروض الطهاره، فيقوى أن يكون مراد من حكم بالطهاره بزوال العين عدم انفعاله بالملاقاه نظير حكمهم بطهر البواطن.

لكنّه مدفوع بأنّ عدم ظهور الثمره لا- يقتضى رفع اليد عن القواعد، فإذا اقتضت القاعده العمل بالعموم في انفعال كلّ ملاقي للنجس وجب القول

- ١- حكى عنه في المعتبر ١: ٤٥٠ من دون ذكر الاستدلال، و كذا في المختلف ١: ٤٩٢.
- ٢- التهذيب ١: ٢٧٦، ذيل الحديث ٨١٣، والاستبصار ١: ١٩٢، ذيل الحديث ٦٧٢.
- ٣- الشهيد الأوّل في البيان: ٩٣ والألفيه: ٤٩، والشهيد الثاني في المقاصد العليه، على ما حكاه عنها في مفتاح الكرامه ١: ١٩١.
- ٤- رسائل المحقق الكركي ١: ٩٧.
- ٥- لا توجد لدينا شروح الجعفرية.
- ٦- الموجز الحاوي (الرسائل العشر) ١: ٦١.
- ٧- كشف الالتباس (مخطوط): ١١١.

ص: ٣٨٠

به، و إذا دلّ الدليل على عدم ترتّب أحكام النجاسه بعد زوال العين حكم بطهاره المحلّ بعد النجاسه، بل بناء المحصّين لقواعد الاستدلال ارتكاب تقدير المعدوم موجودا و الموجود معدوما إذا اقتضته القواعد، مع أنّ الثمره في بعض الموارد ربما تظهر للمتأمل.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّ الحكم في طهر البواطن كذلك كما هو ظاهر كلماتهم في عدّ زوال العين من المطهّرات العشر في البواطن و الحيوان غير الآدمي.

بقي الكلام في مستند الكراهه في سورّ الجلال و آكل الجيف، و لعلّه لعدم كونهما مأمونين و أنّهما بعدم خلوّ موضع الملاقاه فيهما من عين النجاسه.

(و) هذا المناط مستفاد من فحوى صحيحه العيص من النهي عن سورّ (الحائض) مطلقا و الجنب (التي لا تؤمن) حيث قال: «سألت:

□

أبا عبد الله عليه السلام عن سورّ الحائض، قال: لا توضأ منه و توضأ من سورّ الجنب إذا كانت مأمونه ثمّ تغسل يديها قبل أن تدخلها الإناء» (١) و لعلّ حكمه الإطلاق في الحائض استمرار النجاسه عليها أيّما فيبعد خلوّ يدها عن النجاسه، لأنّها تبدل الخرقه و تغيرها كثيرا، إلّا إذا كانت متحفّظه ورعه عن النجاسه، بخلاف الجنب، فإنّ زمان تلوّثها بالنجاسه يسير، فالتحفّظ عنها لسهولته موجود في أغلب الناس، إلّا إذا كانت ممّن لا تبالى.

و ما في الصحيحه من إطلاق الحائض موافق للمبسوط (٢) مخالف للمشهور، فإنّ المشهور تقييدها إمّا بالمتهمه - كما عن جماعه (٣) - و إمّا بغير

١- الوسائل ١: ١٦٨، الباب ٧ من أبواب الأسئار، الحديث الأوّل، و تقدّم في الصفحه: ٣٧٠، الهامش ٦ اختلاف المصادر في فقره «لا توضأ منه» في أوّل الحديث، فراجع.

٢- المبسوط ١: ١٠.

لكنّ الإنصاف: أنّ ظاهر نفي البأس في المقيّدات- بعد العلم بعدم حرمة في غير المأمونه- نفي الكراهه رأسا، مع أنّه لو تكافأ الاحتمالان يرجع إلى الأصل.

هذا كلّ بناء على أنّ «غير المأمونه» في العرف هي «المتّهمه» و إنّ جعلناها أعمّ- كما هو مقتضى اللغه- لم يكن تعارض بين المطلق و المقيّد، و لا بين قول المبسوط و قول من عبّر بغير المأمونه، بناء على إرادته الفرد المتعارف من مطلق الحائض، و هو غير المتحفّظ و الورع عن النجاسات بحيث يظنّ و يوثق بطهاره يدها، فحاصل مذهبهم كراهه سؤر الحائض من حيث هي للظنّ النوعي بعدم طهاره يدها، فهي متّهمه نوعا، إلّا أن يكون خصوص الشخص بحيث تؤمن من ذلك، لشدّه تورّعها عن النجاسات.

لكنّ الإنصاف: أنّ المراد بالمأمونه الفرد المتعارف، و هي التي لا تتّهم لقلّه مبالاتها بالنجاسه. و يؤيّد هذا ما في روايه السرائر (١) من قوله: «تغسل يديها» بدل «المأمونه» فإنّ مقابلها من «لا تغسل يديها» و هي المتّهمه، و غسل اليد أمر متعارف عقيب تلوّثها، خصوصا بالقاذورات المستنفره.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّ ما في المدارك و الذخيره- من أنّ «إناطه الكراهه بغير المأمونه أولى من إناطتها بالمتّهمه، لأنّ النصّ يدلّ على انتفاء الكراهه إذا كانت مأمونه، و هي أخصّ من كونها غير متّهمه» (٢) انتهى- محلّ نظر، أمّا أولا: فلا تتّحادهما عرفا، و أمّا ثانيا: فلا أنّ انتفاء الكراهه منوط في روايه السرائر بغسل اليدين، و مفهومه الكراهه مع عدم غسلهما، و ليس المراد العلم

١- المتقدّمه في الصفحه السابقه.

٢- المدارك ١: ١٣٥، و الذخيره: ١٤٥.

بذلك، و إلّا كان سؤرها نجسا، بل المراد كونها مظنه لترك الغسل- و هي المتّهمه- كما أنّ المراد بالغسل في المنطوق كونها مظنه لذلك على ما هو المتعارف.

ثمّ إنّ ظاهر الأخبار اختصاص الكراهه بالوضوء (١) بل في بعضها مقابله الشرب بالوضوء (٢) الظاهره في نفي الكراهه.

لكنّ المحكّي عن ظاهر الأكثر عدم الفرق (٣) بل عن الوحيد البهبهاني:

أنّ الاختصار على الوضوء لم يقل به فقيه، و الظاهر أنّ التعميم محلّ وفاق (٤) انتهى.

أقول: لو ثبت الإجماع على التعميم أمكن حمل أدلّه الفصل على تفاوت الكراهه.

ثمّ ظاهر إناطه الكراهه بالآتهام و عدم الأمن تعدّي الحكم إلى كلّ متّهم بعدم التوقّي من النجاسات، كما هو المحكّي عن ظاهر الشيخين (٥) و الحلّي (٤) و المحقّق (٧) و صريح البيان (٨) و الروضه (٩) مضافا إلى ما يظهر من أخبار آخر من استحباب التنزّه عمّن لا يتنزّه (١٠) و روايه ابن أبي يعفور:

- ١- الوسائل ١: ١٧٠، الباب ٨ من أبواب الأسئار.
- ٢- نفس المصدر، الأحاديث ١ و ٢ و ٤ و ٦ و ٨.
- ٣- المدارك ١: ١٣٥، و الذخيره: ١٤٥.
- ٤- حكاه عنه في مفتاح الكرامه ١: ٨٤.
- ٥- المقنعه: ٥٨٤ و النهايه: ٥٨٩.
- ٦- السرائر ٣: ١٢٣.
- ٧- الشرائع ٣: ٢٢٨.
- ٨- البيان: ١٠١.
- ٩- الروضه البهيه ١: ٢٨١.
- ١٠- لم نظفر على خبر ظاهر فيما أفاده، إلّا ما رواه في الوسائل ٢: ١٠٩٥، الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، الحديث ٢ و في ظهوره في المطلوب تأمل، فراجع.

ص: ٣٨٤

«عن الرجل أيتوضأ من فضل المرأة؟ قال: إذا كانت تعرف الوضوء» (١) بناء على أنّ الظاهر من الوضوء الاستنجاء أو إزاله مطلق الخبث، مضافا إلى الأمر بالاحتياط في مظانّ النجاسه (٢).

و أنكر هذا الحكم غير واحد من متأخري المتأخرين (٣) بل ذكر بعضهم (٤) أنّه مجرّد استحسان لعدم المستند، مع ما دلّ على كون الوضوء من فضل جماعه المسلمين أحبّ إلى (٥) من الوضوء من ركو أبيض (٤).

و فيه: أنّه يكفي في المستند ما عرفت، و كون الوضوء من سؤر المسلمين أحبّ من الوضوء من الركو الأبيض في الروايه إنّما هو مع عدم النقص (٧) فيه من جهه من الجهات، فيكون مزيّته على الوضوء من الركو كونه أسهل و أيسر، و محلّ الكلام ثبوت الكراهه من جهه الظنّ النوعي بنجاسه سؤر المتّهم مع كون شخص الماء مشكوك الطهاره، أمّا مع ظنّ نجاسه الماء فلا ينبغي التأمّل في رجحان الترك.

(و) يكره أيضا استعمال (سؤر البغال و الحمير) مطلقا كما هو ظاهر العبارة، أو خصوص الأهليه كما فسره جماعه، منهم الكركي

(٨)

١- الوسائل ١: ١٧٠، الباب ٨ من أبواب الأسئار، الحديث ٣.

٢- الوسائل ١: ١٥٨، الباب ١١ من أبواب الماء، الحديث ٣.

٣- المحقق الثاني في جامع المقاصد ١: ١٢٤، و السيد في المدارك ١: ١٣٥، و المحقق السبزواري في الذخيره: ١٤٥، و المحقق الخوانساري في المشارق: ٢٧٠.

٤- ذكره المحقق الخوانساري في المصدر المتقدم.

٥- كذا، و المناسب: أحب إليه عليه السلام.

٦- الوسائل ١: ١٥٢، الباب ٨ من أبواب الماء المضاف، الحديث ٣.

٧- في «ب»: النقض.

٨- جامع المقاصد ١: ١٢٤.

ص: ٣٨٥

و الميسى (١) و صاحب المدارك (٢) مستدلين على الحكم بکراهه لحمهما، و منع كاشف اللثام الكبرى (٣).

و يمكن الاستدلال بمضمرة سماعه: «سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب و يتوضأ منه؟ قال: أما الإبل و البقر [و الغنم] (٤) فلا بأس» (٥) و النبوي: «كل شيء يجتر فسؤره حلال و لعابه حلال» (٦) بناء على أن المراد بالحلي ما لا بأس فيه أصلاً.

و المرسله: «كان يكره عليه السلام سؤر كل ما لا يؤكل لحمه» (٧) بناء على إرادته الأعم مما لا يعتاد أكله أو لم يخلق للأكل، كما يظهر هذا الاستعمال من بعض أخبار نجاسه بول الحمير و البغال (٨) فتأمل.

و عمم جماعه الحكم للدواب كلما (٩).

و في غير واحد من الأخبار نفى البأس عن شرب سؤر الحمار و الفرس و البغل (١٠). لكن الظاهر ورود ذلك في مقابل الكلب، فيحمل على نفى الحرمة لا الكراهه.

١- نقل عنه في مفتاح الكرامه ١: ٨٤.

٢- المدارك ١: ١٣٦.

٣- كشف اللثام ١: ٣١.

٤- الزيادة من مصححه «ع»، و لم ترد في سائر النسخ، و التهذيب.

٥- الوسائل ١: ١٦٧، الباب ٥ من أبواب الأستار الحديث ٣.

٦- الوسائل ١: ١٦٧، الباب ٥ من أبواب الأستار الحديث ٥.

٧- الوسائل ١: ١٦٧، الباب ٥ من أبواب الأستار الحديث ٢.

٨- الوسائل ٢: ١٠١١، الباب ٩ من أبواب النجاسات، الحديث ٩.

٩- كالشيخ في المبسوط ١: ١٠، و العلامه في نهايه الأحكام ١: ٢٤٠، و الشهيد في الذكري: ١٢.

١٠- الوسائل ١: ١٦٣، الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث ٤ و ٦.

ص: ٣٨٦

و آخرون صرّحوا بکراهه سؤر ما لا يؤکل لحمه (١) و لعله لما مرّ من قوله: «کلّ ما أکل لحمه يتوضّأ من سؤره و يشرب» (٢).

(و) یکره أيضا سؤر (الفأره) فی المشهور علی الظاهر، بل قیل:

إنّه المعروف من المذهب (٣) ففی حدیث المناهی: «نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ سؤر الفأره» (٤) لکنّه لا یدلّ علی حکم الماء من حیث الشرب و التوضی.

و من الغریب! ما عن باب تطهیر الثیاب من نهایه الشیخ: أنّ الفأره کالکلب إذا أصابت ثوبا برطوبه و جب غسل موضع الإصابه (٥) و نزل علی الاستحباب المؤکد.

(و) قیل: المعروف من المذهب کراهه سؤر (الحیه) أيضا (٦) لروایه أبی بصیر: «عن حیة دخلت حیّا فیہ ماء و خرجت منه؟ قال: إن وجد ماء غیره فلیهرقه» (٧) و عن المدارک تبعاً للمعتبر عدم الکراهه (٨).

١- مثل ابن حمزه فی الوسيله: ٧٦، و العلامه فی نهایه الإحکام ١: ٢٤٠، و الشهید فی الدروس ١: ١٢٣. و ظاهر کلّ من علّل کراهه سؤر الحمیر و البغال بکراهه اللحم، مثل المحقّق الثانی فی جامع المقاصد ١: ١٢٤.

٢- مرّ فی الصفحه: ٣٧١ عن الاستبصار.

٣- لم نقف علی القائل.

٤- الوسائل ١: ١٧٢، الباب ٩ من أبواب الأسئار، الحدیث ٧، و الفقیه ٤: ٤، الحدیث ٤٩٦٨.

٥- النهایه: ٥٢.

٦- لم نقف علی قائله.

٧- الوسائل ١: ١٧٢، الباب ٩ من أبواب الأسئار، الحدیث ٣.

٨- المدارک ١: ١٣٧، و المعتبر ١: ١٠٠.

ص: ٣٨٧

قال (١) یکره أيضا استعمال (ما مات فیہ الوزغ) بل خرج منه حیّا، علی ما رواه هارون بن حمزه الغنوی: «قال: سألته عن الفأره و العقرب و أشباه ذلك یقع فی الماء فیخرج حیّا، هل یشرب من ذلك الماء و يتوضّأ منه؟ قال: یسکب منه ثلاث مرّات، و قلیله و کثیره بمنزله واحده، ثمّ یشرب منه و يتوضّأ منه، غیر الوزغ فإنّه لا- ینتفع بما یقع فیہ» (٢) و بمضمونها أفتی فی النهایه (٣) و تعارض بالأخبار الخاصّه، مثل صحیحہ علی بن جعفر (٤) و العامّه فیما لا نفس له (٥).

(و) یدلّ علی حکم (العقرب) إذا مات روايه سماعه: «عن جرّه وجد فیها خنفساء قد ماتت؟ قال: ألقها و توضّأ منه، و إن کان عقربا فأرق الماء و توضّأ من ماء غیره» (٦) (و) هو محمول علی الاستحباب، لما دلّ علی أنّه إنّما (ینجس الماء بموت حیوان ذی النفس السائله دون ما لا نفس له) كما سیجىء ذلك فی باب النجاسات.

(و) اعلم أنه قد تقدّم قول الشيخ قدّس سرّه: بأنّ (ما لا يدركه الطرف (٧) من الدم لا ينجس الماء) مستدلًا بصحيحه على بن جعفر- المتقدّمه في ذيل مسألة الماء القليل- و عرفت ضعف دلالتها (٨) (و) أنّ الأقوى

١- كذا، و ليس من دأب المؤلف قدّس سرّه تصدير المتن بكلمه «قال».

٢- الوسائل ١: ١٧٢، الباب ٩ من أبواب الأستار، الحديث ٤.

٣- النهايه: ٦.

٤- الوسائل ١: ١٧١، الباب ٩ من أبواب الأستار، الحديث الأوّل.

٥- الوسائل ١: ١٧٣، الباب ١٠ من أبواب الأستار.

٦- الوسائل ١: ١٧٢، الباب ٩ من أبواب الأستار، الحديث ٦.

٧- فى الشرائع: و ما لا يدرك بالطرف.

٨- راجع الصفحه: ١١٧.

ص: ٣٨٨

ما (قيل): من أنّه (ينجسه و) لا أقلّ من أنّه (هو الأحوط) غالباً.

و المحكّي عن الشيخ تعميم الحكم لمطلق النجاسات (١). و لم يعلم له مأخذ، و لا أنّ الشيخ يتعدّى من دم الأنف إلى غيره، أو يقتصر على مورد الصحيحه؟ و احتملها فى الذكرى (٢) و لا أنّه يتعدّى من الماء إلى كلّ جسم رطب كالثوب أو يقتصر على مورد النصّ؟ لكنّ الشهيد قدّس سرّه فى الذكرى نسب إليه التعدّى إلى الثوب (٣) و لعلّ الفرق بينه و بين التعدّى من دم الأنف- مع أنّه أظهر- أنّ المنفعل فى الجسم الرطب حقيقه هو الجزء المائى فعدم انفعال الماء يدلّ على عدم انفعاله.

قال فى فروع قول الشيخ: لو طارت الذبابه عن النجاسه إلى الثوب أو الماء، فعفو عند الشيخ، و اختاره المحقّق فى الفتاوى، لعسر الاحتراز و لعدم الجزم ببقائها لجفافها بالهواء و هو يتمّ فى الثوب دون الماء (٤) انتهى.

أقول: أمّا حكم الشيخ بالعفو: فلم يعلم فى الثوب، و ما ذكرناه من الفرق ضعيف. و أمّا حكم المحقّق قدّس سرّه بالعفو لعسر الاحتراز: فلا يخلو عن تأمل. و أمّا عدم الجزم ببقائها لجفافها: فيحتمل أن يكون المراد بالجفاف زوال عينها، فيصير طاهراً بزوال العين، لا جفافها مع بقاء جرمها، إذ الغالب مجرّد رطوبه رجل الذبابه بالنجاسه لا لزوق جرمها به، مع أنّ الشكّ فيه كاف.

نعم، قد يقال: إنّ أصله بقاء الرطوبه عند الشكّ فيه حاكمه على

١- المبسوط ١: ٧، و حكى عنه الشهيد فى الذكرى: ٩.

٢- الذكرى: ٩.

٣- لم نجد النسبه فى الذكرى.

٤- الذكرى: ٩.

ص: ٣٨٩

أصله بقاء طهاره الماء، لأنّ الشكّ فيها مسبّب عن الشكّ في بقاء الرطوبه، كما في وقوع الثوب المستصحب الرطوبه على أرض نجسه.

و يمكن التخلّص بأنّ مجرد بقاء الرطوبه لا يترتّب عليه تنجيس إلّا بواسطه مقدّمه خارجيه هي تأثر الملاقى بها و صيرورته رطبا بالسرايه، فالمنجّس في الحقيقه هو تأثر ملاقى النجاسه بها لاكتساب شىء من رطوبته، لا مجرد ملاقاته لها، و إن كان يعبر عن ذلك مسامحه بما ظاهره أنّ المنجّس هو مجرد الملاقاه، و حينئذ فإثبات النجاسه باستصحاب الرطوبه لا يمكن إلّا بناء على القول باعتبار الأصول المثبتة.

ص: ٣٩٠

ص: ٣٩١

الركن الثاني في الطهاره المائيه

[أقسام الطهاره المائيه]

اشاره

(و هي وضوء و غسل.)

[في الوضوء فصول]

اشاره

(و في الوضوء فصول)

ص: ٣٩٢

ص: ٣٩٣

[الفصل الأوّل في الأحداث الموجهه للوضوء]

الفصل (الأوّل في الأحداث الموجهه للوضوء) و الحدث هنا اسم مصدر أو مصدر، و قد يطلق مسامحه على العين كالبول و الغائط، و قد يطلق على الحاله الحاصله عقيب ذلك، فيقال: إنّ الوضوء رافع للحدث.

و المراد بالموجب سبب الوجوب لا-فاعله، لأنَّه الشارع، و المراد الوجوب الشرعي، و يحتمل إرادته اللغوي، و هو الثبوت في الشريعة و لو على وجه الاستحباب، فيكون مرادفا للسبب.

و حصره في السنَّة مبنًى على إرادته ما يوجب خصوص الوضوء، فيخرج ما أوجبه مع الغسل.

و المراد الموجب بالشأن، فيدخل حدث المحدث و غير المميّز.

و على كلّ حال، بإطلاق الموجب و السبب على الأمور المذكوره يدلّ على أنّ المكلف في نفسه لا يثبت عليه وضوء شرعا، فلو فرض مكلف لم يحدث منه حدث لم يجب عليه الوضوء و جاز له الدخول في الصلاة لعدم

ص: ٣٩٤

كونه محدثا.

فالحديث أمر وجوديّ و الطهاره عدمه عمّن من شأنه وجوده فيه، و يدلّ عليه أيضا تفسير الحدث بالحاله المانع، فيكون المنع عارضا للمكلف.

و قد يقال: إنّ الطهاره أيضا وجوديه طارئه، لنسبه إباحه الصلاه إليها فالمكلف بنفسه لا تباح له الصلاه، و لإطلاق الناقض على الأحداث و المنقوض ظاهر في الوجوديّ، و لظاهر قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا (١) و إطلاق قوله عليه السلام: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاه» (٢) و لحكمهم بأنّ الشاكّ في المتأخّر من الحدث و الطهاره يجب عليه الوضوء، و إلّا لكان حكمه كالشاكّ في المتأخّر من الخبث و الطهاره في بنائه على أصاله الطهاره، و قد فرّغ على هذا أنّ المكلف المخلوق دفعه- كأدم عليه السلام مثلا- لا- يحكم عليه بالطهاره و لا- بالحدث، فما كانت الطهاره شرطا فيه لم يجز بدونها، و ما كان الحدث مانعا منه جاز.

و يدفع الأوّل بأنّ صدق المبيح بملاحظه مسبقيته بالحدث المانع، و لذا اكتفى بنيه رفع الحدث عن قصد الاستباحه.

و أمّا إطلاق الناقض: فلا ظهور له في كون المنقوض وجوديّا، كما يشهد له شمول أخبار «لا تنقض اليقين» (٣) للأموال الوجوديه و العدميه، مع أنّ الطهاره المنقوضه عدم مسبق غالبا بالوجود، فيشبه الموجود، فتأمل.

و أمّا الآية: فالمراد منها بإطباق المفسرين كما حكى (٤) و بنصّ الإمام

١- المائدة: ٦.

٢- الوسائل ١: ٢٦١، الباب ٤ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٣- الوسائل ١: ١٧٤، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١ و ٦.

٤- حكاه عنهم العلّامه في المنتهى ١: ١٩٥.

عليه السلام في غير واحد من الأخبار (١) القيام من النوم، فهي دليل على خلاف المطلوب، مع أنها على تقدير الإطلاق معارضة بقوله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا (٢) فإن ظاهره استناد وجوب التيمم - الذي هو بدل الوضوء - إلى المجيء من الغائط لا إلى المكلف من حيث هو.

و دعوى: أن ذلك لكون الغائط سببا لنقض الطهارة السابقة و رجوع المكلف بعده إلى حالته الأصلية المقتضية للطهارة، ليست بأولى من حمل إطلاق آية القيام (٣) على ما هو الغالب من كون القائم الغير المسبوق بالطهارة الذي هو المراد من الآية مسبوقا بالحدث، فوجوب الوضوء لأجل رفع تلك الحالة العرضية.

و أما وجوب الطهور عند دخول الوقت: فمسلم، لكن الطهور لا يصدق إلا بالنسبة إلى المحدث، و لا كلام في وجوبه عليه.

و أمّا حكمهم بوجوب الوضوء على الشاك في المتأخر من الحدث و الوضوء: فلا يدل على المدعى، لحكمهم - في ما حكي عنهم - بوجوب الغسل على الشاك في المتأخر من الجنابة و الغسل، مع أن أحدا لم يقل بكون غسل الجنابة باقتضاء حاله الأصلية للمكلف، فالوجه في حكمهم هناك بوجوب الطهارة: أنه لمّا علم من الأدلة أن الحدث مانع فلا بد من إحراز العلم بعدمه و لو بحكم الأصل، و الأصل غير جار هناك، لتعارض الأصلين،

١- الوسائل ١: ١٨٠، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧، و المستدرک ١: ٢٣٠، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول و ٣ و ٤.

٢- النساء: ٤٣.

٣- المائدة: ٦.

ص: ٣٩٦

و هذا غير ما نحن فيه، و هو أنه إذا فرض العلم بعدم صدور الحدث من الشخص يجوز له الدخول في الصلاة و إن لم يتوضأ.

و أمّا ما ذكر من الفرع: فهو على تقدير تسليم الأصل غير متوجه، فإنه قد ورد: «لا صلاة إلا بطهور» (١) و أن «الطواف بالبيت صلاة» (٢) و قال تعالى لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٣) فاشترك الغايات الثلاث في اعتبار الطهارة فيها، فما الذي يباح بدون الطهارة؟

فالتحقيق: أن الطهارة و الحدث من قبيل الطهارة و الخبث و الموت و التذكية و غيرهما من الأعدام المقابلة للملكات، بل الطهارة و القذاره لغه أيضا كذلك.

ثم إنه يعتبر عن هذه الأمور بالنواقض فإن أريد الناقض بالشأن و أضيف الناقض إلى الطهارة الصغرى أو إلى الوضوء الموجب لها- و لو شأنًا- كان مساويا للسبب، لدخول الحدث ممن لم يتطهر أصلا و من المحدث، و خروج الجنابة و أخواتها.

و لا فائده مهمه في تحقيق العنوان الجامع المانع لهذه الأمور، و إنما المهمّ التعرّض لتفصيلها.

(و هي سته): ثلاثه منها: (خروج البول) و ما في حكمه من البلل الخارج بعده مع عدم الاستبراء (و الغائط) و هو معروف، و مع الشك يرجع إلى الأصل (و الريح).

و لا إشكال و لا خلاف في إيجاب هذه للوضوء إذا خرجت

١- الوسائل ١: ٢٦١، الباب ٤ من أبواب الوضوء، الحديث الأول.

٢- عوالي اللئالي ٢: ١٦٧، الحديث ٣.

٣- الوقعه: ٧٩.

ص: ٣٩٧

(من الموضوع المعتاد) خروجه منه لأغلب أفراد الإنسان، و الأخبار به متواتره (١).

و ظاهر إطلاق الأخبار و معاهد الإجماع و أكثر العبائر و صريح بعض (٢) عدم اعتبار الاعتياد الشخصي في المعتاد النوعي، و في الحدائق نفى الخلاف فيه (٣)، و عن شارح الدروس دعوى الإجماع عليه صريحا (٤) بل عن الرياض حكايته عن الفاضلين (٥). لكن يمكن دعوى انصباب الإطلاقات في الكل على الغالب المتعارف من الاعتياد الشخصي.

اللهم إنا أن لا يعتنى بهذه الانصرافات، و يتمسك في ذلك بإطلاق الأخبار الدالة على النقص بما يخرج من الموضوع الطبيعي و إن كان المعتاد غيره.

و يشكل ذلك على من يعتبر الاعتياد الشخصي في غير الموضوع الطبيعي، حملا للإطلاقات الدالة على النقص بمطلق الثلاثه على المتعارف، و تمسكا بما دل على اختصاص الناقض بما يخرج من الطرفين اللذين أنعم الله بهما عليك (٦) فإن دعوى الانصراف و أدله الاختصاص موجوده فيما يخرج من الطبيعي مع عدم الاعتياد.

١- الوسائل ١: ١٧٧، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء.

٢- الرياض ١: ١٩٤، و مستند الشيعة ١: ٧٠.

٣- الحدائق ٢: ٨٦.

٤- مشارق الشموس: ٥١، و لكن يحتمل أن لا يرتبط دعوى الإجماع بالمقام، كما في الجواهر ١: ٣٩٥.

٥- الرياض ١: ١٩٤.

٦- اقتباس من الأحاديث ٤ و ٥ و ٩ من الوسائل ١: ١٧٧، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء.

ص: ٣٩٨

فالعمده إذا الإجماع، و هو غير بعيد، خصوصا بملاحظه إنهم - كما في المعتمد (١) و التذكرة (٢) و غيرهما - يدعون الإجماع أولا- على الموضوع الطبيعي، ثم يذكرون غير المعتاد، فيذكرون فيه ما يذكرون من النقص و عدمه، و التفصيل بين الخارج من

المعتاد وغيره، أو الخارج مما دون المعده وغيره، و كأن هذا منشأ ما تقدّم عن الرياض من الحكايه.

و المسأله لا تخلو عن الإشكال، إلّا أنّ الذي يسهّل الأمر أنّ الأقوى عندنا- كما سيجيء- النقض مطلقاً.

(و لو خرج الغائط ممّا دون المعده) من الموضوع الغير الطبيعي (نقض) و إن لم يصّر مخرجه معتاداً (في قول) الشيخ (٣) و القاضي (٤) و الحلّي (٥) و التذكره (٦) و ظاهر كلّ من أطلق بالثلاثه، بل صريح الحلّي و التذكره.

و ظاهر المطلقين النقض بما يخرج ممّا فوق المعده، خلافاً للشيخ و القاضي، استناداً إلى منع تسميته غائطاً، فلا خلاف بينهم في النقض بمطلق الغائط من غير اعتبار الاعتياد، لعموم قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط (٧) و قوله عليه السلام في روايه زكريّا بن آدم: «إنما ينقض الوضوء ثلاث:

١- المعتبر ١: ١٠٦.

٢- التذكره ١: ٩٩.

٣- المبسوط ١: ٢٧.

٤- جواهر الفقه: ١٢، المسأله: ٢١.

٥- السرائر ١: ١٠٧.

٦- التذكره ١: ٩٩.

٧- النساء: ٤٣ و المائده: ٦.

ص: ٣٩٩

البول، و الغائط، و الريح» (١). و في روايه الفضل بن شاذان: «لا ينقض الوضوء إلّا غائط أو بول أو ريح أو جنبه» (٢). مضافاً إلى ذيل روايه العلل الآتيه.

(و) لكن (الأشبهه) عند المصنّف (أنّه لا ينقض) و أجاب في المعتبر عن إطلاق الآيه و الروايات بانصرافها إلى المعتاد، فتقيّد به، ثمّ أيد ذلك بالأخبار المقيده (٣). مثل صحيحه زراره: «قلت لأبي جعفر عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام: ما ينقض الوضوء؟ فقالا: ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر و الدبر، من الغائط و البول أو منى أو ريح، و النوم حتّى يذهب العقل، و كلّ النوم يكره إلّا أن تكون تسمع الصوت» (٤) و في صحيحه أخرى لزراره:

«لا- ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك أو النوم» (٥) و موثقه أديم بن الحرّ: «أنّه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: ليس ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك الأسفلين» (٦) و في صحيحه ابن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام- في حديث طويل- قال: «قال أبو جعفر عليه السلام: لا ينقض الوضوء إلّا ما خرج من طرفيك اللذين جعل الله لك، أو قال: اللذين أنعم الله بهما عليك» (٧).

و غير ذلك من الأخبار المقيده.

١- الوسائل ١: ١٧٨، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

٢- الوسائل ١: ١٧٩، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨.

٣- المعتبر ١: ١٠٧.

٤- الوسائل ١: ١٧٧، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

٥- الوسائل ١: ١٧٧، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأول.

٦- الوسائل ١: ١٧٧، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

٧- الوسائل ١: ١٧٩، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩.

ص: ٤٠٠

بالمقيدات، نظر.

أمّا الانصراف: فلمنع اعتبار مثله، و إلاّ لجرى فيما دلّ على نجاسه البول و الغائط، و لوجب الاقتصار فى النقض على الخارج من الموضوع الطبيعى المعتاد نوعاً و شخصاً مع كون الخروج و الخارج من جميع الجهات على الوجه المتعارف الغالب، و الاقتصار بهذا النحو خلاف الإجماع، و لو بنى على هذه الانصرافات لاختلّ جلّ القواعد المبتنية على الإطلاقات، بل كلّها، إذ ما من مطلق إلاّ و له منصرف لأنس الذهن ببعض أفرادها (١) فلا ينبغى طرحها (٢) - خصوصاً فى مقام إعطاء القاعده - إلاّ إذا كانت بحيث يعلم المتكلم جواز الاتكال على ذلك الانصراف فى إرادته المقيّد من المطلق، و ينسب من عمل بإطلاقها إلى الغفلة عن طريق المحاوره، و أنّى لنا بإثبات هذا فى المقام! و أمّا دعوى تقييد الإطلاقات بالمقيدات: فلابتناؤه على كون الصلّه مناطاً فى الحكم، و ليس كذلك، لأنّ الموصول ليس للعموم، للزوم تخصيص الأكثر، بل المراد به المعهود، فتكون الصلّه معرّفه لذلك المعهود و موضحة له، نظير «الأسفلين» بالنسبه إلى «الطرفين» فإنّه موضح لا- مقيّد، و لا- ريب أنّ هذه الثلاثه لا- تخرج إلاّ من طرفى المخاطب.

و دعوى: أنّ الموصول و إن كان لعهد الجنس، إلاّ أنّ من المعلوم أنّ هذا النوع بنفسه ليس ناقضاً، فالمراد خروجه من المخرج المتعارف نوعاً أو شخصاً، كما أنّ المراد من حرمة الأعيان: حرمة الفعل المتعارف المتعلّق بها- و منه يظهر فساد قياس ما نحن فيه على الحكم بنجاسه البول و الغائط-

١- كذا، و المناسب: أفراده.

٢- مرجع الضمير: الإطلاقات، و كذا فيما يأتى من ضمائر التأنيث.

ص: ٤٠١

مدفوعه: بأنّ الظاهر فى مثل ذلك الخروج، و أمّا كونه من المخرج المتعارف فلا، كما لا يخفى.

ثم إنَّ الظاهر- بمعونه صدر بعض الروايات- أنَّ الحصر إضافيٌّ بالنسبة إلى غير هذه الأجناس الثلاثة، لا غير الأفراد الخارجة من غير المخرجين، مثل صحيحه أبي بصير المروي عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن الرعاف والحجامة وكل دم سائل؟ فقال: ليس في هذا وضوء، إنما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك» (١).

و أجاب في التذكرة عن المقيّدات بحملها على الأغلب (٢).

وفيه: أنه لو بنى الأمر على مراعاة الغلبة في المقيّدات وجب مراعاتها في المطلقات، فيكفي في خروج غير المتعارف، فالأجود ما ذكرنا: من أنَّ الصلة موضحة للمعهود و ظهور إضافه الحصر بالنسبة إلى غير الثلاثة، فلا- دلاله فيه على نفي الحكم عن غير المعتاد، ليعارض المطلقات فيقيدها.

(و) ممّا ذكرنا- من عدم اعتبار التعارف، و عدم قدح الانصراف في المطلقات- يظهر الوجه في ما ذكره المصنّف قدّس سرّه و جماعه- بل حكى عليه الإجماع من غير واحد (٣)- من أنه: (لو اتفق المخرج) قبلا- أو دبرا (في غير الموضع المعتاد نقض) و استدلل عليه في المعبر: بأنّه ممّا أنعم الله به (٤).

□
وفيه: أنّ ما دلّ على النقض بما يخرج من الطرفين اللذين أنعم الله

١- الوسائل ١: ١٧٨، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٥.

٢- التذكرة ١: ١٠٠.

٣- المنتهى ١: ١٨٨، والمدارك ١: ١٤٤.

٤- المعبر ١: ١٠٧.

ص: ٤٠٢

بهما عليك مختصّ بطرفي المخاطب، و من كان مثله من الأفراد المتعارفه، فلا يشمل غيره، فلا مستند للحكم عدا الإطلاقات بعد تنزيل القيود المذكوره في المقيّدات على الإشاره إلى الجنس و موضحا للمعهود المراد من الموصول، دون المفهوم الكلي الصادق على المخرج المتعارف و غيره.

(و كذا) الحكم (لو خرج الحدث من جرح) و لو في أوّل مرّه مع انسداد المخرج الطبيعي، كما صرح به جماعه، و عن المنتهى الإجماع عليه (١)- كما عن ظاهر المدارك (٢)- و استدلل عليه في المعبر بصيرورته منعما به (٣).

□
وفيه: ما عرفت من أنّه إن بنى على ملاحظه الاختصاص بالمتعارف، فلا معنى في دخول مثل هذا الجرح في الطرفين اللذين أنعم الله بهما، بل هو- كما قيل- من النقمه، لا- من النعمه، إلّا من حيث خروج الأذى منه، يجري ذلك مع عدم انسداد الطبيعي، فالعمده في الحكم هي المطلقات.

و لأجلها يتّجه الحكم بالنقض لو لم ينسدّ الطبيعي و خرج من غيره (ثم صار معتادا) أو انقطع.

أمياً مع الاعتياد: فهو المعروف، بل لم يحك الخلاف فيه إلّا عن شارح الدروس (٤) وقوّاه في الرياض (٥) بناء على اختصاص المطلقات و المقيدات بالمخرج الطبيعي و عدم العبره بالاعتیاد الشخصی، و إنّما التزم بالنقض مع انسداد الطبيعي لمكان الإجماع و القطع بعدم ارتفاع الأثر عن الأحداث

١- المنتهى ١: ١٨٨.

٢- المدارك ١: ١٤٤.

٣- المعتبر ١: ١٠٧.

٤- مشارق الشمس: ٥١.

٥- الرياض ١: ١٩٥.

ص: ٤٠٣

الثلاثة الصادره عن هذا المكلف.

و فيه: ما عرفت سابقا من عدم العبره بهذه الانصرافات.

و أما مع عدم الاعتياد: فهو ظاهر إطلاق من تقدّم على المحقّق قدّس سرّه، بل هو صريح بعضهم كالحلّي (١) و الشيخ فيما تقدّم من استناده في منع النقض بما يخرج من فوق المعده إلى منع تسميته غائطا (٢) و لم يزد الحلّي في ردّه على دعوى التسميه.

فعلم من ذلك: أنّ الكبرى مسلّمه بين الطرفين، بل عند الكلّ.

و ممّن اختار هذا القول من المتأخّرين العلامه في التذکره (٣)، و هو الأقوى، لما ذكرنا من إطلاقات الأخبار المعترضه بإطلاق فتاوى القدماء (٤) و معقد إجماع الغنيه (٥).

و يؤيّد المروّى عن فقه الرضا عليه السلام: «لا تغسل ثوبك إلّا ممّا يجب عليك في خروجه إعادة الوضوء» (٦).

و في الحسن - كالصحيح - عن علل الفضل عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «إنّما وجب الوضوء ممّا خرج من الطرفين خاصّه و من النوم دون سائر الأشياء، لأنّ الطرفين هما طريق النجاسه، و ليس للإنسان طريق تصيبه النجاسه من نفسه إلّا منهما، فأمروا بالطهاره عند ما تصيبهم تلك النجاسه من

١- السرائر ١: ١٠٦.

٢- تقدّم في الصفحه: ٣٩٨.

٣- التذکره ١: ٩٩-١٠٠.

٤- مثل الصدوق في المقنع (الجوامع الفقيهيه): ٢، و المفيد في المقنعه: ٣٨.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧.

أنفسهم» (١).

و هذه الروايه الشريفه- و إن كانت مشتمله على فقرات ثلاث- تصلح مستندا لأقوال ثلاثه:

فالأولى: قوله عليه السلام: «إنما وجب الوضوء ممّا يخرج من الطرفين خاصّه .. إلى آخره» فإنّه يصلح دليلا لما تقدّم عن شارح الدروس (٢).

الثانيه: قوله عليه السلام: «لأنّ الطرفين هنا طريق النجاسه و لا طريق للإنسان تصيبه النجاسه من نفسه إلّا منهما» فإنّ ظاهره أنّه لو كان له طريق آخر يصيبه النجاسه من نفسه منه كان الخارج منه أيضا ناقضا، فيصلح دليلا لمن اعتبر في غير الطبيعي الاعتياد أو انسداد الطبيعي- كما هو المشهور بين المتأخرين- و أمّا بدون الاعتياد فلا يصدق الطريق على المخرج.

و قوله (٣) عليه السلام: «فأمروا بالطهاره عند ما تصيبهم تلك النجاسه من أنفسهم» يصلح مستندا لما اخترناه.

إلّا أنّ الأظهر في الروايه هذه الأخيره، و لا يخفى طريق إرجاع الباقي إليها.

ثم اعلم: أنّ الكلام في الريح من حيث المخرج حكم أخويه. نعم، قد يشكل من جهه أنّ مطلق الهواء الخارج من منفذ لا يسمّى ريحا، فإذا خرج الهواء، فإن علم أنّه ذلك الهواء الّذى يقال له: «الريح» عند خروجه من مخرجه المتعارف، كان حكمه حكم البول و الغائط، و إلّا فلا.

١- علل الشرائع: ٢٥٧، و الوسائل ١: ١٧٨، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.

٢- تقدّم في الصفحه: ٤٠٢.

٣- هذه هي الفقره الثالثه.

و من هنا يعلم حكم الريح الخارج من قبل المرأه، فإنّه قد يدخله الهواء عند المجامعه أو غيرها فيخرج و له صوت، فإذا احتبس فخرج بعد الغسل أو في أثنائه لم يوجب شيئا.

لكن في المعتمد (١) و التذكرة (٢) و شرح الموجز (٣) أنّ الريح الخارج من قبل المرأه ينقض. و لعلهم أرادوا ما يكون ريحا حقيقيا خرج من غير مخرجه.

و عن الحلّي (٤) و المنتهى (٥) و الشهيدين (٦) و المحقّق الثاني (٧) و غيرهم (٨) عدم النقض.

و حكى عن بعض: نقض الريح الخارج عن ذكر الرجل (٩). و الأقوى ما ذكرناه.

(و) الرابع: (النوم) مطلقا كما فى الأخبار المتواتره (١٠). و تقييده فى كلام المصنّف و غيره لا يراد به تقسيمه إلى (الغالب على الحاسّتين) و غيره، فإنّ غيره لا يسمّى نوما حقيقه، و إن أطلق عليه مسامحه، و لذا قال عليه السلام فى روايه زيد الشحام لمّا قال له: يوجب الخفقه و الخفتان؟ قال: «ما أدرى ما الخفقه و الخفتان، إنّ الله تعالى يقول بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ

- ١- المعبر ١: ١٠٨.
- ٢- التذكرة ١: ١٠١.
- ٣- كشف الالتباس (مخطوط): ٣٠.
- ٤- السرائر ١: ١٠٧.
- ٥- المنتهى ١: ١٨٨.
- ٦- البيان: ٤٠، روض الجنان: ٢٢.
- ٧- جامع المقاصد ١: ٨٢.
- ٨- كالسيّد فى المدارك ١: ١٤٣، و النراقى فى المستند ١: ٧٠.
- ٩- حكاة الشهيد فى الدروس ١: ٨٨.
- ١٠- انظر الوسائل ١: ١٧٩، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء.

ص: ٤٠٦

كان علىّ عليه السلام يقول: من وجد طعم النوم قاعدا أو قائما فقد وجب عليه الوضوء» (١).

و لمّا كان مبادئ النوم قد تشبّه بالنوم جعل الشارع لذلك معيارا، و هى الغلبه على الحاسّتين. و اعتبار الغلبه على السمع و إن كان يغبى عن البصر، إلّا أنّ التعبير به فى كلمات الأصحاب لرفع توهم كفايه الغلبه على البصر، لإطلاق النوم عليه أحيانا، فهو مسوق لا لبيان اعتبارها حتّى يغبى عنه اعتبار ما هو أخصّ منها، فافهم.

ثمّ إنّ النوم أطلق فى بعض الأخبار (٢). و قيّد فى صحيحه زراره بنوم العين و الاذن و القلب (٣) و فى موثقه ابن بكير بعدم سماع الصوت (٤) و فى صحيحه أخرى لزراره و غيرها بذهاب العقل (٥) و مرجع الكلّ إلى واحد، لأنّ الغلبه على السمع يستلزم الغلبه على البصر بالوجدان، و الغلبه على السمع يلازم الغلبه على القلب، لقوله عليه السلام فى صحيحه زراره فى مقام بيان النواقض: «و النوم حتّى يذهب العقل» ثمّ قال: «و كلّ النوم يكره إلّا أن تكون تسمع الصوت».

- ١- الوسائل ١: ١٨١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨، و متن الحديث موافق لما رواه بعده عن الكافى عن عبد الرحمن بن الحجّاج، انظر الكافى ٣: ٣٧، الحديث ١٥.
- ٢- الوسائل ١: ١٧٩، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ١٣.
- ٣- الوسائل ١: ١٧٤، الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأوّل.

٤- الوسائل ١: ١٨٠، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧.

٥- الوسائل ١: ١٧٧، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢ و ١: ١٨٠، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

ص: ٤٠٧

ثمَّ إنَّه لا- فرق في النقص بالنوم بين هيئات النائم: من القيام و القعود و الانفراج و الاجتماع. و حكي عن الصدوق قدس سره: عدم لزوم الوضوء على من نام قاعدا بدون انفراج (١)، لروايه الحضرمي، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام هل ينام الرجل و هو جالس؟ قال عليه السلام: كان أبي عليه السلام يقول:

إذا نام الرجل و هو جالس مجتمع فليس عليه وضوء، و إذا نام مضطجعا فعليه الوضوء» (٢).

و أرسل الصدوق عن أبي الحسن عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يرقد و هو قاعد هل عليه وضوء؟ قال: لا وضوء عليه ما دام قاعدا، إذا لم ينفرج» (٣).

و في روايه ابن حمران: «أنه سمع عبدا صالحا يقول: من نام و هو جالس لا يتعمد النوم فلا وضوء عليه» (٤).

و في روايه عبد الله بن سنان: عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل هل ينقض وضوءه إذا نام و هو جالس؟ قال: إذا كان في المسجد يوم الجمعة فلا وضوء عليه، و ذلك لأنه في حال ضروره» (٥).

و هذه الروايات- لعدم العامل بها حتى الصدوق، لعدم العلم بذلك إلّا من روايته بعض تلك الروايات مع روايته قبل ذلك للروايه المطلقه في النقص (٦)- معارضه بأقوى منها ممّا صرح فيه بالتعميم لحاله

١- حكاه عنه العلّامة في التذكرة: ١: ١٠٣، و انظر الفقيه ١: ٦٣، الحديث ١٤٤.

٢- الوسائل ١: ١٨٢، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٥.

٣- الفقيه ١: ٦٣، الحديث ١٤٤.

٤- الوسائل ١: ١٨٢، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٤.

٥- الوسائل ١: ١٨٢، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٦.

٦- الفقيه ١: ٦١، الحديث ١٣٧.

ص: ٤٠٨

الجلوس (١) أو ورد في خصوص النوم قاعدا (٢)، مضافا إلى الإطلاقات.

فينبغي تأويلها بإرادته غير الغالب على السمع، أو حملها على التقيه، لأنّ المحكي عن الشافعي عدم نقض النوم قاعدا متمكنا مقعدته من الأرض (٣).

لكن حمل روايه أبى جعفر الباقر عليه السلام (٤) على التقيه من الشافعى بعيد جدًا (٥) و الأمر هين.

(و) اعلم أنّ (فى معنى النوم كلّ ما أزال العقل) أو غطاه (من جنون أو سكر أو إغماء) أو غير ذلك بلا خلاف ظاهر، و عن التهذيب:

إجماع المسلمين عليه (٦) و فى المنتهى: لا- نعرف فيه خلافا بين أهل العلم (٧) و فى المدارك: إجماع أصحابنا (٨) و عن الخصال: أنّ من دين الإماميه أنّ مذهب العقل ناقض (٩) و عن البحار: أنّ أكثر الأصحاب نقلوا الإجماع عليه (١٠) و هذا

١- الوسائل ١: ١٨٠، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٣.

٢- الوسائل ١: ١٨١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩.

٣- راجع المغنى لابن قدامه ١: ١٧٣ و التذكرة ١: ١١.

٤- الظاهر أنّ المراد بها روايه أبى بكر الحضرمى عن أبى عبد الله عليه السلام المتقدمه، و النسبه إلى أبى جعفر عليه السلام باعتبار قول الصادق عليه السلام فيها: «كان أبى يقول .. إلخ».

٥- بل غير ممكن، لأنّ وفاه الإمام الباقر عليه السلام كانت سنه ١١٦ هـ و الإمام الصادق عليه السلام سنه ١٤٨ هـ، بينهما كانت ولاده الشافعى سنه ١٥٠ هـ.

٦- التهذيب ١: ٥.

٧- المنتهى ١: ٢٠٢.

٨- المدارك ١: ١٤٩.

٩- حكاه عنه فى مفتاح الكرامه ١: ٣٧، و لم نجده فى الخصال بعد الفحص التام.

١٠- البحار ٨٠: ٢١٥.

ص: ٤٠٩

يزيد على دعوى الاستفاضه، و عن الكفايه: نسبه إلى الأصحاب و التأمل فى دليله (١). و كأنّ مراده مستند المجمعين، إذ ليس فى الأخبار ما يدلّ على ذلك إلّا من باب الإشاره و التلويح، كما فى الأخبار المشترطه فى النوم إذهاب العقل (٢).

و استدللّ عليه فى المعبر (٣) بروايه معمر بن خلّاد «قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل به علّه لا يقدر على الاضطجاع، و الوضوء يشتدّ عليه، و هو قاعد مستند بالوسائد، فرّبما أغفى عليه و هو قاعد على تلك الحال؟ قال: يتوضّأ، قلت له: إنّ الوضوء يشتدّ عليه لحال علّته؟ قال: إذا خفى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء» (٤) بناء على أنّ قوله: «إذا خفى عليه الصوت» ظاهر فى عليه خفاء الصوت للوضوء من غير مدخله خصوص الإغفاء الذى هو النوم، كما فى الصحاح (٥) و عن القاموس (٦).

و فى هذا الاستدلال نظر، لأنّ الظاهر عليه خفاء الصوت على النائم للوضوء، و فرق بين إيجاب الوضوء على النائم لأجل خفاء الصوت و بين وجوبه عليه إن اخفى عليه الصوت. نعم، لو جعل الضمير المجرور راجعا إلى مطلق الإنسان كان للاستدلال وجه، و ليس كذلك.

نعم، فى هذه الروايه و كثير من روايات النوم إشعار بأنّ الوجه فى

١- كفايه الأحكام: ٢.

٢- مثل ما فى الوسائل ١: ١٧٧، الباب ٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢ و ١: ١٨٠ الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

٣- المعتبر ١: ١١١.

٤- الوسائل ١: ١٨٢، الباب ٤ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث الأوّل.

٥- الصحاح: ٢٤٤٨ ماده «غفا».

٦- القاموس المحيط ٤: ٣٧٠ «فصل الغين، باب الواو و الياء».

ص: ٤١٠

ناقضيته ذهاب العقل. و فى المروى عن علل الفضل - بعد ما تقدّم من علّه وجوب الوضوء ممّا يخرج من الطرفين - قوله عليه السلام: «و أمّا النوم، فإنّ النائم إذا غلب عليه النوم يفتح كلّ شىء منه و استرخى، فكان أغلب الأشياء عليه ممّا يخرج منه الريح، فوجب فيه الوضوء لهذه العلّه .. الخبر» (١). و لا ريب فى جريان هذه العلّه فى كلّ مذهب للعقل.

و كيف كان، ففى الإجماع كفايه.

(و) السادس: (الاستحاضه القليله) و فى الدم المعهود المذى لا يثقب الكرسف. خلافا للمحكى عن العماني، فلم يوجب به شيئا (٢) و ربّما يوهمه كلام من لم يذكرها فى النواقض، و الإسكافى، فأوجب به غسلا فى اليوم و الليله (٣) و على خلافهما الأخبار المستفيضة (٤) و تفصيل أحكامها يأتى إن شاء الله تعالى.

(و) اعلم أنّ مقتضى الحصر المستفاد من الأخبار المستفيضة: أنّه (لا ينقض الوضوء (٥) مذى) و هو - كما فى مرسله ابن رباط (٦) -: ما يخرج عقيب الشهوه. و إليه يرجع ما عن غير واحد: من أنّه ما يخرج عقيب الملاعبه و التقبيل و نحوهما (٧). و عن الهروى: أنّه أرقّ ما يكون من النطفه

١- علل الشرائع: ٢٥٨، و الوسائل ١: ١٨١، الباب ٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٣.

٢- المعتبر ١: ١١١ و ٢٤٤.

٣- المختلف ١: ٣٧٢.

٤- الوسائل ٢: ٦٠٦، الباب ١ من أبواب الاستحاضه.

٥- فى الشرائع: الطهاره.

٦- الوسائل ١: ١٩٧، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.

٧- الصحاح ٦: ٢٤٩٠ و القاموس المحيط ٤: ٣٨٩ و مجمع البحرين ١: ٣٨٨.

ص: ٤١١

عند الممازحه و التقبيل (١) و عن ابن الأثير: أنه البلبل اللزج الخارج عقيب ملاعبه النساء (٢). و عن الشهيد الثاني: أنه ماء رقيق لزج يخرج عقيب الشهوه (٣)، و فى الحدائق: أنه نظم بعض متأخرى علمائنا، فقال:

المذى ماء رقيق أصفر لزج خروجه بعد تفخيز و تقبيل (٤)

و كيف كان: فالمعروف من غير الإسكافى عدم النقض به مطلقاً، للأصل، و الأخبار المستفيضه الحاصره للنواقض، و الإجماعات المنقوله، و الأخبار المستفيضه الخاصه، و فى بعضها: «إن سال من ذكرك شىء من مذى أو ودى و أنت فى الصلاه، فلا تغسله و لا تقطع له الصلاه، و لا تنقض له الوضوء و إن بلغ عقيبك» (٥) و فى بعضها: «أنه بمنزله المخاط و البصاق و النخامه» (٦).

و لا فرق فيها بين كون المذى عقيب الشهوه أو لا، بل عرفت من أهل اللغه الاختصاص بالشهوه، كما فى مرسله ابن رباط المتقدمه (٧) و قد صرح فيما بآنه «لا شىء فيه» و فى مرسله ابن أبى عمير عن غير واحد من أصحابنا أنه: «ليس فى المذى من الشهوه و لا من الإنعاظ و لا من القبلة و لا من مسّ الفرج و لا من المضاجعه وضوء، و لا يغسل منه الثوب

١- لم نجد العبارة فى غريب حديثه، انظر غريب الحديث ٣: ٣٠٠ و ٢: ٢٦٣، و لكن نقلها عنه المحقق السيزوارى فى الذخيره: ١٤.

٢- النهايه فى غريب الحديث و الأثر ٤: ٣١٢.

٣- المسالك ١: ٢٧.

٤- الحدائق ٢: ١١٠.

٥- الوسائل ١: ١٩٦، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.

٦- الوسائل ١: ١٩٦، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الأحاديث ١ و ٢ و ٣ و ٥.

٧- تقدّم فى الصفحه السابقه.

ص: ٤١٢

و لا الجسد» (١) و ما عن الشيخ عن مشيخه ابن محبوب عن عمر بن يزيد «قال: اغتسلت يوم الجمعة بالمدينه و لبست أثوابى و تطيبت فمرت بى وصيفه ففخذت لها فأمدت أنا و أمنت هى، فدخلنى من ذلك ضيق، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: ليس عليك وضوء» (٢).

و عن الإسكافى: التفصيل بين الخارج عن شهوه، و لا عنها (٣)، لقوله عليه السلام- لمن سأله عن المذى يخرج من الرجل:- «أحد لك فيه حدًا.. إن خرج منك على شهوه فتوضأ، و إن خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء» (٤) و فى صحيحه ابن يقطين- بعد السؤال:- «إن كان من شهوه نقض» (٥) و خبر الكاهلى- بعد السؤال:- «ما كان منه بشهوه فتوضأ» (٦).

و لا يخفى أنّ حملها على الاستحباب متعين، لكون بعض ما تقدّم نصّاً فى عدم الوجوب كالأخبار الآمره بالوضوء من المذى و لو لا عن شهوه (٧).

و يمكن حمل الكلّ على التقيه، لكن التقيه توّدى بظهورها فى الوجوب، و لو أريد فيها خلافه بالقرائن المنفصله فلا وجه لرفع اليد عن الحكم بالاستحباب.

(و لا) ينقض الوضوء أيضا (وذى و لا ودى) بالدال المهمله، و هو

- ١- الوسائل ١: ١٩١، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.
- ٢- التهذيب ١: ١٢١، الحديث ٣٢٢ و الوسائل ١: ١٩٨، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٣.
- ٣- المختلف ١: ٢٤١.
- ٤- الوسائل ١: ١٩٧، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٠.
- ٥- الوسائل ١: ١٩٨، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١١.
- ٦- الوسائل ١: ١٩٨، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٢.
- ٧- الوسائل ١: ١٩٩، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٦ و ١٧.

ص: ٤١٣

ماء يخرج عقيب البول- كما فى مرسله ابن رباط (١)- و زاد جماعه: أنّه ماء ثخين (٢).

و لا- إشكال و لا خلاف فى عدم النقص، إلّا إذا علم خروج البول معه على وجه يعدّ بولا، أمّا لو استهلك أجزاء لطيفه منه فى الودى قبل الخروج فلا حدث و لا خبث.

و أمّا الودى- بالدال المعجمه-، ففى مرسله ابن رباط أنّه «يخرج من الأدواء» (٣) و ظاهره الأمراض.

(و لا-) ينقضه أيضا (دم و لو خرج من أحد السيلين، عدا الدماء الثلاثه) التى هى تنقض الوضوء و يوجب ما عدا الاستحاضه القليله منها الغسل.

نعم، فى روايه حسن بن على سمعته يقول: «رأيت أبى عليه السلام و قد رعف بعد ما توضّأ دما سائلا فتوضّأ» (٤).

و فى خبر عبيد بن زراره، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصابه دم سائل؟ قال: يتوضّأ و يعيد، قال: و إن لم يكن سائلا توضّأ و بنى، قال: و يصنع ذلك بين الصفا و المروه» (٥).

و هما على تقدير سلامه الدلاله محمولان على الاستحباب.

(و لا) ينقضه (قئ و لا نخامه و لا تقليم ظفر و لا حلق شعر) بل فى

- ١- الوسائل ١: ١٩٧، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.
- ٢- منهم السيد فى المدارك ١: ١٥٢، و المحقّق الخوانسارى فى مشارق الشموس: ٦٠.

- ٣- الوسائل ١: ١٩٧، الباب ١٢ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٦.
 ٤- الوسائل ١: ١٩٠، الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٣.
 ٥- الوسائل ١: ١٨٩، الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٢.

ص: ٤١٤

خبر زراره، عن أبي جعفر عليه السلام وقد سألته عن الرجل يقلّم أظفاره و يجزّ شاربه و يأخذ من شعر لحيته و رأسه، هل ينقض ذلك وضوءه؟ فقال:

«يا زراره كلّ هذا سنّه، و الوضوء فريضه، و ليس شىء من السنّه ينقض الفريضه، و إنّ ذلك ليزيده تطهيرا» (١).

و فى خبر أبى هلال، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أ ينقض الرعاف و القىء و نتف الإبط الوضوء؟ فقال: و ما تصنع بهذا؟ هذا قول المغيره بن سعيد، لعن الله المغيره، يجزيك من الرعاف و القىء أن تغسل و لا تعيد الوضوء» (٢).

و قد تقدّم حكم النخامه و بداهه عدم نقضها فى أخبار المذى.

(و لا) ينقضه أيضا (مسّ ذكر و لا قبل و لا دبر) منه أو من غيره.

خلافًا للمحكى عن الصدوق: من النقض بمسّ الرجل باطن دبره أو إحليله، أو فتحه (٣). و عن الإسكافى: النقض بمسّ ما انضم إليه الثقبان، و من مسّ ظاهر الفرج من غيره لشهوه إذا كان محرّما، و مسّ باطن الفرجين محرّما و محلّلا (٤).

و فى خبر عمّار: «عن الرجل يتوضأ ثمّ يمسّ باطن دبره؟ قال: نقض وضوءه، و إن مسّ باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء، و إن كان فى الصلاه قطع الصلاه و يتوضأ و يعيد الصلاه، و إن فتح إحليله أعاد الوضوء، و أعاد

- ١- الوسائل ١: ٢٠٣، الباب ١٤ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٢.
 ٢- الوسائل ١: ١٨٩، الباب ٧ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨.
 ٣- الفقيه ١: ٦٥، ذيل الحديث ١٤٨.
 ٤- حكاه عنه المحقّق فى المعتمد ١: ١١٣.

ص: ٤١٥

الصلاه» (١).

و فى خبر أبى بصير: «إذا قتل الرجل المرأه من شهوه أو مسّ فرجها أعاد الوضوء» (٢).

و لا يخفى ما فيها من القصور من وجوه.

(و لا) ينقضه أيضا (لمس امرأه و لا أكل ما مسته النار) بلا خلاف.

(و لا ما يخرج من السيلين) لما عرفت من الأخبار الحاصره (إلّا أن يخالطه شيء من النواقض) لما تقدّم في تفصيل النواقض.

و كذا لا- ينقض الوضوء الارتداد عن ملّه، و لا- عن فطره مع قبول التوبه، و مع عدم فلا- عبره في النقض و عدمه، لعدم قبول المشروط بالطهاره منه.

و لو وقع بعد تمام الغسلات بطل، لامتناع المسح بالماء النجس، و قبل تمامها بنى على ما فعل بعد التوبه بل فصل يخلّ بالموالاه مع إتمام الوضوء بماء طاهر.

و دعوى حبط ما سبق و صيرورته كالعدم على الإطلاق ممنوعه، نعوذ بالله من شرور النفس و الشيطان، خصوصا ما يوبق الأديان و يضعف الإيمان.

١- الوسائل ١: ١٩٣، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ١٠.

٢- الوسائل ١: ١٩٣، الباب ٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٩.

ص: ٤١٦

ص: ٤١٧

[الفصل الثاني من الفصول المتعلقه بالوضوء]

[و هي ثلاثه:]

[الأول في كيفية التخلّي]

[الفصل] (الثاني) من الفصول المتعلقه بالوضوء (في أحكام الخلوه) (و هي ثلاثه): (الأول في كيفية التخلّي) (و يجب فيه) كما في غيره من الأحوال (ستر العوره) عن الناظر المحترم، عدا الزوجه و المملوكه الخاليه عن مانع الاستمتاع.

و يدلّ على وجوب الستر قوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ (١) فَإِنَّ أَحَدَ أُنْحَاءِ الْحِفْظِ حِفْظُهُ مِنْ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ، خصوصا بمعونه تفسيره بذلك في ما أرسله الصدوق عن الصادق عليه السلام: أنه سئل عن قوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ قال: كلّ ما كان في كتاب الله من حفظ الفرج فهو من

١- النور: ٣٠.

ص: ٤١٨

الزنا، إلّا فى هذا الموضوع، فإنّه للحفظ من أن ينظر إليه» (١).

و ما عن أمير المؤمنين عليه السلام فى تفسيرها: «لا ينظر أحدكم إلى فرج أخيه المؤمن أو يمكنه من النظر إلى فرجه، ثمّ قال قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ أَيَّ مَن يَلْحَقَهُنَّ النَّظْرَ» (٢).

و ما ذكره الصدوق قدّس سرّه فى باب جملة من مناهى النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم «قال: إذا اغتسل أحدكم فى فضاء من الأرض فليحاذر على عورته» (٣).

و ما روى «من أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: يا علىّ إيّاك و دخول الحّمّام بغير مئزر! ملعون ملعون، الناظر و المنظور إليه» (٤).

و قال: «لا يدخلنّ أحدكم الحّمّام إلّا بمئزر» (٥) و فى صحيحه حريز:

«لا ينظر الرجل إلى عوره أخيه» (٦).

و قد يستدلّ (٧) على وجوب الستر: بأنّ الكشف إعانه على النظر. و فيه نظر.

و فى النّبوىّ المروىّ بطريق كالصحيح (٨) و فى مرسله علىّ بن الحكم:

١- الفقيه ١: ١١٤، الحديث ٢٣٥، و عنه الوسائل ١: ٢١١، الباب ١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٢- الوسائل ١: ٢١٢، الباب ١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

٣- الفقيه ٤: ٤ و الوسائل ١: ٢١١، الباب ١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٤- الوسائل ١: ٣٦٤، الباب ٣ من أبواب آداب الحّمّام، الحديث ٥.

٥- الوسائل ١: ٣٦٩، الباب ٩ من أبواب آداب الحّمّام، الحديث ٩.

٦- الوسائل ١: ٢١١، الباب ١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٧- قد وقع هذا الاستدلال بين الاستدلال بالأخبار، و احتمال وقوع التقديم و التأخير فى الاستنساخ غير بعيد.

٨- الظاهر أنّ المراد به قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «عوره المؤمن على المؤمن حرام» كما يأتى فى موثقه حنان، لكن الجملة غير تامّة، كما لا يخفى.

ص: ٤١٩

«لا تدخل الحّمّام إلّا بمئزر، و غضّ بصرك» (١) و نحوها رواه حمزه بن الحذاء (٢):

«من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحّمّام إلّا بمئزر» (٣) و نحوها عن أبى جعفر عليه السلام (٤).

نعم، فى صحيحه ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام «قال: سألته عن عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ فقال: نعم. قلت: أعنى

سفليه، فقال: ليس حيث تذهب، إنما هو إذاعه سرّه» (٥).

□
و في روايه حذيفه بن منصور: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: «شىء يقول الناس: عوره المؤمن على المؤمن حرام؟ فقال: ليس حيث يذهبون، إنما عنى عوره المؤمن: أن يزلّ زلّه أو يتكلم بشىء يعاب عليه، فيحفظ عليه ليعيّره به يوما ما» (٤) قيل: و نحوهما روايه زيد الشحام فى معنى الحديث «قال: ليس أن ينكشف فيرى منه شيئا، إنما هو أن يزرى عليه أو يعيبه» (٧) و ظاهرهما حصر المراد من النبوى (٨) فى ذلك. لكن غايته عدم دلالتهما على ما نحن فيه.

١- الوسائل ١: ٣٦٩، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٧.

٢- كذا فى النسخ، و لكن فى المصادر الحديثية: رفاعه بن موسى، و ليس فى روايات الباب و لا فى كتب الرجال «حمزه بن الحذاء».

٣- الوسائل ١: ٣٦٨، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٥.

٤- الوسائل ١: ٣٦٨، الباب ٩ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٦.

٥- الوسائل ١: ٣٦٧، الباب ٨ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٢.

٦- الوسائل ١: ٣٦٦، الباب ٨ من أبواب آداب الحمام، الحديث الأول.

٧- الوسائل ١: ٣٦٧، الباب ٨ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٣.

□
٨- المراد بالنبوى هو ما يقوله الناس: «عوره المؤمن على المؤمن حرام» مسندين ذلك إلى النبى صلى الله عليه وآله و سلم و قد ورد عن طريقنا أيضا عن على بن الحسين عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم، كما سيأتى فى موثقه حنان.

ص: ٤٢٠

و يمكن حمله على أنّ المراد بالحصر فى إذاعه السرّ حصر المقصود المهمّ من الكلام فى الإفشاء، فكأنّه لكمال العناية به هو المعنى لا غير، و أمّا الأطلاع على العيوب الظاهره الذى تخيل الناس أنّه المعنى لا غير، بل الأطلاع على العيوب الباطنه بالتجسس عنها الذى هو أشدّ من الأول، فكلاهما سهل فى جنب الإفشاء، و بذلك يجمع بينهما و بين موثقه حنان «قال:

دخلت أنا و أبى و عمى و جدى حمّاما بالمدينه فإذا رجل دخل بيت المسلخ، فقال: ممّن القوم؟ فقلنا: من أهل العراق، قال: و أىّ العراق؟ قلنا: كوفيون، قال: مرحبا بكم يا أهل الكوفه! أنتم الشعار دون الدثار ثمّ قال: ما يمنعكم من الأزرق؟ فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم قال: عوره المؤمن على المؤمن حرام (إلى أن قال) فسألنا عن الرجل؟ فإذا هو على بن الحسين عليه السلام» (١).

أقول: و قد ورد فى غير واحد من الأخبار ما يظهر منه الكراهه.

□
منها: المحكى فى الفقيه عن النبى صلى الله عليه وآله و سلم: «أنه كره دخول الحمام إلّا بمئزر» (٢) و نحوه نبوى آخر (٣).

□
و موثقه ابن أبى يعفور، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام أ يتجرّد الرجل عند صبّ الماء ترى عورته، أو يصبّ عليه الماء، أو

يرى هو عوره الناس؟ فقال: كان أبي عليه السلام يكره ذلك من كل أحد» (٤).

- ١- الكافي ٤: ٤٩٧ باب الحَمَام، الحديث ٨. و أورد قطعا منه فى الوسائل ١: ٣٦٨، الباب ٩ من أبواب آداب الحَمَام، الحديث ٤.
- ٢- الفقيه ٤: ٣٥٧، و الوسائل ١: ٣٦٩، الباب ٩ من أبواب آداب الحَمَام، الحديث ٨.
- ٣- الفقيه ٤: ٧، و الوسائل ١: ٣٦٩، الباب ٩ من أبواب آداب الحَمَام، الحديث ٩.
- ٤- الوسائل ١: ٣٦٤، الباب ٣ من أبواب آداب الحَمَام، الحديث ٣.

ص: ٤٢١

و عن بعض متأخري المتأخرين: أنه لو لم يكن مخافه خلاف الإجماع لأمكن القول بکراهه النظر دون التحريم جمعا، كما يشير إليه ما رواه فى الفقيه عن الصادق عليه السلام أنه قال: «إنما أكره النظر إلى عوره المسلم، فأما النظر إلى عوره من ليس بمسلم مثل النظر إلى عوره الحمار» (١) فيسهل الجمع بين الروايات (٢) انتهى.

و لا يخفى أن الجمع بحمل الكراهه فى هذا الخبر على التحريم أولى من وجوه.

ثم إن ظاهر هذه الروايه اختصاص حرمة النظر بعوره المسلم، كما جزم به المحدث العاملى - فى ما حكى عنه - فى كتاب البدايه (٣) و هو أيضا ظاهر الصدوق (٤).

و يدلّ عليه أيضا حسنه ابن أبى عمير عن غير واحد من أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «النظر إلى عوره من ليس بمسلم مثل النظر إلى عوره الحمار» (٥).

و يؤيدهما اختصاص ما دلّ على المنع بعوره المسلم، و عدم ما يدلّ على العموم عدا النبويّ المتقدّم (٦) و فى إفادته للعموم كلام، فضلا عن بقاءه

- ١- الفقيه ١: ١١٤، الحديث ٢٣٦، و أوردته فى الوسائل ١: ٣٦٦، الباب ٦ من أبواب آداب الحَمَام، الحديث ٢.
- ٢- حكاه فى الحدائق ٢: ٤ عن بعض فضلاء متأخري المتأخرين.
- ٣- بدايه الهدايه ١: ٨.
- ٤- حيث قال فى مقدّمه الفقيه: «بل قصدت إلى إيراد ما افتى به و أحكم بصحّته» و أورد المرسله المذكوره.
- ٥- الوسائل ١: ٣٦٥، الباب ٦ من أبواب آداب الحَمَام، الحديث الأوّل.
- ٦- المتقدّم فى الصفحه: ٤١٨.

ص: ٤٢٢

عليه مع الخبرين المذكورين. نعم، العمده فى تأييد النبويّ الشهره و عدم نقل الخلاف فيه، و إلّا كان العمل بالخبرين قويا.

ثم المشهور: أنّ العوره ثلاثه: الدبر و القضيب و البيضتان، للأصل و مرسله أبي يحيى الواسطى: «العوره عورتان: القبل و الدبر، و الدبر مستور بالألتين، فإذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العوره» (١).

و فى روايه محمّد بن حكيم: «إنّ الفخذ ليس من العوره» (٢).

و فى الفقيه- حكايه عن الصادق عليه السلام:- أنّه كان يطلى عانته و ما يليها، ثمّ يلفّ إزاره على طرف إحليله و يدعوقيم الحّمّام فيطلى سائر بدنه (٣).

و عن القاضى: أنّها من السرّه إلى الركبه (٤).

و عن الحلبي: أنّه لا يتمّ إلّا بستر نصف الساق (٥).

و يمكن استناد القاضى إلى عمومات النهى عن دخول الحّمّام إلّا بمئزر (٦). و روايه قرب الإسناد: «إذا زوّج الرجل أمته فلا ينظر إلى عورتها، و العوره ما بين السرّه و الركبه» (٧) و فى خبر الأربعمائه عن الخصال: أنّه

١- الوسائل ١: ٣٦٥، الباب ٤ من أبواب آداب الحّمّام، الحديث ٢.

٢- الوسائل ١: ٣٦٤، الباب ٤ من أبواب آداب الحّمّام، الحديث الأوّل.

٣- الفقيه ١: ١١٧، الحديث ٢٥٠، و الوسائل ١: ٣٧٨، الباب ١٨ من أبواب آداب الحّمّام، الحديث الأوّل، و فيهما حكايه هذا عن أبي جعفر الباقر عليه السلام.

٤- المهذب ١: ٨٣.

٥- الكافي فى الفقه: ١٣٩.

٦- الوسائل ١: ٣٦٧-٣٧٠، الباب ٩ و ١٠ من أبواب آداب الحّمّام.

٧- قرب الإسناد: ١٠٣، الحديث ٣٤٥. و الوسائل ١٤: ٥٤٩، الباب ٤٤ من أبواب نكاح العبيد و الإماء، الحديث ٧.

ص: ٤٢٣

«ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن فخذيه و يجلس بين قوم» (١).

و العمل على المشهور. و هذه الروايات فى ما نحن فيه محموله على الاستحباب، و لذا قال فى الغنيه و الوسيله: «إنّ ما بين السرّه و الركبه عوره يستحبّ سترها» (٢).

ثمّ إنّ ظاهر جماعه: أنّ العبره فى الحفظ و النظر بلون البشره، و مرادهم به نفس الجسم، لا خصوص اللون حتّى يكفى فى الستر صبغها بلون آخر، بل المراد مقابل الحجم، و انصراف أدلّه منع الناظر و المنظور إليه و حرمة الكشف إلى صورته التجرد.

و لعلّه لصدق الستر الواجب فى قوله عليه السلام: «إذا سترت القضيب و الأنتيين فقد سترت العوره» (٣) فيكفى سترها بساتر لطيف مع ظهور شكلها على ما هى عليه.

و يؤيد ما رواه الصدوق عن عبيد الله المرافقي، و قد تقدّم في المسأله السابقه إلى قوله: «فيطلى سائر بدنه» و فيه: فقال (٤) له قيم الحّمّام يوما من الأيام: «إنّ الذي تكره أن أراده قد رأيت! فقال عليه السلام: كلّ! إنّ النوره ستره» (٥).

و مرسله محمّد بن عمر، عن بعض أصحابنا «قال: كان أبو جعفر عليه السلام يقول: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحّمّام إلّا بمئزر،

١- الخصال ٢: ٦٣٠، حديث الأربعمائه. و عنه الوسائل ٣: ٣٥٣، الباب ١٠ من أبواب أحكام الملابس، الحديث ٣.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٩٣، و الوسيله: ٨٩.

٣- الوسائل ١: ٣٦٥، الباب ٤ من أبواب آداب الحّمّام، الحديث ٢.

٤- في هامش النسخ: قوله (خ ل).

٥- الفقيه ١: ١١٧، الحديث ٢٥٠.

ص: ٤٢٤

قال: فدخل ذات يوم الحّمّام فتنوّر، فلما أطبقت النوره على بدنه ألقى المئزر، فقال له مولى له: بأبي أنت و أمي إنّك لتوصينا بالمئزر و لزومه، و قد ألقيته عن نفسك! فقال: أما علمت أنّ النوره قد أطبقت العوره؟» (١).

خلافًا للمحكّي عن المحقّق الثاني (٢) و غيره (٣) من وجوب ستر الحجم و لعلّه لصدق النظر إلى العوره مع النظر الحجم إذا لم يكن الحائل غليظًا- كما لو طلى العوره بنوره رقيقه، أو جعل القضيبي في كيس رقيق يحكى حجمه كما هو- و منع الانصراف المذكور.

و يمكن حمل الروايتين على إطباق النوره الكثيره للعوره خصوصًا مع التصاق القضيبي بالبيضتين، فيصير المجموع مع النوره كومه واحده لا يتميّز حجم القضيبي. هذا إذا طلى القضيبي حتّى الحشفه، لكنّه غير متعارف، فيشكل التمسك بالروايتين.

و أمّا الاكتفاء في تستر (٤) المرأه بدنّها بستر البشره، فلعلّه لأنّ المحرّم عليها إبداء الزينه، و ليست إلّا البشره، فتأمل و المسأله محلّ إشكال، و إن كان ما عليه الأكثر لا يخلو عن قوه.

ثمّ إنّّه لا يعتبر في الناظر البلوغ، لإطلاق آيه الحفظ (٥) و روايه لعن المنظور إليه (٦).

١- الوسائل ١: ٣٧٨، الباب ١٨ من أبواب آداب الحّمّام، الحديث ٢.

٢- جامع المقاصد ٢: ٩٥، و الرساله الجعفريه (رسائل المحقّق الكركي) ١: ١٠١.

٣- الشهيد في الذكري: ١٤٦، و نسبه في مفتاح الكرامه ٢: ١٦٦ إلى فوائد الشرائع و فوائد القواعد أيضا.

٤- كذا في النسخ، و المناسب: ستر.

٥- النور: ٣٠ و ٣١.

٦- الوسائل ١: ٣٦٤، الباب ٣ من أبواب آداب الحّمّام، الحديث ٥.

و مرفوعه سهل بن زياد: «لا يدخل الرجل مع ابنه الحمام فينظر إلى عورته» (١).

و مرسله محمّد بن جعفر، عن بعض رجاله، عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يدخل الرجل مع ابنه الحمام فينظر إلى عورته، وقال: ليس للوالدين أن ينظرا إلى عوره الولد، و ليس للولد أن ينظر إلى عوره الوالد، وقال: لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناظر و المنظور إليه في الحمام بلا متر» (٢).

ثم مقتضى وجوب الاقتصار على المتيقن من تقييد هذه المطلقات هو غير المميّز، ناظرا كان أو منظورا إليه، فإنّه بمنزله البهائم، و يدلّ عليه في الجملة جواز تغسيل المرأة ابن خمس سنين، و تغسيل الرجل بنت خمس سنين.

و يظهر من المعتبر - في مسأله الغسل - التوقّف، استنادا إلى أصاله حرمه النظر (٣).

فإن أراد النظر إلى ما عدا العوره، فظاهر الأخبار جواز النظر إلى ذى الخمسه سنين، بل و إلى غير البالغ و البالغه. و إن أراد النظر إلى العوره، فالظاهر أنّ معياره التمييز، مع أنّ حرمه النظر إلى العوره لا يوجب التوقّف من حيث عدم مماثله الغاسل و المغسول.

و أما المجنون: فلا يلحق بغير المميّز، و كذا السكران.

و الظاهر أنّ معيار الاحترام في الناظر و المنظور إليه واحد، و هو بلوغ

١- الوسائل ١: ٣٨٠، الباب ٢١ من أبواب آداب الحمام، الحديث ٢.

٢- الوسائل ١: ٣٨٠، الباب ٢١ من أبواب آداب الحمام، الحديث الأول.

٣- المعتبر ١: ٣٢٤.

الإنسان حدّا يستكف بجلبته عن النظر إلى سواته.

ثمّ الحفظ الواجب يتحقّق بعدم تعريض العوره للنظر بالكشف في موضع لا يؤمن عن وجود الناظر فيه أو تجدّده.

و أمّا النظر: ففي كون حرمة كذلك - فيحرم الوقوف من دون غضّ في موضع لا - يأمن من وقوع نظره على المحرّم - أو لا - وجهان: من إطلاق الأمر بغضّ البصر آيه و روايه، و من ظهور إرادته غضّه عن المحرّم، و الأول أحوط، و الثانى أقوى.

(و يستحبّ ستر البدن) كلّه بقعوده في مكان لا يراه الناس، لقوله عليه السلام - في مدح النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم - : «إنّه لم ير على بول و لا غائط» (١).

و في مدح لقمان على نبينا و آله و عليه السلام: أنّه «لم يره أحد على بول و لا غائط و لا اغتسال، لشده تستره و تحفظه» (٢) و

قوله عليه السلام: «من أتى الغائط فليستتر» (٣).

أما ستر بدنه بعباء ونحوه - كما يقتضيه مقابله البدن بالعموره في عبارته المصنّف قدّس سرّه - فلم أعثر على دليل استحبابه.

(و يحرم استقبال القبلة) عينا أو جهه (و استدبارها) بمقادير بدنه، و منها أصل القضيب و البيضتان، فالمستلقى على القبلة مستقبل - خصوصا إذا رفع ساقيه و بال أو تغوّط - أو مستدبر. و كذا المضطجع الموجه إلى القبلة.

و بالجملة: فالاستقبال بالنسبه إلى الكلّ شىء واحد، و الاختلاف في هيئات المستقبل.

١- الوسائل ١: ٢١٥، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٢- الوسائل ١: ٢١٥، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٣- الوسائل ١: ٢١٥، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.

ص: ٤٢٧

و ما اختاره من الحرمة هو المشهور. و في الغنيه - كما عن الخلاف - عليه الإجماع (١) و يشهد له ظواهر أخبار غير نقيه السند أو الدلاله (٢) و من ثمّ اختار بعض الكراهه (٣) و العمل على المشهور.

ثمّ إنّ في غير واحد من الأخبار حرمة استقبال القبلة ببول و غائط (٤) و بمثله عبّر جماعة (٥) و ظاهره أنّه لو انحرف بعورته عن القبلة حين البول لم يضّر الاستقبال بسائر بدنه. و أظهر من ذلك قول الشهيد في الألفيه: «و يجب ستر العموره و الانحراف عن القبلة بها» (٦) قيل (٧): و يظهر ذلك من التنقيح، حيث حرّم الاستقبال بالفرج دون الوجه و البدن (٨) فمن بال مستقبلا و حرّف ذكره عنها لم يكن عليه بأس.

أقول: الظاهر أنّ هذا التفرّيع استنباط من الناظر في عبارته التنقيح، و إلّا فصرف طرف الذكر عن القبلة لا يوجب انحراف تمام الفرج عنها.

قال شارح الموجز في شرح قول أبي العباس قدّس سرّه: «و يجتنب القبلة و عكسها عند الحاجه بفرجه .. إلى آخره» (٩): و إنّما قال: «بفرجه» و لم يقل:

«بالبول» لأنّ المحرّم هو الاستقبال بالفرج لا بالبول، فلو استقبل بفرجه

١- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧، و الخلاف ١: ١٠٢، كتاب الطهاره، المسأله: ٤٨.

٢- انظر الوسائل ١: ٢١٢، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو.

٣- كالسيّد في المدارك ١: ١٥٨.

٤- الوسائل ١: ٢١٢، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١ و ٤.

٥- كالشيخ فى الخلاف ١: ١٠١، كتاب الطهاره، المسأله: ٤٨، و الحلّى فى السرائر ١: ٩٥، و العلامه فى التحرير ١: ٧.

٦- الألفيه: ٤٩.

٧- قاله فى الجواهر ٢: ٨.

٨- التنقيح الرائع ١: ٦٩.

٩- الموجز الحاوى (الرسائل العشر): ٣٩.

ص: ٤٢٨

و ميّـل إحليله إلى غير القبـله و بال- كما يفعله بعض الجهّال- لم يـجز، إذ لا فرق بين أصل الفرج و طرفه (١) انتهى.

□
اللهم إلهما أن يدعى: أنّ الظاهر من الاستقبال بالفرج جعل رأس الفرج ممّا يلى القبـله، فالقضيـب إذا انحرف رأسه عن القبـله لم يستقبل به، و لذا تكلم غير واحد فى عبارـه الشهيد فى الألفيه (٢) و استظهر بعضهم منها كفايه أماله طرف القضيب لصدق الانحراف بها، و آخر فجعل باء التعديه متضمّنا لمعنى المصاحبه، فمعنى «سرت به» أو «ذهبت به»: أخذته معى فى السير و الذهاب. و ردّه الأوّل بتصريح جماعه على عدم الفرق بين همزه التعديه و بائها، و نقضه آخر بقوله تعالى ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ (٣).

لكن هذا كلّـه مستغنى عنه بحمل العوره على مجموع القبل و الدبر، إذ الإنسان لا- يمكنه الانحراف بها إلّا بانحراف بدنه عن القبـله.

نعم، لو أريد خصوص العوره الّتى يتخلّى منها- أعنى المخرجين- فلا بأس باستقبال البيضتين القبـله مع انحراف مخرج البول لأنّه لم يستقبل القبـله ببول، صحّ ما ذكر: من أنّ ترك الاستقبال بالعوره يتحقّق بتحريفها، خصوصا مع تصريح الأخبار باستقبال القبـله ببول أو غائط، إلّا أنّها وارده مورد الغالب من ملازمه الاستقبال بالبول الاستقبال بالبدن و ندره الانحراف

١- كشف الالتباس (مخطوط): ٣٠.

٢- تكلم فيه المحقّق الثانى فى شرح الألفيه، و أتى ببعض ما نقله المؤلّف قدّس سرّه فى ما يأتى (انظر رسائل المحقّق الكركى ٣: ٢١٩) و لم نظفر على سائر ما حكاه قدّس سرّه من الردّ و الإيـراد عن بعض آخر، نعم حكى فى مفتاح الكرامه عن بعض شارحي الألفيه و المحقّق الثانى بعضا ممّا ذكره المؤلّف قدّس سرّه هنا، انظر مفتاح الكرامه ١: ٥٠.

٣- البقره: ١٧.

ص: ٤٢٩

بخصوص الفرج.

كما أنّه يمكن دعوى ذلك فى المطلقات منها الظاهره فى استقبال نفس المتخلّى، بأنّ المناط الاستقبال بخصوص العوره، إلّا أنّه لمّا كان محقّقا فى الغالب باستقبال الشخص وقع النهى عن الجلوس مستقبلا لئلا يقع العوره إلى القبـله.

لكن هذا بعيد في أخبار الاستدبار، فإنّ الظاهر منها مرجوحه الاستدبار من حيث مخالفته لاحترام القبلة و خصوص العوره لا دخل لها في هذا المعنى، لأنّ البول على ظهر القبلة و كذا مواجهته بمقدّم القضيب لا ينافي احترامها، بخلاف جلوس الشخص مستدبرا لها لهذا الفعل، فقد يمكن أن يلاحظ فيه نوع من الإهانه.

و كيف كان: فالمشهور هو المتعین، بل لم نجد من صرّح بخلافه، و إن حكى عن مجمع الفوائد أنّه نسب ذلك إلى توهم بعض (١) و حكاه في الحدائق صريحا (٢).

و الأحوط الجمع بين الانحراف بتمام البدن و العوره معا، فلا يدير العوره إلى طرف القبلة إذا كان غير مستقبل ببدنه.

(و يستوى في ذلك الصحارى و الأبنية) لإطلاق الأخبار و ضعف ما استدللّ به للجواز في الأبنية، كما سيجيء.

(و) حينئذ (يجب الانحراف) بالبدن أو العوره عن القبلة (في موضع قد بنى على ذلك) إن أمكن، و إلّا لم يقعد في ذلك الموضع مع التمكن

١- حكى عنه في مفتاح الكرامه ١: ٥٠.

٢- الحدائق ٢: ٤١.

ص: ٤٣٠

من غيره، و عليه يحمل صحيحه ابن بزيع «قال: دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام و في منزله كنيف مستقبل القبلة، و سمعته يقول: من بال حذاء القبلة ثم ذكر فانحرف عنها إجلالا للقبلة و تعظيما لها، لم يقم من مقعده، ذلك حتى يغفر له» (١) و رواه البرقى في المحاسن (٢).

فإنّه لو سلّم أنّ بناء الكنيف كان بأمر الإمام عليه السلام و أنّ المراد بالكنيف المقعده دون بيت الخلاء، لم يدلّ ذلك على جواز القعود للتخلّى على وضع البناء.

نعم، في تلك الروايه إشعار بكون الترك مستحبا، لأنّ المناسب في مقام بيان لطف الواجب ذكر العقاب المتوعّد على تركه مقتصرًا عليه أو مع ذكر الثواب الموعود على فعله- كما في الصلاه- دون الاقتصار على ذكر الثواب المقرّر عند بيان المستحبات، لكن هذا الإشعار لا يرفع به اليد عن ظواهر الأخبار.

ثمّ إنّه لو اشتبه القبلة و جب الفحص، لثبوت النهي عن الاستقبال و الاستدبار، و لا يحصل الاجتناب عن النهي عنه إلّا بالفحص. فلو لم يحصل إلّا الظنّ، ففي وجوب العمل به وجه، لعدم استقلال العقل بالتخيير بين الجهات في مثله، و الالتزام بسقوط التكليف مخالف لإطلاق الأدلّه، إلّا أن يدعى اختصاصها بصوره التمكن المفقود مع عدم العلم، فتأمل.

و لو دار الأمر بين الاستقبال و الاستدبار ارتكب الثاني، لأنّه أهون.

و لو دار الأمر بين أحدهما و بين كشف العوره، فالظاهر أهميته الستر.

١- الوسائل ١: ٢١٣، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٧.

٢- المحاسن: ٥٤، الباب ٦٤، الحديث ٨٢.

ص: ٤٣١

ثم مقتضى الأصل الاقتصار في التحريم على حال التخلّي، فيجوز عند الاستبراء و الاستنجاء، لكن في روايه عمّار، قال: «سألته عن الرجل يريد أن يستنجى كيف يقعد؟ قال عليه السلام: كما يقعد للغائط» (١) و ردّ بعض الفحول دلالتها- بعد الإغماض عن سندها- بأن المراد من ذلك الردّ على العامّة حيث يقعدون للاستنجاء نحو آخر من زياده التفريغ و إدخال الأنمله (٢).

أقول: إدخال الأنمله لم يوجهه إلّا محمّد بن الحسن الشيباني (٣) و زياده التفريغ لم أعثر عليه مسندا إلى أحد من العامّة، و على تقديره فظاهر الروايه السؤال عن جميع الكيفيّات التي يجب القعود عليها، فالجواب يدلّ على العموم، فيشمل الاستقبال و الاستدبار، فتأمل. و الله العالم.

١- الوسائل ١: ٢٥٣، الباب ٣٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٢- حكاه السيّد العاملي في مفتاح الكرامه ١: ٥٠، عن أستاذه العلّامة الطباطبائي في حلقه درسه.

٣- لم نقف على مأخذه.

ص: ٤٣٢

ص: ٤٣٣

[الثاني في الاستنجاء]

(الثاني في الاستنجاء) و هو استفعال من النجو و [هو] (١) ما يخرج من البطن، أو الغائط، كما في الصحاح، و فيه: استنجى: أى مسح موضع النجو أو غسله، و فيه عن الأصمعي: استنجيت النخلة: إذا التقطت رطبها، و استنجيت الشجرة: قطعتها من أصلها (٢) و كأنّ المسح مأخوذ من الاستعمال الأول و الغسل من الثاني.

و شرعا- كما في الذكري-: إزاله البول و الغائط الناقضين عن مخرجهما (٣).

و يرد عليه: إزاله القدر المتعدّي عن المخرج منهما، و عدم الملازمه بين ناقضيه الخبثين و صدق الاستنجاء على إزالتها، كما لا يخفى، فالأولى فيه الرجوع إلى العرف. و كأنّه قدّس سرّه تصدّى لبيان المعنى العرفي على وجه

١- الزيادة من مصحّحه «ع».

٢- الصحاح ٦: ٢٥٠٢، مادّه «نجا».

٣- الذكري: ٢٠.

ص: ٤٣٤

يدخل فيه بعض الأفراد الخفيه.

ولا- خلاف في وجوب أصل الاستنجاء بمعنى اشتراطه في الصلاه، لعموم ما دلّ على وجوب إزاله النجاسه عن البدن (١) و خصوص الأخبار الوارده في المقام (٢) بل ظاهر بعضها اشتراطه في الوضوء بمعنى إعاده الوضوء مع نسيان الاستنجاء من البول (٣) كما عن الصدوق (٤) لكنّه ضعيف.

(و) لا خلاف أيضا في أنّه (يجب غسل مخرج البول بالماء) و لو كان مضافا- على قول السيّد قدّس سرّه (٥) و إن كان ضعيفا- للأخبار العامه و الخاصه في عدم كفايه غيره، ففي صحيحه زراره: «و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار .. و أمّا البول فإنّه لا بدّ من غسله» (٦) بالماء، و في روايه بريد بن معاويه: «و لا يجزى من البول إلّا الماء» (٧).

لكنّ الوجوب إنّما يثبت (مع القدره) (٨) و يسقط لا معها كما في كلّ واجب.

و في وجوب إزاله العين، كما صرّح به الشيخان (٩) و ابن حمزه (١٠).

١- الوسائل ٢: ١٠٠١، الباب ١ من أبواب النجاسات، و الصفحه ١٠٢٥، الباب ١٩ منها.

٢- الوسائل ١: ٢٢٢، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو.

٣- الوسائل ١: ٢٠٩، الباب ١٨ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٨.

٤- المقنع (الجوامع الفقيهه): ٢.

٥- الناصريّات (الجوامع الفقيهه): ٢١٩.

٦- الوسائل ١: ٢٢٢، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٧- الوسائل ١: ٢٢٣، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

٨- في الشرائع: و لا يجزى غيره مع القدره.

٩- المقنع: ٦١. و المبسوط ١: ٣٤، و التهذيب ١: ٤٨ ذيل الحديث ١٤٠.

١٠- الوسيله: ٧٨.

ص: ٤٣٥

و الحلبي (١) و المحقّق (٢) و العلّامه (٣) و الشهيد (٤) و غيرهم- بل الظاهر أنّه المشهور- و عدمه كما حكى عن ظاهر المتأخّرين (٥) قولان، يشهد لثانيهما الأصل، و أنّ الواجب هو التطهير، لا جزء له خارجا و لا ذهنّا حتّى يجرى فيه قاعده وجوب الإتيان بالميسور و ما استطيع، مع أنّ في جريانها في الأجزاء الغير الخارجيه كلاما.

و يمكن أن يستدل له بإطلاق ما دلّ على أنّ حدّ الاستنجاء النقاء، كما في حسنه ابن المغيرة الآتية (٤) بناء على عموم الاستنجاء فيها للبول و حصول النقاء بإزاله العين فقط، و لذا استدللّ به جماعه فى كثير من مسائل الاستجمار (٧) الذى لا يشترط فيه ذهاب غير العين إجماعاً، غايه الأمر تقييد الإطلاق فى الغسل بالماء بإزاله الأثر مع القدره، فيبقى صوره العجز داخله فى إطلاق كفايه النقاء.

لكن سيأتى (٨) أنّ الروايه غير شامله للاستجمار و إن عمّمها له جماعه (٩).

و حمل «النقاء» على زوال الأثر أولى من حملة على زوال العين

١- الكافي: ١٣٦.

٢- المعتبر ١: ١٢٦.

٣- نهايه الأحكام ١: ٨٦.

٤- الذكرى: ٢١.

٥- نسبه إلى ظاهرهم فى مفتاح الكرامه ١: ٤١.

٦- تأتى فى الصفحه: ٤٤٦.

٧- كالعلامه فى المنتهى ١: ٢٧٢ و ٢٧٥، و السيد فى المدارك ١: ١٦٧ و ١٦٩، و المحدّث البحرانى فى الحدائق ٢: ٣٠ و ٣٤.

٨- يأتى فى الصفحه: ٤٥٦.

٩- تقدّم عن العلامه و صاحبى المدارك و الحدائق آنفاً.

ص: ٤٣٦

و تقييده من الخارج بزوال الأثر، لخروج الحدّ عن كونه حدّاً، و التصرّف فى ظاهر التحديد بعيد، مع أنّ الظاهر من «النقاء» هو زوال الأثر، لأنّه بمعنى النظافه لغه.

□

و أضعف من ذلك استدلال العلامه قدّس سرّه (١) بخبر عبد الله بن بكير:

«عن الرجل يبول و لا يكون عنده الماء، فيمسح ذكره بالحائط؟ قال: كلّ شىء يابس زكّى» (٢) لأنّ الظاهر كونه بمنزله الزكّى فى عدم سرايه النجاسه، لا فى حكم آخر من أحكام الطاهر، و لا دليل على وجوب جعل البدن النجس بحيث لا يسرى نجاسته. نعم، يجب التحفّظ حتّى لا يتنجّس به ثوبه أو موضع آخر من بدنه.

و قريب منه فى الضعف: ما تمسّك به فى الوسائل (٣) من خبر زراره و محمّد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «عن طهور المرأه فى النفاس إذا طهرت و كانت لا تستطيع أن تستنجى بالماء، إنّها إن استنجت اعتقرت، هل لها رخصه أن تتوضّأ من خارج و تشدّفه بقطن أو خرقة؟ قال: نعم لتتقى من داخل بقطن أو بخرقه» (٤) فإنّ ظاهر الروايه غسل ظاهر الفرج و تنشيف داخله، و الداخل لا يجب غسله إلّا أن يراد من الداخل ما يظهر عند قعودها للتخلّى بحيث يجب غسله مع القدره لكونه من الظاهر.

١- المنتهى ١: ٢٦٣.

٢- الوسائل ١: ٢٤٨، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

٣- لم نظفر على تمسك صاحب الوسائل به لوجوب تخفيف النجاسة عند تعذر الغسل، كما لم يتمسك به المحقق الأعرجي في وسائله أيضا، انظر وسائل الشيعه في أحكام الشريعة (٥٢٠-٥٢١)، نعم استشعر ذلك من الخبر صاحب الجواهر، انظر الجواهر ٢: ١٦.

٤- الوسائل ١: ٢٤٥، الباب ٢٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

ص: ٤٣٧

و يمكن الاستدلال عليه بعموم مثل قوله تعالى وَ الرَّجْزَ فَاهْجُرْ (١) وقوله تعالى في الخمر و شبهه فَاجْتَنِبُوهُ (٢) و نحو ذلك حيث دلت هذه على وجوب هجر النجاسات و اجتنابها في الصلاة و نحوها، و أقل مراتب الهجر و الاجتناب إزاله عينها، و في مثل هذه تجرى قاعده «الميسور لا يسقط بالمعسور».

و يمكن الاستدلال عليه أيضا بما دلّ على المنع عن الصلاة في النجس، فإنّ العين ما دامت في البدن يصدق: أنّه صلّى في النجس، لأنّ كلمه «في» للتلبس لا الظرفيه، نظير قوله عليه السلام: «كلّ ما لا يؤكل، فالصلاه في بوله و روثه و كلّ شىء منه غير جائز» (٣) و إذا زالت العين لم يصدق: أنّه صلّى في النجاسة، نعم، صلّى مع نجاسة البدن.

و مناط هذا الاستدلال: أنّ الصلاة في النجس عنوان للمنع، غير الصلاة بنجاسة البدن، فإذا تعذر تحصيل الثاني لم يسقط الأوّل، و يمكن منع ذلك.

و لو قلنا بعدم جواز حمل النجاسة في الصلاة كان وجوب إزاله العين أوضح. و لا ريب أنّ ما ذكره أحوط.

و في وجوب تخفيف حكم النجاسة - كما إذا لم يقدر إلّا على غسل الثوب من البول مرّه، بل و كذا إزاله بعض أجزائه دون الباقي - وجهان.

١- المدثر: ٥.

٢- المائدة: ٩٠.

٣- الوسائل ٣: ٢٥٠، الباب ٢ من أبواب لباس المصلّى، الحديث الأوّل، و لفظ الحديث: «إنّ الصلاة في وبر كلّ شىء حرام أكله، فالصلاه في وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و كلّ شىء منه فاسد .. إلخ».

ص: ٤٣٨

(و) اعلم أنّه قد اختلف الأخبار و كلمات الأصحاب في (أقلّ ما يجزى) من الماء في إزاله البول، ففي روايه نشيط بن صالح، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سألته كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول؟ قال: (مثلا ما على) الحشفه من البلل» (١).

و به عبّر في المقنعه (٢) و المبسوط (٣) و قبلهما الصدوق (٤) و بعدهما جماعه (٥) و نسبه جماعه إلى المشهور (٦).

و المراد من الحشفه مطلق (المخرج) المعتاد و إن لم يكن طبيعياً، بل و غير المعتاد أيضاً. و الاستدلال به للمرتين مبنى على إرادته التعدّد من المثليين، لأنّه حكم إزاله مطلق البول.

و المراد من البلبل هي الأجزاء اللطيفه المائيه المعبّر عنها عرفاً بالرطوبه، لا نفس الرطوبه، كما ظنّه بعض، فاعترض على من فسّره بالرطوبه بأنّها عرض لا يقدر به الماء، و زعم ذلك وجهاً لوجوب رفع اليد عن ظاهر الروايه (٧).

و الإنصاف: أنّ سند الروايه لا يخلو عن اعتبار، و خصوصاً مع

١- الوسائل ١: ٢٤٢، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

٢- المقنعه: ٤٢.

٣- المبسوط ١: ١٧.

٤- الهدايه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨، و الفقيه ١: ٣١.

٥- مثل المحقّق في المعبّر ١: ١٢٦ و العلّامه في القواعد ١: ١٨٠ و الشهيد في البيان: ٤١.

٦- كالمحقّق الثاني في جامع المقاصد ١: ٩٣، و الشهيد الثاني في المسالك ١: ٢٩، و نسبه في الرياض ١: ٢٠٢ إلى الأشهر.

٧- لعلّ نظره إلى ما أفاده المحقّق النراقي، انظر المستند ١: ٦٤.

ص: ٤٣٩

انجبارها بالشهره بحيث عبّر الأصحاب بمتنها.

□
و أمّا الروايه الأخرى لنشيط بن صالح عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «يجزى من البول أن تغسله بمثله» (١) فهي ضعيفه سندا بالإرسال، و دلالة بعدم معلوميه معارضتها للأولى إلّا على تقدير إرادته مثل البلبل الكائن على المخرج، و من المعلوم عدم تحقّق الغسل به، و لذا ارتكب الشيخ قدّس سرّه البعيد في تأويله يارجاع الضمير إلى البول الخارج (٢).

و كيف كان: فروايه المشهور لا- قصور فيها من حيث السند و المعارض، إلّا أنّ المراد بها لا- يخلو عن التباس، نظراً إلى أنّه يحتمل فيه وجوه، فالذی استظهره الشهيدان (٣) و المحقّق الثاني (٤) و الفاضل الميسی (٥) من الروايه و من كلام من عبّر من الأصحاب بمتنها هو الغسل مرتين، قال في الذكرى: و أمّا البول فلا بدّ من غسله و يجزى مثله مع الفصل، للخبر (٦).

و يمكن استظهار ذلك من العلّامه، حيث اختار في المنتهى مذهب أبي الصلاح من كفايه إزاله العين (٧) و احتجّ عليه بكفايه ذلك في الغائط ففى البول بطريق أولى، ثمّ ذكر روايه المثليين و توقّف فيها من جهة الراوى (٨). فإنّ ظاهره ذكر الروايه في مقام المعارضه.

١- الوسائل ١: ٢٤٣، الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٧.

٢- التهذيب ١: ٣٥، ذيل الحديث ٩٤.

٣- الذكري: ٢١، والمسالك ١: ٢٩.

٤- جامع المقاصد ١: ٩٣.

٥- في الميسيه، ولا توجد لدينا.

٦- الذكري: ٢١.

٧- الكافي في الفقه: ١٢٧.

٨- المنتهى ١: ٢٦٤.

ص: ٤٤٠

و ربّما نسب إلى المحقّق أيضا في المعتمد، حيث أيد الروايه المذكوره بما دلّ على وجوب صبّ الماء مرّتين، لكنّه قدّس سرّه ذكر تأييدا آخر ينافى ذلك، وهو أنّ الغسل بالمثل لا يحصل معه اليقين بغلبه المطهّر على النجس (١).

وهو الظاهر من الصدوق في الفقيه و محكّي الهدايه، قال: و يصبّ على إحليله من الماء مثلى ما عليه من البول يصبّه مرّتين و هذا أدنى ما يجزى (٢).

و هذا الاحتمال في نفسه بعيد من جهه أنّ الغسل لا يحصل بمثل البلل حتّى يكون المثلان بغسلتين، إلّا أن يراد من «البلل» القطره المتخلّفه غالبا بعد انقطاع البول - كما قيل (٣) - مع أنّها ساكنه في مقام البيان عن ذكر تعدّد الغسل، و لا دليل عليه غيرها، فإنّ ما دلّ على صبّ الماء مرّتين من البول (٤) ظاهر الاختصاص بما إذا أصاب الجسد من الخارج، و لأجل ذلك حملها جماعه من الأصحاب - كما حكى - على الغسله الواحده و جعلهما (٥) بيانا لأجل ما يتحقّق به استيلاء الماء على النجس (٦) فإنّ الغسل و الجريان و إن لم يحصل بمثلى البلل، إلّا أنّ اعتبار تضاعف البلل لا يبعد أن

١- المعتمد ١: ١٢٧.

٢- الفقيه ١: ٣١، و الهدايه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨.

٣- مشارق الشموس: ٧٣، و المستند ١: ٦٤.

٤- الوسائل ١: ٢٤٢، الباب ٢٦ من أبواب الخلو، الحديث ١ و ٩.

٥- أى «المثلين» في الروايه.

٦- جعله في الحدائق ٢: ١٩، و الرياض ١: ٢٠٢ الأظهر في تفسير الخبر، و في مفتاح الكرامه ١: ٤٢ نسبة التأويل المذكور إلى ابن إدريس و أبى الصلاح و العلّامه في أكثر كتبه و كثير ممّن ذكرهم، و الثلاثة الذين سمّاهم و إن قالوا بكفايه غسله واحده، لكن لم نجد في كتبهم حمل الخبر على ما ذكره، فراجع.

ص: ٤٤١

يجعل كناية عن الغلبه و الاستيلاء، و هو الذى يظهر ممّا ذكرنا من المعتمد: من تأييد الروايه بأنّ اليقين بغلبه المطهّر لا يحصل

بالغسل بالمثل (١). نعم، ينافى ذلك تأييدها بروايات التعدّد أيضا، و التّأويل يمكن في كليهما.

و ربّما يستظهر من الشهيد في البيان، حيث إنّه قال: و يجب غسل البول بالماء خاصّه، و أقلّه مثلاه مع زوال العين، و الاختلاف هنا في مجرّد العبارة (٢) انتهى، إذ من الواضح: أنّ ظاهر جماعه كفايه مجرّد الغسل و تحقّق الجريان، فإذا فرض كون الاختلاف في مجرّد العبارة تعيّن حمل المثليين على ما يتحقّق به الجريان، إذ العكس بعيد، و لذا جزم العلّامة الطباطبائي بأنّ مراد الشهيد إرجاع المثليين إلى كفايه المرّه بإرادته ما يتحقّق معه الغلبه (٣).

نعم في جامع المقاصد: أنّ ما في البيان ليس بجيّد، لأنّ الخلاف ليس في العبارة (٤) انتهى.

و ربّما ينسب استظهار هذا المعنى إلى كلّ من صرّح بكفايه المرّه المزيّله أو يظهر منه ذلك، كالسيّدین (٥) و الشيخ في الجمل (٦) و الحلبي (٧) و القاضي (٨)

١- تقدّم في الصفحة السابقة.

٢- البيان: ٤١.

٣- لم نجد في كلامه الجزم بذلك، انظر المصايح (مخطوط): ١٤٩-١٥٠.

٤- جامع المقاصد ١: ٩٣.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧، و الانتصار: ١٦.

٦- الجمل و العقود (الرسائل العشر): ١٥٧.

٧- الكافي في الفقه: ١٢٧.

٨- نسبة في المختلف ١: ٢٧٣ إلى ظاهر كلام ابن البرّاج، و الموجود في المهذّب ١: ٤١ «و أقلّ ما يجزى في غسله من الماء مثلا ما عليه».

ص: ٤٤٢

و الحلّي (١) و ابن حمزه (٢) و العلّامة في المختلف و المنتهى (٣).

و فيه نظر، لأنّ القول بكفايه المرّه لا يدلّ على استظهار ذلك من روايه المثليين أو حملهما على الكفايه عن الغلبه، فإنّ صريح المحقّق في المعتمد و العلّامة في المنتهى جعل الروايه معارضه للفتوى بكفايه إزالة العين، و كذلك ظاهر الحلّي في السرائر، حيث قال: و أقلّ ما يجزى من الماء لغسله ما يكون جاريا و يسمّى غسلًا، و قد روى أنّ أقلّ ذلك مثلا ما عليه من البول و إن زاد على ذلك كان أفضل» فإنّ ظاهره مقابله الروايه لفتواه، فتأمّل.

نعم، يمكن [أن يقال] (٤) أنّ شهره الروايه بين العلماء قديما و حديثا مع عدم الفتوى بالتعدّد منهم يدلّ على عدم فهمهم منها إلّا مطلق الغسل.

و هنا احتمال ثالث في الروايه، و هو إرادته المثليين في تحقّق الغسل مع كون الواجب غسلتين، فالروايه متعرّضه لأقلّ ما يعتبر في

كلّ غسله، و تعدّد الغسله يفهم من دليل آخر. و ربما يحتمل ذلك في عبارتي الفقيه و الهدايه (٥) فراجع.

و هو بعيد فيهما و في غيرهما من النصّ و الفتوى.

و أبعاد منه ما احتمله بعض من كون التحديد بالمثلين تعبديا و عدم كفايه مطلق الغسل و لو حصل بالأقلّ من المثلين (٦).

و الإنصاف: أنّ الروايه لا ينبغي طرحها من جهه السند، و لا يستقيم

١- السرائر ١: ٩٧.

٢- الويله: ٤٧.

٣- المختلف ١: ٢٧٣، و المنتهى ١: ٢٦٤.

٤- الزيادة اقتضتها العبارة.

٥- الفقيه ١: ٣١ و الهدايه (الجوامع الفقيهه): ٤٨.

٦- الجواهر ٢: ١٨.

ص: ٤٤٣

ظاهرها إلّا بإرادته القطره المتخلفه غالبا على الحشفه لا- مجرد البلل، للقطع بعدم تحقّق الغسل المعتر إجماعا بمثليه و لا أربعه أمثاله، و مثل تلك القطره المتخلفه يحصل بها أقلّ الغسل و الجريان قطعا، و حينئذ فحمل الروايه على التعبد بوجود الزائد عمّا يتحقّق به أقلّ الغسل في غسله واحده من البعيد بحيث لا يبعد دعوى القطع بعدمه، فتعيّن إرادته الغسلتين من المثلين، كما فهمه من عرفت من الأساطين (١).

ثمّ من البعيد أن يصرح الشهيد في البيان بأنّ الاختلاف بين العلماء في هذه المسأله بمجرد العبارة (٢) و يريد بذلك اتّفاقهم في المعنى على كفايه الغسله الواحده- كما ادّعاه بعض الأجلّه (٣) على ما عرفت- مع خرقة لهذا الاتّفاق في الذكرى بالجزم بوجود المرّتين (٤) و أطلّعه على تصريح الصدوق بذلك، أليس من جملة العبارات عبارته في الذكرى و عبارته الصدوق في الفقيه و الهدايه؟ فكيف تنطبق على الغسله الواحده، فلو عكس الأمر و ادّعى أنّ مراده اتّفاق الكلّ في المعنى على وجوب المرّتين كان أقرب، و إن كان مشتركا مع الأوّل في كونه في حيز المنع، لأنّ الاختلاف بين العلماء في كفايه المرّه و المرّتين ممّا لا ينبغي إنكاره.

و كيف كان: فأظهر الاحتمالات في الروايه إرادته المرّتين، و يؤيّدنها صحيحه البنظي المرويّه في المستطرفات عن نوادره (قال: سألته عن البول

١- راجع الصفحه: ٤٣٩.

٢- تقدّم منه في الصفحه: ٤٤١.

٣- هو العلّامه الطباطبائي، و قد صرح باسمه في الصفحه: ٤٤١، لكنّه لم يدعّ جزما أنّ مراد الشهيد ذلك، انظر المصايح

يصيب الجسد؟ قال: صبّ عليه الماء مرّتين، فإنّما هو ماء» (١) إمّا بناء على عموم موردها لما نحن فيه كما ادّعاها بعض (٢) و يشهد له تأييد المحقّق قدّس سرّه روايه المثلين بها (٣) و إمّا لأنّ التعليل بكونه «ماء» يدلّ على أنّ العله في ذلك نفس هذه النجاسه الخاصّه - أعنى البول - من دون مدخله المحلّ الملاقي له في هذا الحكم، إلّا أن يدعى رجوع التعليل إلى كفايه الصبّ في مقابل الحاجه إلى الدلك، كما ينبئ عنه مرسله الكليني: «أنّه ماء و ليس بوسخ» (٤).

و بالجملة: فذكر العله في مقام تسهيل أمر البول، و هو لا يصلح عله لاعتبار المرّتين فيه في مقابل المرّه.

لكن يدفع هذا ظهور اللفظ في كون العله لمجموع الحكم و هو الصبّ مرّتين، فيدلّ على أنّ كلّ نجس مائيّ لاقى محلّا يكون تطهيره بالصبّ مرّتين، فيحمل على أنّ النجاسه في نفسها تحتاج إلى المرّتين، و اكتفى هنا بالصبّ لعدم الجرم له.

و من هنا استدلّ بعضهم بفحواه على وجوب المرّتين في غير البول من النجاسات (٥) فتأمل.

هذا كلّه، مضافا إلى استصحاب النجاسه أو حكمها عند من يسمّى مثل هذا الاستصحاب بالتمسك بعموم الدليل، إذ لا حاكم على هذا الأصل عدا بعض الإطلاقات الظاهره الورود في مقام البيان، مثل قوله عليه السلام في

١- السرائر ٣: ٥٥٧، و الوسائل ١: ٢٤٣، الباب ٢٦ من أبواب الخلو، الحديث ٩.

٢- ادّعاها المحقّق النراقي في المستند ١: ٦٤.

٣- المعتبر ١: ١٢٧.

٤- الكافي ٣: ٢١، ذيل الحديث ٧. و عنه الوسائل ٢: ١٠٠٢، الباب ١ من أبواب النجاسات، الحديث ٦.

٥- استدلّ به المحقّق الثاني في جامع المقاصد ١: ١٧٣.

مؤثقه يونس بن يعقوب أو صحيحته: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الوضوء الّذى افترضه الله تعالى على العباد لمن جاء من الغائط أو بال؟ قال: يغسل ذكره و يذهب الغائط، ثم يتوضأ مرّتين مرّتين» (١) و مرسله نشيط بن صالح المتقدّمه أنّه «يجزى من البول أن يغسله بمثله» (٢) بناء على إخراج غير الاستنجاء منه بما دلّ على المرّتين عند إصابه البول الجسد (٣) فيبقى نصّا في الاستنجاء.

و يؤيدهما ما ذكره في المنتهى من فحوى كفايه إزاله العين في الاستنجاء من الغائط إجماعا (٤).

و يشهد لمنع الفحوى حكم جماعه في غير الاستنجاء بلزوم التعدّد في البول و كفايه المرّه في غيره (٥) و المرسله ضعيفه مخالفه

للمشهور، و المراد من «المثل» فيها مشتبته، لعدم إمكان إرادته مثل المغسول منه و هو البلل، و إرادته مثل الخارج مع عدم تقدّم ذكره في غايه البعد، و إن ارتكبه الشيخ قدّس سرّه (٤) فلا- ينهض مع ذلك لمعارضه روايه «المثلين» و على تقديرها فالواجب الرجوع بعد فرض التكافؤ إلى إطلاق الغسل في روايه يونس بن يعقوب (٧).

١- الوسائل ١: ٢٢٣، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

٢- تقدّمت في الصفحه: ٤٣٩.

٣- كصحيحه البنزطى المتقدّمه في الصفحه: ٤٤٣-٤٤٤.

٤- المنتهى ١: ٢٦٥.

٥- كالشهيد الأوّل في الذكرى: ١٥، حيث قال بكفايه المرّه في غير الإناء و أوجب التثنيه في البول، و الشهيد الثاني في الروضه

البهيه ١: ٣٠٥ و ٣٠٦، و المحدث البحراني في الحقائق ٥: ٣٦٤، و صاحب الجواهر في الجواهر ٦: ١٨٥ و ١٩٢.

٦- التهذيب ١: ٣٥، ذيل الحديث ٩٤.

٧- تقدّمت آنفا.

ص: ٤٤٦

□
إلّا أنّه لا اطمئنان بورودها في مقام بيان الوضوء المفترض من الله بجميع تفاصيله، و لذا لم يذكر كثير من واجبات الاستنجاء، فلا يبعد أن يكون واردا في مقام بيان أنّ الوضوء الواجب إزاله الخبث و رفع الحدث، مع أنّ قوله: «ثمّ توضأ مرّتين مرّتين» في مقام بيان الوضوء المفترض لا يخلو عن التباس.

و مع ذلك فالأولى و الأحوط الرجوع إلى الاستصحاب المذكور.

(و) يجب (غسل مخرج الغائط) مع تلوث ظاهر بالنجاسه لا مطلقا- كما يوهمه بعض فروع المنتهى (١)- (بالماء) عند تعينه عليه و اختياره له (حتّى يزول العين و الأثر) كما في غير الاستنجاء- لحسنه ابن المغيرة:

«قلت: هل للاستنجاء حدّ؟ قال: لا، ينقى ما تمّه» (٢) و في بعض النسخ «لا، حتّى ينقى ما تمّه» (٣).

و لقوله عليه السلام في ما رواه في المعبر عن الحسين بن أبي العلاء: «عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله مرّتين: الأولى للإزالة، و الثانيه للإنقاء» (٤) بحمل الإزالة على إزالة العين و الإنقاء على إزالة الأثر.

و الروايه و إن كانت أجنبيه عمّا نحن فيه، إلّا أنّ فيها دلالة على تغاير إزالة العين للإنقاء، فيظهر منها أنّ في المحلّ بعد إزالة العين شيئا يجب إزالته و اصطلاح عليه جماعه من الأصحاب (٥) تبعاً للشيخ في

١- المنتهى ١: ٢٨٢.

٢- الوسائل ١: ٢٢٧، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٣- كما في التهذيب ١: ٢٨، الحديث ٧٥.

- ٤- المعتمر ١: ٤٣٥. و رواه الشيخ في التهذيب ١: ٢٤٩، الى قوله: «اغسله مرتين» ضمن الحديث: ٧١٤.
- ٥- مثل ابن حمزه في الوسيله: ٤٧، و ابن إدريس في السرائر ١: ٩٧، و العلامه في المنتهى ١: ٢٧٢، و الشهيد في الدروس ١: ٨٩.

ص: ٤٤٧

المبسوط (١) ب «الأثر».

و اختلف في حقيقته بعد الاتفاق على وجوب إزالته بالغسل و عدم وجوبها عند الاستجمار، فعن جماعه - منهم الشهيد الثاني و الفاضل الميسي (٢) - أنها (٣) أجزاء لطيفه عالقته بالمحلّ لا تزول إلّا بالماء.

و الحصر في مقابل الاستجمار على الوجه المتعارف، إذ لا ريب في زوالها بالماءات الأخر و بالاستجمار مع المبالغه الخارجه عن العاده.

و مرجع ذلك إلى ما عن المحقق الثاني: أنه ما يتخلل على المحلّ عند التنشيف و المسح (٤).

و عن بعض: أنه اللون (٥). و كأن مراده اللون الزائل بأدنى مبالغه في المسح، و هو الذي حكى عن المنتهى و النهايه الجزم بوجوب إزالته (٦) و إلّا فمطلق اللون لا يجب إزالته بالنصّ و الإجماع.

و عن بعض: أنه الرطوبه المتخلّفه بعد قلع الجرم (٧) و ردّ بأنه من العين (٨).

١- المبسوط ١: ١٦.

٢- الشهيد الثاني في المسالك ١: ٣٠ و الفاضل الميسي في حاشيته على الشرائع، كما نقل عنه في مفتاح الكرامه ١: ٤٣.

٣- كذا في النسخ، و المناسب: أنه.

٤- جامع المقاصد ١: ٩٤، و فيه: أنه ما يتخلّف.

٥- الفاضل المقداد في التنقيح الرائع ١: ٧٢.

٦- لم نجد في الكتابين إلّا وجوب إزالة العين و الأثر من غير تعرّض لتفسيره، انظر المنتهى ١: ٢٧٢ و نهايه الأحكام ١: ٩١.

٧- قال السيد في مفتاح الكرامه ١: ٤٣: نسبه في الدلائل إلى القيل، و ردّه هو و المحقق الثاني.

٨- ردّه المحقق الثاني في جامع المقاصد ١: ٩٤.

ص: ٤٤٨

و توضيح الردّ: أنّ الرطوبه المجزّده الموجوده بعد المسح بالأحجار يجب قلعها إجماعاً، و عند الغسل لا تتميز رطوبه المجزّده من أثر النجاسه عن رطوبه الماء المستعمل في قلع الجرم، إلّا أن يراد رطوبه حاصله من ملاقيه ماء الغسل لأجزاء لطيفه من الجرم ممتازه عن رطوبه نفس الماء و تبقى ناشفه عند قلع الجرم بغير الماء.

و عن بعض: أنها (١) النجاسه الحكميه الباقية بعد إزالة العين (٢) فيكون إشاره إلى تعدّد الغسل، و لعلّه استفاد ذلك من ذيل

روايه ابن أبي العلاء المتقدمه (٣) المشعره بأنّ النظافه فى نظر الشارع غير إزاله العين.

و هذا التفسير فى غايه الضعف، لأنّ النجاسه الحكيمه بعد زوال العين حكم شرعىّ و زوالها عباره عن طهاره المحلّ شرعا، فكيف يجعل فى كلمات الأصحاب حدّا للغسل؟ مع أنّ التعدّد فى الاستنجاء من الغائط منفىّ إجماعا- على ما تقدّم عن المنتهى (٤)- فكيف يحمل عليه كلام من صرّح بأنّه لا حدّ للاستنجاء إلّا النقاء (٥).

و فى كشف الغطاء: أنّ المراد بالأثر الأجزاء الّتى لا تحسّ (٦).

و الظاهر: أنّه أراد عدم الإحساس بالبصر للطافتها و إن أحسّ بها باللمس، و إلّا فمن أين يعلم بقاؤها و زوالها، فيرجع إلى التفسير الأوّل، و هو أوضح التفاسير.

١- كذا فى النسخ، و المناسب: أنّه.

٢- نسبه الفاضل الهندى فى كشف اللثام ١: ١٩ إلى بعض المفسّرين و لم يسمّه.

٣- تقدّمت فى الصفحه: ٤٤٤.

٤- تقدّم فى الصفحه: ٤٤٥.

٥- مثل المحقّق فى المعبر ١: ١٢٧، و السيّد فى المدارك ١: ١٦٥.

٦- كشف الغطاء: ١١٥.

ص: ٤٤٩

نعم، يبقى الكلام فى الدليل على وجوب إزالتها (١)، فإن كان صدق «الغائط» عليها أو عدم صدق «النقاء» المحدّد به الاستنجاء فى الروايه السابقيه مع وجودها، ففيه- مع إمكان منع الأمرين- أنّ اللازم من الثانى عدم تحقّق النقاء فى الاستجمار مع اشتراط حصوله فيه إجماعا، و من الأوّل كون أجزاء الغائط الموجوده المحسوسه و لو باللمس طاهره، لاتفق أصحابنا ظاهرا- كما ستعرف- على طهاره المحلّ بعد الاستجمار، و هو مخالف للأدله القطعيه الداله على نجاسه الغائط (٢).

اللهمّ إلّا أن يمنع صدق «الغائط» عليها و يلتزم بوجوب إزالتها فى الغسل لأدله الغسل الظاهره- بعد ضمّ بعضها إلى بعض- فى إذهاب الأثر و التنظيف العرفىّ، و هو المراد ب «النقاء» فى حسنه ابن المغيره و روايه ابن أبي العلاء المتقدمتين (٣).

و يؤيّد ذلك أنّ الواجب فى الاستنجاء هو إذهاب الغائط إجماعا و نصّا فى موثقه يونس بن يعقوب- المتقدمه (٤)- فلو كان الأثر غائطا لزم مخالفه النصّ.

(و) كيف كان: فلا إشكال فى أنّه (لا اعتبار بالرائحه) المجزّده الّتى من قبيل العرض الباقي فى محلّ النجاسه و اليد بلا خلاف، لقوله عليه السلام فى حسنه ابن المغيره: «قلت: ينقى ما ثمّه و يبقى الريح؟ قال: الريح لا ينظر

١- كذا فى النسخ، و المناسب تذكير الضمير لرجوعه إلى «الأثر» و كذا الكلام فى الضمائر الآتيه، إلّا أن يقال: مرجع الضمير

كلمه «الأجزاء» الواقعه فى العبارة المنقوله عن كشف الغطاء.

٢- يأتى فى الركن الرابع فى أدلّه نجاسه البول و الغائط.

٣- تقدّمتا فى الصفحه: ٤٤٦.

٤- تقدمت فى الصفحه: ٤٤٥.

ص: ٤٥٠

إليها» (١).

نعم، لو كانت الرائحة فى الماء نجس و نجس محلّه، و العفو عنه - كما يوهمه المحكّي عن الشهيد (٢) - لا وجه له.

نعم، لو شكّ فى قيام الرائحة بالماء أو المحلّ حكم بالطهاره، و يحتمل استصحاب النجاسه.

(و إذا تعدّى) الغائط (المخرج) مخرج النجو - كما فى المبسوط (٣) و الغنيه (٤) و كتب الفاضلين (٥) و الشهيد (٦) و المحقّق الثانى (٧) أو حواشى الدبر، كما فسّره به الشهيد الثانى (٨) و أبو العباس (٩) و نسبه فى الحدائق إلى الأصحاب (١٠) أو الشرح كما فى السرائر (١١) و هى - بتحريك الراء - حلقة الدبر (لم يجر) فى تطهيره (إلّا الماء) إجماعا كما فى التذكرة (١٢) و الغنيه (١٣) و فى المعبر: أنّه مذهب أهل العلم (١٤) و عن الانتصار: أنّه

١- الوسائل ١: ٢٢٧، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١.

٢- حكى كلامه المحقّق الثانى فى جامع المقاصد ١: ٩٥.

٣- المبسوط ١: ١٦.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧.

٥- المعبر ١: ١٢٨، و المنتهى ١: ٢٦٨.

٦- الدروس ١: ٨٩.

٧- رسائل المحقّق الكركى ٣: ٢١٨.

٨- روض الجنان: ٢٣.

٩- لم نعثر عليه فى المهذب البارع و الرسائل العشر.

١٠- الحدائق ٢: ٢٦.

١١- السرائر ١: ٩٦ و فيه: فان انتشر و تعدّى المخرج.

١٢- التذكرة ١: ١٢٥.

١٣- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧.

١٤- المعبر ١: ١٢٨.

ص: ٤٥١

لا خلاف فيه (١).

و يكفى ذلك- بعد الأصل- لانجبار الخبر العامي المروي في المعبر و المنتهى عن الجمهور عن علي عليه السلام: «إنكم كنتم تبغون بعرا و اليوم تثلطون ثلطا فأتبعوا الماء الأحجار» (٢) و قوله عليه السلام: «يكفى أحدكم ثلاثه أحجار إذا لم يتجاوز محلّ العاده» (٣) و الروايتان و إن كانتا عاميتين، إلّا أنّ استدلال الخاصه بهما كاف في انتظامهما في تلك الأخبار، خصوصا مع ما رواه الشيخ قدس سرّه في العده عن الصادق عليه السلام: «إذا نزلت بكم حادثه لا تجدون حكمها فيما يروى عنّا فانظروا إلى ما رووه عن علي عليه السلام» (٤).

و بذلك كلّه يمكن تقييد ما سيجي ء من إطلاق أخبار الاستجمار، و الاستغناء عن دعوى انصراف تلك الإطلاقات إلى صورته عدم التعدي حتى يرد عليه- مضافا إلى منع الانصراف- أنّ اللازم من ذلك الاقتصار في الحكم بطهاره ماء الاستنجاء أيضا على هذا المنصرف، مع أنّ جماعه منهم- كالشهيدين (٥) و غيرهما (٦)- صرّحوا بما يقتضيه إطلاق غيرهم أيضا: من عدم الفرق هناك بين صورتى التعدي و عدمه مستندين في ذلك إلى الإطلاق، فلا يقال: إنّ المستند هناك لعلّه الإجماع و الانصراف بحاله، فيؤخذ به هنا.

نعم، لو بنى على طرح الخبرين- بناء على ما ذكره صاحب الحدائق

١- الانتصار: ١٦.

٢- المعبر ١: ١٢٨ و المنتهى ١: ٢٦٨.

٣- المعبر ١: ١٢٨.

٤- عده الأصول ١: ٣٧٩.

٥- الدروس ١: ١٢٢ و روض الجنان: ١٦٠.

٦- كالمحقق الثاني في جامع المقاصد ١: ١٢٩، و السيد في المدارك ١: ١٢٤.

ص: ٤٥٢

من منع انجبار الأخبار العاميه (١)- أو طعن في دلالتهما بأن ظاهر الاولى الاستحباب، و ظاهر الثانيه تجاوز محلّ العاده، و هو أزيد من «المخرج» المذى هو معقد الإجماع تعين القول بمقتضى إطلاق أخبار الاستجمار و الحكم بكفايه الأحجار إلّا مع التفاحش المخرج عن حدّ الاستنجاء الملتزم معه بنجاسه الماء، كما قوّاه جماعه (٢) تبعا للمحقق الأردبيلي (٣). و شتان ما بينه و بين ما يظهر من بعض شراح الجعفرية! حيث فهم المخرج الحقيقي و جعل الحواشى هي المتعدى إليها، لا عنها (٤). و القول المفضل في ذلك: أنّ المتيقن من معاهد الاتفاقات ما في السرائر من اعتبار تعدى الشرح الظاهر في التعدى عنه، و هو أزيد من حواشى الدبر، كما أنّها أزيد من المخرج الحقيقي، فلا يضرّ و صول النجاسه إليه إذا كان ذلك بالخروج. و أمّا إذا اتفق ذلك بعده فلا- دليل على الرخصه، و لهذا استجود في المنتهى ما اشترطه الشافعي من عدم قيام المتخلى معلّلا بأنّ النجاسه تنتقل من مكان إلى مكان (٥).

و لو شك في التعدي فالأصل عدمه، و استصحاب النجاسة لا ينظر إليه، لورود ذلك الأصل عليه، فتأمل، و الأحوط الغسل.

١- لم نثر عليه في الحدائق و لا في الدرّة النجفيه، نعم في الجواهر ٢: ٣٠ «ظاهر الأصحاب عدم الالتفات إلى أخبار العامه و إن انجبرت».

٢- الشهيد الثاني في روض الجنان: ١٦٠، و السيد في المدارك ١: ١٢٤، و المحقق الخوانساري في المشارق: ٢٥٤، و المحدث البحراني في الحدائق ٢: ٢٧، لكن هؤلاء الإعلام لم يتعرضوا لكلام المحقق الأردبيلي و تقويه مرامه، كما هو ظاهر عبارته المؤلف قدس سره.

٣- مجمع الفائدة ١: ٩٠.

٤- لا يوجد لدينا أي شرح من شروح الجعفرية.

٥- المنتهى ١: ٢٨٥.

ص: ٤٥٣

و لو زال مقدار التعدي بالماء لم يصر الباقي كغير المتعدي.

نعم (إذا لم يتعد) مجموع ما خرج (كان مخيرا بين الماء) مع إزاله العين و الأثر به (و) بين (الأحجار) المزيله للعين بلا خلاف فتوى و نصا.

ففي صحيحه زراره: «و يجزيك من الاستنجاء بثلاثة أحجار» (١).

و في صحيحته الأخرى: «جرت السنه في أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله» (٢).

و في مرسله ابن عيسى: «جرت السنه في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار، و يتبع بالماء» (٣).

و في روايه بريد بن معاويه: «يجزى من الغائط المسح بالأحجار و لا يجزى من البول إلا الماء» (٤).

و في موثقه زراره عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن التمسح بالأحجار؟ قال: كان الحسين بن عليّ عليهما السلام يمسح بثلاثة أحجار» (٥).

و في صحيحه زراره: «كان الحسين بن عليّ عليهما السلام يتمسح من الغائط بالكرسف و لا يغسل» (٦).

(و) مداومته عليه السلام على ترك الغسل - مع أنّ (الماء أفضل) لما ورد في سبب نزول [□] إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ [□] التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ [□] الْمُتَطَهِّرِينَ: «أنّ الناس كانوا يستنجون بالكرسف و الأحجار ثم أحدث الوضوء و هو خلق

١- الوسائل ١: ٢٢٢، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٢- الوسائل ١: ٢٤٦، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

- ٣- الوسائل ١: ٢٤٦، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.
- ٤- الوسائل ١: ٢٤٦، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.
- ٥- الوسائل ١: ٢٤٦، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.
- ٦- الوسائل ١: ٢٥٢، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

ص: ٤٥٤

كريم» (١) مع كون المناسب له عليه السلام (الجمع) بين الماء و الاستجمار الّذى هو (أكمل) لبعض ما تقدّم -محموله على بعض الوجوه المرجّحه لترك هذا المستحبّ.

ثمّ ظاهر العبارة كغيرها استحباب الجمع مع التعدّي (٢) و لا- يكاد يظهر صريحا ممّا عثرنا عليه من الأخبار. و يمكن الاستدلال عليه بما تقدّم من روايه الجمهور عن عليّ عليه السلام (٣).

و يؤيّدّه: أنّ الظاهر أنّ الأنصارى الّذى نزل فيه الآيه المذكوره استنجى بالماء بعد الأحجار مع لين بطنه الظاهر فى التعدّي، لأنّه لم يكن ترك الأحجار المأمور بها فى الاستنجاء قبل (٤).

مع أنّه يكفى فى الاستحباب فتوى الفقيه، فكيف فتوى الجمع الكثير (٥).

(و) اعلم أنّ ظاهر الأخبار المتقدّمه أنّه (لا يجزى أقلّ من ثلاثه أحجار) و إن حصل النقاء بما دونه، كما هو صريح المقنعه (٦) و السرائر (٧).

- ١- الوسائل ١: ٢٥٠، الباب ٣٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤ بلفظ «كان الناس يستنجون ..» و الآيه من سوره البقره: ٢٢٢.
- ٢- بل ظاهر عبارته الشرائع و ما ضاهاها كون الحكم المذكور فى غير المتعدّي، كما صرّح به فى الجواهر ٢: ٣٤.
- ٣- تقدّمت فى الصفحه: ٤٥١.
- ٤- فى النسخ «قابل» و هو مصحّف قطعاً.
- ٥- مثل ابن إدريس فى السرائر ١: ٩٦، و المحقّق فى المعتمد ١: ١٣٦، و العلّامه فى القواعد ١: ١٨٠ و الشهيد فى الذكرى: ٢١ و غيرهم.
- ٦- المقنعه: ٦٢.
- ٧- السرائر ١: ٩٦.

ص: ٤٥٥

و ظاهر المبسوط (١) و الكافى (٢) و المحكّى عن المراسم (٣) و صريح الفاضلين (٤) و الشهيدين (٥) و غيرهم بل عن جماعه أنّه المشهور (٦) و فى شرح الجمل للقاضى و عدد الأحجار عندنا ثلاثه لا يقتصر على أقلّ منها (٧).

و يكفى لهم- قبل ظاهر الأخبار المتقدمه- الأصل، لعدم إطلاق حاكم عليه فى المقام، عدا ما يترأى من حسنه ابن المغيره المتقدمه: «قلت: هل للاستنجاء حد؟ قال: لا، ينقى ما ثمه- أو «حتى ينقى ما ثمه» كما فى بعض النسخ- قلت: ينقى ما ثمه و يبقى الريح؟ قال: الريح لا ينظر إليها» (٨) و موثقه يونس بن يعقوب أو صحيحته: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الوضوء الذى افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال؟ قال: يغسل ذكره و يذهب الغائط، ثم يتوضأ مرتين مرتين» (٩).

و فى الأول: أن الظاهر كون مورد السؤال الاستنجاء بالماء لغلبه وجوده بل استعماله فى تلك الأزمنه المتأخره عن زمن الصحابه و التابعين، و لأنّ «النقاء» هنا و إن كان لغه «النظافه» التى هى صفه المحلّ، لكن استناده

- ١- المبسوط ١: ١٦.
- ٢- الكافي فى الفقه: ١٢٧.
- ٣- المراسم: ٣٢.
- ٤- المعبر ١: ١٢٩، المنتهى ١: ٢٧٢.
- ٥- الدروس ١: ٨٩، روض الجنان: ٢٤.
- ٦- مثل السيّد فى المدارك ١: ١٦٨، و المحدثّ البحرانى فى الحقائق ٢: ٣٤، و فى المستند ١: ٦٥، بل نسبه جماعه إلى المشهور، و فى الجواهر ٢: ٣٦ حكاية الشهره عليه عن جماعه.
- ٧- شرح جمل العلم و العمل: ٦٠.
- ٨- الوسائل ١: ٢٢٧، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
- ٩- الوسائل ١: ٢٢٣، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

ص: ٤٥٦

هنا إلى ما فى المحلّ قرينه على إرادته الإزاله، و عموم الموصول يقتضى ظهوره فى زوال جميع ما فى المحلّ حتى الأثر الذى هو من الأجزاء، و ذلك لا يكون إلّا فى الغسل بالماء.

و لأنّ الظاهر أنّ الريح المسئول عنه هو الباقي فى المحلّ بشهادته وجوده فى اليد، و إلّا فلا يمكن استشمام المحلّ، و لا يكون ذلك إلّا فى الغسل، إذ مع المسح لا يوجد فى اليد شىء.

و لأنّ المراد من «النقاء» إمّا زوال العين، و إمّا زوال الأثر، فعلى الأول: لا يصحّ تحديد الاستنجاء به، و على الثانى: لا يصحّ تحديد الاستجمار به، فتعين إرادته أحدهما، و ليس إلّا الاستنجاء بالماء، إمّا للاتفاق على إرادته- و إن اختلفوا فى إرادته الأعمّ منه- و إمّا لأنّ إرادته خصوص الاستجمار من لفظ «الاستنجاء» فى غايه الندره، و إمّا لأنّ وجود الريح فى المحلّ بعد الاستجمار لا يعلم إلّا من جهه العلم ببقاء الأجزاء اللطيفه، و هى أولى بالسؤال عن أنّها تقدح فى الطهاره أم لا من الريح، و حينئذ فيكون السؤال عن خصوص الريح قرينه على إرادته الغسل بالماء الذى لا يبقى معه فى بعض الأوقات إلّا الريح بشهادته الريح الموجود فى اليد. و توهم أنّ النقاء فى كلّ شىء بحسبه فاسد، لأنّ النقاء الواقع حدّا ليس المراد به الطهاره الشرعيه، كيف! و قد جعل فى هذا الخبر حدّا لها، بل المراد به معناه اللغوى، أعنى النظافه المستعمله عرفا فى زوال العين و الأثر، كما تقدّم فى روايه ابن أبى

العلاء (١) الواردة في غسل الثوب مرتين: مرّه للإزاله و مرّه للنقاء.

و اخرى في الأعمّ من زوال الأثر الصادق مع زوال العين فقط لكن

١- تقدّمت في الصفحه: ٤٤٤.

ص: ٤٥٧

بشرط القرينه، مثل نسبته إلى الحجر فقط، كما في قول الفقهاء: «إذا لم ينق المخرج بثلاثه أحجار وجب الزائد» و قد عرفت أنّ شيئاً من المعنيين لا يلائم إرادته العموم من «الاستنجا». هذا كلّه مضافاً إلى معارضته بما دلّ على وجوب الثلاثه.

فيمكن حمل الحسنه (١) على نفى التحديد في الطرف الزائد على الثلاثه إذا لم ينق بها، و يحال التحديد في طرف الناقص على ما هو الغالب من عدم النقاء بما دون الثلاثه.

لكنّ الإنصاف - حينئذ - أنّ حمل تلك الأخبار على الغالب من عدم النقاء بما دون الثلاثه أظهر، فالعمده ما عرفت من عدم عموم الروايه للاستجمار.

و أمّا روايه يونس بن يعقوب: فمورد السؤال فيها الوضوء و هو ظاهر في التطهير بالماء، كما يدلّ عليه الروايه المتقدّمه سابقاً (٢) من «أنّ الناس كانوا يستنجون بالكرسف و الأحجار، ثمّ أحدث الوضوء» و حينئذ فالمراد ذهاب الغائط بالماء.

و إنّما عبر فيه بالإذهاب و في الذكر بال غسل، للاستهجان بذكر الدبر دون الذكر، كما لا يخفى، أو لأنّ اللازم (٣) في تطهير المخرج هو الإذهاب عينا و أثرا دون مجرّد الغسل المجامع لبقاء الأثر، أو للتوسّع في عبارته.

و بالجملة: فليس في العدول من «الغسل» إلى «الإذهاب» ظهور في إرادته الإذهاب و لو بالاستجمار و لو بجمر واحد، بحيث يزاحم ظهور لفظ

١- أي حسنه ابن المغيره، المتقدّمه في الصفحه: ٤٥٥.

٢- المتقدّمه في الصفحه: ٤٥٣-٤٥٤.

٣- في النسخ: إنّ اللازم، صححناه للسياق.

ص: ٤٥٨

«الوضوء» في إرادته التنظف بالماء، مع أنّ المزاحمه كافيه في سقوط الاستدلال.

و يحتمل بعيداً: إرادته الطهاره من الحدث بقرينه قوله: «لمن جاء من الغائط» الظاهر في الفراغ عن الاستنجا، فيكون ذكر غسل

الذكر و إذهابه تطفلاً. لكن لا يناسبه الجواب عن الوضوء المفترض بقوله: «ثم توضع مرتين مرتين» فإنّ التعدّد في الغسلات غير واجب إجماعاً، بل الخلاف في جوازه، مع أنّ ذكر الاستنجاء تطفلاً يخرج الإطلاق عن قابليه الاستدلال، لعدم سوق الكلام لبيان تفاصيله، نظير قوله: «إذا فرغت من الاستنجاء فافعل كذا، و إذا نسيت الاستنجاء فأعد صلاتك» في عدم جواز التمسك بإطلاق لفظ «الاستنجاء» في هذا الكلام.

و من ذلك يظهر فساد ما وقع من التمسك في المقام بإطلاقات الاستنجاء بناء على ما في الصحاح (١) و القاموس (٢) من الإشارة إلى المعنى المعهود عرفاً لهذا اللفظ، و هو الغسل بالماء أو المسح مطلقاً- كما في الصحاح- أو بالحجر- كما عن القاموس- مع أنّ اللازم عليه أن يجعل المسح بغير الحجر خارجاً عن مسمى الاستنجاء تبعاً للقاموس، و كذا غسل مخرج البول خارجاً منه لغيره.

فيعلم من ذلك كلّ: أنّه لا اعتبار بمثل هذه الإطلاقات و التقييدات في كلام أهل اللغة المسوقة للإشارة إلى المعنى المعهود أو كلام الشارع أو الفقهاء المسوق لذلك، بل نزل تقييداتهم على ذكر الفرد الغالب من باب المثال، و إطلاقاتهم على الإشارة إلى المعنى المعهود المعلوم تفاصيله من مقام آخر.

١- الصحاح ٦: ٢٥٠٢، مادة «نجا».

٢- القاموس المحيط ٤: ٣٩٣، مادة «نجا».

ص: ٤٥٩

و ممّا ذكرنا ظهر ضعف القول بعدم التحديد بالثلاثة و كفايه ما يحصل به النقاء، كما يحكى عن ظاهر جماعه ممّن تقدّم على المحقّق- كابن حمزه (١) و ابن زهره (٢) و القاضي (٣)- و صريح جماعه ممّن تأخّر عنه- كالعلامة في المختلف (٤) و صاحبى المدارك و الذخير (٥) و غيرهما (٦)- و حكاها في السرائر و التذكرة و الروض عن المفيد (٧) و الموجود في المقنعه في باب التيمّم قوله:

«فان كان حدثه من الغائط استبرأه بثلاثة أحجاز طاهره لم تستعمل في إزاله نجاسه قبل ذلك، يأخذ منها حجراً فيمسح بها مخرج النجو ثم يلقيه، و يأخذ الحجر الثانى فيمسح به الموضع و يلقيه، و يمسح بالثالث، و لا يجوز له التطهير بحجر واحد» (٨) انتهى.

و اعلم أنّ ظاهر المعبر (٩) و المنتهى (١٠) عدم الفرق بين الحجر و غيره في عدم الاكتفاء بالأقلّ من ثلاث مسحات، و لو لا ذلك أيضاً لكفى الأصل في لزوم التعدّد فيه، بناء على أنّ المذكور في الأخبار بلفظ الواحد- كالكرسف و المدر و العود (١١) و نحو ذلك- يراد به بيان الجنس، و ليس في مقام بيان المقدار

١- الوسيله: ٤٧.

٢- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧.

٣- المهذب ١: ٤٠.

- ٤- المختلف ١: ٢٦٨.
- ٥- المدارك ١: ١٦٨، و الذخيره: ١٩.
- ٦- مثل الجامع للشرائع: ٢٧، و مفاتيح الشرائع ١: ٤٢.
- ٧- السرائر ١: ٩٦، و التذكرة ١: ١٢٨ و روض الجنان: ٢٤.
- ٨- المقنعه: ٦٢.
- ٩- المعبر ١: ١٣٢.
- ١٠- المنتهى ١: ٢٨٠.
- ١١- الوسائل ١: ٢٥١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو.

ص: ٤٦٠

الكافي، نظير قولهم: لا يجزى فى البول إلا الماء.

ثم إنَّ المناسب للقول المشهور ما تقدّم من المفيد قدّس سرّه (و) وافقه المصنّف قدّس سرّه - بل عن المفاتيح و شرحها نسبته إلى المشهور (١) - من أنّه (يجب إمرار كلّ حجر على موضع النجاسه) ليتحقّق تكرار المسح المقصود من التثليث، و إلاّ فلا فرق بين إزاله ما فى موضع النجو بحجر واحد و بين توزيع الأحجار الثلاثه على أجزاء الموضع، خصوصاً مع كون ما فى كلّ جزء منه أزيد من مجموع ما على الموضع فى الصورة الأولى.

لكنّ الإنصاف: أنّ هذه مناسبة اعتباريه لا يصحّ الركون إليها، بل يجب متابعه ظاهر النصّ، و لذا جوّز كثير ممّن قال بوجوب الثلاث (٢) التوزيع استناداً إلى إطلاق النصّ، كما صرّح بالحكم و المستند الشيخ (٣) و الفاضلان (٤) و الشهيدان (٥) بل عن الذخيره: أنّه المعروف من مذهب الأصحاب (٦) و قد ثبّه فى المعبر بعد جمعه بين وجوب التثليث [و جواز التوزيع] (٧) على ما ذكرنا من الإيهام و الدفع بقوله قدّس سرّه: «لا يقال: إذا قسّمت الأحجار على المحلّ جرت مجرى المسحه الواحده، لأنّ المسحه الواحده لا يتحقّق معها

- ١- لم نقف عليها فى المفاتيح فى أحكام المتخلّى، و أمّا فى شرحها فوجدناها كما نقل، انظر مصابيح الظلام (مخطوط): ٢٥١.
- ٢- فى النسخ زياده كلمه: «جواز» هنا.
- ٣- المبسوط ١: ١٧.
- ٤- المعبر ١: ١٣٠، المنتهى ١: ٢٨٢.
- ٥- الذكري: ٢١، و أمّا الشهيد الثانى فلم نجد فى كتبه التصريح به.
- ٦- الذخيره: ١٩.
- ٧- لا يتمّ الكلام إلاّ بهذه الزياده، و لعلّها سقطت فى الاستنساخ.

ص: ٤٦١

و بالجمله: فما اختاره المصنّف هنا هو الأقوى، للأصل و عدم إطلاق، بل الظاهر من أخبار التثليث بحكم الغلبه إرادته تكرر المسح على الموضوع.

و أمّا إطلاق «النقاء» في حسنه ابن المغيره، و «إذهاب الغائط» في موثقه يونس، فقد عرفت حاله (٢). و يؤيده قوله عليه السلام فيما تقدّم من صحيحه زواره: «جرت السنّه في أثر الغائط بثلاثه أحجار أن يمسخ العجان» (٣) فإنّ العجان- المراد به هنا الدبر- ظاهر في مجموعه.

ثمّ الظاهر: لا كيفيه في المسحات المتكرّره. نعم، ذكر في التذكرة: أنّ الأحوط أن يمسخ بكلّ حجر مجموع الموضوع، بأن يضع واحدا على مقدّم الصفحه اليمنى و يمسخها به إلى مؤخرها و يديره إلى الصفحه اليسرى فيمسحها من مؤخرها إلى مقدّمها فيرجع إلى الموضوع الذي بدأ منه، و يضع الثاني على مقدّم الصفحه اليسرى و يفعل به عكس ما ذكرنا، و يمسخ بالثالث الصفحتين و الوسط (٤) انتهى. و نحوه عن نهايته (٥) و عن الإسكافي أنّه جعل حجرين للصفحتين و حجرا للمخرج (٦).

(و) اعلم أنّ ظاهر خلوّ الأخبار عن ذكر المبالغه في الاستجمار بما يزيد عن المعتاد هو أنّه (يكفي معه إزاله العين دون الأثر) لأنّ الأثر لا يزول إلّا بمبالغه تامّه خارجه عن المتعارف و هو حرج ينافيه تشريع

١-المعتبر ١: ١٣٠.

٢- راجع الصفحه: ٤٥٥-٤٥٧.

٣- الوسائل ١: ٢٤٦، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٤- التذكرة ١: ١٣٠.

٥- نهايه الأحكام ١: ٩٢.

٦- لم نعثر على من حكى عنه ذلك، عدا المحقّق السبزواري في الذخيره: ١٩.

ص: ٤٦٢

الاستجمار للرخصه و التسهيل.

و ظاهر العبارة طهاره المحلّ كما هو صريح الفاضلين (١) و الشهيدين (٢) و المحقّق الثاني (٣) و ظاهر المفيد فيما تقدّم منه (٤) و المبسوط حيث ذكر أنّه لا بأس بغسل المخرج بالماء المضاف بعد الاستجمار (٥) و حكى عن صريح النزّه لابن سعيد (٦) بل ظاهر الفاضلين (٧) انحصار الخلاف في الطهاره- بعد الإجماع على العفو عن أثر النجاسه- في الشافعي و أبي حنيفه مستدلّين ببقاء أثر النجاسه.

□

و استدللّ الفاضلان قدّس سرّهما على الطهاره بقوله صلّى الله عليه و آله و سلّم:

«لا تستنجوا بالعظم والروث، فإنهما لا يطهران» (٨). و كأنه في مقابل العامه، و إلا فالروايه غير ثابتة عندنا، مضافا إلى معارضتها بظاهر قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٩) المفسر بالاستنجاء بالماء (١٠) و كذا قوله:

فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا (١١) فَإِنَّ ظَاهِرَ الْإِطْلَاقِ عَدَمُ كَوْنِ الْاسْتِجْمَارِ

- ١- المعتمر ١: ١٣٠، المنتهى ١: ٢٨١.
- ٢- الذكري: ٢١، روض الجنان: ٢٤.
- ٣- جامع المقاصد ١: ٩٨.
- ٤- تقدّم في الصفحه: ٤٥٩.
- ٥- المبسوط ١: ١٦.
- ٦- نزهه الناظر: ٢١.
- ٧- المعتمر ١: ١٣٠، المنتهى ١: ٢٨١.
- ٨- سنن الدار قطنى ١: ٥٦، الحديث ٩، مع اختلاف فى العبارة.
- ٩- البقره: ٢٢٢.
- ١٠- مجمع البيان ١: ٣٢٠، وانظر الوسائل ١: ٢٥٠، الباب ٣٤ من أبواب أحكام الخلوه.
- ١١- التوبه: ١٠٨.

ص: ٤٦٣

تطهيرا أصلا.

و الأولى الاستدلال بظهور أخبار الباب فى كون الاستجمار مطهرا كالغسل، و قوله عليه السلام فى صحيحه زراره: «لا صلاه إلا بطهور، و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار» (١) بناء على أن المراد بالطهور الأعم مما يرفع الخبث.

(و) كيف كان: ف (إذا لم ينق) المخرج عن العين (بالثلاثه و جب الزائد (٢) حتى ينقى) بلا خلاف، مضافا إلى الأصل بناء على انصراف الإطلاقات إلى الغالب من حصول النقاء بها.

و يؤيده حسنه ابن المغيره (٣) بناء على تسليم ظهورها فى ما يعم الاستجمار و حملها على نفى الحدّ فى طرف الزيادة لمعارضه أخبار اعتبار الثلاثه (٤) الظاهره فى أنه (لو نقى بدونها أكملها وجوبا، و) فى أنه (لا يكفى استعمال الحجر الواحد من ثلاث جهات) كما تقدّم من ظاهر المقنعه (٥) و هو ظاهر المبسوط (٦) و جمل السيد (٧) و الكافى (٨) و السرائر (٩)

- ١- الوسائل ١: ٢٢٢، الباب ٩ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.
- ٢- فى الشرائع: فلا بدّ من الزيادة.
- ٣- الوسائل ١: ٢٢٧، الباب ١٣ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأول.

٤- الوسائل ١: ٢٤٦، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه.

٥- فى النسخ: «الفقيه»، و هو تصحيف، لعدم تقدّم كلام من الفقيه ظاهر فى الحكم، بل تقدّم عن المقنعه فى الصفحه: ٤٥٩.

٦- المبسوط ١: ١٧، و فيه: و الأحوط اعتبار العدد، لظاهر الأخبار.

٧- جمل العلم و العمل (رسائل الشريف المرتضى) ٣: ٢٣. و فيه: و المسنون فى عدد الأحجار ثلاثه.

٨- الكافى فى الفقه: ١٢٧.

٩- السرائر ١: ٩٦.

ص: ٤٦٤

و المصنّف (١) و الشهيد الثانى (٢) و جماعه (٣) لظاهر تلك الأخبار، المؤيّد بتقييد الأحجار بالأبكار فى بعض تلك الأخبار (٤) بناء على أنّ المراد بتعدّد الأحجار فى المطلقات و إن كان تعدّد المسحات، إلّا أنّ المراد بالبكر الحجر الغير المنفعل بهذا الاستنجا، فيشترط فى المسحه الثانيه كونه بحجر غير مستعمل فى هذا الاستنجا.

هذا كلّه، مضافا إلى الأصل و عدم الإطلاق عدا ما عرفت ممّا عرفت حاله.

خلافًا للعلامة (٥) و جماعه ممّن تأخّر عنه (٦) مستندين إلى إطلاق «النقاء» و «إذهاب الغائط» فى الروايتين السابقتين (٧) بعد دعوى ظهور أخبار الثلاث فى تثليث المسحات، بل قطع به فى المختلف و جعله من الواضحات، حيث قال: أى عاقل يفرّق بين كونه متّصلا و منفصلا؟ (٨) و يشهد له أنّه يلزم من الاقتصار على ظاهر الأخبار عدم جواز غير الحجر، و هو خلاف الاتّفاق.

لكنّ فى الإطلاقات ما عرفت. و أمّا أخبار التثليث: فهى مشتمله على

١- المعبر ١: ١٣١.

٢- الروضه البهيه ١: ٣٣٨.

٣- منهم صاحب المدارك ١: ١٧٢، و الفاضل فى كشف اللثام ١: ٢٠ و السيّد الطباطبائى فى الرياض ١: ٢٠٥.

٤- الوسائل ١: ٢٤٦، الباب ٣٠ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٤.

٥- القواعد ١: ١٨٠ و الإرشاد ١: ٢٢١.

٦- مثل الشهيد فى الدروس ١: ٨٩ و المحقّق الثانى فى جامع المقاصد ١: ٩٦ و ابن فهد الحلّى فى الموجز (الرسائل العشر): ٤٠.

٧- تقدّمتا فى الصفحه: ٤٥٥.

٨- المختلف ١: ٢٦٨.

ص: ٤٦٥

خصوصيّات، و لا يلزم من التعدّى عن بعضها لأجل تنقيح المناط- بنصّ أو إجماع قوليّ أو عمليّ- التعدّى عن الباقي، بل مدار الاستنباط من النصوص الخاصّه فى كلّ باب من أبواب الفقه- بل كلّ مسألة- على إلغاء بعض الخصوصيّات و الاقتصار على

بعضها، و الإجماع هنا منتف لمكان الخلاف، بل اشتهاه- كما عن بعض الأساطين (١)- و إن ادعى فى الروض اشتهاه الخلاف (٢) و كأنه بين المتأخرين.

بقى دعوى القطع بإلغاء خصوصيه التعدد- كما تقدم عن المختلف (٣)- و العهده على مدعيه، فإنّ القطع مع كون الخلاف معروفًا فى المسأله بعيد الحصول.

و أما التعدى عن الأحجار إلى كل جسم طاهر قالع للنجاسه: فهو المشهور، بل عليه فى الغنيه (٤)- كما عن الخلاف (٥)- دعوى الإجماع، و يشهد له جعل الأصحاب كلّ المنع عن الاستنجاء بالعظم و الروث و المحترم من قبيل الاستثناء. و يؤيده تعليل المنع فى بعض الأخبار بما هو كالمانع، ففى روايه ليث المرادى: «سألته عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود؟ قال: أما العظم و الروث فطعام الجنّ، و ذلك ممّا اشترطوا على رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم» (٦) فإنّ السكوت عن حكم العود و تعليل المنع بما يخصّ العظم

١- حكاه فى الجواهر ٢: ٤٢ عن شرح المفاتيح للوحيد البهبهانى، انظر مصابيح الظلام (مخطوط): ٢٥١.

٢- روض الجنان: ٢٤.

٣- تقدم عنه فى الصفحه السابقه.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧.

٥- الخلاف ١: ١٠٦، كتاب الطهاهه، المسأله: ٥١.

٦- الوسائل ١: ٢٥١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأوّل.

ص: ٤٦٦

و الروث مشعر بوجود المقتضى فى الكلّ و وجود المانع فى طعام الجنّ، مع أنّ الاستنجاء بالمدر و الخرق و الكرسف منصوص فى روايتى زراه (١) و العود فى روايه ليث المتقدمه.

و قد يتمسك فى ذلك تبعًا للمبسوط و المعتبر (٢) بإطلاق «النقاء» و «إذهاب الغائط» فى الروايتين المتقدمتين (٣) و من المعلوم: أنّ الإطلاق فيها (٤) ليس مسوقًا لبيان ما به الاستنجاء، بل لو سلّم لها إطلاق فإنّما هو بالنسبه إلى مقدار المسح، كما يشعر به لفظ «الحدّ» و كلمه «حتى» فى بعض نسخ الروايه (٥).

و اعلم أنّه يشترط فيما يستنجى به أمور:

أحدها: ما أشار المصنّف قدّس سرّه إليه بقوله: (و لا يستعمل الحجر المستعمل) سواء انفعّل أم لا- كالثانى و الثالث المستعمل بعد النقاء- كما يقتضيه إطلاق جماعه منهم المفيد قدّس سرّه فيما تقدم من عبارته التى جمع فيها بين اشتراط الطهاهه و أن لا يكون مستعملًا فى إزاله نجاسه (٦). و منهم ابن حمزه فى الوسيله حيث جعل من التروك الواجبه استعمال الحجر المستعمل و الحجر النجس (٧). و حينئذ فلا يجدى التطهير فى المنفعّل، لأنّ غايه الأمر صيرورته كغير المنفعّل.

- ١- الوسائل ١: ٢٥٢، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢ و ٣.
- ٢- المبسوط ١: ١٧، المعتبر ١: ١٣١، و قد تمسك فيهما بإطلاق «النقاء» فقط.
- ٣- تقدّمتا في الصفحه: ٤٥٥.
- ٤- يعنى حسنه ابن المغيره المتقدّمه.
- ٥- كما فى التهذيب ١: ٢٨، الحديث ٧٥.
- ٦- تقدّم عنه فى الصفحه: ٤٥٩.
- ٧- الوسيله: ٤٧.

ص: ٤٦٧

و لعلّه لظاهر «الأبكار» فى المرسله المتقدّمه (١) المعتضده بالأصل.

لكن عن المصاييح: أنّه لو طهر المتنجّس بالاستنجاء أو غيره جاز استعماله إجماعاً (٢). و يقرب هذه الدعوى اكتفاء ابن زهره فى معقد إجماعه عن هذا الشرط باشتراط الطهاره (٣) و هو أيضا ظاهر المبسوط، فإنّه و إن اشترط أولاً عدم الاستعمال، إلّا أنّه أطلق- فى ما بعد- أنّ الحجر المتنجّس إذا طهر جاز استعماله (٤).

و لا يبعد حمل كلام الأوّلين (٥) على ما قبل إزاله النجاسه، و لذا جاز لغيره استعماله.

و صرّح المحقّق- الّذى ذكر فى شأنه: أنّه لسان القدماء- فى المعتبر بأنّ مرادنا بالمنع من الحجر المستعمل: الاستنجاء بموضع النجاسه منه، أمّا لو كسر و استعمل المحلّ الطاهر منه جاز، و كذا لو أزيلت النجاسه عنه بغسل أو غيره (٦) و تبعه فى هذا التصريح جلّ من تأخّر عنه، كالعلّامه (٧) و الشهيدين فى اللعه و شرحها (٨) و المحقّق الثانى (٩) و ابن فهد (١٠) و غيرهم (١١). و ما ادّعا فى

١- المتقدّمه فى الصفحه:

٢- المصاييح (مخطوط): ١٥١.

٣- الغنيه (الجوامع الفقهيّه): ٤٨٧.

٤- المبسوط ١: ١٦-١٧.

٥- يعنى المفيد و ابن حمزه، المتقدّم كلامهما آنفا.

٦- المعتبر ١: ١٣٣.

٧- المنتهى ١: ٢٧٧.

٨- الروضه البهيّه ١: ٣٣٧.

٩- جامع المقاصد ١: ٩٨.

١٠- الرسائل العشر: ٣٩.

١١- كالسيّد فى المدارك ١: ١٧٢، و المحقّق السبزوارى فى الذخيره: ١٩، و المحدّث البحرانى فى الحدائق ٢: ٣١.

المصايح من الإجماع قريب جدًا.

فيعمّ «الأبكار» في الرواية لما رجع إلى طهارته السابقة، فإنّ ما أزيل تلوّثه كغير الملوّث ابتداءً. وإن أبيت إلّا عن ظهوره في غير المستعمل رأساً أيّنا إلّا ضعف الرواية و عدم صلوحها لتقييد المطلقات، فليحمل على ما ذكرنا- و لو على جهه التأويل - أو على الاستحباب.

هذا كلّه بالنسبه إلى ما تلوّث من الأحجار. و أمّا المستعمل منها بعد النقاء تعيّدًا: فالظاهر جواز استعمال غيره له، بناء على أنّ العبره بالطهاره، لا البكاره- كما صرّح به في التذكره (١)- و هو ظاهر المحقّق و الشهيد الأوّلين (٢) و صريح الثانيين (٣).

و كذا استعمال هذا الشخص له في غير هذا التطهير، كما صرّح به في المقاصد العليه (٤) و بنى جوازه في هذا التطهير على وجوب التعدّد في الماسح، و هو كذلك أيضا بالنسبه إلى الحجر المتنجّس الذي أزيل نجاسته أيضا.

و اعلم أنّه لا- فرق بين المتنجّس بالاستجمار به و المتنجّس بغيره في عدم الجواز إلّا بعد إزاله النجاسه، و الظاهر عدم الخلاف فيه، مضافا إلى الأصل، بناء على ما تقدّم من عدم الإطلاق.

(و) يستفاد من فحوى ذلك أنّه (لا) يجوز استعمال

١- التذكره ١: ١٢٨.

٢- المعتبر ١: ١٣٣، الدروس ١: ٨٩ و البيان: ٤١.

٣- جامع المقاصد ١: ٩٨، الروضه البهيه ١: ٣٣٧.

٤- المقاصد العليه: ٨٦.

ص: ٤٦٩

(الأعيان النجسه) و عن التذكره (١) و التحرير (٢) و الغنيه (٣) الإجماع عليه. و لو قلنا:

باكتساب النجاسه نجاسه خارجيه أتضح وجه المنع، لأنّ ما في المحلّ يتنجّس حينئذ، و من هنا قيل: إنّ لا بدّ بعد ذلك من الغسل بالماء. أمّا لو تنجّس المحلّ به، فلا إشكال في لزوم الماء.

(و لا) يجوز الاستجمار ب (العظم و لا الروث) الطاهرين اتّفاقا على الظاهر، المصرّح به في المعتبر (٤) و المنتهى (٥) و في الغنيه (٦) و الروض (٧)- كما عن جماعه- دعوى الإجماع عليه، مضافا إلى الأخبار الوارده في المسأله (٨).

نعم، يظهر من العلّامه في التذكره (٩) التردّد، و لعلّه لعدم ظهور «لا- يصلح» في روايه ليث- المتقدّمه (١٠)- في التحريم، بل يحتمل الحكم التكليفي- أعنى الكراهه- و الفساد، و هو لازم التحريم.

نعم، عن الدعائم من أنهم عليهم السلام «نهوا عن الاستنجاء بالعظام والبعر و كل طعام» (١١) و عن مجالس الصدوق: أن النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم نهى

١- ليس في التذكرة (١: ١٢٦) ذكر من الإجماع، نعم هو موجود في المنتهى ١: ٢٧٦.

٢- التحرير ١: ٧.

٣- الغنية (الجوامع الفقيهية): ٤٨٧.

٤- المعتبر ١: ١٣٢.

٥- المنتهى ١: ٢٧٨.

٦- الغنية (الجوامع الفقيهية): ٤٨٧.

٧- روض الجنان: ٢٤.

٨- الوسائل ١: ٢٥١، الباب ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة.

٩- التذكرة ١: ١٣٣.

١٠- تقدّمت في الصفحه: ٤٦٥.

١١- دعائم الإسلام ١: ١٠٥.

ص: ٤٧٠

عن الاستنجاء بالروث و الرمّه (١) - يعنى: العظم البالى. و يمكن دعوى انجبار ضعفهما بالشهره.

لكن في الفقيه: «و لا يجوز الاستنجاء بالعظم و الروث، لأنّ وفد الجانّ جاءوا إلى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم فقالوا: متّعنا يا رسول الله، فأعطاهم الروث و العظم، فلذلك لا ينبغي أن يستنجى بهما» (٢) و ظاهر ذيله يعارض صدره.

و عن الخلاف: «روى سلمان أنّ رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم أمرنا أن نستنجى بما ليس فيها رجيع و لا عظم» (٣) و لعلّ الاتّفاقات المستفيضة تصلح لجبر السند- بل الدلاله- في هذه الأخبار، بل هي حجّه بالاستقلال.

ثمّ إنّ معقد الإجماعات المتقدّمه و أكثر الأخبار: «الروث» دون مطلق الرجيع أو البعر، فينبغي الاقتصار عليه.

لكنّ الإنصاف: أنّه لا يبعد دعوى إرادته العموم، لأنّ السؤال في روايه ليث المتقدّمه (٤) عن «البعر»، فذكر «الروث» في الجواب يدلّ على أنّ المراد به مطلق الرجيع.

و تخيّل: أنّ عدوله عليه السلام عن مورد السؤال إلى الروث دليل على الاختصاص، إنّما يحسن لو كان «البعر» عامّاً للروث، أمّا إذا كان ظاهره عرفاً مغايراً للروث فهو دليل على إرادته العموم من الروث، كما لا يخفى.

١- رواه في الفقيه ٤: ٦ في (حديث المناهى)، و أمّا ما رواه في المجالس فليس فيه «الرمّه» انظر أمالى الصدوق: ٣٤٥.

٢- الفقيه ١: ٣٠، ذيل الحديث ٨٥.

- ٣- الخلاف ١: ١٠٧، كتاب الطهارة المسألة: ٥٢. وفيه: «أمرنا رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم أن نستنجي بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع ولا عظم».
- ٤- تقدّمت في الصفحة: ٤٦٥.

ص: ٤٧١

إلّا أن يقال: إنّ الأمر دائر بين إرادته التعميم من «البر» وبين إرادته من «الروث» فيسقط الاستدلال، فافهم.

و يشهد للتعميم الاستدلال في المنتهى (١) بقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: «من استنجى بعظم أو رجيع فهو برىء من محمد صَلَّى الله عليه وآله وسلم» (٢).

(و لا-) يجوز الاستنجاء ب (المطعوم) أيضا إجماعا على ما عن صريح الغنية (٣) و ظاهر المنتهى (٤) لفحوى تعليل الحكم في العظم و الروث بأنهما طعام الجنّ، و بذلك كلّ يمكن دعوى انجبار ما عن دعائم الإسلام:

«نهوا عليهم السلام عن الاستنجاء بالعظم و البر و كلّ طعام» (٥) فإنّ أخبار هذا الكتاب من المراسيل القابلة للانجبار.

لكن عن البحار- بعد نقل هذا الكتاب و أحوال مصنّفه-: أنّ أخبار هذا الكتاب يصلح للتأييد و التأكيد (٦) و أنكر صاحب الحدائق على هذا الكتاب (٧).

و يفهم من الحكم في المطعوم تحريم الاستنجاء بكلّ محترم يلزم من الاستنجاء به هتك حرمة و إن لم يلزم ذلك من مطلق تنجيسه، فإنّ للاستنجاء خصوصيه في الإهانه.

١- المنتهى ١: ٢٧٩.

٢- سنن أبي داود ١: ١٠، الحديث ٣٦، وفيه: «.. برجيع دابّه أو عظم، فإنّ محمّدا صَلَّى الله عليه وآله وسلم منه برىء».

٣- الغنية (الجوامع الفقهية): ٤٨٧.

٤- المنتهى ١: ٢٧٨.

٥- تقدّم في الصفحة: ٤٦٩.

٦- البحار ١: ٣٨ (توثيق المصادر).

٧- الحدائق ٢: ٤٤.

ص: ٤٧٢

(و لا) يجرى استعمال (صيقل يزلق عن النجاسة) و لا يزيلها (و لو استعمل ذلك لم يطهر) لعدم قلعه للنجاسة، بخلاف الأجسام السابقة، فإنّ تحريم استعمالها لا يدلّ على فساده، وفاقا لجماعه (١) بل عن شرح الموجز دعوى الشهره عليه (٢) و خلافا لآخرين (٣) و عن الغنية: الإجماع عليه (٤).

و لو كان مستند التعدّي عن الأجسام المنصوصه إلى غيرها الإجماع كان المتعيّن هو الحكم بالفساد، للأصل و عدم الدليل، فتأمل.

١- مثل العلامه فى المختلف ١: ٢٦٧، و الشهيد فى الدروس ١: ٨٩، و المحقّق الثانى فى جامع المقاصد ١: ٩٨، و الشهيد الثانى فى روض الجنان: ٢٤.

٢- كشف الالتباس (مخطوط): ٣٢.

٣- كالشيخ فى المبسوط ١: ١٧، و ابن إدريس فى السرائر ١: ٩٦، و المحقّق فى المعتمد ١: ١٣٣.

٤- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧.

ص: ٤٧٣

[الثالث فى سنن الخلوه]

(الثالث فى سنن الخلوه و هى مندوبات و مكروهات فالمندوبات) أمور:

منها: ستر البدن، بأن يبعد عن الناس، أو يدخل بيتا أو حفيره.

و منها: ارتياد موضع مناسب للبول، فإنّه من فقه الرجل، كما فى الروايات (١).

و منها: (تغطيه الرأس) اتّفاقا، كما عن المعتمد (٢) و الذكرى (٣) و غيرهما.

و يكفى مثل ذلك فى الاستحباب.

نعم، فى مرسله البرقى: «كان الصادق عليه السلام إذا دخل الخلاء يقنّع

١- الوسائل ١: ٢٣٨، الباب ٢٢ من أبواب التخلّى.

٢- المعتمد ١: ١٣٣.

٣- الذكرى: ٢٠.

ص: ٤٧٤

رأسه» (١) و أرسله فى الفقيه أيضا (٢).

و عن الفقيه أيضا: «ينبغى للرجل إذا دخل الخلاء أن يغطّى رأسه إقرارا بأنّه غير مبرّئ نفسه من العيوب» (٣) انتهى.

و عن المفيد قدّس سرّه: «و ليغطّ رأسه إن كان مكشوفاً ليأمن بذلك من عبث الشيطان و من وصول الرائحه الخبيثه إلى دماغه، و

هو سنّه من سنن النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله و سلم وفيه إظهار الحياء من الله لكثرة نعمه على العبد و قلّه الشكر منه» (٤) انتهى.

و في بعض الروايات (٥): التستّر عن الناس و لو بالبعيد، أو دخول بيت (٦).

(و) منها: (التسميه) عند الدخول و الخروج، لروايه معاويه بن عمّار: «إذا دخلت المخرج فقل: بسم الله و بالله، اللهم إنّي أعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم، و إذا خرجت فقل: بسم الله و بالله و الحمد لله العذّي عافاني من الخبيث المخبث و أماط عني الأذى» (٧).

١- الوسائل ١: ٢١٤، الباب ٣ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث ٢، مع اختلاف، و المتن المذكور موافق لمرسل الفقيه.

٢- الفقيه ١: ٢٤، الحديث ٤١.

٣- المصدر.

٤- المقنعه: ٣٩.

٥- لا يخفى عدم ارتباط هذه الفقره بمسأله تغطيه الرأس المبحوث عنها هنا.

٦- انظر الوسائل ١: ٢١٥، الباب ٤ من أبواب أحكام الخلوه، و ليس في الباب ما يتضمّن «دخول بيت».

٧- الوسائل ١: ٢١٦، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلوه، الحديث الأوّل.

ص: ٤٧٥

و في مرفوعه سعد بن عبد الله إلى الصادق عليه السلام: «من كثر عليه السهو فليقل إذا دخل الخلاء: بسم الله و بالله أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم» (١).

(و) منها: (تقديم الرجل اليسرى عند الدخول) و اليمنى عند الخروج، عكس المسجد.

قال في المعتمد: لم أجد لهذا حجّه، غير أنّ ما ذكره الشيخ و جماعه من الأصحاب حسن (٢).

و ذكر جماعه: أنّ المدار في الصحراء على موضع الجلوس (٣). و يحتمل اختصاص الحكم في كلام من ذكره بالبيان، بقريته الدخول و الخروج.

و منها: التسميه عند التكبّش للبول و غيره، فإنّ الشيطان يغضّ بصره عنه، كما في الروايه (٤).

و منها: الاعتماد على الرجل اليسرى و فتح اليمنى.

(و) منها: (الاستبراء) من البول على المشهور.

و عن الغنيه (٥) و الوسيله (٦) الوجوب، و هو ظاهر الاستبصار (٧). و هو ضعيف، لعدم الدليل، و لظاهر الصحيحه: «إذا انقطعت درّه البول فصّب

١- الوسائل ١: ٢١٧، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٨.

٢-المعتبر ١: ١٣٤.

٣- كالعَلَمَة في النهاية ١: ٨١، و الشهيد الثاني في روض الجنان: ٢٥، و المحقّق السبزواری في الذخيره: ٢٠، و الفاضل في كشف اللثام: ٢١.

٤- الوسائل ١: ٢١٧، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٩.

٥- الغنيه (الجوامع الفقيهيه): ٤٨٧.

٦- الوسيله: ٤٧.

٧- الاستبصار ١: ٤٨، عنوان، الباب.

ص: ٤٧٦

الماء» (١).

و في كيفية الاستبراء خلاف، أحوطه ما سيذكره المصنّف في باب الجنابه من أنّه المسحات التسع.

و أصحّ ما ورد فيه صحيحه ابن مسلم «قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل بال و لم يكن معه ماء؟ قال: يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصرات و ينتر طرفه، فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول و لكنّه من الحبائل» (٢) و التتر- على ما في النهاية- جذب فيه جفوه و قوّه (٣).

و ربما استظهر من الصحيحه أنّ المتنجس لا ينجس.

و عن التذكرة (٤) و الدروس (٥): ذكر التنحج ثلاثا بعد المسحات.

و ظاهر الأكثر اختصاص الاستبراء بالرجل - كما هو مورد الأخبار- و قيل بثبوته للأثني و إنّها تستبرئ عرضا (٦). و عن المنتهى: أنّ الرجل و المرأه سواء (٧).

و منها: تعجيل الاستنجاء.

و منها: ان لا ينقطع الاستجمار إلّا على وتر.

(و) منها (الدعاء) بالمأثور (عند الاستنجاء) بما رواه عبد الرحمن بن كثير في حكاية وضوء أمير المؤمنين عليه السلام قال: ثم استنجى و قال:

١- الوسائل ١: ٢٤٧، الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٢- الوسائل ١: ٢٢٥، الباب ١١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٣- النهاية، لابن الأثير ٥: ١٢ مادة: «نتر».

٤- التذكرة ١: ١٣١.

٥- الدروس ١: ٨٩.

٦- نسبه في روض الجنان: ٢٥ إلى جماعه.

٧- المنتهى ١: ٢٥٦.

ص: ٤٧٧

□
«اللهم حصن فرجى و أعفّه، و استر عورتى، و حرّمنى على النار» (١) و ما أرسله الصدوق عن النبىّ صلى الله عليه و آله و سلّم أنّه إذا استوى جالسا للوضوء قال: «اللهم أذهب عني القذى و الأذى و اجعلني من المتطهّرين» (٢) (و عند الفراغ) بما رواه أبو بصير عن أحدهما عليهما السلام إذا فرغت فقل: «الحمد لله الذى عافانى من البلاء و أماط عني الأذى» (٣).

و منها: البدأه فى الاستنجاء بالمقعده، لموثقه عمّار (٤).

(و) منها: (تقديم اليمنى عند الخروج) و قد تقدّم التسامح فى مأخذه (٥) (و الدعاء بعده) بقول أمير المؤمنين عليه السلام: «الحمد لله الذى رزقنى لذّته و أبقى قوّته فى جسدى و أخرج عني أذاه، يا لها نعمه [يقوله] ثلاثا» (٦).

□
و أرسل عن النبىّ صلى الله عليه و آله و سلّم أنّه إذا دخل الخلاء يقول: «الحمد لله الحافظ المؤدّى» و إذا خرج مسح بطنه و قال: «الحمد لله الذى أخرج عني أذاه و أبقى فيّ قوّته، فيا لها من نعمه! لا- يقدر القادرون قدرها» (٧) و المراد ب «الحافظ المؤدّى» معطى قوّتى الماسكه و الدافعه.

(و) أمّا (المكروهات) فهي أيضا أمور:

١- الوسائل ١: ٢٨٢، الباب ١٦ من أبواب الوضوء، الحديث الأوّل.

٢- الفقيه ١: ٢٣، الحديث ٣٧.

٣- الوسائل ١: ٢١٦، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٤- الوسائل ١: ٢٢٧، الباب ١٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٥- تقدّم فى الصفحه: ٤٧٥.

٦- الوسائل ١: ٢١٦، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣. و ما بين المعقوفتين ليس فى الوسائل.

٧- الوسائل ١: ٢١٧، الباب ٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

ص: ٤٧٨

منها: (الجلوس فى الشوارع) فعن الخصال بسند معتبر عن أمير المؤمنين عليه السلام فى جملة حديث قال: «لا تبل على المحجّه و لا تتغوّط عليها» (١).

و صحیحہ عاصم بن حمید عن أبی عبد اللہ علیہ السلام: «قال: قال رجل لعلی بن الحسین علیہما السلام: أين يتوضأ الغرباء؟ قال: يتقی شطوط الأنهار، و الطرق النافذه، و تحت الأشجار المثمره، و مواضع اللعن، قيل له: و أين مواضع اللعن؟ قال: أبواب الدور» (٢).

(و) منه يستفاد كراهه الجلوس فی (المشارع و تحت الأشجار المثمره) و فی بعض الروایات عبّر بمساقط الثمار (٣) و فی النبوی بروایه السكونی: «تحت شجره فیها ثمرتها» (٤) و ظاهره الاختصاص بما فیہ الثمره بالفعل، و هو أخص من الأولین.

□
نعم، فی المحكى عن العلل عن الباقر عليه السلام: «إنَّ لله تعالى ملائكه وكلهم نبات الأرض من الشجر و النخل، فليس من شجره و لا- نخله إلّا و معها ملك من الله تعالى يحفظها و ما كان فیها، و لو لا أنّ معها من يمنعها لأكلها السباع و هو أمّ الأرض إذا كان فیها ثمرها، قال: و إنّما نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم أن يضرب أحد من المسلمين خلاه، تحت شجره أو نخله قد أثمرت، لمكان الملائكه الموكّلين بها، قال: و لذلك يكون للشجره (٥) و النخل

١- الخصال: ٦٣٥، حديث الأربعمائه، و الوسائل ١: ٢٣١، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١٢.

٢- الوسائل ١: ٢٢٨، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١.

٣- الوسائل ١: ٢٢٨، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٤- الوسائل ١: ٢٢٨، الباب ١٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

٥- فی «ع»: تكون الشجره و النخله أنسا، و هكذا فی سائر النسخ، إلّا أنّ فیها بدل «أنسا»: «نساء» و الظاهر أنّها مصحفه، و ما أثبتناه من المصدر. و الأنس- بالفتح- ما يأنس به الإنسان، و فی الصحاح: الأنس: خلاف الوحشه، و هو مصدر قولك: أنست به- بالكسر- أنسا و أنسه، انظر الصحاح ٣: ٩٠٦.

ص: ٤٧٩

أنسا إذا كان فيه حملة، لأنّ الملائكه تحضره» (١).

إلّا أنّ الجمع بين الكلّ لا مانع منه، فلا وجه للتقييد، مع ضعف المقيّد.

(و) اعلم أنّ (مواطن النزال و) شبهها يمكن أن يستفاد حكمه من (مواضع اللعن) المنصوص عليه في تلك الصحیحه (٢) بناء على أنّ تفسيرها فيه بأبواب الدور تمثيل لها، كما يظهر عن جماعه (٣).

مضافا إلى التصريح به في مرفوعه الكافي عن مولانا أبی الحسن عليه السلام- و هو غلام صغير- لأبى حنيفه حين سأله عن أنّه أين يضع الغريب ببلدكم؟ «اجتنب أفنيه المساجد، و شطوط الأنهار، و مساقط الثمار، و منازل النزال، و لا تستقبل القبله ببول و لا غائط، و ارفع ثوبك وضع حيث شئت» (٤).

و منها: التخلّى على القبور.

(و) منها: (استقبال الشمس و القمر) للمرسل: «لا تستقبل الشمس و لا القمر» (٥) و ظاهره الاستقبال بمقادير البدن.

إِلَّا أَنَّ فِي رَوَايَةِ السَّكُونِيِّ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ أَنْ يَسْتَقْبَلَ

- ١- علل الشرائع: ٢٧٨، الباب ١٨٥، ذيل الحديث الأول.
- ٢- أى صحيحه عاصم بن حميد، المتقدّمه فى الصفحه السابقه.
- ٣- احتمله السيّد فى المدارك ١: ١٧٧، و الطباطبائى فى الرياض ١: ٢١٢، و صاحب الجواهر فى الجواهر ٢: ٦٢.
- ٤- الكافي ٣: ١٦، الحديث ٥.
- ٥- الوسائل ١: ٢٤١، الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

ص: ٤٨٠

الرجل الشمس و القمر (بفرجه)» (١) و عليه فلو انحرف عن القبلة بيدنه و مال طرف إحليله مقابلا- للتيرين كان مكروها، و لو عكس فالظاهر ثبوت الكراهه أيضا، لأنّ أصل الذكر باق على الاستقبال، و قد تقدّم فى استقبال القبلة عبارته الموجز و شرحه (٢) فصدق الاستقبال بالفرج، مع أنّ المدبر حينئذ أيضا مستقبل لهما، إلّا أن يخصّ الحكم بمخرج البول.

ثمّ الاستقبال و إن صدّق على مجرّد مقابله الجبهه، إلّا أنّ الظاهر إرادته استقبال جرم التيرين من غير حائل، كما يدلّ عليه حسنه الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السلام أنّه «قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ سَلَّمَ: لا يبولن أحدكم و فرجه باد للقمر يستقبل به» (٣) و فى حديث المناهى: «نهى أن يبول الرجل و فرجه باد للشمس أو للقمر» (٤).

و ما عدا الأوّل من الأخبار مختصّ بالبول، و ظاهر الأكثر- كالمصنّف قدّس سرّه- التعميم، و فى مرسله الفقيه: «لا تستقبل الهلال و لا تستدبره» (٥) و عن نهايه العلامه: التصريح بعدم كراهه الاستدبار (٦).

و منها: استقبال (الريح بالبول) لروايه عبد الحميد المسؤل فيها عن حدّ الغائط: «لا تستقبل الريح و لا تستدبرها» (٧) و صريحها شمول الاستدبار و عدم الاختصاص بالبول، بل الاختصاص بالغائط، إلّا إذا أريد من الغائط

- ١- الوسائل ١: ٢٤١، الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.
- ٢- تقدّم فى الصفحه: ٤٢٧.
- ٣- الوسائل ١: ٢٤١، الباب ٢٥ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.
- ٤- الفقيه ٤: ٤، الحديث ٤٩٦٨.
- ٥- الفقيه ١: ٢٦، الحديث ٤٨.
- ٦- نهايه الإحكام ١: ٨٢.
- ٧- الوسائل ١: ٢١٣، الباب ٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

ص: ٤٨١

المستول عن حدّه ما أريد من قوله لِّجاء أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ (١).

(و) كأنّ وجه الكراهه عند من خصّه بالاستقبال و البول ما عن الخصال بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إذا بال أحدكم فلا يطمحنّ ببوله في الهواء و لا- يستقبل [ببوله] (٢) الريح» (٣) و أنّ الاستقبال مظنّه ردّ البول إليه، فيكون مستفادا من وجه كراهه (البول في الأرض الصلبة) المنصوص عليه في روايه ابن مسكان عن الصادق عليه السلام: «قال: كان رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم أشدّ الناس توقيا للبول حتّى أنّه كان إذا أراد البول عمد إلى مكان مرتفع من الأرض أو مكان يكون فيه التراب الكثير، كراهه أن ينتضح عليه البول» (٤) و في روايه السكوني: «من فقه الرجل أن يرتاد موضعا لبوله» (٥) و ظاهر الروايه ارتفاع الكراهه بعلوّ مكان الرجل عن مصّب البول، بل بكلّ علاج يؤمن معه ردّ البول.

(و) يكره البول أيضا (في ثقب الحيوان و في الماء جاريا، و) أشدّ منه كراهه إذا كان (واقفا) و عليه يحمل روايه عنبيه عن البول في الماء «قال: لا بأس به إذا كان الماء جاريا» (٦) و صحيحه ابن مسلم (٧): «لا بأس

١- النساء: ٤٣.

٢- ليس في الخصال.

٣- الخصال: ٦١٤، و رواه عنه في الوسائل ١: ٢٤٩، الباب ٣٣ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦ بتفاوت يسير.

٤- الوسائل ١: ٢٣٨، الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢، مع اختلاف يسير، و المتن المذكور مطابق لما رواه الصدوق في الفقيه ١: ١٢٢.

٥- الوسائل ١: ٢٣٨، الباب ٢٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٦- الوسائل ١: ١٠٧، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث ٢.

٧- بل صحيحه الفضيل، كما في التهذيب و الوسائل.

ص: ٤٨٢

بأن يبول الرجل في الماء الجارى، و كره أن يبول في الماء الراكد» (١) بقريته مرسله مسمع: «نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم (٢) أن يبول الرجل في الماء الجارى إلّا من ضروره، و قال: إنّ للماء أهلا» (٣) و عن الخصال بسنده عن أمير المؤمنين عليه السلام: «لا يبولن [الرجل] (٤) من سطح في الهواء و لا- يبولن في ماء جار (٥) فإن فعل ذلك فأصابه شىء فلا يلومنّ إلّا نفسه، فإنّ للماء أهلا و للهواء أهلا» (٦) و في مرسله الفقيه: «أنّ البول في الماء الراكد يورث النسيان» (٧).

و مورد الأخبار- كعباره المصنّف- البول، إلّا أنّ التعليل بأنّ «للماء أهلا» ربّما يعمّ الحكم للغائط بالفحوى، و لعلّه منشأ إلحاق الأصحاب، كما حكى عنهم عموما (٨).

و منها: البول قائما.

و منها: مسّ الذكر باليمين عن البول.

و منها: البول مطمحا به في الهواء.

(و) يكره (الأكل و الشرب) حال الكون في بيت الخلاء، و استدلل

- ١- الوسائل ١: ١٠٧، الباب ٥ من أبواب الماء المطلق، الحديث الأول.
- ٢- الإسناد إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم موجود في الاستبصار، دون التهذيب و الوسائل.
- ٣- الوسائل ١: ٢٤٠، الباب ٢٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.
- ٤- ليس في الخصال.
- ٥- في الخصال: ماء حار.
- ٦- الخصال: ٦١٣، و الوسائل ١: ٢٤٩، الباب ٣٣ من أبواب الخلو، الحديث ٦.
- ٧- الفقيه ١: ٢٢، ذيل الحديث ٣٥، و الوسائل ١: ٢٤٠، الباب ٢٤ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.
- ٨- حكاها عنهم المحدث البحراني في الحقائق ٢: ٨٥، ثم قال: و فيه ما لا يخفى.

ص: ٤٨٣

عليه بما أرسله في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام قال: «دخل عليه السلام الخلاء فوجد لقمه خبز في القدر، فأخذها و غسلها و دفعها إلى مملوك كان معه، فقال:

تكون معك لآكلها إذا خرجت، فلمّا خرج عليه السلام قال للملوك: أين اللقمه؟

فقال: أكلتها يا بن رسول الله، فقال: إنّها ما استقرت في جوف أحد إلّا و جبت له الجنّة، فاذهب فأنت حرّ، فإنّي أكره أن أستخدم رجلا من أهل الجنّة» (١).

و عن العيون روايه هذه القصّه بثلاثه أسانيد عن الرضا، عن آبائه، عن الحسين بن عليّ عليهم السلام (٢) و لعلّ القصّه اتّفقت منهما عليهما السلام.

ثمّ الروايه - على تقدير دلالة تأخير الأكل فيها على أنّ المانع عن المبادره و تعجيل إدراك هذه المثوبه هو كراهه الأكل في بيت الخلاء، و كونه عليه السلام في أثناء التخلّي بحيث لا- يمكن الخروج و الأكل ثمّ العود، و كراهه استصحاب الخبز معه حتّى يخرج - مختصّه بالخبز، و لعلّ لخصوصيته مدخلا في كراهه الأكل، فلا يتعدّى إلى كلّ مأكول فضلا عن الشرب، إلّا أنّ فتوى الأصحاب - بل بعضهم - يكفي في الكراهه. لكن يشكل مع علم المستند و ظهور عدم دلالته.

(و) منها: (السواك) لمضمرة التهذيب المرسله في الفقيه: «و السواك في الخلاء يوجب البخر» (٣).

- ١- الفقيه ١: ٢٧، الحديث ٤٩، و الوسائل ١: ٢٥٤، الباب ٣٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
- ٢- عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٤٣، الحديث ١٥٤، و الوسائل، الباب المتقدم، الحديث ٢.

(و) منها: (الاستنجاء باليمين) لنهاي النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عنه في مرسله يونس (١) و في روايه السكوني أنّ «الاستنجاء باليمين من الجفاء» (٢) قال الصدوق: و روى أنه لا بأس إذا كانت اليسرى معتلة (٣).

(و) منها: الاستنجاء من الغائط أو البول إذا لم يكن بالصبّ (باليسار و فيها خاتم عليه اسم الله سبحانه) لروايه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: من نقش على خاتمه اسم الله، فليحوّله من اليد التي يستنجى بها في المتوضّأ». (٤)

و روايه الصيرفي: «قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: الرجل يستنجى و خاتمه في إصبغه و نقشه لا إله إلا الله؟ فقال: أكره ذلك له، فقلت: جعلت فداك! أو ليس رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ و كلّ واحد من آبائك عليهم السلام يفعل ذلك و خاتمه في إصبغه؟ قال: بلى و لكن أولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى، فاتّقوا الله و انظروا لأنفسكم» (٥).

و في روايه وهب بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام «قال: كان نقش خاتم أبي «العزّه لله جميعا» و كان في يساره يستنجى بها» (٦) لكن وهب عامي خبيث، بل من أكذب البريه، مع إمكان حملها - كما قيل (٧) و إن بعد -

- ١- الوسائل ١: ٢٢٦، الباب ١٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.
- ٢- الوسائل ١: ٢٢٦، الباب ١٢ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.
- ٣- الفقيه ١: ٢٧، الحديث ٥٢، وفيه: و قد روى: أنه لا بأس إذا كان اليسار معتله.
- ٤- الوسائل ١: ٢٣٣، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٤.
- ٥- الوسائل ١: ٢٣٤، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٩.
- ٦- الوسائل ١: ٢٣٤، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٨.
- ٧- قال الفاضل في كشف اللثام ١: ٢٥: «و لا يدلّ على عدم التحويل عند الاستنجاء» و حكى نحوه في الحقائق ٢: ٨٢ عن رياض المسائل، و استبعده.

على نزعه عند الاستنجاء (١).

ثمّ الظاهر إنّ الكراهه إنّما هي مع الأمن من التلوّث و إلّا فهو حرام.

ثمّ ظاهر خبر الصيرفي عدم كراهه استصحاب الخاتم المذكور، لإطباق النبيّ و الأئمة صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ عَلَى الْمَدَاوِمِهِ عَلَيْهِ.

إلّا أنّ في غير واحد من الأخبار كراهه استصحابه و لو مستورا غير مستعمل في موضعه، كروايه أبان بن عثمان، عن أبي القاسم:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يريد الخلاء و عليه خاتم فيه اسم الله تعالى؟ فقال: ما أحب ذلك، قلت: فيكون اسم محمد صلى الله عليه وآله و سلم؟ قال: لا بأس» (٢).

بل ظاهر بعضها حرمة كروايه أبى أيوب: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أدخل الخلاء و فى يدي خاتم فيه اسم من أسماء الله تعالى؟ قال:

لا، و لا تجامع فيه» (٣).

و عن قرب الإسناد بسنده، عن علي بن جعفر، عن أخيه عليه السلام «قال: سألته عن الرجل يجامع و يدخل الكنيف و عليه الخاتم فيه ذكر الله أو شىء من القرآن، أ يصلح ذلك؟ قال: لا» (٤).

و روايه عمّار: «لا يمَسُّ الجنب درهما و لا ديناراً عليه اسم الله تعالى، و لا يستنجى و عليه خاتم فيه اسم الله تعالى، و لا يجامع و هو عليه، و لا

١- فى هامش نسخه «ع» زياده ما يلى: «أو على بيان الجواز و نفى التحريم دون الكراهه، كما فى الوسائل» و حيث انا لم نجزم بكونها من المؤلف قدس سره لم نثبتها فى المتن.

٢- الوسائل ١: ٢٣٣، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٦.

٣- الوسائل ١: ٢٣٢، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٤- قرب الإسناد: ٢٩٣، الحديث ١١٥٧.

ص: ٤٨٦

يدخل المخرج و هو عليه» (١).

و لعلّه لذلك عبّر الصدوق فى الفقيه بقوله قدس سره: «و لا- يجوز للرجل أن يدخل الخلاء و معه خاتم عليه اسم الله، أو مصحف فيه القرآن» لكن قوله بعد ذلك: «فان دخل و عليه خاتم عليه اسم الله تعالى فليحوّله من يده اليسرى إذا أراد الاستنجاء» (٢) ظاهر فى الكراهه.

و كيف كان: فيشكل الجمع بين هذه الأخبار و بين الخبر المتقدم و لا يحضرنى الآن وجه جمع ظاهر.

و على أى حال: فظاهر الأخبار اختصاص الكراهه بكون الخاتم فى اليد، فلا يظهر من الأخبار كراهه مطلق الاستصحاب- كما عبّره فى الفقيه و تبعه غيره (٣)- بل ظاهرها كراهه كونه فى محلّه.

ثم إنّه نسب إلى المشهور (٤) إلحاق اسم الأنبياء و الأئمة صلوات الله عليهم باسم الله، و هو حسن من حيث الاعتبار، إلّا أنّه لا دليل عليه من النصّ، بل روايه أبى القاسم- المتقدمه (٥)- ظاهره فى نفى الكراهه. و حملها على ما إذا كتب الاسم لا بقصد النبى صلى الله عليه وآله و سلم بعيد.

(و) منها: (الكلام) ففي روايه صفوان: «نهى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَجِيبَ الرَّجُلَ آخِرَ وَهُوَ عَلَى الْغَائِطِ أَوْ يَكَلِّمَهُ حَتَّى يَفْرَغَ» (٤) و بظاهر النهى عبر الصدوق فقال: «لا يجوز الكلام فى الخلاء،

١- الوسائل ١: ٢٣٣، الباب ١٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٥.

٢- الفقيه ١: ٢٩، ذيل الحديث ٥٨.

٣- مثل الشهيد فى الذكرى: ٢٠، و نسبه فى روض الجنان: ٢٦ إلى بعض.

٤- انظر مصابيح الظلام (مخطوط): ٢٦١.

٥- تقدّمت فى الصفحه السابقه.

٦- الوسائل ١: ٢١٨، الباب ٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

ص: ٤٨٧

□
لنهى النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ» (١) و لكنّ الظاهر إرادته الكراهه، و عليها يحمل النهى فى الخبر أيضا، كما يرشد إليه التعليل فى روايه أبى بصير:

□
«لا- تتكلم على الخلاء، فإنّه من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجه» (٢) (إلما) أن يكون تكلمه (بذكر الله تعالى) (٣) لروايه الحلبي: «لا بأس بذكر الله و أنت تبول، فإنّ ذكر الله حسن على كلّ حال، فلا تسأم من ذكر الله» (٤).

و فى صحيحه أبى حمزه، عن أبى جعفر عليه السلام: «مكتوب فى التوراه التى لم تغير: أنّ موسى على نبينا و آله و عليه السلام سأل ربّه فقال: إلهى يأتى علىّ مجالس أعزّك و أجلك أن أذكرك فيها؟ فقال: يا موسى إنّ ذكرى حسن على كلّ حال» (٥).

□
□
و الظاهر إلحاق ذكر النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بذكر الله حكما أو موضوعا، كما يرشد إليه ما سيأتى من كون الأذان ذكر الله، فتأمل.

و فى صحيحه الحلبي: «أ تقرأ النفساء و الحائض و الجنب و الرجل يتغوّط، القرآن؟ قال: يقرءون ما شاءوا» (٦). و المراد قراءه أى مقدار شاءوا من القرآن، أو قراءه ما شاءوا من قرآن و غيره، كالأدعيه.

١- الفقيه ١: ٣١ ذيل الحديث ٦٠.

٢- الوسائل ١: ٢١٨، الباب ٦ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٣- فى الشرائع: بعد هذه الفقرة: «أو آيه الكرسي» و لم يعنونها المؤلّف قدّس سرّه و لعلّه اكتفى بذكر روايه عمر بن يزيد- الآتيه- المتضمنه لها.

٤- الوسائل ١: ٢١٩، الباب ٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٥- الوسائل ١: ٢١٩، الباب ٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأول.

٦- الوسائل ١: ٢٢١، الباب ٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٨.

و على كل حال: فتخصيصها بروايه عمر بن يزيد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسييح في المخرج و قراءه القرآن؟ قال: لم يرخّص في الكنيف في أكثر من آيه الكرسي و يحمد الله أو آيه» (١) و في روايه الصدوق:

«أو آيه الحمد لله رب العالمين» (٢) بعيد، بل مستهجن.

و يمكن حمل الصحيحه على ما لا ينافي الكراهه، كما في الجنب و الحائض و النفساء، و المراد غير الكراهه المصطلحه، لأن الإذن في صحيحه أبي حمزه (٣) لا يراد [منه] مجرد الجواز، بل المراد المشروعيه الثابته في أصل القراءه المسئول عن ثبوتها في هذه الأحوال.

و مما عدّ من الذكر: حكاية الأذان، ففي الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام: «يا ابن مسلم لا تدع ذكر الله على كل حال، و لو سمعت المنادى ينادى بالأذان و أنت على الخلاء فاذكر الله، و قل كما يقول المؤذن» (٤).

و في روايه أبي بصير: «إن سمعت الأذان و أنت على الخلاء فقل مثل ما يقول المؤذن، و لا تدع ذكر الله عزّ و جلّ في تلك الحال، لأنّ ذكر الله حسن على كل حال» (٥).

و ظاهر قوله: «فقل كما يقول المؤذن» شموله لحكاية «الحيعلات» و لهذا طعن بعض (٦) على الشهيد الثاني، حيث أنكر النصّ في ذلك، و استشكل في

١- الوسائل ١: ٢٢٠، الباب ٧ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٧.

٢- الفقيه ١: ٢٨، الحديث ٥٧.

٣- المتقدّمه في الصفحه السابقه.

٤- الوسائل ١: ٢٢١، الباب ٨ من أبواب أحكام الخلو، الحديث الأوّل.

٥- الوسائل ١: ٢٢١، الباب ٨ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢.

٦- المحدّث البحراني في الحدائق ٢: ٧٨.

الاستدلال عليه بعمومات الذكر لأنّ (١) «الحيعلات» ليس من الذكر، قال: إلّا أن تبدل بالحولقه (٢).

لكنّ الإنصاف: أنّ روايتي العلل (٣) لا يخلو ظهورهما المذكور من الموهن، حيث علّل الحكايه فيهما بأنّها من ذكر الله، و من المعلوم: أنّ «الحيعلات» ليست منه. و التزام كونها منه - فلا يكون التعليل أخصّ من الحكم حتّى يخصّيه أو يوهن عمومه - مخالف للعرف و اللغه.

لكنّ الإنصاف: أنّ ظهور الأمر بالحكاية فى حكاية الكلّ أقوى، فىحمل التعليل على التغليب، أو على أنّ اشتماله على الذكر مع كونه عملاً واحداً هو المسوّغ للتكلم به.

و يؤيد إرادته جميع فصول الأذان من غير تبديل روايه سليمان بن مقبل: «قلت لأبى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: لأىّ علّه يستحبّ للإنسان إذا سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن و إن كان على البول و الغائط؟ قال: لأنّ ذلك يزيد فى الرزق» (٤).

فإنّ التعليل المذكور ظاهر فى إرادته حكاية جميع فصوله، لأنّها هى التى تزيد فى الرزق، مع أنّه لو اختصّ المحكى بما كان منه ذكراً لم يكن وجه للسؤال عنه، و كان الأنسب تعليله بذكر الله، لأنّه أصلح لحكمه الاستحباب واقعا، و أفيد للمخاطب حيث يستفيد منه عموم رجحان الذكر،

١- كذا، و الأنسب: بأنّ.

٢- روض الجنان: ٢٧.

٣- يعنى صحيحه محمّد بن مسلم و روايه أبى بصير المتقدمين آنفاً، رواهما الصدوق فى علل الشرائع: ٢٨٤، الباب ٢٠٢، الحديث ١ و ٢.

٤- الوسائل ١: ٢٢١، الباب ٨ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٣.

ص: ٤٩٠

□
فعلم أنّ هذا عنوان غير عنوان «ذكر الله».

و لذا يمكن أن يستدلّ به على جواز التكلم بكلّ ما يضطرّ إليه الإنسان فى أمور دينه (أو) دنياه، و ضابطه: كلّ (حاجه يضرب فواتها) (١) نظير ضرر فوات زياده الرزق بترك حكاية الأذان.

و يمكن أن يؤيد الحكم بما تقدّم فى روايه أبى بصير (٢) من جعل حكمه النهى عدم قضاء الحاجه الشامله للدينويه، فإنّ مثل هذا لا تعارض فوات الحاجه الحاضره.

و يؤيدّه نفى الحرج، بناء على جريانه فى الحكم الغير الإلزامى و أنّ الضرورات تبيح المحضورات، فالضرورات العرفيه و إن لم تبلغ مراعاتها حدّ الوجوب تبيح المكروهات.

و منها يعلم أنّ حال الاضطرار مستثنى من جميع المكروهات.

إلى هنا انتهى الجزء الأوّل حسب تجزئتنا.

□
و يتلوّه الجزء الثانى ان شاء الله، و أوّله:

«الفصل الثالث: فى كيفية الوضوء».

١- فى الشرائع: فوتها.

٢- تقدم فى الصفحة: ٤٨٧.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامى عام ١٤٢٦ الهجرى فى المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبه لجمع من الإخصائين والمثقفين فى الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقله المراكز القائمية بتوفير المصادر فى العلوم الإسلاميه وتبعثها فى أنحاء البلاد وصعوبه الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسه القائمية للدراسات الكمبيوترية فى أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين فى العلوم الإسلاميه وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعه الكترونيه من الكتب والمقالات العلميه والدراسات المفیده وهى منظمه فى برامج إلكترونيه وجاهزه فى مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمه معتمده على النظرة العلميه البحتة البعيده من التعصبات الشخصيه والاجتماعيه والسياسيه والقوميه وعلى أساس خطه تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعه.

الأهداف:

نشر الثقافه الإسلاميه وتعاليم القرآن وآل بيت النبى عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسه أدق فى المسائل الدينيه
تنزيل البرامج المفیده فى الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمه للباحثين والمحققين فى الحوزات العلميه والجامعات
توسيع عام لفكره المطالعه
تهميد الأرضيه لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها فى ملفات الكترونيه

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونيه
إنشاء العلاقات المترابطه مع المراكز المرتبطه

الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات
الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات ...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

